وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

*Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.*

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية : الحقوق و العلوم السياسية.

قسم : العلوم السياسية.

المرجع :

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر.

# *توجه الصين نحو العالمية – دراسة في الفرص و التحديات –*

ميدان : الحقوق و العلوم السياسية.

الشعبة : العلوم السياسية.

التخصص : تعاون دولي.


إعداد الطالبة:

بن أمحمد مريم.

تحت إشراف الأستاذ:

فراحي محمد.


***أعضاء لجنة المناقشة :***

الأستاذ : عباسي عبد القادر ..... رئيسا.

الأستاذ : فراحي محمد ..... مشرفا مقررا.

الأستاذ : بوغازي عبد القادر ..... مناقشا.

*السنة الجامعية : 2022 م – 2023 م.*

*نوقشت بتاريخ : 2023/06/11 م.*

" وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم "

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

## ✍ شكـــــر و عرفـــــان :

*الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.*

*وصلّ اللهم وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار.*

*بنعمة وتوفيق من الله سبحانه وتعالى تم إتمام هذا العمل المتواضع .*

*أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور : فراحي محمد حفظه الله على تفضله بالإشراف والتوجيه على هذه المذكرة والذي كان متعاونا و ناصحا في نفس الوقت حرصا منه على تقديم دراسة ترقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب.*

*كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة و على رأسهم الأستاذ عباسي عبد القادر والأستاذ بوغازي عبد القادر حفظهما الله و اللذان سألتزم بكل توجيهاتهم وانتقاداتهم العلمية و الموضوعية.*

*كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم - وخاصة أساتذة تخصص تعاون دولي الذين رافقونا طوال مشوار الدراسة الجامعية و على رأسهم : الأستاذ أبصير أحمد طالب ، الأستاذ بلعربي علي ، الأستاذ بلغيث عبد الله ، الأستاذ محمد حسان دواجي ، الأستاذ العربي العربي ، الأستاذ لقرع بن علي ، الأستاذة بوقراص رقية ، الأستاذة مناعي ليديا والأستاذة بقلوش حبيبة.*

*كما أشكر جميع من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل.*

*و في الأخير أسأل الله العلي العظيم التوفيق و السداد في إيصال المعلومة لإنجاح هذه الدراسة ، فإن أصبت فهذا من فضل الله عز و جل و هذا ما أطمح إليه ، و إن أخطأت فمن نفسي و آمل النصح و الإرشاد و سأكون شاكرة لمن أهدى لي عيوبي.*

**✍ الطالبـــة : بن أحمـــد مريـــــم.**

## الإهـــــــــــداء:

*باسم الله المستوي على عرشه المحيط بعلمه الكامل بصفاته المتعال على خلقه.*
*ثم الصلاة على نبيه وسيد خلقه وأفضل من سكن أرضه وأحق من دخل جنته.*

أهدي هذا العمل المتواضع إلى : *الوالدين تقديرا وعرفانا واحتراما، إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آمالي ، إلى الذي كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى ، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام ، إلى مدرستي الأولى في الحياة حيث سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي ، إلى الذي وقف و نذر نفسه لحياتي أبي الغالي حفظه الله و رعاه و أطال في عمره.*

*إلى التي أعانتني و تحملت الشقاء لأجلي وتعبت لأستريح ، إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان ، وكانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في علمي ، إلى نبع الحنان جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين أمي الغالية حفظها الله و رعاها و أطال في عمرها.*

إلى *دفئ البيت وسعادته* رفقاء دربي ونسمات صبحي *إلى* إخوتي : محمد ، علي ، ياسين حفظهم الله و رعاهم.

إلى أختي الوحيدة : فتيحة *حفظها الله و رعاها.*

*إلى من كان لي نعم الصديق و الرفيق : عبدون نور الدين حفظه الله و رعاه.*
*إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة تخصص تعاون دولي : أمينة ، فاطمة ، نعيمة ، إلهام ، بختة ، إبراهيم ، نور الدين ، نجيب و خالد.*

*إلى كل طالب علم ما زال يؤمن بأن الأمم تبنى بالعلم والأخلاق.*

*إلى كل من علمني حرفا أو علما.*

*إلى كل من قدم لي نصحا و إرشادا أو توجيها.*

*إلى كل من وقف معي و قدم لي خدمة لوصولي لهذا العمل.*

*وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...*

*إلي كل هؤلاء أهدي عملي هذا.*

*وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة مستقبلا.*

**الطالبـــة : بن أحمـــد مريـــــم.**

مقدمة

انطلاقا من مقولة *نابليون بونبارت* : دعوا الصين نائمة لأنها عندما تستيقظ سوف يهتز العالم ، هاهي اليوم تحتل مكانة عالمية هامة تثير هواجس ومخاوف الدول الكبرى ، فضلا على ذلك مخاوف الدول المجاورة لها ، فالقرن الواحد و العشرون وصف بالقرن الصيني حيث ظهرت فيه الصين كقوة كبرى في العالم وتمكنت من التحول من دولة فقيرة تنتمي لدول العالم الثالث إلى دولة قوية استطاعت لفت أنظار العالم إليها بما حققته خلال تلك العقود من تنمية كبيرة على كافة الأصعدة ، وهي تمثل اليوم واحدة من أهم ملامح النظام العالمي الحالي التي فرضت نفسها على الساحة الإقليمية وحتى الدولية إذ أصبح الحديث عن المارد الصيني الذي تحول من مكان معزول اقتصاديا إلى أكثر المحاور ارتباطا بالاقتصاد العالمي ، كما وصف أيضا بأنه من أكبر الاقتصاديات العالمية نظرا لكونه أصبح يساهم في إحداث تغييرات كبيرة سواء داخل الحدود الصينية أو خارجها ، فضلا على ذلك سارت الصين بخطوات واقعية للنهوض بالاقتصاد الصيني تلبية لاحتياجات البيئة الداخلية المتزايدة ومعطيات البيئة الخارجية ، هذا و يشهد العالم تغييرات جذرية في النظام الدولي كون أن أفول الولايات المتحد الأمريكية كزعيمة للأحادية القطبية تشهد تراجع بفعل ظهور الصين كلاعب جديد على المسرح الدولي ، فالصين اليوم هي معجزة بسبب التقدم والتطور الذي شهدته وبوتيرة متسارعة لم يسبق أن عرفتها غيرها من الدول ، كما أنها احتلت مكانة دولية هامة ، و يرى كثيرون أن الصين غدت أحد أهم مفاتيح مستقبل البنية الهيكلية للنظام الدولي برمته ، وهي الآن تنافس الاقتصاد الأميركي الأكبر في العالم على موقع الصدارة الاقتصادية العالمية ، و ما ساعد الصين في أن يكون لها وزن و مكانة عالمية هو ثقلها الاقتصادي و الديمغرافي و الجغرافي و كذا العسكري ، كل هذا سينعكس على مكانتها في المستقبل.

الصين اليوم هي أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، كما أفرز صعودها عدة دراسات وتقارير تجمع على أن العالم يجتاز في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية لاسيما بعد جائحة كورونا –*كوفيد 19* – ، ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستحق النظر والتعمق بغية استشراف اتجاهات إعادة بناء النظام الدولي ، ففي ظل هذه المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والإقليمية تأتي أهمية الإلمام بموضوع التوجه العالمي للصين لتؤدي دورا مركزيا في تقديم مختلف الدراسات والتصورات عن القضايا المحلية والإقليمية ، كما و قد ساعدت الأزمة المالية العالمية لعام *2008* م الصين على تسريع وتيرة صعودها نتيجة تراجع

المواقع الاقتصادية الكبرى إذ أثير النقاش حول تراجع قوة الولايات المتحدة كقطب عالمي أوحد مقابل صعود الصين العالمي السريع والمتسارع في نفس الوقت ، وقد ترافق ذلك مع تساؤلات التي طرحت نفسها بقوة حول ما إذا كان القرن الواحد والعشرين سيصبح صينيا كما كان القرن العشرين أمريكيا لاسيما مع الحديث عن انتقال القوة والثروة من الغرب إلى الشرق ومع اكتساب الصين المزيد من الأهمية والقوة على الصعيد العالمي.

و بناءا على ذلك تسعى الصين للارتقاء و الانتقال من وضع القوة الإقليمية إلى مصاف القوى العظمى ، و هي اليوم تمثل فاعلا أساسيا في السياسة العالمية وتهديدا حقيقيا للمصالح الغربية رغم أنها تنتهج صعودا سلميا مع التأكيد على أن صعودها لا يهدف إلى تغيير الوضع الإقليمي في آسيا أو العالمي.

***أهمية الدراسة*** : يعد موضوع *توجه الصين نحو العالمية – دراسة في الفرص و التحديات* – أحد أهم المواضيع المعاصرة في حقل العلاقات الدولية على اعتبار أن الصين هي من أبرز القوى الصاعدة التي تفرض وجودها على الساحة الدولية و تسعى لتعريف نفسها على أنها قوة كبرى مسؤولة وبناءة في آسيا بفضل محددات القوة التي تملكها و سياستها الخارجية التي هي أكثر اتساقا واندماجا في المجتمع الدولي ، فضلا على ذلك صعودها السلمي الذي يحتذى به فهي دولة بحجم إمبراطورية تسعى لأن يكون لها دور ريادي في العالم ، بالإضافة إلى تأثيراتها الإقليمية والدولية ، وكذا لعب دور فعال على مستوى هرمية النظام الدولي ، و هي بذلك تسعى لحجز مكان محترم بين القوى الكبرى.

***أهـداف الدراسة:*** تهدف هذه الدراسة إلى:

- إثراء هذا الموضوع من خلال استعراض محددات قوة الصين على اعتبار أنها قوة إقليمية في منطقة آسيا ، وهي مرشحة للعب دور قيادي على المسرحين الإقليمي والدولي وهذا ما أكسبها مكانة متميزة في الوقت الراهن دون غيرها من القوى الصاعدة ، و كذلك مستقبلها في إطار النظام الدولي الجديد على اعتبار أن الصين تسعى إلى تغيير الوضع القائم ورفض فكرة الهيمنة الأمريكية والسعي إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب على أن تكون فاعلا فيه ، و هي بذلك تثير جدلا كبيرا حول ما إن كانت ستمثل قوة عالمية مستقبلية إثر التطور السريع الذي تشهده من جهة وكذا التحديات و العقبات التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي والتي يمكن أن تقف حائلا أمام استمرارها في توجهها نحو العالمية من جهة أخرى.

***دوافع اختيار الموضوع*** : يعود سبب اختيارنا لموضوع توجه الصين نحو العالمية – دراسة في الفرص و التحديات – كموضوع لهذه الدراسة و الذي تقف وراءه مجموعة من الاعتبارات تتنوع بين الذاتية والموضوعية :

✓ الدوافع الذاتية : الرغبة في التعرف على المارد الصيني الذي تحول من دولة نامية إلى قوة كبرى منافسة للقوى العالمية ، و معرفة ما سيؤول له العالم من تغييرات و تطورات و التي تنذر بتغيير في موازين القوى الإقليمية و الدولية وكذا حجم التأثير الذي ستمارسه الصين في النظام الدولي مستقبلا.

✓ الدوافع الموضوعية : يكتسي موضوع توجه الصين نحو العالمية أهمية متميزة في الأوساط العلمية نظرا للاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع الصين حيث استطاعت الوصول إلى مصاف الدول الحديثة وأصبحت ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي مرشحة للتقدم بالنظر إلى استمرار معدلات النمو والقوة التي باتت تتميز بها ، فضلا على ذلك فهذا الموضوع له حضور في الأوساط الأكاديمية وكذا التقارير الدولية العالمية وحتى الغربية على اعتبار أنه موضوع يندرج ضمن دائرة الدراسات الآسيوية وهذا لما تمثله آسيا من اهتمام منقطع النظير لدى مراكز البحث وصناع القرار على حد سواء كونها قارة المستقبل ، فضلا على ذلك موضوع الصين له الكثير من الجاذبية والخصوصية التي تحفز للبحث فيه ، كما أنه موضوع يندرج ضمن مواضيع تحول القوة في العالم.

***الإشكالـــية:*** من خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل البحثي التالي:

- ما هي الفرص و التحديات التي تقف أمام الصين في توجهها نحو العالمية ، و هل تشكل تلك التحديات عائقا أمام طموح الصين في تزعم العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ؟.

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع وتبسيطا لإشكالية البحث قمنا بتفكيك السؤال الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي المحددات التي يستند إليها بروز الصين كقوة صاعدة على الساحة الدولية ؟
- هل تمتلك الصين عناصر قوة تؤهلها للعب دور مهم ومؤثر في إدارة شؤون النظام الدولي سواء في المرحلة الحالية أو في المستقبل القريب ، و ما مدى انعكاس ذلك على مستقبل النظام الدولي ؟.

- هل تشكل توجه الصين نحو العالمية الإرهاصات الأولى لبداية التعددية القطبية ؟
- هل تسعى الصين لإزاحة القطب المهيمن على الساحة الدولية أم أن هدفها الأول هو الهيمنة على الإقليم فقط ؟.

***فرضيات الدراسة:*** للإجابة على الإشكالية المطروحة و تنظيم عملية البحث وكذا تقديم إجابات علمية على الأسئلة السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- كلما تنامت قوة الصين سياسيا و اقتصاديا وعسكريا كلما كان لها فرصة في قيادة العالم جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- التحديات الداخلية و الخارجية ليست عائق أما استمرار المارد الصيني في التوجه نحو العالمية لأن هدفها الأول و الأخير هو تحقيق توازن دولي ومنافسة القوى الكبرى.
- كلما كان صعود الصين سلمي و لها اقتصاد قوي كلما انعكس ذلك على دولة الصين الصاعدة للانتقال إلى مصاف الدول الكبرى و لعب دور مهم على الصعيد الدولي .
- امتلاك الصين لعناصر القوة من شأنها إزاحة القطب المهيمن والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية من هرم النظام الدولي و فرض مكانة دولية من خلال صنع القرار الدولي.
- كلما كانت توجه الصين نحو العالمية كلما تحول النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب وهذا بفضل ما تمتلكه من محددات القوة الاقتصادية و السياسية و العسكرية وكذا القوة الناعمة و التي تؤهلها لذلك.
- للصين هدف أساسي من خلال إستراتجيتها الاقتصادية هو التحول لقطب اقتصادي و جيوسياسي رئيسي في البيئة الإقليمية وطرف مؤثر في النظام الدولي ، كما أن لها رؤية مفادها إعادة ترتيب النظام الدولي وفق هرمية تحترم المكانة الحضارية والتاريخية للصين.

***حدود الدراسة :***

✓ الحدود الزمنية : تم التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة والتي ظهرت فيها الصين منافسا للقوى التقليدية الكبرى ، كما أنها الفترة التي شهدت تزايد قوة الصين ومكانتها على المستوى الإقليمي و العالمي و بروز ملامح عالم متعدد الأقطاب في ظل بداية اضمحلال النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .

✓ الحدود المكانية : جمهورية الصين الشعبية باعتبارها موضوع الدراسة و تداعياتها على المستوى الإقليمي الآسيوي ، وامتداد ذلك إلى العالم.

***الإطار المنهجي للدراسة :*** لدراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يجب وضع الأسس المنهجية التي تساعد على تشكيل زاوية للفهم والتشخيص حيث أن طبيعة الموضوع استدعت المزج بين منهجين هما : المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.

- المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات وتحليليها وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقة بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل حيث تستفيد هذه الدراسة من هذا المنهج في وصف محددات القوة الصينية الطبيعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وأصول ثقافتها ، وحدود قوتها الناعمة التي ساهمت في وصولها إلى قوة كبرى صاعدة مسؤولة ونشيطة حيث أنها أكثر اندماجا في الشؤون الإقليمية والدولية ، فضلا على ذلك تعتمد الصين على سياسة خارجية أكثر ديناميكية تعكس مهاراتها الدبلوماسية وطموحاتها الإستراتيجية بعيدة المدى.
- المنهج الإحصائي : تطرقنا في دراستنا هذه إلى عرض بعض النسب والأرقام والإحصائيات في مجال التفوق الاقتصادي و العسكري للصين.

***الدراسات السابقة:*** هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع توجه الصين نحو العالمية و التي تمثلت أساسا في كتب بلغات مختلفة و مقالات نشرت في دوريات متخصصة ، فضلا على ذلك هناك العديد من الدراسات التي تناولت التجربة الصينية بشكل عام ، ويمكن الاستدلال بأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها :

✓ كتاب رقعة الشطرنج لمؤلفه : *زبغنو بريجنسكي* و الذي أشار فيه إلى التحول المستقبلي للصين ، حيث أكد أنها مستبعدة لقيادة العالم لاعتقاده بعجزها عن الاحتفاظ بمعدل التنمية الراهن والذي يعتبر شرطا ملزما لإمكانيات تطورها وفق التزامها بخطة إنفاق عسكري ضمن الحدود الراهنة ، و ستضطر لزيادة الإنفاق العسكري إذا أرادت لعب دور القطب البديل.

✓ كتاب المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي – 1978 م – 2010 م – لمؤلفه : *وليد سليم عبد الحي* و الذي تناول بالدراسة والتحليل وضع الصين على المستوى الداخلي والخارجي

ضمن المحيط الدولي من أجل الوصول إلى التنبؤ بالمكانة المستقبلية للصين مستندا في ذلك إلى التفاعل بين البيئة الداخلية للصين والبيئة الخارجية ، كما أنه تناول أبعاد القوة الصينية منذ بداية عصر النهضة إلى غاية التسعينات ، فضلا على ذلك الإشارة إلى السيناريوهات المستقبلية لمكانة الصين في العالم .

✓ كتاب الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة لمؤلفه : *محمد المنصوب* والذي قام بالتعريف بجمهورية الصين الشعبية ، كما أنه ركز على المراحل التي مر بها الاقتصاد الصيني و أهم الانجازات التي تحققت خلال تلك المراحل ، فضلا على ذلك فقد تطرق الكاتب إلى التحديات الداخلية و الخارجية التي واجهت الصين خلال مسيرة التنمية بها.

وقد كان للأطروحات الجامعية نصيب من هذه الدراسة لعل أبرزها :

✓ مذكرة ماجيستر تحت عنوان : الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى ـ 1990 م – 2008 م ـ للباحث : *منصور فالح إسماعيل الحيصة* حيث تحدث فيها عن محددات القوة الصينية و طموحها للعب دور فعال في النظام الدولي ، كما أشار إلى أبز التحديات التي تواجه صعود الصين على المستوى الداخلي و الخارجي ليقدم في آخر بحثه قراءة للسيناريوهات المستقبلية للصين على الساحة الدولية و كذا دورها في خلق توازن دولي .

✓ مذكرة دكتوراه تحت عنوان : مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني للباحث توفيق حكيمي حيث ركز على سلوك الصين المتوقع اتجاه النظام الدولي ، و كذا دراسة احتمالات التنافس أو التوافق بين القوة المهيمنة على النظام الدولي ، والقوة الصاعدة بشأن إدارة آثار التحول في القوة النسبية بينهما ، كما تم تطرق في دراسته إلى موقع الصين في ميزان القوى العالمية.

✓ مذكرة دكتوراه تحت عنوان : الإستراتجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي للباحثة *نصيرة ملاح* و التي تعرضت فيها إلى مقومات الصعود الصيني من خلال التعرض إلى الإصلاحات الكبرى في الصين و التحول نحو اقتصاد السوق ، كما ركزت الباحثة على عرض أهم التحديات التي تواجه الإستراتجية الاقتصادية للصين ، و كذا تداعيات الصعود الصيني على النظام الدولي .

كما وقد كان للمقالات العلمية أيضا نصيب في التطرق لموضوع الصين الصاعدة لعل أبرزها:

✓ دراسة الباحثان : محمد *محياوي* و محمد *هاملي* تحت عنوان : تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية حيث ركز الباحثان على رصد تأثير الصعود الصيني بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وآفاق صعود التنين الصيني الطامح إلى كسب مكانة عالمية تتوافق مع إمكاناته وقدراته المتصاعدة في ظل النظام الدولي الخاضع للسيطرة الأمريكية ، وقد بينت دراستهما أن الصين أصبحت قوة ذات تأثير مزدوج فهي مصدر قلق بالنسبة للدول الكبرى و في الوقت نفسه شريك اقتصادي استطاعت التكيف مع المتغيرات الدولية من خلال حرص الصين على إضفاء الطابع السلمي المثير للإعجاب و المخيف في آن واحد.

✓ دراسة الباحثان : *عاهد مسلم المشاقبه و صايل فلاح مقداد* تحت عنوان : النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين نموذجا 1991 م – 2016 م حيث تطرق الباحثان إلى مكانة الصين كقوة فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في تغيير ملامح مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

***تقسيم الموضوع :*** للإجابة على إشكالية الدراسة واثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على خطة متكونة من فصلين ، حيث تضمن الفصل الأول الإطار العام لتوجه الصين نحو العالمية و الذي تناولنا فيه أهم النظريات التي عالجت موضوع الصين و توجهها نحو العالمية ، كما تطرقنا إلى الأصول الثقافية والفكرية لجمهورية الصين الشعبية كحضارة كبرى قديمة من خلال تركيزنا على الثقافة الصينية و المتمثلة في الكونفوشيوسية ، الطاوية و البوذية بالإضافة إلى الفكر الشيوعي و خصائص الأصول العرقية و الإثنية للمجتمع الصيني ، هذا وقد كان لمحددات القوة الصينية الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية و غيرها من محددات القوة نصيب من هذه الدراسة ، كما تم التطرق كذلك للقوة الناعمة و الصعود السلمي للصين ، في حين تناولنا في الفصل الثاني فرص و تحديات التوجه الصيني نحو العالمية و ذلك من خلال التركيز على توجه الصين الإقليمية و الدولية حيث تم التطرق إلى علاقات الصين مع دول الجوار و كذا علاقاتها مع دول

العالم خاصة الدول الكبرى و التي تراوحت بين التعاون تارة و التنافس تارة أخرى كما ، و قد تم رصد أدوات الهيمنة الصينية على الإقليم و المتمثلة في منظمة شنغهاي و مبادرة الحزام و الطريق المعروف بطريق الحرير ، فضلا على ذلك تم وضع قراءة لمستقبل النظام الدولي في ظل توجه الصين نحو العالمية من خلال لعب الصين دور محوري فيه و كذا رفضها لفكرة أن تقود دولة واحدة النظام الدولي و العالم ككل و هذا راجع لما تملكه من محددات القوة و التي تمثل الدافع وراء فرض مكانتها الإقليمية و الدولية ، لنصل في ختام هذا الفصل إلى عرض أبرز التحديات التي تواجه الصين في أن تكون قوة إقليمية في آسيا و كذا قوة عالمية تسعى لإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من على رأس هرم النظام الدولي ، ثم تقييم عناصر القوة الصينية و كذلك عناصر ضعفها.

***الصعوبات المتعلقة بالدراسة :*** إن إنجاز هذا العمل المتواضع قد شابه بعض الصعوبات المتعلقة أساسا بصعوبة ترجمة بعض المراجع التي تناولت موضوع توجه الصين نحو العالمية، ضف لذلك موضوع الصين هو موضوع يحتاج للتطرق لكل صغيرة و كبيرة بهدف معرفة و فهم هذا الصعود العالمي الذي حققته على اعتبار أنها تمثل حضارة ضاربة في القدم لكن نظرا لضرورة عدم تجاوز الحجم المتفق عليه لم نتمكن من عرض كل المعلومات التي بحوزتنا ، فضلا على ذلك ضيق الوقت بسبب ارتباطات الوظيفة.

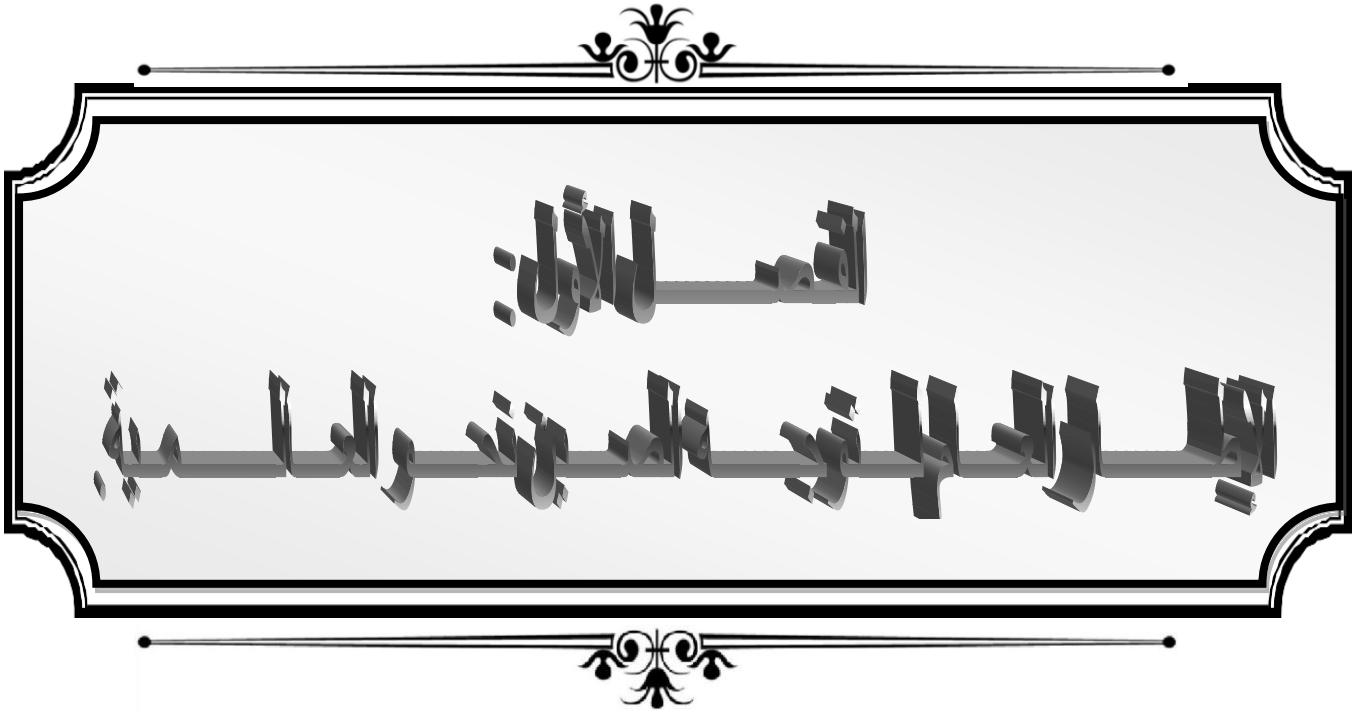
الفصل الأول:
تطور المناهج في العلوم الاجتماعية والعلمية

تمـــهيد :

توجه الصين نحو العالمية أو بصحيح العبارة الصعود الصيني هو عبارة عن التحولات و التغيرات التي طرأت على الصين في العقدين الماضيين من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية ، و كذا نفوذها السياسي في النظام الدولي ، و بفضل تلك القوة أصبحت الصين تمثل عامل مؤثر في توازن القوى ، فالصين اليوم تمتلك كل محددات القوة في جميع جوانبها الجغرافية ، البشرية، المجتمعية ، السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية و بالتالي هي عناصر أساسية لظهورها كقوة إقليمية و حتى عالمية وستكون لها مكانة في النظام الدولي مستقبلا ، و هناك احتمالية لبلوغها مرحلة القوة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية ، و للحديث أكثر عن توجه الصين نحو العالمية و تفسير ذلك التوجه العالمي الملفت للانتباه تناولنا في هذا الفصل والذي يحمل عنوان : الإطار العام لتوجه الصين نحو العالمية معتمدين فيه على ثلاث مباحث رئيسية ، ففي المبحث الأول تم التطرق لأهم النظريات التي فسرت هذا التوجه العالمي للصين و ذلك من خلال التركيز على النظرية الواقعية ، الليبرالية و كذا نظرية تحول القوة ، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الأصول الثقافية والفكرية لجمهورية الصين الشعبية و خصائصها الاثنية و العرقية وفيه تناولنا الثقافة الصينية والتي تمحورت أساسا في الكونفوشيوسية ، الطاوية و كذا البوذية ، كما وقد تطرقنا أيضا للفكر الشيوعي الصيني و خصائص الأصول العرقية و الاثنية للمجتمع الصيني ، أما في المبحث الأخير فقد خصص لعرض أهم محددات قوة الصين و التي ساهمت في توجهها نحو العالمية من خلال التركيز على المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية و العسكرية و غيرها من المحددات ، بالإضافة إلى التطرق للقوة الناعمة وانتهاج الصين لسياسة الصعود السلمي.

## *المبحث الأول : النظريات المفسرة لتوجه الصين نحو العالمية.*

يكتسي الإطار النظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات لأنه يعطي بعدا علميا ومنهجيا وتأصيلا للموضوع المراد دراسته ، فالنظرية تعد بمثابة الأرضية العلمية التي يتم على أساسها رسم المعالم الرئيسية للدراسة والتوجهات التي تسير وفقها الظاهرة ، و سنحاول في هذا المبحث الإلمام بأصول المدرسة الواقعية والليبرالية و كذا نظرية تحول القوة في الفكر السياسي بشكل عام

والوقوف على أهم مبادئ والأسس التي تشكل البناء النظري لهذه النظريات في تفسيرها لتوجه الصين نحو العالمية.

## المطلب الأول: النظرية الواقعية.

✓ *الواقعية التقليدية :* ظهرت النظرية الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية مليئة بالتوتر والصراع وارتباطا بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي ، وولجت به عصر الثنائية القطبية بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى من الدرجة الثانية مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية[1]، وقد ظهرت الواقعية الكلاسيكية في أربعينيات القرن الماضي في ظل حدثين عالميين و التي غيرت في خريطة القوى العالمية ، و كرد فعل على أفكار المدرسة المثالية التي أسست أفكارها في فترة ما بين الحربين أين سيطر مفهوم : القوة ، الدبلوماسية السرية و توازن القوى على مضمون العلاقات الدولية في تلك المرحلة لذا دعت إلى إضفاء الطابع الأخلاقي في حقل العلاقات الدولية بواسطة حكومة عالمية تعترف بهذا المسعى انطلاقا من منطق تفاؤلي للطبيعة الإنسانية مع إمكانية حل النزاعات وفق نظام أمن جماعي تديره مؤسسات عالمية وقانونية.

و الواقعية تاريخيا هي لغة القوي وتعد أقدم مدرسة في الفكر السياسي ، بدأت في الأصل كمدرسة فكرية في حقل العلاقات الدولية مع كتابات المثاليين واليوطوبيين في فترة ما بين الحربين العالميتين –*1919* م /*1939* م– حيث يصف المؤرخون الأكاديميون المحاورة الكبرى التي وقعت أواخر ثلاثينيات و أوائل أربعينيات القرن العشرين بين مثاليي ما بين الحربين وجيل جديد من الكتاب الواقعيين ، ومن أهم رواد المدرسة الواقعية نجد : هانس مورغانتو والمفكر الفرنسي : ريمون أرون وبعض الكتاب مثل : هنري كيسنجر وآخرون ، حيث أكدوا جميعا على أهمية القوة والطبيعة التنافسية للسياسات الدولية ، ومنذ *1939* م مازال أبرز المفكرين وصناع القرار ينظرون إلى العالم بعدسات واقعية وكانت وصفاتهم مناسبة جدا للقوى الكبرى حيث كان تركيزهم على المصالح بدلا من الإيديولوجيا ، وأن تبحث عن السلم عن طريق القوة ، وركزت

[1] محمد أحمد وهبان ، ***النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر – دراسة تقويمية –***، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، المجلد 01 ، العدد 02 ، جامعة الإسكندرية ، 2016 م ، ص 10 .

الواقعية على مسألتي : القوة والمصلحة القومية لفهم منطق الحروب والنزاعات باعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية و هو ما يقودها إلى اكتساب القوة والدفاع عن مصالحها ولو بإعلان الحرب وخلق النزاعات ، أو بصيغ قانونية وسياسية ، ويستند الطرح الواقعي على مسلمات أساسية وهي : مركزية الدولة في العلاقات الدولية ، القوة ، المصلحة الوطنية بالإضافة إلى عنصر الأمن.[1]

❖ *مركزية الدولة في العلاقات الدولية:* يركز الواقعيون على أنّ الدولة القومية هي الأساس كوحدة للتحليل ، والإمكانيات المتوفرة لها تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين شريطة إدراك أنّ قدراتها لا تقتصر إطلاقا على الجانب العسكري[2]، ويعتبر الواقعيون أن الدول ذات السيادة تشكل المفاتيح الأساسية للمنظومة الدولية ، كما أن السياسة صراع من أجل السلطة و ينبغي على الفاعلين الآخرين الذين يسعون إلى السلطة تحقيق السيادة ، حيث يرى هانس مورغانتو أن الأمم بوصفها جماعات سياسية هي التي استطاعت تحقيق السيادة فقط.[3]

ويؤكد الواقعيون أن العلاقات الدولية لا تقوم إلا بين الدول القومية السيدة المستقلة ، ولكن اختلافاتهم تمحورت حول كيفية قيام هذه العلاقات بين الدول فقد رأى نيكولاس سبيكمان أن العلاقات بين الدول تمر عبر ثلاثة اتجاهات تتمثل في :

– التعاون.

– تسوية الخلافات بينها ، أو المعارضات والتناقض ، ولكي تضمن الدول بقائها في السياسة الدولية لابد أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو: الحفاظ على قوتها ، أو زيادة هذه القوة[4]، كما يعتقد سبيكمان أن الدول تبقى لأنها قوية أو دول أخرى تضمن حمايتها على اعتبار

---

[1] توفيق حكيمي ، ***الحوار النيوواقعي – النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي*** – ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2007 م – 2008 م ، ص 08.

[2] جيمس دورتي ، روبرت بالستراف ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، *ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط 01* ، 1985 م ، ص 59.

[3] جيرار ديسو ، ***دراسة في العلاقات الدولية : النظريات البيدولتية*** ترجمة : قاسم المقداد ، دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع ، سوريا ، الجزء الثاني ، ط 01 ، 2015 م ، ص 62.

[4] محمد منذر، ***مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة*** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 م ، ص 34.

أن التوسع يتجه نحو الدول والمواقع التي تقل فيها المقاومة ، فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية كونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها ، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية ولا اتفاق أخلاقي أو أي شيء حسي تضامني، والصراعات الدولية تستهدف دائما الحفاظ على الوضع القائم في تلك المرحلة ومنع أي تغيير وكذلك تحقيق التوسع الإمبريالي أو النفوذ في مناطق معينة ، وعليه فالدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها الذي يعد جوهر السياسة الأمنية للدول[1]، ومن جانب آخر يؤكد هانس مورغانتو على استقلالية الظاهرة السياسية ، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم من خلال معايير سياسية ، فالاقتصادي يسأل : كيف تؤثر هذه السياسة على رفاهية المجتمع أو رفاهية قطاع منه ؟ ، ورجل القانون يسأل : هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون ؟ ، والأخلاقي يسأل هل هذه السياسة تتوافق مع المبادئ الأخلاقية ؟ والسياسي الواقعي يسأل : كيف تؤثر هذه السياسة على قوة الدولة ؟[2]

❖ ***مفهوم القوة:*** القوة هي من المفاهيم التي شيد على أساسها الفكر الواقعي وارتبط تعريفها بتحقيق مصلحة الدولة والحفاظ على بقائها مع إعطاء الأولوية للإمكانات العسكرية والأمنية ، كما تم اعتبار القوة متغير رئيسي في تفسير السلوك الخارجي للدول وبلورة نظام عام للعلاقات الدولية ، فالقوة هي تركيب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية ، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف مقومات القوة القومية للدولة ، والقوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على تغيرات أخرى لمستوى التطور التقني أو السكاني والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة أو القيادة السياسية والإيديولوجية ، هذا يعني أن مفهوم القوة عند الكلاسيكيون تتمحور على أحادية البعد العسكري[3] ، و قد حدد هانس مورغانتو في حديثه عن القوة العناصر المكونة لها وهي كالآتي :

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، ***مفهوم الأمن : مستوياته ، صيغه ، تهديداته*** – **دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**– ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، العدد 19 ، 2008 م ، ص ص 15-16.

[2] جيمس دورتي ، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 71.

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالستراف ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 59 – 60.

- الجغرافيا كبعد فيزيائي ، وقد ركز على الموقع الجغرافي الذي تحظى به الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لبقية العالم.
- الموارد الطبيعية و التي تتوزع إلى موارد غذائية وموارد طاقة ومعادن بما فيها النفط.
- القدرة الصناعية والمستوى التكنولوجي.
- القوة العسكرية أي تكنولوجيا الأسلحة والقيادة الإستراتيجية ونوعية القوات المسلحة وكميتها.
- السكان من حيث حجمه و تكوينه العمري وتشكيله.
- الطابع الوطني وهو ما يخص الثقافة الوظيفية وبعض الصفات الوظيفية والخصوصيات الوطنية التي تولد سلوكيات خاصة في ممارسة السياسة والدبلوماسية والحرب.[1]

و يرى ريمون آرون أن للقوة دور أساسي لتحقيق أهداف الدول وأن جوهر العلاقات بين الدول هو المنافسة والتناقض الذي يقوم بينها ، كما يعطي هنري كيسنجر أهمية لدور السياسة الداخلية للدولة في تدعيم سياسة القوة التي تمارسها على الصعيد الدولي ، ويؤكد على أهمية العوامل الإيديولوجية في حشد إمكانيات الدولة وتجسيدها في المجال الدولي[2]، وفي تصنيف ريمون أرون للقوة يقول بأنه ثمة فرق كبير بين القوة الدفاعية والقوة الهجومية ، وبين القوة في زمن الحرب والقوة في زمن السلم ، وبين القوة ضمن منطقة جغرافية معينّة والقوة التي تقع خارج هذه المنطقة وتعد القوة الهجومية إحدى سمات الدول النادرة في ترتيبها ، أما القوة الدفاعية فهي التي تطمح إليها أغلبية الدول من دون أن تتمكن من الحصول عليها دائما.[3]

وحسب الواقعيون فالدولة الوطنية تتجه لتصبح أرفع وحدة أخلاقية فوق سطح الأرض وهي العنصر الأساسي في حلقه المجال الدولي ، فالقوة العسكرية تبقى العامل المحوري للقوة الرئيسية، و قد تنبه هانس مورغانتو إلى نسبية القوة التي تجعل حساباتها غير مؤكدة بالضرورة وذلك حتى في أبسط توازن القوى ، أي عندما تواجه دولة واحدة دولة أخرى فالنتيجة هي أنّ الحساب الرشيد للقوة بالنسبة لعدد الدول ليس إلا سلسلة من التخمينات التي لا يمكن التأكد من صحتها في حينه

[1] جيرار ديسو، ***المرجع السابق*** ، ص 65.

[2] محمد منذر ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 35 – 36.

[3] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 70.

بل بمرور فترة من الزمن[1]، وحتى في مجال السياسة الدولية يؤكد هانس مورغانتو دور القوة في العلاقات الدولية واعتبارها تعبيرا عن المصلحة القومية و التي تهدف إلى : الحفاظ على القوة أو لزيادتها أو لإظهارها ، ويخرج هانس مورغانتو بنتيجة مفادها : أن العلاقات الدولية هي في حقيقتها لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح الوطنية[2] ، كما أن مفهوم القوة يجب أن يرتبط بالهدف الذي تسعى إليه الدولة ، غير أنّ الملاحظ أنّ القوة لا تتناسب مع المصالح القومية ، ويرى ستانلي هوفمان أنّهمن الصعب أن نفهم القوة سواء كحالة سياسية أو كمعيار سياسي أو القوة المحتملة والقوة المستخدمة ، والقوة كمحصلة للموارد أو القوة كعملية و كأنها شيء واحد[3] ، ويبدو أنّ مفهوم القوة من المفاهيم التي دار حولها جدل كبير في تحديد معناها ليس فقط عند الواقعيين وإنما في حقل العلاقات الدولية عامة.

❖ *مفهوم المصلحة الوطنية :* استلهم هانس مورغانتو من كتابات ميكيافيللي الذي طرح فكرة أنّ المصلحة تشكل جوهر العمل السياسي نفسه ولا تؤثر فيها ظروف الزمان والمكان ، و قد عرف هانس مورغانتو المصلحة الوطنية من خلال القوة ، فالمصالح الحيوية الأساسية تتمثل في حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها ، و يتطلّب ذلك عنصرين : *الأول* عسكري كوسيلة فاعلة لحماية الدول ضد أعمال العدوان ، *والثاني* سياسي يندرج في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو في شّن الحروب الدعائية أو ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها[4]، و يرى ريمون آرون أن مفهوم المصلحة الوطنية هو مثال ضروري لفهم السلوك الدبلوماسي الإستراتيجي أكثر منه مفهوم عملياتي حقيقي مع الأخذ في الحسبان أن الدول تنشغل بمصالحها بشكل مشروع ولا تتغاضى عن مصالح الدول الأخرى[5] ، و يمكن تلخيص نظرة الواقعية الكلاسيكية لمفهوم المصلحة الوطنية كالآتي:

- الدول تهتم بالمصالح الدنيا بعد أن تكون قد ضمنت المصلحة القومية وهي البقاء.

---

[1] أحمد علي سالم ، ***القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة*** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 20 ، 2008 م ، ص 125.

[2] محمد منذر ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 34 – 35.

[3] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 64.

[4] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 15 .

[5] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 66.

- مصلحة الدولة في الحفاظ على البقاء وهذا الالتزام يتطلب أخلاقيات تختلف عن أخلاق الأفراد.
- يرتبط معنى المصلحة الوطنية بمفهوم القوة ،[1] و حسب *ستانلي هوفمان* فمفهوم المصلحة القومية ليست نفس المفهوم عندما تكون الدولة في خطر، فالقائد السياسي يفكر بتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة والتاريخ يثبت ذلك كما أنّ مفهوم المصلحة يمكننا من تقسيم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ ، ومن وجهة نظره فالسياسة الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة لأن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها بل العكس حيث أنها تفترض صراعا و تهديدا مستمرا بالحرب ، ودور الدبلوماسية هو التخفيف من حدة التوتر وتسوية الخلافات وتفادي النزاعات حتى أنّ مفهوم الصداقة والتعاون مرتبط بالمصالح ، وهنا يشير *دين راستيلي* أنه : في العلاقات الدولية لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة و لكن هناك مصالح دائمة.[2]

❖ *مفهوم الأمن:* يركز الفكر الواقعي على مفهوم الأمن فحسب هانس مورغانتو هو : الحد الأدنى الذي لا يمكن إنقاصه والعنصر الضروري لمصلحة وحدة ما تجاه الوحدات الأخرى ، ويعتقد منظرو المدرسة الواقعية أنّ القضايا العسكرية والأمنية هي قضايا السياسة العليا وما عاداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا ، وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول[3]، وبالنسبة له فالأمن التقليدي يشمل حماية شعب الدولة وأراضيها ، واقتصادها من الهجوم الخارجي[4] ، وينظر الواقعيون إلى مفهوم الأمن نظرة ضيقة تقتصر على الجانب العسكري مهملة باقي الجوانب المعنوية والإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ينظر له على أنه عملة نادرة ، فالسياسة الدولية تتسم بحالة من النزاع والحروب والصراع في سبيل تحصيل كل دولة

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، **المرجع السابق** ، ص 70.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع نفسه*** ، ص 95.

[3] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 15.

[4] Keving J Cooney and Voichiro Sato ,***The Rise of China and international Security ,*** *Routledje U.S.A , 2009 , Page 09.*

لمصالحها القومية ، ويحتل الأمن قمة هرم أولويات الدولة الوطنية ، كما يروا أن السلام أمر نسبي ولا يمكن أن ينتج عن نزع السلاح العام ولا عن الأمن الجماعي أو القانون الدولي أو الدولة العالمية طالما أنّ المصلحة الوطنية هي التي تحّرك الأمم ، ويؤكدون كذلك على أنّ توازن القوى نفسه لا يحقق السلام ولكن الإجماع الدولي الذي يبنى على التوازن هو الذي يؤدي هذه الوظيفة حسب *مورغانتو* ، فقبل أن يفرض توازن القوى قيودا على طموحات هذه الدولة فإنّ على الدول المنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها ، هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة[1] ، فحالة السلام هي حالة مؤقتة بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين والأمن الحقيقي يكون في ظل علاقات الصراع والحرب ، فالأمن حسب تلك الرؤية هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة و الذي يهدف في مصلحته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي ، وأنّ أي شيء يحمل اسم القانون الدولي والأخلاق لابد أن يكون متخفيا بشكل من أشكال سياسة القوة [2] ، ويرى *ريمون آرون* أنّ الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حدّ ذاتها وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلام أو المجد أو من أجل التأمين في مستقبل النظام الدولي.[3]

فللنظرة التقليدية للأمن في الفكر الواقعي أخذت في التطّور والاتساع من مضمونه الضيقّ ليضم أبعادا أخرى غير البعد العسكري للأمن بفعل تغيرات عالمية متعددة منها : دخول العديد من الدول النامية إلى عضوية النظام الدولي خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، الأمر الذي أّدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المتغّيرة لاسيما زيادة عدد الفواعل الدولية من المؤسسات المالية والنقدية وهيئات المجتمع المدني العالمي والشركات المتعددة الجنسيات التي ظفرت بأدوار مؤثرة وواسعة في السياسة أكثر من قوة الدولة.[4]

❖ *فوضوية النظام الدولي:* استلهم منظري المدرسة الواقعية أفكارهم من الفكر النفعي أمثال *توماس هوبز* ، *نيكولا ميكيافلي* – كفكرة المصلحة والقوة – النظرة السوداوية للطبيعة المتشائمة ما

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 73.

[2] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 16.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 82 – 90 .

[4] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 16.

جعل النظام الدولي يأخذ سمة الفوضوية والصراع في التنظيم الواقعي ، ويعد *هانس مورغانتو* أكثر المنظرين وضوحا في هذا الجانب حيث يقول : إنّ العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدّي هذه القواعد تحت أي ذريعة لن تكون نتيجتها إلا الفشل[1] ، وفي هذا السياق يعتبر *توماس هوجز* – من خلال كتابه *Léviathan* عام *1951* م – أن المجتمع الوطني مجتمع منظم نتيجة توقيع عقد اجتماعي ، أما بالنسبة للعلاقات بين الدول الأمر يختلف حسبه وذلك لعدم وجود سلطة يمكن أن تعلو على سلطة الدول ، وطالما أنّ الدولة المستقلة لم توقع عقدا اجتماعيا لتخلق حكومة عالمية شريطة أن يتم التخلص النهائي من مفهوم القوة والمصلحة القومية والقبول بتساوي كل الدول سواء في الحقوق والالتزامات الدولية[2]، ويؤكد أنّ للطبيعة البشرية تأثيرها على السياسة الدولية لحد بعيد ، كما يؤكد على دور المؤسسات السياسية لتنظيم القوة ومنع الصراع[3].

وقد لخص *هانس مورغانتو* أفكاره حول طبيعة النظام الدولي وتوازن القوى مفادها أن السياسة الدولية قد حافظت على حالتها الطبيعية المعروفة بحرب الجمع على الجميع ، أي حرب الأمم على بعضها البعض ، أما *ريمون آرون* يقول : أنّ العلاقات الدولية قد تكمن في قانونية ومشروعية لجوء الفاعلين إلى القوة المسلحة لأن هذه العلاقات في الحضارات المتوقعة أو العليا هي الوحيدة من بين كل العلاقات الاجتماعية التي تقبل العنف بوصفه عاديا عندها تبرر ديمومة الطبيعة الفوضوية المناهضة للسلطة عبر العصور[4] ، و قد بحث مورغانتو عن شروط تحقيق السلام الدولي و الذي يرتبط مفهومه للنظام الدولي ارتباطا وثيقا بمفهومه للمصلحة القومية ، فالشرط المسبق للسلام العالمي هو تطور إجماع دولي جديد يمكن للدبلوماسية من خلاله أن تلعب دورا في تحقيق السلام عبر سلسلة من المستويات [5] لكنه يستخف بأهمية الدبلوماسية خاصة في ظل التفاوت في ميزان القوة وخريطة مناطق النفوذ والمصالح للدول الكبرى ، وقد اتجه

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق***، ص 68-69.

[2] محمد منذر ، ***المرجع السابق*** ، ص 37.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 62.

[4] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 66.

[5] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 72-73.

إلى اعتبار توازن القوى قانون موضوعي للسياسة الدولية أمر غير مؤكد وغير واقعي وغير مناسب[1] ، وعرفه بأنه توزيع متساو إلى حد ما للقوى ، ثم يصفه أحيانا بأنه سياسة تستهدف وضعا معينا ، وتوازن القوى نفسه لا يحقق السلام الدولي ولكن الإجماع الدولي الذي يبنى عليه التوازن هو الذي يؤدي هذه الوظيفة ، فقبل أن يفرض توازن القوى قيودا على طموحات دولة معينة من خلال تجمع القوى المعارضة لهذه الدولة فإنه على الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها.[2]

إن منطق المصلحة والقوة والهيمنة يتنافى مع فكرة الإجماع الدولي الذي هو مبني على أسس الأخلاق العالمية ويتناسب مع منطق القوة والصراع ، ويرى *مورغانتو* أن إنقاذ العالم من هذا المستقبل المظلم يتوقف على تبني الدول توازن القوى في سياستها الخارجية ومن جهته يرى *ريمون آرون* على أن تجانس المنظومة الدولية يمكن أن تقوم من خلال التهديد الدائم بالحرب الذي يرمي بثقله فوق الجميع[3]، و حسب *أرلوند وولفرز* الذي يرى أن مفهوم توازن القوى يمكن استخدامه لوصف النظام الدولي المعاصر والذي يعني التساوي في توزيع القوى بين خصمين ، وتوازن القوى الحالي سيكون بين دولتين محوريتين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وطرح في الأخير فكرة الأمن الجماعي بحيث تلزم الدول نفسها بتحويل جزء من مواردها للعمل ضد أي خرق للسلام في أي منظمة من العالم و يكون لهذه الدولة بعض المصالح[4]، *فوولفرز* يؤمن بأن فكرة الأمن الجماعي هو الحل الأمثل للحفاظ على سلمية النظام الدولي ، وقد فصل *هنري كسينجر* بين نوعين من النظام الدولي :

- *النظام الدولي المستقر*: أي قبول الدول الكبرى للنظام الدولي حول طبيعة الإجراءات المستخدمة و الأهداف الرئيسية للدول الأطراف ، و في هذا النظام ليس بالضرورة الحفاظ على السلام.

---

[1] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص 125.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 73.

[3] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 70.

[4] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع السابق*** ، ص 71.

▪ *النظام الدولي الثوري* : أي نظام توجد فيه قوى أكبر غير قانعة بما هي عليه ،أي أنها ستسعى لتجعل منه نظاما ثوريا غير مستقر، وتوصل *كسينجر* إلى أن العودة من النظام الدولي الثوري إلى النظام المستقر يعتمد على رغبة مؤيدي الشرعية من أطراف النظام للتفاوض مع القوة الثورية وفي نفس الوقت إبداء الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية ، و قدرة أنصار الشرعية على تجنب انفجار حرب شاملة ، وقدرة الوحدات القومية على استخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف بعينها ، ولا يجب أن تجبر دولة على تقديم استسلام غير مشروط ، ثم لا يجب أن تحذف الدول التي تهزم في حرب محدودة من النظام الدولي[1]، وهناك نوعين من توازن القوى:

▪ *التوازن الصلب* : وهو توازن مرحلة الحرب الباردة ومثال ذلك فكرة احتواء الاتحاد السوفييتي عام *1974* م ، وأوصى بالمقابل بمساعدة أوروبا و اليابان ليحتلا مكانة القوة المفيدة لإعادة التوازن مع الاتحاد السوفييتي .

▪ *توازن القوى الناعم*: والذي يرى فيه تحالف ضمني وليس هجومي ويتضح من خلال الحالة التي تسمى بها أوروبا الشرقية مع روسيا أو شرق آسيا حول الصين ، وهو نوع من التوازن ينسجم أكثر مع الحالة الراهنة لتحييد القوى الناشئة أو المحتملة.[2]

✓ *الواقعية الجديدة :* تمثل الواقعية الجديدة المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية وقد تأسست على يد *كينيث والتز* الذي أعاد صياغة الواقعية في العلاقات الدولية بطريقة جديدة و مميزة ، حيث استجاب للتحدي الليبرالي وحاول علاج عيوب الواقعية الكلاسيكية *لهانس مورغانتو* من خلال مقاربة أكثر علمية وذلك من خلال كتابه الشهير المعنون بنظرية السياسة الدولية والصادر عام 1979 م[3] ، ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها، و بذلك يطلق على هذه النظرية أيضاً الواقعية البنيوية وأحيانا الواقعية النسقية ، فإذا كانت الفرضية الأساسية في واقعية *مورغانتو* تتمثل في انعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالأنانية على صانع السياسة الخارجية ومن ثم على سلوك الدولة الخارجي ، فإن الواقعية البنيوية وعلى رأسها كينيث

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستراف ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 82-83.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 81 -82.

[3] موسوعة ستانفورد للفلسفة ، ***الواقعية في العلاقات الدولية*** ، ترجمة : ريم العمري ، مجلة حكمة ، 2021/09/23 م ، ص 24.

والتز ترفض هذا التصور على اعتبار أنه من الصعوبة تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير علمية صارمة ، وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدولية ، والأحرى في هذا الصدد أن نركز على طبيعة بنية النظام لأنه حتى وإن اتسمت الشخصيات القائمة على صنع القرار بالسخاء على المستوى الشخصي فإنه ستكون مضطرة للتعامل بأنانية في مضمار السياسة الدولية باعتبار أن الأنانية هي طبيعة هذه السياسة[1] ، وقد ظهرت تيارات متنوعة لجيل الواقعيين الجدد لدرجة أننا أصبحنا نجد واقعيون أرثوذوكسيين مثل : جون ميرشايمر ودعاة الواقعية البنيوية مثل : باري بوزان ، ريتشار دليتل ، شارل جونز ، ومجموعة متنوعة من الدفاعيون مثل : ستيفن والت وجاك سنايدر ، والتعاونيين المهتمين بالاقتصاد الدولي مثل : جوزيف غرييكو ، وأولئك الذين يتم تصنيفهم في خانة الواقعيون البنائيون مثل : روبرت جيرفيس ، فريد زكرياء ، ويليام وولفورث [2] ، ومن المفاهيم الأساسية التي تم التعرض لها هي :

❖ *مكانة الدولة في النظام الدولي :* حاولت الواقعية الجديدة بناء نظرية وضعية قابلة للاختيار من خلال مراجعة الأطر التي أسستها الواقعية الكلاسيكية والتي قدمت الدولة على أنها الفاعل الوحيد والأكثر فاعلية وأهمية في العلاقات الدولية ، أما الواقعية الجديدة والتي طرح من خلالها كينيث والتز مصطلح وحدة للدلالة على المنظومة الحالية وهي الدولة والتي تقع حسبه في صلب تحليله بسبب أولوية العامل السياسي ، ومن جهة ثانية يؤكد أنّ الدول ليسوا وحدهم الفاعلون المهمون على المسرح الدولي ، كما تشهد الدول تراجعا في أهميتها وانبثاقا لفاعلين آخرين يحتلون الواجهة [3] ، فالفكر الواقعي قد تعرض للتحدي بعد التغيير في هيكل النظام الدولي وبروز عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي عبر صيغ تكتلات اقتصادية إقليمية ، وفتح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد مما عزز دور فاعلين فوق قوميين جدد في العلاقات الدولية ، وأدى إلى إضعاف الدور النسبي للدولة القومية والقوة العسكرية وذلك لتعدد أبعاد القوة وتشعب الأمن وتقديم مفاهيم جديدة للحرب مثل : الحروب القضائية ، وحروب الشبكات ، ويؤكد والتز أنّ السياسة

---

[1] محمد أحمد وهبان ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 23-24 .

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 60 -61 .

[3] جيرار ديسو ، ***المرجع نفسه*** ، ص 111.

الوطنية هي مجال السلطة والإدارة والقانون عكس السياسة الدولية التي تميزها الفوضى ومنطق القوة [1]، أما في سياق تعريفه للسيادة فهي تعني : أن الدولة تتخذ قرار كيفية مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بنفسها وطلب العون من الدول الأخرى إذا شاءت ، ويؤكد والتز أنه مهما كانت الدولة ضعيفة أو قوية فهي لا تختلف عن بعضها من حيث وظائفها وإنما من حيث وسائلها ، وما يميزّ منظومة عن أخرى هو عدد الدول الكبرى ، كما يقترح أن اختلافات الثقافة الموجودة بين الوحدات هي التي يمكن أن تفسر هذه الاختلافات القائمة بين الديناميكيات التي تحدد حالة الفوضى[2] ، كما يعد فريد زكريا وهو من دعاة الواقعية الهجومية و الذي يقترح صيغة جديدة للواقعية القائلة بمركزية الدولة بحيث أن الدول تسعى إلى بسط مصالحها السياسية التي أيدها صانعوا القرار حينها يمكن أن يشعر بالتنامي النسبي لقوة الدولة ، وما يؤخذ على الواقعيون في هذا الجانب هو رفضهم أن يدرجوا في قائمة القوى الكبرى فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية في مفهوم الواقعية ، كما أنّ النظام الدولي نادرا ما تدرج فيه دول غير غربية أو متغربة رغم القوة العسكرية والاقتصادية للدول مثل الهند والصين مما يعكس عدم رغبة أنصار هذه المدرسة في أن يكون لتلك القوى أدوار القوى الكبرى[3] ، كما يرى رواد التيار الواقعي الجديد أنّ أهداف الدول الكبرى يمكن تحديدها وتفسير سلوكها انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي ومن قدراتها النسبية – القوة المادية – ، لكن قدرات الدولة النسبية من القوة تؤثر بطريقة معقدة وغير مباشرة في السياسة الخارجية [4]، ويؤكد كينيث والتز أنّ التوزيع المتفاوت للقدرات يؤدي إلى تراتبية الوحدات و يتغير تشكيل البنية و ليس النظام حينما يطرأ تعديل على هذا التوزيع ، لكن هناك ارتباط وثيق بين القدرات النسبية للدولة وسلوكها الخارجي ، فنظرته للدولة بوصفها كيان يمكن أن تكون له أهداف ومصالح ، أما عن مفهوم المصلحة الوطنية عند الواقعيين الجدد ما يزال الأقرب في تفسير طبيعة السلوك الخارجي للدولة خاصة أنها تقترب في ذات الوقت مع مفهوم القوة ، فالأقوياء هم من يحددون القواعد في

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 19.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 112-119 .

[3] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 127 – 128.

[4] حسين بوقارة ، ***السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية***، دار هومة ، الجزائر ،2012 م ، ص ص 221-222 .

استخدام القوة كما أنّ الدول الأقوى دائما تنزع إلى استخدام فائض القوة لديها ، والدول الأضعف تقاوم بشكل مشروع القواعد التي تختلف مع مصالحها.[1]

لقد كان موضوع حساب القوة من بين الأسباب التي أدت إلى انقسام الواقعيين إلى دفاعيين وهجوميين ، فيرى والتز أنّ مساواة الدول في السيادة وما سيتبعه من غياب لتدرج السلطة والنظام الدولي يدفع الدول نحو بحث دائم عن الأمن ومن ثمة يقود إلى توازن دقيق للقوى ، بينما يرى أصحاب المدرسة الواقعية الهجومية أنّ إمكانية الخطأ في حساب القوة تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي دائما إلى الهيمنة على النظام الدولي وليس توازن القوى[2]، هذا و يختلف أنصار الاتجاهين الواقعي التقليدي والجديد في تحديد عناصر القوة فالتقليديون يفهمون القوة على أنها المركب الكلي الذي يضم عناصر مادية ومعنوية ، وقد حافظ مورغانتو على هذا المفهوم الشامل للقوة ، لكن هذا المفهوم الشامل اختفى من أطروحات الجيل الثاني من الواقعيين والذين ركزوا على الجانب المادي للقوة فقط ، و بهذا أصبحت القوة تعرف بأنها استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به.[3]

وفي ذات السياق يقول جون ميرشايمر أنّ القوة العسكرية هي الأساس وهي التي تصنع القرار والدولة التي تملك أكبر الجيوش هي الدولة الأكثر قوة ، وتقوم القوة الكامنة باسترجاع العناصر الاجتماعية و الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية مما هو موجود حولها وفي محيطها لأنها ترتبط كثيرا بغنى الدولة وحجم سكانها.[4]

ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محددات القوة الوطنية التي وضعها والتز فهو يعرف الدول الكبرى أنها تمتلك إقليما واسعا وعددا كبيرا من السكان ومواد وفيرة واقتصادا كفؤا ونظاما سياسيا مستقرا على الكفاءة ، ويستبعد والتز طرحه من تلك القائمة ما أورده مورغانتو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية والإيديولوجية وشكل نظام الحكم وميل العالم إلى المسالمة أو القتال ، وتكمن المفارقة في تصنيف الدول اعتمادا على الجوانب المادية للقوة ، فبينما يتفقون دائما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي

---

[1] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 112 – 116 – 117.

[2] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 125 – 126.

[3] أحمد علي سالم ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 125 – 126.

[4] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 170.

دائما من الدول الكبرى يستبعد بعضهم روسيا بسبب مشاكلها الاقتصادية على الرغم من أنها قوة عسكرية كبرى ، كما يستبعد بعضهم كل من ألمانيا واليابان بسبب ضعفهما الاقتصادي على الرغم من أنهما قوتان اقتصاديتان ، و قد أكد كينيث والتز على استحالة تأكد أي دولة من صحة حسابها لتوزيع القوة الدولية حيث أن المواقف الدولية هي التي تؤكد قوة أو ضعف إمكاناتها ، كما تجاهل التبعات الخطيرة لنسبية القوة زاعما أن العناصر المختلفة لقوة الدولة أقل أهمية من تحديد القوى الكبرى في النظام الدولي ، ووقفا له فإن تحديد هذه القوى أيسر مما يضنه معظم الباحثين وليس هناك صعوبة في الوصول إلى اتفاق عام حول ماهية القوى الكبرى في أي فترة تاريخية , كما يتفق الواقعيون أنّ تعريف القوة يتحدد طبقا للموقف موضوع التحليل ، أي أنها تتوقف على القضية التي توظف القوة فيها ، أو الهدف الذي توظف القوة من أجله ، ولذلك يرى سيراوت أنّ عناصر القوة المختلفة ليست ذات صلة مباشرة بالسياسة لكنها تكسب أهمية سياسية فقط عند ربطها بالهدف الذي توظف من أجله والظروف العملية المحيطة بهذا التوظيف.[1]

❖ *مفهوم الأمن:* أخذت النظرة التقليدية للأمن في إطار الفكر الواقعي التقليدي في الاتساع لتخرج عن نطاق البعد العسكري للأمن موازاة مع حجم التطورات التي شهدتها البيئة الدولية منذ سبعينيات القرن الماضي ، وأولت أهمية متناهية للأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية في حسم مفهوم الأمن ، ومن جهة أخرى ظهر كتاب لروبرت مكنمارا – *جوهر الأمن* – في تسعينيات القرن الماضي ليؤكد الأبعاد الأخرى للأمن غير الأبعاد العسكرية الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن وفي ذلك يقول : إنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، و ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها ، و ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه ، الأمن هو التنمية ومن دونها لا يمكن أن يوجد أمن والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[2] ، ويرى باري بوزان أنّ مفهوم الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا : بالسياق السياسي للمفهوم ، مرورا بالأبعاد المختلفة له ، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في العلاقات الدولية [3]، ونفرق بين الأمن

---

[1] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 125- 126.

[2] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع السابق*** ، ص 18.

[3] سليمان عبد الله الحربي ، ***المرجع نفسه*** ، ص 10.

السياسي و الأمن المجتمعي و الأمن البيئي والأمن الاقتصادي ، وعليه يرى أن الأمن هو المحدد الأول لسلوك الدول خاصة أن المنظومة الدولية تتصف بالفوضوية ما يجعل البحث عن الأمن ضرورة ملحة ، وحسب كينيث والتز فالقوة ما هي إلا أداة لتحقيق الأمن وفي واقع الأمر فإن الدولة تملك وسيلتين لتحقيق ذلك وهما : مواردها الخاصة والتحالفات التي يمكن إقامتها[1] ، وقد حاول تفسير حالة الحرب والسلام في السياسة الدولية وبذلك فإن سبب الحرب يعود إلى الفوضى ، وهو تفسير في اعتقاده أكثر واقعية ومصداقية من تفسير الواقعيين الكلاسيكيين الذي أرجعها للطبيعة الشريرة للإنسان ، ويقول أنّ الإنسان خّير وشرير في آن واحد وأنّ قادة دول عرفوا بالتسامح خاضوا الحرب ، بينما قادة آخرون متسلطون وقمعيون كانوا حذرين في ممارسة سياستهم الخارجية ، أما بالنسبة للنظم السياسية الداخلية فلا تأثير لها على الإطلاق لأن الديمقراطيات شبيهة بالدول الاشتراكية أو الشيوعية استمرت في خوض الحروب ، فوالتز يقّر أنّ فوضى المنظومة الدولية تبقى الشرط الذي يسمح بنشوب الحروب ، وفي سياق آخر يقول حتى لو أصبحت الدول كلها ديمقراطية فستبقى بنية السياسة الدولية فوضوية ، و ضرب مثال كل من فرنسا وبريطانيا بعد أن كانتا ستتبعان سياسة القوة ثم تم تغيير ذلك بعد أن تحولا إلى الديمقراطية، ومن جهة ثانية يقول أن كل من فرنسا وبريطانيا لم تعودا منتجتين للأمن بل راحتا تستهلكان الأمن الذي حققه الآخرون في إشارة منه إلى التبعية للمظلة الأمنية الأمريكية في إطار حلف الناتو ، كما أنّ الدول الديمقراطية الغربية أكثر نزوعا لممارسة القوة واستخدام فائض القوة حسب والتز لإنعاش الاقتصاد الحربي ، وترك مفاتيح الفوضى لإيجاد مبررات لكل عملية تشنهّا ، وتعّرض فان إيفيرا إلى افتراض مفاده عامل التهديد وهذا المفهوم له دلالته الإستراتيجية العسكرية ما يعني أنّ الأبعاد العسكرية موجودة دائما لأنها تعني الاستخدام الأمثل أو الواقعي للقوة ، كما تبيّن في حرب الخليج الأولى عام 1991 م ، و الحرب الغير المعلنة التي خاضها حلف الأطلسي ضدّ صربيا عام 1999 م ، بالإضافة إلى الحرب الأنجلو –أمريكية ضد العراق عام 2003 م[2]، ومن جهة أخرى هذا التحدي الذي يواجه الواقعيين من الاتجاهات كافة هو العجز عن تفسير أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة وهو الهجوم على مدينتي

[1] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 111– 125.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع نفسه*** ، ص 147.

نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001 م ، وهذا يبرر تجاهل الواقعية الجديدة للقوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي بالرغم من أنّ الدول تمتلك القدرات العسكرية والسياسية لشن الحرب أو التهديد بها[1] ، وفي هذا الاتجاه يؤكد دعاة التيار الواقعي الهجومي أمثال جون هيرتز وفريد زكريا أنّ الأمن محفز للدول ، وتقوم فرضيتهم على أنّ الأمم تصبح أكثر عدوانية أو توسعية حينما ترى أنّ مصالحها عرضة للتهديد أو حينما يتزايد انعدام الأمن وهي الفكرة التي يدافع عنها جون ميرشايمر ، وأولوية القوة العسكرية لتأكيد قوة الدولة ككل ونزعتها نحو المصلحة الخاصة والتصّرف بشكل انفرادي وارتجالي في قضايا السياسة الدولية ما يعني أن أحداث 11سبتمبر 2001 م أعادت صياغة طرح الفكر الواقعي التقليدي بأطر جديدة من حيث الشكل وليس المضمون[2]، لذلك من المآخذ التي تؤخذ عن الواقعية الجديدة هو إخفاقها في تفسير ظواهر الحرب الباردة المتعلقة بالسلام لاسيما السلام الذي يسود أوروبا ، واتضح في التيار الهجومي أنّ هناك احتمال لاندلاع الحروب بين الدول الكبرى من أجل تحقيق أهدافها ، فميرشايمر – وهو أحد أعمدة هذا التيار– شاعت أفكاره على أنّ نظام القطبية الثنائية سيؤدي إلى تفجير العنف على نطاق واسع في أوروبا ، ومعلوم أنّ السلام ساد أوروبا واحتمال وقوع الحروب الكبرى فيها ضئيل ، فحتى الحروب التي تلت انهيار الاتحاد اليوغسلافي تم احتواءها كما أنّ وحدة ألمانيا لم تغّير سلوكها المسالم والمتعاون في أوروبا.[3]

لقد انقسمت تيارات الواقعية الجديدة إلى دفاعية وهجومية حيث تعتقد المجموعة الأولى : أنّ الأمن سلعة متوفرة والدول العقلانية والمعتدلة تدرك ذلك بكل سهولة وعقلانية ، أما فيما يسمى بالمأزق الأمني ناتج عن الإدارات الخائبة للقادة والزعماء التي تقود إلى التوسع والعدوان ، أما المجموعة الثانية فتقّر بخطورة الفوضى في النظام الدولي لأنها تدفع صنآّع القرار إلى إدراك الأمن على أساس أنه سلعة نادرة مما يدفع الدول إلى الدخول في منافسة شرسة للحصول على الحد الأدنى من هذه السلعة.[4]

---

[1] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص 132.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 169.

[3] أحمد علي سالم ، ***المرجع السابق*** ، ص 128.

[4] حسين بوقارة ، ***المرجع السابق*** ، ص 222.

❖ *طبيعة النظام الدولي:* على الرغم من أن أنصار المدرسة الواقعية خاصة في أطروحاتها البنيوية يرون أنّ طبيعة النظام الدولي تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية إلا أنهم يختلفون حول الملامح الرئيسية للنظام الدولي الحالي الذي مازالوا يطلقون عليه نظام ما بعد الحرب الباردة بالرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على نهايتها ، وهي فترة كافية لاتضاح معالم أي نظام دولي جديد[1] ، ويعد كينيث والتز من كبار الواقعيين الذي وقف على واقع ضعف الواقعية الكلاسيكية وحاول جعلها أكثر دقة وصرامة ، ففي عام 1979 م وضع كتابه : نظرية السياسة الدولية ومن خلاله انطلق من مفهوم البنية وقال : أنّ تعريف البنية يحتاج إلى تجاهل الطريقة التي تتعرف بها الوحدات إزاء بعضها البعض وتفرض التركيز على الطريقة التي تتموضع فيها هذه الوحدات ، وأكد أن المنظومة الدولية تتسم بالفوضوية كما أنّ التحولات التي شهدها النظام الدولي هي تحولات في نمط القطبية الدولية والتي لم تتبعها تحولات على مستوى بنية وأجهزة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وما دامت هذه البنية ليست قوة أو خصوصية الفاعلين داخل النظام فهي تلعب الدور الأكبر في السياسة الخارجية للدول ، فمرحلة ما بعد الحرب الباردة لا تشكل منطقا حقيقيا في فهم وتفسير التفاعلات الدولية ذلك أن الأجهزة والقوانين والأدوار والمسؤوليات التي كرسها نظام ما بعد الحرب الباردة لم تتأثر كثيرا بانهيار الاتحاد السوفييتي عكس ما يقول مناهضوه لأنه أعلن من أن الاتحاد السوفييتي يضعف والولايات المتحدة الأمريكية أقوى منه نسبيا ، وتطّرق والتز إلى أنّ المنظومة الدولية تشبه السوق والدول تشبه الشركات الخاضعة لقاعدة – اللهم نفسي – ، ويعتقد أنّ بنية المنظومة الدولية وطبيعتها الفوضوية هي الأهم في تفسير العلاقات الدولية من المنظومة نفسها أي منظومة الفاعلين ، ويذهب والتز إلى تشبيه النظام الدولي بالسوق لأنه يريد البرهنة على أنّ المنظومة الأكثر استقرارا هي تلك التي تتكون من عدد من القوى الكبرى ، ويدافع عن المنظومة ثنائية القطبية ويفضلها عن المنظومة المتعددة الأقطاب لأنها ترتبط بالتحالفات ، إضافة إلى ذلك فإن السلاح النووي عّزز استقرار المنظومة حتى خلال تقليص إمكانيات اللجوء إلى القوة [2]، وعليه فهو يهتم أكثر بالقوى الكبرى وتعدادها وقوتها لتحديد طبيعة النظام الدولي وحجم الفوضى الحاصلة فيه ، ويميز بين التغير في

---

[1] أحمد علي سالم، ***المرجع السابق*** ، ص127 .

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 108.

بيئة النظام الدولي– أي تغيير وحداته – وتغيير بنية النظام الدولي ذاتها ، فتغّير هذه البنية هو تغّير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها ، وهكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفييتي لم تتغّير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرى والتز أنّ هذا التحول أثّر إيجابيا في الاستقرار والسلم والأمن الدوليين ، وفي نفس الوقت يتطّرق باري بوزان إلى أشكال من الفوضى الدولية بحيث يرى أنّ البنية تتغّير حسب صفاتها التي تتطّور تبعا لتفاعلاتها وهذا يعني تبعا لطبيعة الفاعلين الذين يشكلون أكثرية أو المهيمنين يمكن أن تغّير طبيعة الفوضى الدولية ، ويتصّور بوزان وجوني ليستل أشكالا مختلفة ممكنة انطلاقا من المنظومة الدولية الفوضوية والمتسمة بالتنافس، وغاية المجتمع الدولي هي الفوضى لكنها فوضوية ناضجة لأنها قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل[1] وهي الفكرة التي تصب في رأي الواقعيين الفاعلون الذين يرون في الفوضى الدولية على أنها غير خطيرة ، أما الواقعيون الهجوميون فتقّر بخطورة الفوضى الدولية[2]، ويرى باري بوزان في هذا الشأن أنّ دور المجتمع الدولي ينطوي على وضع جدول زمني دولي ينظم التعايش والتنافس وربما معالجة القضايا الجماعية التي لها علاقة بالمصير المشترك مثل: الرقابة على الأسلحة أو حماية البيئة ، ومن الممكن أن تكون ثمة رؤية أكثر مرونة للسيادة التي لا يتناقض فهمها مع بعض الرؤى التضامنية ، ويستند رأي بوزان إلى المستويات الثلاثة للقواعد التي استخلصها هيدلي بول والمرتبطة بفكرة المجتمع الدولي وهي:

- المطالبة بوضع مبادئ قانونية ومعيارية.
- قاعدة التعايش التي يمكن بفضلها نشوء الشروط الدنيا التي تحكم السلوك في المجتمع – الحد من العنف ، وضع قانون الملكية – .
- قواعد ضبط التعاون الدولي ، أي حسب رأي باري بوزان منظومة الأمم المتحدة والأنظمة السياسية ومختلف المؤسسات التي تنظم التبادلات.

كما تبنى روبرت كوكس فكرة أن أي نظام عالمي يخص تشكيلا تاريخيا إنما هو نتيجة ثلاثة مكونات رئيسية هي : اقتصاد سياسي شامل و منظومة بيودولية ومجال ثنائي أو اقتصادي

---

[1] جيرار ديسو ، ***المرجع نفسه*** ، ص 126 .

[2] حسين بوقارة، ***المرجع السابق***، ص 222.

شامل ، ويشبه تفاعل هذه المكونات الثلاثة مسألة العلاقة بين البنية والوحدات فحسبه : نموذج والتز– نظرية انحرافية وقصيرة المدى موجهة إلى أصحاب القرار في الدول الكبرى حول السياسة الخارجية وهي نتاج فكري أمريكي جاء مباشرة بعد الحرب الباردة[1] ، أما روبرت غيلبن الذي طرح كتابا مهما هو– الحرب والتغيير في السياسة الدولية – و الذي يعكف من خلاله عرض أسباب التوزيع غير المتكافئ لقدرات الدولة واكتشاف شروط التغيير الشامل وهو ما لم يشرحه كينيث والتز ، وقد كان غيليان يتصور أنه مع نهاية الحرب الباردة سيتم إعادة توزيع الأوراق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والفاعلين الناشئين الآخرين من جهة أخرى ، وزيادة المرونة التي تميزّت بها القواعد الجديدة للعبة بعد تخلصها من الأحكام الإيديولوجية المسبقة.[2]

يركز رواد المدرسة الكلاسيكية الواقعية على مفهوم القوة في حقل العلاقات الدولية باعتباره الأساس لتفسير سلوك الدولة الخارجي بداية من تحصيل القوة العسكرية والاقتصادية وباقي الإمكانيات ، فكلما حازت الدولة مقدارا من القوة ازدادت رغبتها لشن حروب خارج إقليمها بغية ممارسة تأثير إقليمي أو دولي يصب في مصلحتها القومية في المقام الأول والأخير ، والأمر ينطبق على الدول الصاعدة والتي تبدو بمظهر المتحدي للأوضاع القائمة وتأمين ذاتها ومصالحها الحيوية على الأقل ، و لقد سجلت الصين في العقود الأخيرة من القرن العشرين طفرة تنموية لم تشهدها من قبل فاقت معدلات الدول الآسيوية وحتى الدول الغربية ، حيث حققت خلال الفترة الممتدة من 1980 م – 2004 م نموا اقتصاديا سنويا يعادل 9,4% و بذلك ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من 147,3 مليار دولار عام 1980 م إلى حوالي 1,65 تريليون دولار عام 2004 م ، وقد نتج عن هذا النمو الاقتصادي زيادة الاحتياطات الجانبية الصينية من167 مليون دولار عام 1978 م إلى 609,9 مليار دولار عام 2004 م ، في حين أنه في ذلك الوقت لم يتجاوز النمو الاقتصادي الأمريكي وحتى الأوروبي خلال الفترة نفسها نسبة 3% سنويا بالإضافة للتطور الكبير للصين في المجال العسكري والنووي .

وفي هذا الإطار يميل أصحاب المدرسة الواقعية إلى اعتبار الصين بدرجة كبيرة مصدر خطر على مستقبل الاستقرار العالمي أو الإقليمي ، والنمو والرفاهية الاقتصادية التي لابد أن تغري

[1] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 114 .

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع نفسه*** ، ص 153.

الصينيين بالبحث عن المزيد من النفوذ والتأثير لدولتهم بما يتلاءم ومكانتها الجديدة ، لذا لن يطول الوقت كثيرا حتى يجد العالم نفسه أمام دولة صينية متمردة تسعى لتبديل الأوضاع الدولية والإقليمية القائمة و ذلك تحقيقا لرغبتها في النفوذ وتنفيسا عن مطالبها المتعاظمة من الموارد.

و يستند الواقعيون الكلاسيكيين في رؤيتهم للحالة الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى وتسارع معدلات نموها الاقتصادي ، فضلا عن قدراتها العسكرية مقابل نمو ديموغرافي هائل غير متكافئ مع المساحة والإمكانيات الجغرافية ، وأكثر من ذلك طموحات توسعية أدخلت المنطقة في حلبة تنافس شديد انتهى بحربين عالميتين ، فبالنسبة للواقعيين فإن حال الصين المعاصرة بل وماضيها البعيد أيضا يعززان معا الاعتقاد أن مصير الصعود الصيني هو أقرب ما يكون إلى ما حدث البارحة على الرغم من إنكار قادتها وتأكيدهم على سلمية الصعود الصيني ، إلا أنّ معدلات النمو الاقتصادي التي فاقت كل تصور والحرص على تطوير القدرات العسكرية والتهديد باستخدامها – خاصة إذا تعلّق الأمر بمسألة تايوان– وهو بالتأكيد يدعم هذه الشكوك ويعززها ، كما أن الثقافة الإستراتيجية في الصين والتي تعود منابعها إلى أهم المفكرين الإستراتيجيين و التي تشتمل على مجموعة من الأفكار التي تشكك في طبيعة النظام الدولي بحيث لا تكون الدولة التي تعتنقها أميل إلى الهجوم أثناء الخطر لا مجرد الدفاع ، وعلى صعيد آخر فإن الشعور بالتميز والاختلاف عن الآخرين والاعتقاد باستحقاق مكانة الدولة العظمى هي أمور عميقة الجذور في الماضي الصيني ، ففي اعتقاد أباطرتها القدامى أن الصين لم تكن أوسع الدول الآسيوية مساحة فحسب ولكنها كانت العالم بأكمله ، فالصين في أوج مجدها الإمبراطوري لم تعتبر نفسها أبدا جزء من آسيا وإنما كانت آسيا كلّها في حدود الصين.[1]

لكن ورغم وجاهة هذا الطرح إلى حد ما إلا أنّ هذا الافتراض لا يسقط على كل مجالات الصعود أو التحول نحو القوة ، ولا يتضمن حتميا تحديا للنظام الدولي القائم أو التنظيمات الدولية أو القانون الدولي ، وتقدم اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية نموذجا كلاسيكيا آخر في هذا المجال فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لليابان من 5% فقط عن نظيره الأمريكي في

[1] نصيرة ملاح ، ***الإستراتجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2017 م – 2018 م ، ص ص 49-50.

أواخر أربعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 60% في أواخر التسعينيات ومع ذلك لم يتضمن الصعود الياباني أي تهديد حقيقي للنظام الدولي القائم[1] ، وهو المثال الذي ينطبق على ألمانيا في ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انخرطت الدولتين بيسر ملحوظ في هياكل وأبنية النظام الدولي الذي برز عقب الحرب واندمجتا في عملياته وظهرتا معا باعتبارهما من الدول الأقل ميلا نحو إتباع سلوك العدوان والاعتداء ، لذا يحق لناقدي الواقعية التساؤل عن جدوى تنبؤاتهم بالنسبة للصين خاصة أن هذه الأخيرة تبذل بالفعل جهودا كبيرة للتعامل مع القضايا الإقليمية ومحيطها العالمي لكن هذه الجهود في حقيقتها رغم الطابع النظامي والتعاوني الذي يميزها إلا أنّ الصين تسعى من ورائها إلى كسب تحالفات الدول الآسيوية ، والنظر إلى حجم التغلغل الأمريكي في المنطقة خاصة التحالف الأمريكي الياباني والشراكة الأمريكية الهندية ، فضلا عن العلاقات الأمريكية مع كوريا الجنوبية ، وهو ما يمثل نوع من الاحتواء والتطويق للصعود الصيني ، ومن جهة أخرى فالصين ليست بالأمة المتجانسة التي تنعم بالاستقرار فهناك تحديات تواجهها كمسألة : الإرهاب و الحركات الإسلامية و النزاعات الحدودية وغيرها كلها تتطلّب التنسيق في إطار ترتيبات إقليمية لمواجهة النفوذ الأمريكي وهو ما يتأكد من خلال علاقتها مع باكستان وكوريا الشمالية ، ومن جهة أخرى يشير أنصار التيار الواقعي الكلاسيكي إلى أنّ القراءة المبدئية لخطاب القيادة السياسية الصينية – ربما – تدفع بعض المراقبين لاعتبار أن الصين ذات أهداف محدودة وأنّ هذه الأهداف تتعلق بالرغبة في تعديل بعض القواعد الدولية المضادة لمصالحها أو استعادة بعض الأقاليم التي تعتبرها جزء من أراضيها ، ومن ناحية أخرى فالخطاب الرسمي للقيادة الصينية في مؤتمرات الحزب الشيوعي يشمل كما يبدو على إشارات عن عدم رضا الصين عن الترتيبات الإقليمية والعالمية وضرورة تغييرها بشكل جذري وربما هذا يذكرنا بألمانيا واليابان قبيل الحربين ، حيث لم تبديا طموحاتها التوسعية اتجاه العالم الخارجي و كانت مجرد مطالب وأهداف محدودة ، غير أنّ سياسة الاسترضاء التي قدمتها كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كشفت فيها حقيقة الأهداف الألمانية اتجاه أوروبا والعالم أجمع ، فالوضع الذي ميزّ ألمانيا وشخصية أدولف هتلر غير تلك التي هي في الصين ، فالأخيرة شملت منذ حصولها على مقعد دائم بمجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة لأن تكون عضوا فاعلا مسئولا في المجتمع الدولي

[1] محمد فايز فرحات ، ***الدول الصاعدة وتاثيرها في النظام الدولي*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185 ، 2011 ، ص 13.

كما أنّ سعيها الدءوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ توقيعها على اتفاقيتي – الحضر النووي الشامل – B.C.B.T – ، والحد من الانتشار النووي – N.P.T – هو ما يثبت التزامها بسلوك خارجي يعتمد على التفاهم والتعاون للتعامل مع الخارج.

ويجزم الواقعيون الكلاسيكيين أنّ هدف كل دولة هو تضخيم قوتها والحفاظ على مصلحتها والدفاع عنها متى تيسرت السبل ، وبالنظر للحالة الصينية التي ترتكز إلى قوة اقتصادية وعسكرية هائلة سيبدي هؤلاء تخوفا شديدا من مستقبل الصعود الصيني ويميلون إلى اعتباره مصدرا قويا لمظاهر محتملة لعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي والعالمي.[1]

أما الواقعية الجديدة فهي تشترك مع سابقتها في اعتبار أن القوة هي المحرك الأساسي لسلوك الدول وفي خطورة الصعود الصيني وآثاره المحتملة على تفاعلات النظام الدولي في منحنى ثوري لتعظيم مصالحها ، فالواقعية الجديدة تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار العالمي حالما اتسم النظام الدولي بكونه ذا قطب واحد أو ذا قطبين على الأكثر لأن صعود القوة المتحدية الجديدة يمثل تعديلا في طبيعة النظام الدولي ذاته ، وهذا الوضع ينذر بمخاطر كثيرة في رأي الواقعيين الجدد لأن قواعد اللعبة في إطار بنية دولية بعينها تختلف اختلافا واضحا عن مثيلاتها في البني الدولية الأخرى[2] ، و بالمقابل يرى الواقعيون الجدد أنه كلما كان النظام الدولي متعدد الأقطاب كلما كان ظهور قوة صاعدة جديدة أمرا لا يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار العالمي فهو مجرد إضافة إلى قوى عديدة أخرى في النظام الدولي أو بعبارة أخرى تعتبر في إطار بنية النظام القائمة ، ويشكل تغييرا جوهريا عندما تصعد قوة جديدة في نظام أحادي القطبية فيتحّول إلى ثنائي القطبية أو قوة صاعدة في ظل نظام القطبية فيتحول إلى نظام متعدد الأقطاب ، والواقعية الجديدة تهتم أكثر بنوع وطبيعة النظام الدولي سواء أحادي أو ثنائي القطبية والتأثيرات المنجزة عن صعود قوى جديدة خاصة إذا كانت بأهداف ثورية ، والواقع أنّ المدرسة الواقعية قد حرصت في صورتها الكلاسيكية والبنائية على بلورة جملة أساليب للتعامل مع القوى الصاعدة وهي الأساليب التي استقتها المدرسة من الخبرة الواقعية للدول ومنها:

- الحرب الوقائية ضد القوة الجديدة بغرض إجهاض قدراتها و مصادر قوتها.

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 51- 52.

[2] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص 39.

- إستراتيجية الاحتواء أي ممارسة نوع من التضييق على مصادر قوتها حتى لا تتوسع و تهدد موازين القوة القائمة.
- إستراتيجية التوازن و ذلك من خلال التحالف مع قوى أخرى في النظام الدولي بغرض موازنة مصادر القوة المتاحة للدولة الصاعدة.
- أسلوب- قطن الورد - بغرض تطويع وترويض سلوكيات التمرد عن طريق إبداء حسن النوايا والمعاملات الطيبة.

والمتأمل في مضمون التفاعلات الإقليمية في آسيا يلاحظ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية مارست أسلوبين بارزين مع القوى الصاعدة الآسيوية - الصين وروسيا- وهي إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية التوازن ، وتظهر إستراتيجية الاحتواء من خلال حجم الضغوطات الأمريكية والأوروبية أحيانا في مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك مسألة الحريات السياسية للأقليات- المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم في إقليم التبت وإقليم اكسنجيانغ - مرورا بالخلافات التجارية ، كما تمثل الشراكة الهندية - الأمريكية نوع من الاحتواء للصعود الصيني وموازنته بالهند للحيلولة دون هيمنة إقليمية بقيادة الصين.

والإستراتيجية الثانية هي التوازن من خلال التحالف الأمني الأمريكي الياباني والعلاقات المتميزة مع كوريا الجنوبية سنة 1998 م ، كلها لموازنة الصعود العسكري للصين ومكانتها في المنطقة الآسيوية ، لكن إذا راقبنا التوازنات الخارجية لوجدناها لا تزيد بدورها مقولات للواقعيين فقد كان منتظرا أن تقوم الصين بتقوية علاقاتها مع شركائها الإستراتيجيين الذين ساءت علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية غير أنّ الصين لم تزود باكستان بالسلاح إلا لموازنة القوة الهندية ، كما أنّ علاقاتها بكوريا الشمالية قد شابها التوتر طيلة الفترة التي رفض فيها الكوريون الاستجابة للضغوط الصينية عليهم بالانضمام إلى معاهدة الحضر النووي ، كما حبذت الصين دوما علاقة أمنية وثيقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بحيث يوفر نوعا من الرقابة على السلوك الياباني ، وقد سارع الصينيون إلى تحسين علاقاتهم بكوريا الجنوبية وتبادل الاعتراف بهم في عام 1992 م ، ونفس الشيء بالنسبة لعلاقاتها مع روسيا أين دخلت الدولتين في عملية شراكة قوية بين الطرفين ، وسعت إلى تحسين علاقاتهما التجارية مع الهند واليابان بالرغم من الحساسية التاريخية وهو ما يوحي بعجز التحليل الواقعي عن تفسير السلوك الصيني ووصفها بالخطر ،

لأن الصين دخلت في عملية اعتماد متبادل مكثف حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجوعة الأوروبية وباقي دول العالم.[1]

إن إفتراضات ومنطلقات الواقعية الكلاسيكية الجديدة – خاصّة في شقها الهجومي– تقودنا إلى نتيجةٍ مفادها أن الوسيلة الوحيدة للبقاء في هكذا نظام فوضويٍ– خاصة بالنسبة للقوى الصاعدة –هي أن تكون الطرف المُهيمن على بقية الوحدات ، حيث يرى جون ميرشايمر أنه من المستحيل تحقيق الهيمنة العالمية ، وفي المقابل يجب أن تسعى هذه الدولة إلى منع أي محاولة من الدول الأخرى للهيمنة على محيطها الإقليمي ، كما ناقش ميرشايمر تلك الحجج القائلة بأنّ الصعود الصيني سيكون صعودا سلميا ، فتقوده مقاربته النظرية إلى خلاف ذلك إذ أن هناك ثلاث حجج أساسية تستخدم في العادة لتأييد هذا التكهن وهي :

✓ *الحجة الأولى* : يدعي بعضهم أن الصين بإمكانها أن تسكن أيّ مخاوف متعلقة بصعودها عبر توضيح ذلك لجيرانها وللولايات المتحدة بأن لها نوايا سلمية ، وأنّها سوف لن تلجأ إلى القوة لتغير ميزان القوة.

✓ *الحجة الثانية :* تتعلق بقدرة الصين الحميدة على تجنب المواجهة من خلال بناء قدرات عسكرية دفاعية بدلا من القدرات العسكرية الهجومية ، وبالنظر إلى ما تفعله الصين اليوم يرى ميرشايمر أنها تبني قدرات عسكرية لها قوة كبيرة دافعة .

وفي هذا الصدد ينبه ميرشايمر إلى تعليقات روبرت كابلان الذي يبدي اهتماما بالغا بالصعود الصيني وأثره على منطقة الباسيفيك إذ يرى من شبه المؤكد أنه كلما تنامى الأسطول البحري الصيني من حيث الحجم والإمكانيات فلن يعتبره أي من جيران الصين بما فيهم أستراليا أنه أسطول بحري دفاعي التوجه ، أما بخصوص الحجة الأخيرة فيدعي البعض بأن سلوك الصين مؤخرا اتجاه جيرانها لم يكن سلوكا عدوانيا ،وفي النهاية يصل ميرشايمر إلى استنتاج مفاده أن بكين اليوم لا تتمتع بقوة عسكرية هائلة ومن المؤكد أنها ليست في موضع يتيح لها بأن تشعل قتالا مع الولايات المتحدة ، لكنه مع ذلك يؤكد أنّ وضعا كهذا من المتوقع أن يتغير على نحو ملحوظ مع الزمن إلى الوضع الذي سوف تمتلك فيه الصين قدرة هجومية كبيرة ، ويرى جون

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع سابق***، ص ص 54– 55.

ميرشايمر أن هناك خطئا في وصف الولايات المتحدة الأمريكية بالمهيمن الكوني أو العالمي لأنّه من المستحيل لأيّ دولة– بما فيها الولايات المتحدة – أن تحقّق الهيمنة العالمية ، ونظرا لأسباب إستراتيجية سليمة عملت الولايات المتحدة جاهدة لأكثر من قرن من الزمن على الفوز بالهيمنة الإقليمية ، وبعدما حققت هذا الهدف عملت على أن تضمن ألاّ تهيمن أية قوة كبرى أخرى على آسيا أو أوروبا على حد سواء على النحو الذّي هيمنت به هي على المجال الغربي للكرة الأرضية.

بناء على ما سبق يصل ميرشايمر إلى نتيجة مفادها أن الصين سوف تتصرّف بنفس الطريقة التّي تصرفت بها الولايات المتحدة عبر تاريخها الطويل إذ سوف تحاول الصين الهيمنة على إقليم آسيا – الباسيفيك– أكثر من الطريقة التّي هيمنت بها الولايات المتحدة على المجال الغربي للكرة الأرضية ، فلأسباب إستراتيجية سليمة كما يقول سوف تسعى الصين لتعظيم هوّة القوة بينها وبين جيرانها الخطرين المحتملين على غرار الهند و اليابان وروسيا، بالإضافة إلى أنّ الفوز بمكانة الهيمنة الإقليمية هي الطريقة الوحيدة المحتملة فقط التّي تمكن الصين من استرجاع تايوان و يضيف أنه من المتوقّع أيضا أن تحاول الصين الأكثر قوّة أن تدفع الولايات المتحدة خارج منطقة آسيا – الباسيفيك –، كما يتوقع ميرشايمر أيضا أن تنتج الصين رؤيتها الخاصّة لمبدأ مونرو مثلما فعلت اليابان الإمبريالية في ثلاثينات القرن العشرين [1] ، و في الحقيقة هناك تلميحات عملية لهذه السياسة فقد أوضح مسؤولون صينيون رسميون أن الولايات المتحدة لم يعد مسموحا لها أن تتدخل في بحر الصين الجنوبي والذّي تنظر له الصين على أنه مصلحة جوهرية على غرار تايوان والتبت.[2]

كما و يدعي واقعيون جدد على غرار بوزا ن ، سيغال ، غيرنشتاين و مونرو أنّ الصين غير راضية ببنية النظام الدولي القائم ، فالهدف النهائي للصين هو تحقيق الهيمنة العالمية لذلك يرى الواقعيون أن التحدي الذي سيفرضه صعود الصين على المجتمع الدولي سيكون من الصعب جدّا تجاهله ، بل منهم من يرى أنّ آسيا ستصير متمركزة حول الصين ، أما ستيفنس ، شوتر وروي فيرون بأن الصين ستتحدى المكانة الأمريكية في شرق آسيا وأن ذلك سيخلق لعبة صفرية بين

[1] جلال خشيب ، ***الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد*** ، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد 14 ، 2019/03/15 م ، ص ص 05 – 07– 08– 09.

[2] جلال خشيب ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 10–11–12.

الطرفين فوجود قوة كبرى غير راضية يؤدي بشكلٍ محتمل إلى تحدي الدولة المهيمنة وبالتالي حدوث نزاعات وحروب ، أما جون ميرشايمر يصر بأن النمو الاقتصادي الصيني الملحوظ من المرجح أن يقود في المستقبل إلى منافسة أمنية خطيرة ، ثم بعد ذلك يؤدي إلى حروب وذلك انطلاقا من قناعته الواقعية الهجومية التي ترى بأن القوى الكبرى تسعى للبحث عن فرص مناسبة لكسب القوة على حساب بعضها البعض لذلك على الولايات المتحدة ألا تتساهل في التعامل مع إمكانية أن تكون الصين منافسا ندا لها في المستقبل المنظور ، ويلفت بعض الواقعيين للنظر في التزايد اللافت لحجم القدرات العسكرية الصينية خلال الأعوام الأخيرة كمؤشر مهم يستندون إليه في تصنيف الصين كقوة كبرى ذات نوايا تعديلية ، فالصين سوف توازن الولايات المتحدة في شرق آسيا كما يدعي الأستاذ سوين الذي يؤكد بأنّ الهدف النهائي لهذا التحديث العسكري الصيني المتطور هو مواجهة الولايات المتحدة ، أما باتيس جيل فيلفت الانتباه إلى تنامي ميزانية الدفاع الصينية بشكلٍ كبير في العقدين الأخيرين.

وفي قياسهم للسلوك الصيني وطبيعته اتجاه مؤسسات التعاون الإقليمية والدولية كمؤشر لتعديلية الدولة من عدمه فقد لاحظ العديد من الباحثين الواقعيين منذ سنوات التسعينيات ذلك النمو النشط للدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف اتجاه قضايا التعاون في منطقة شرق آسيا على غرار كل من شوتر و كورلنتزيك اللذّان فسرا ذلك على أنّه فعل موجه لأجل إضعاف الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا وتقويض التحالفات الأمريكية في الإقليم ، فهدف الصين الإستراتيجي حسب هؤلاء هو دفع الولايات المتحدة خارج آسيا وتحقيق الهيمنة الإقليمية في نهاية المطاف ، كما يرى شوتر أنه ومن خلال تعزيز اتفاقية التجارة الحرة مع دول الآسيان وكذا تشجيع مجموعة آسيا فقط – آسيان– مع بقية دول شرق آسيا ، فإن الصين تناور بشكلٍ صريح لأجل استبعاد الولايات المتحدة من الإقليم ، أما كورلنتزيك فيرى بأنه وعبر التعاون الإقليمي في شرق آسيا فإن النفوذ الصيني ينمو على حساب الولايات المتحدة وسينتهي بالاستبعاد النهائي للولايات المتحدة من الإقليم ما إن تتاح للصين فرصة مناسبة لذلك ، إذن فكل التصورات الواقعية تجعل من الصين الصاعدة حتما قوة تعديلية في بنية النظام الدولي.[1]

[1] جلال خشيب ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 13-14.

ومن جهة أخرى يشير الاقتصادي الفرنسي كريستيان سانت تيين أن الاقتصاد المعولم بصدد التدرج ليقتصر على خمسة اقتصاديات وهي : الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الهند و اليابان و روسيا ، ويندرج الأول والثاني في إطار القوى الوطنية العظمى ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز القوى الأخرى كلها، ويسمح لها تقدمها أن تفرض تدريجيا معاييرها التكنولوجية والتشريعية ونظامها المالي على العالم كله[1] , كما وتعد الصين من الدول الصاعدة اقتصاديا ، وحققت نموا اقتصاديا يفوق حتى معدلات النمو في الغرب عامة إلا أنه لا يتم إدراجها ضمن القوى الكبرى ، ويقول والتز أن الولايات المتحدة الأمريكية لها هيمنة في كل الميادين وهيمنتها لا تتوقف إلا حينما تكون هناك قوة قادرة على خلق التوازن معها وستكون الصين بالتأكيد هذه القوة لكن بعد عشرين سنة أو أكثر.[2]

## *المطلب الثاني : النظرية الليبرالية.*

✓ *الليبرالية التقليدية :* تحتل النظريات الوضعية مكانة متميزة في تحليل ظواهر العلاقات الدولية لاسيما النظرية الليبرالية التي تعددت روافدها وتشعبت أفرعها وأثرت التحليل السياسي حيث كان لها أهمية ومكانة وقدرة كبيرة على تفسير سلوك الكثير من الدول ، وتعد الليبرالية شأنها شأن الواقعية تحوي وجهات نظر متعددة الروافد ، و الجدير بالذكر أن دراسة الليبرالية قد تأخرت لبعض الوقت في مجال العلاقات الدولية إذ سادت الأفكار الواقعية من جهة ، وتم تجاهل دراسة القيم والأخلاق من جهة أخرى نظرا لأن الواقعية رفضت الأخلاق على اعتبار أن لا علاقة لها بدراسة العلاقات الدولية ومفهومها الأساسي المتمثل في القوة ، ومن هنا انتقلت الليبرالية لتسوق سلسلة من الحجج التي توضح لماذا علينا دراسة جوانب أخرى في السياسة الدولية مثل القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي أو العدالة[3] ، وظلت الليبرالية منذ زمن طويل البديل التاريخي للواقعية ، وفي عالم اليوم تغطي الليبرالية أشكالا عديدة من المفاهيم والتوجهات الفكرية المختلفة حيث أن المنظور الليبرالي يشترك مع المنظور الواقعي في العديد من المسلمات النّظرية ويخالفه في إمكانية التغلب على عوائق التعاون على غرار عدم اليقين وعدم الأمن ، و يختلف

---

[1] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 172.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع نفسه*** ، ص 117.

[3] مروة خليل محمد مصطفى ، ***القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير – دراسة تقويمية*** – ، *المجلة العلمية لكلية* الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 11, يناير 2011 م ، جامعة الإسكندرية ، ص 162.

معه في إعطاء الأهمية لبعض العوامل الأخرى المهمة مثل : الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمؤسسات الليبرالية الديمقراطية.[1]

إن الليبرالية يمكن فهمها كتقليد سياسي أو فلسفة سياسية عريقة تشمل جوانب عديدة اقتصادية و ثقافية و سياسية وفكرية ، فمن الناحية السياسية الليبرالية هي الاعتقاد بأن الأفراد هم محور المجتمع وأن المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية ، و هي تشدد على العقد الاجتماعي الذي يضع المواطنون من خلاله القوانين ويوافقون على الالتزام بها ، وتشدد أيضا على سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية الليبرالية.[2]

كما مارست الليبرالية تأثيرا هاما على الرأي العام وصناع القرار مع بدايات القرن العشرين وعرفت أفكارها انتشارا واسعا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وأصبحت حينها موجهة للسياسة الدولية في نطاق ما يعرف أكاديميا باسم المثالية ، وقد شهدت الليبرالية بعدها حالة من التراجع وعرفت العديد من التحولات ، ومع انتهاء الحرب الباردة وتلاشي النظم الشيوعية والدكتاتورية أضحت قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان موجهة للسياسة العالمية.[3]

تطورت الليبرالية على طفرتين الأولى كانت في الفترة مابين الحربين العالميتين وتوجهت جهودها في نواحي ثلاث : إنشاء مؤسسات عالمية لاحتواء الصراع على القوة ،و استخدام التحكيم في حل المنازعات و تعزيز الإجراءات القانونية الدولية ، ونزعة إنجيلية لتحقيق السلام من خلال نزع السلاح ، أما الطفرة الثانية جاءت لتؤكد على أدوار الفاعلين غير الحكوميين ، و الاعتماد الدولي المتبادل المعقد الذي يؤكد على كثافة العلاقات الدولية و تعدد مجالاتها و فاعليها و أدواتها غير الأدوات العسكرية التقليدية وهو ما جعل الدول أكثر قربا اتجاه بعضها ، و أخيرا القواعد والأنظمة التي تحكم السلوك الدولي كالأعراف و القانون الدولي.[4]

---

[1] Tim Farrell , ***The Rise of China and the Future of the International Political System ,*** *College of The holy cross , political sciences honors thesis , 2015 ,Page 98.*

[2] Cynthia Weber , ***International Relations Theory : A Critical Introduction ,*** Routledge , London , 2005 , Page 86.

[3] Tim Dunne et C Schmidt ، ***Realism*** , in John Baylis et Steve Smith (ed) , ***The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*** , Oxford University Press , 3rd eddition، 2005 , page 86.

[4] تشارلس كيجلي ، شالون بلانتون ، ***السياسة العالمية : التوجهات و التحولات*** ، ترجمة : منير بدوي ، غالب الخالدي ، دار جامعة الملك سعود للنشر، الفصل الثاني ، 2017 ، ص ص 43-44.

تفترض النظرية الليبرالية أن الأفراد والجماعات هم الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية وهذه الفواعل العقلانية تنتظم وتتبادل من أجل خدمة مصالحها ، كما تعتمد رؤية تصاعدية للسياسة و التي يتم من خلالها معالجة احتياجات الأفراد والمجموعات المجتمعية كمسببات خارجية للمصالح التي توجه سلوك الدولة ، وبالنظر إلى الندرة و الفروقات الموجودة بين هذه المكونات المجتمعية تفترض النظرية الليبرالية فكرة تناسق المصالح آليا بين الأفراد والجماعات المجتمعية وتلم بأن بعض التفاعلات الصراعية بين هذه الفواعل المجتمعية لا يمكن تجنبها.[1]

ويقدّم الفكر الليبرالي مجموعة من الافتراضات منها :

- الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي وهناك دور مهم للفواعل الأخرى كالمؤسسات الدولية والمنظمات بالإضافة إلى أن الأفراد والمؤسسات هم أهم الفواعل الأساسية في رسم السياسات العالمية حيث أن حاجات الأفراد والجماعات يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة ومنه وردت فكرة تناسق المصالح .
- الدولة في حدّ ذاتها مركبة من عدّة فواعل كالأفراد والجهاز البيروقراطي والنخب وجماعات المصالح ، فالسياسة الخارجية للدولة أو سلوكها اتجاه القضايا الإقليمية والدولية إنما يتحدد بتفاعل تلك المكونات المشكلة لها.
- تصرف الدول في النظام الدولي تبعا لأجندة معينة ، فالدولة دائما بحاجة إلى هدف منشود ورهان آخر لكي تثير نزاعا أو تدخل في تعاون أو تتخذ أي إجراء وسلوك في سياستها الخارجية وطبيعة هذه الرهانات والتحديات هي التي تشكل سياستها ، كما يرى الليبراليون أن مسائل الأمن والدفاع لم تعد وحدها المحدد التفسيري للسياسات الخارجية بل ظهرت عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية.[2]

إن مختلف النظريات الليبرالية وبشكل خاص الاتجاهات المثالية و التجارية والجمهورية تضع علاقات المجتمع – الدولة في محور السياسات العالمية (علاقة الدول بسياقها الاجتماعي

---

[1] داید محمد زین العابدین ، ***تداعيات صعود الصين في النظام الدولي – 2008 م – 2020 م*** – ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : سياسات مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2021 م – 2022 م ، ص 16.

[2] Paul R ، Viotti And Mark V Kauppi ، ***International relations Theory : Realism ، Pluralism ، Globalism And Beyond*** ، U.S.A ، 1999 ، Page 200.

الداخلي و العبر – قومي) ، و هذه الرؤية القاعدية يمكن إعادة وضعها في إطار ثلاث افتراضات أساسية تتقاسمها كل النظريات الليبرالية التي تحد الطبيعة المجتمعية للفواعل و للدولة وللنظام الدولي ، وهي الفرضيات التي تميز النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية عن المنظورات الواقعية و البنائية والى حد ما المؤسساتية.[1]

*الليبرالية الجديدة :* يتمثل الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق التعاون بين الدول والفاعلين من غير الدول ، وتعترف الليبرالية الجديدة بأن تحقيق ذلك التعاون يعد أمرا صعباً في ظل ظروف الفوضى الدولية وبالتالي فهي تؤكد على أن المؤسسات الدولية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون و الذي يحدث عندما تضبط الدول سلوكها مع تفضيلات الآخرين بحيث تخرج السياسات متسقة مع سياسات شركائها من خلال معرفة أهدافهم وأخذها بعين الاعتبار ، و من الجدير بالملاحظة أن الشكل السائد لليبرالية في مجال العلاقات الدولية إنما يقوم على أسس بنيوية تتجاوز فرضية السلام الديمقراطي ، حيث تنادي الليبرالية الجديدة – أو الليبرالية المؤسساتية– بالاعتماد الدولي المتبادل على اعتباره الشكل الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين في بيئة فوضوية.[2]

هناك العديد من الفرضيات التي تشترك مع المقترب الليبرالي والذي مر بمراحل نظرية عديدة ساهمت في ظهور عدة تيارات داخل هذا المقترب من أهمها الليبرالية الجديدة التي ظهرت بداية السبعينيات من القرن الماضي حيث تراجعت أفكار الليبرالية الكلاسيكية مع ظهور قوى دولية متعددة منها صعود الصين بعد إصلاحات 1978 م والداعية إلى تخلي الدولة الكامل عن التدخل في الاقتصاد ، وبدا من الضروري إعادة ضبط دور الدولة في توجيه الاقتصاد ورؤوس الأموال ، وجاءت أيضا أفكار التكامل والاندماج الإقليمي ، ويرى بعض المفكرين أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن بعض سيادتها والسماح بحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.[3]

فالنظرية الليبرالية الجديدة – الليبرالية المؤسساتية – هي المصطلح الأكاديمي الذي يشير غالبا إلى الليبرالية المؤسساتية *Néolibéralisme* ، وفي الحياة السياسية الليبرالية الجديدة يتم تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية ، و الليبرالية

---

[1] توفيق حكيمي ، ***المرجع السابق*** ، ص 27.

[2] مروة خليل محمد مصطفى ، ***المرجع السابق*** ، ص 172.

[3] Steven L Lamy ، ***Contemporary Mainstream Approaches : New Realism And New Liberalism*** ، In John Baylis And Steve Smith ، ***The Globalization Of World Politics*** ,Oxford Press ، 2005، page 213.

المؤسساتية هي واحدة من اتجاهات النظرية المؤسساتية الدولية التي تتضمن ثلاث اتجاهات في حقل العلاقات الدولية تتقاسم جميعها في استخدام المؤسسات كتصور مركزي وهي نظرية الأمن الجماعي و الليبرالية المؤسساتية و النظرية النقدية.

تشكلت النظرية الليبرالية الجديدة أساسا في ثمانينيات القرن العشرين واستقطبت أبرز وجوه البرادايم التعددي في سنوات السبعينيات أمثال روبرت كيوهين ، جوزيف ناي ، وهي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساسي للواقعية وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية المعاصرة.[1]

إنّ أهم الافتراضات التي جاءت بها الليبرالية الجديدة هي أن التعاون الجماعي الذي يمكن الأفراد والدول من حل مشاكلها على المستويين الداخلي والخارجي وهذا نتيجة للعقلانية التي تبحث عن تحقيق المنفعة والمصلحة ، والتكامل الدولي يأتي من أجل هذه المنفعة الذي من الممكن تحقيقه في نظام الدولي متعدد الأقطاب ، غير أنها تتفق مع الليبرالية الكلاسيكية في أهمية الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية خاصة دور المؤسسات الدولية والإقليمية.

من جهة أخرى فالمؤسساتيون الليبراليون الجدد يؤكدون أنه بمجرد توطيد المؤسسات بإمكانها أن تفعل أكثر من مجرد صياغة أو التأثير في سياسة الدول الخارجية حيث أنه بإمكان المؤسسات الترويج لأجندة سياسة خارجية من خلال توفير معلومات وخبرات حاسمة وبإمكانها أيضا تسهيل صناعة القرار وتشجيع تعاون أكبر على المستويات المحلية ، الوطنية والدولية ، وهي تعمل كمسرع لعملية بناء الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية ، فبعض الأعمال الحديثة هي جعل مؤسسات البيئة تشير إلى أنه بإمكانها الترويج لتحولات مهمة في السياسات الوطنية ، وفي الحقيقة تقوم بتشجيع كل من السياسات الوطنية والدولية التي توجه المسائل البيئية[2]، كما ترى الليبرالية المؤسساتية بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي.[3]

---

[1] توفيق حكيمي ، **المرجع السابق** ، ص 32.

[2] توفيق حكيمي ، **المرجع نفسه** ، ص 40 .

[3] أسماء رسولى ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، قسم الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 م ، ص 31.

يسوق الليبراليون مجموعة من المؤشرات التي ترصد توجه الحفاظ على الوضع القائم في السياسية الخارجية الصينية وهي المؤشرات القائمة على متغيرين أساسيين وهما : معدلات المشاركة في المؤسسات الدولية القائمة و السلوك اتجاه الخلافات الحدودية والترابية مع بلدان الجوار، فالصين كانت قبل منتصف تسعينيات القرن الماضي ترى في المنظمات الدولية القائمة في شرق آسيا أدوات أمريكية قد تستخدم في احتوائها ، وبعد إرسال ملاحظين إلى منتدى التعاون الإقليمي للآسيان ومجلس التعاون الأمني لآسيا– الباسيفيك – أصبح واضحا لصناع القرار في بكين بأن المقترب الأمني الذي تبنته اليابان ودول الآسيان لا يتعارض مع التصور الصيني للأمن في الإقليم ، وفتح ذلك الطريق أمام الصين للانضمام إلى أغلب المنظمات الإقليمية موازاة مع اندماجها المتزايد في المنظمات الدولية[1] ، وباستخدام مستوى التطور الاقتصادي كمؤشر حول العضوية في المنظمات الدولية ، وبافتراض أن الدولة الأقل ارتباطا بالاقتصاد العالمي سوف تكون أقل اندماجا في المؤسسات الدولية ووجود مستويات أعلى من التطور مرتبطة بمستويات أعلى من الاعتماد المتبادل فإن الناتج الداخلي الخام للفرد يعمل كمؤشر حقيقي عن الطلب على المؤسسات الدولية ، و قد أشار ديفيد ليمبتون إلى أن عضوية الصين في المنظمات الدولية الحكومية الرسمية قفزت من 21 منظمة عام 1977 م إلى52 منظمة سنة 1997 م ، كما انتقلت عضويتها في المنظمات الدولية غير الحكومية خلال نفس الفترة من 71 إلى 1163 منظمة ، والليبراليون بشكل عام ينظرون إلى نمو المؤسسات الدولية وانتشارها في آسيا كوسيلة لتكثيف شبكة الروابط التي يروها وسيلة لترويج التواصل و تفاهم أكبر وثقة متبادلة ، كما اعتبر أغلب المفكرين الليبراليين أن قواعد السلوك في الخلافات الحدودية مؤشر رئيسي عما إذا كانت الدولة تتبع سياسة خارجية تصحيحية أم محافظة على الوضع القائم ، وفي الواقع طورت الصين علاقات أخوية وتعاونية مع كل جيرانها تقريبا ، ولتعزيز علاقات طيبة مع بلدان جنوب شرق آسيا أبرمت الصين اتفاقات تعاونية طويلة المدى في المجالات السياسية و الاقتصادية والأمنية مع الدول التسع الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا– الآسيان – خلال سنتي 1999 م

[1] توفيق حكيمي ، ***المرجع السابق*** ، ص 91-92.

و 2000 م ، ودخلت أيضا في الشراكة من أجل الصداقة والتعاون من أجل السلم والتنمية مع اليابان عام 1998 م و كذا الشراكة من أجل التعاون التام مع كوريا الجنوبية عام 2000 م.[1]

وفي تأكيد الليبراليين على التوجه الصيني للحفاظ على الوضع القائم يستدلون بالأساليب التعاونية التي تستخدمها الصين لإدارة خلافاتها الترابية مع بلدان الجوار، فانطلاقا مما سبق باستثناء ما يتعلق بتايوان وجزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي يرى الليبراليون المتفائلون بأن الصين لا تمثل أي تهديد للوضع القائم في شرق آسيا بالرغم من أن الصين لها بعض القدرات العسكرية التي تمكنها من تهديد جيرانها الإقليميين ، إلا أن حجم التهديد الحالي الذي تمثله الصين هو أقل بكثير من ذلك الذي كانت تمثله الصين في ستينيات القرن الماضي حين قامت بكين بتدعيم عدد من الثورات الشيوعية التي حاولت قلب نظم الحكم القائمة في جنوب شرق آسيا مثل تايلندا ، ماليزيا ، لاوس، وفيتنام الجنوبية ، كما ويرون بأن التهديد الذي تطرحه الصين محدود في الوقت الحالي لأن قدراتها محدودة كما أن ليس لها نوايا عدوانية اتجاه جيرانها على ما يبدوا ، ومازالت حتى الآن منشغلة بإصلاحاتها الداخلية ورغبتها في خلق نمو اقتصادي ، وشرعية قيادة ما بعد ماوتسي تونغ تعتمد بشكل ثقيل على قدرتها في تسريع النمو الاقتصادي الذي يتطلب إصلاح اقتصادي هام يشمل قوى السوق ، وجهود الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح عنصرا أساسيا في هذه الإستراتيجية.

وبخصوص إمكانيات السلام ، التعاون والتفاهم بين الأمم ، فأغلب الليبراليين متفائلين ويؤمنون بأن القوة المسالمة لها ثلاث متغيرات سببية معززة ومترابطة مع بعضها البعض وهي الاعتماد المتبادل الاقتصادي ، المؤسسات الدولية والديمقراطية وذلك كفيل باستخلاص محيط دولي سلمي، فعن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يشير الليبراليون أن التبادل الاقتصادي الهائل بين الصين والقوى الأخرى قد تضاعف مع التركيز على الرفاهالاقتصادي وعدم اللجوء إلى الخيارات العسكرية[2] ، إضافة إلى ذلك يراهن الليبراليون بشكل أكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول بشكل يقلص الشكوك حول نوايا مختلف الأطراف ويضاعف من قدرة الحكومات على اتخاذ تعهدات ملزمة ومعقولة اتجاه بعضها البعض،

[1] توفيق حكيمي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 92 -93.

[2] توفيق حكيمي ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 94-95-96 .

وبخصوص العلاقات الأمريكية الصينية وعلاقات الصين بالجماعة الدولية بشكل عام يشدد الليبراليون على الأهمية التي يحملها الانتشار الكبير للمؤسسات الإقليمية في شرق آسيا بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسيفيك - حيث سعت الصين لدخول عدد من المؤسسات العالمية المهمة مثل منظمة التجارة العالمية التي دخلتها في 2001 م فضلا على ذلك تلعب الصين دورا أكثر نشاطا في هيئة الأمم المتحدة ، ونمت من عضويتها في المنظمات الحكومية.[1]

و انطلاقا من المنظور الليبرالي لاسيما المؤسساتي نجد أن مؤسسات النظام الدولي الراهن يمكنها الضغط أكثر لانضمام الصين إلى مؤسسات الحكومة العالمية *Global Gouvernance* وجعلها تتحمل مسؤولياتها كقوة صاعدة بما أنهم يعتبرون أن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدل على مدى إضغانها لمعايير النظام الدولي القائم ، وهكذا فإن صعود الصين متزامنا مع انخراطها في المؤسسات الدولية من شأنه أن يطمئن العالم حيال تحولها إلى قوة كبرى[2] ، كما يراهن الليبراليون المؤسساتيون بشكل أكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول بشكل يقلص الشكوك حول النوايا من مختلف الأطراف، ويضاعف من قدرة الحكومات على اتخاذ تعهدات ملزمة ومعقولة اتجاه بعضها البعض ، ومن خلال كل ذلك بإمكان المؤسسات الدولية تيسير أو مواجهة بعض التأثيرات للفوضى الدولية وشق الطريق نحو مستويات أعلى من التعاون والثقة بين مختلف الأطراف ، فمنذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية تضاعفت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية بشكل دراماتيكيا حيث انتقلت الصين من حالة انعزال حقيقي عن المنظمات الدولية إلى نسبة عضوية قاربت 80 % من نسبة مشاركة الدول الديمقراطية الأكثر نشاطا في العالم نهاية القرن الماضي، وجاء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001 م تتويجا لجهودها الرامية إلى الاندماج الحقيقي في الجماعة الدولية ، وتلعب الصين اليوم دورا أكثر نشاطا تحت إطار الأمم المتحدة.[3]

---

[1] توفيق حكيمي ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 106- 107.

[2] محمد حمشي، **صعود الصين في النظام الدولي من منظور مغاير** ، مداخلة ملقاة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 25 ديسمبر 2019 م.

[3] توفيق حكيمي ، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، مجلة المفكر، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2015 م ، ص 405 .

## المطلب الثالث: نظرية تحول القوة.

يشير مفهوم تحول القوة – Power Transition– إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة، ويبدو أن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها كين أورغانسكي لا تزال صالحة للاختبار، كما أن لديها قدرة تنبؤية عالية.[1]

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أنه لكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة ، أو على الأقل تكافؤ مع المقدرات القومية للدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب لحد التساوي أو بمعنى أدق التعادل النسبي أو التقريبي.[2]

طرح كين أورغانسكي منذ عام1958 م رؤيته حول موضوع القوة في العلاقات الدولية فضلا عن تأثير القوى الصاعدة والاحتمالات التي تثيرها على طبيعة النظام الدولي ، و تركّز هذه النظرية على الدول الأقوى ، وتستقي من قانون تفاعلات تلك الدول تطبيقات بشأن نشوب الحروب واستمرار أو تغيير هيكل النظام الدولي القائم ، فنظرية تحول القوة هي سجال حول أولوية من هم الأقوى في العالم وبالتالي تهتم بمراكز السلطة الوطنية النسبية ، ونتيجة لهذا القلق فإنه يتطلب من الباحثين الوصول إلى بعض العناصر المعقولة ومؤشر أو مؤشرات دقيقة من السلطة ، وفي حالة غياب واحد من هذه المؤشرات لا يمكن أن تكون قادرة على تتبع وقياس المواقف النسبية للدول.[3]

وتصف نظرية تحول القوة النظام الدولي باعتباره مخططا هرميا يمن عليه قوة واحدة وهي أقوى دولة في النظام ، ومن المرغوب لأي دولة أن تكون هي الأقوى وذلك لأن القوة المهيمنة هي

---

[1] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي ، ***واقع مكانة الصين و مستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود و الفرص –***، مذكرة ماجيستر ، *كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 م* ، ص 47.

[2] منار عبد الغني على ، ***نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والواليات المتحدة*** ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 23 ، العدد 04 ، أكتوبر 2022 م ، ص 95.

[3] Steve Chan، ***China , US and the power -Transition Theory : a Critique ,*** *libraray of* Congress , U.S.A ,2008 , page 11.

التي تدشن وضع النظام الدولي القائم ، أي مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها....[1]

وبما أنّ القوة المهيمنة حتى الآن – إذا لم تتعرض لأزمة غير متوقعة – هي التي تكون سيدة الوضع الراهن وترسم قواعده ورهاناته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية فإنّ الأطروحة المفصلة هي التي تقول أنّ الحروب بين القوى الكبرى حول مسألة هذا الوضع الراهن تعدّ من بين الأكثر احتمالا فيما يضع انتقال الدولة المهيمنة ودولا أخرى غير راضية في مواجهة قوة مكافئة تقريبا[2]، فالحرب تندلع عندما يصبح توزيع القوة بين الدول المهيمنة وتلك المتحدية متعادلا بشكل تقريبي وتكون احتمالية اندلاع حرب كبرى عالية عند النقطة التي تتخطى فيها الدولة المتحدية نظيرتها المهيمنة ، والدولة تكون هي البادئة بالعداء والتحضير للدخول في نزاعات أو توترات على الأقل مع الدولة المهيمنة هذا إن لم يتم إحباطها من الدولة المهيمنة وحلفائها ، ومن ثمة أكّد كل من أورغانسكي و كوجلر أنّ القوى البازغة في المجتمع الدولي أطلقوا عليها المتحدي الصاعد نتيجة سلوكها نحو التصادم مع القوى العظمى وذلك من أجل الوصول إلى الموقع الأسمى في النظام الدولي[3] ، وهذا يعني أنّ نظرية تحّول أو انتقال القوة تختلف ضمنيا عن نظرية توازن القوى القائلة بالتقارب في مستوى القوة بين الدول الكبرى و الذي يضمن بقاء الأمن والاستقرار، أما إذا جاء تعديل الوضع الراهن من القوة المهيمنة التي ليست قائدا عسكريا وسياسيا مهيمنا فإن من شأن ذلك أن يرضي القوى الجديدة وعندها تكون حظوظ تحقيق السلام كبيرة وهي الذريعة التي تكلّم عنها ليمكيه دوغلاس لتفسير استمرارية حلف شمال الأطلسي وتوسعه نحو شرق أوروبا بالرغم من غياب التهديد السوفييتي والأعضاء الجدد شأنهم شأن الأعضاء القدامى راضون عن الحالة الراهنة.[4]

---

[1] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***مفهوم تحّول القوة في نظريات العلاقات الدولية – دراسة الحالة الصينية*** – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2009 م ، ص 30 .

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 174.

[3] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص 31.

[4] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 174.

إن الواقع الراهن أو القائم يخلق حتما طرفا مهيمنا ودولا صاعدة متحدية غير راضية بمعطيات القواعد السائدة في النظام الدولي وعلى هذا الأساس يقسم أورغانسكي الدول إلى أربعة مجموعات طبقا لمعيارين هما : المقدرات ودرجة الرضا عن موقع الدولة في النسق الدولي وهذه الدول هي :

- الدول المهيمنة.
- الدول القوية والراضية.
- الدول القوية وغير الراضية.
- الدول الضعيفة وغير الراضية ، ويؤكد كل من أورغانسكي كيلر و رولاند ليتمار أنه حينما يتحول ميزان القوة – بحيث تمتلك الدول غير الراضية مقدرات جديدة – فعندها تبدأ في تحدّي الدولة المهيمنة ما يعني أنّ الدول القوية وغير الراضية حجم مكاسبها من الوضع القائم لا يتماشى ومصالحها القومية و هذا ما يجعلها أكثر الدول احتمالا للدخول في حروب ونزاعات ، ويقدم أورغانسكي تصوره حيث يقول : طالما أنّ الدول المهيمنة تتمتع بمقومات القوة فإن هذا يؤدي إلى إحلال السلام ويسود الاستقرار ولكن احتمالات الصراع بين دولتين يزداد حينما يبدأ ميزان مقدرات القوة بينهما في التحول بحيث يصبح لإحدى الدولتين ميزة نسبية عن الأخرى ، ومعنى هذا أنّ الدول المتحدية أو الصاعدة لا تبادر بالهجوم إلا إذا فاقت قوتها مستوى الدولة المهيمنة لأن خسارة الدولة لمقدرات القوة التي كانت تتمتع بها ولو بقدر ضئيل يعني فوز دولة أخرى بتلك المقدرات.[1]

فنظرية تحول القوة تولي اهتمامها لتطور العلاقات بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة المنافسة المحتملة فيها وبالتالي يمكن تقسيم الهرم الحالي إلى أربعة طبقات في القمة حيث تتربع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ، و تتموضع تحتها القوى الكبرى الأخرى مثل : الصين ،روسيا ، الهند ، والاتحاد الأوروبي إذا استطاع تحقيق وحدته السياسية ، و توجد القوى المتوسطة مع أنها ما تزال في طريق النمو مثل : البرازيل و أندونيسيا ، أو متطورة لكنها محدودة سكانيا وفي طريق الانهيار على نحو خاص مثل : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا واليابان وفي قاعدة الهرم هناك الدول الأخرى[2] ، وعليه فنمط التغير في صيغة وتوجهات النظام الدولي حسب هذه النظرية غير

[1] أحمد عبد الله محمود الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص 32.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 174.

مرتبطة بمفهوم هيكل النظام الدولي أو توازن القوى بقدر ما هي مرتبطة بالقوة النسبية التي تحصلها الدولة القوية الكبرى خاصة إذا ا قاربت القوة المهيمنة ، وفي هذا الشأن يقول أورغانسكي وجاك كوجلر أنّ أهم مؤشرات القوة القومية للدولة هو التاريخ الإجمالي القومي كما يريان أن هذا المؤشر يوفر قاعدة معلوماتية للوقوف على المكانة النسبية في النظام الدولي ، ويقدم هذا المؤشر مقياسا دقيقا يرتبط بالمؤشرات الأخرى للقوة القومية للدولة.

وتنطبق رؤية أورغانسكي على الوضع الاقتصادي والعسكري وحتى ارتفاع النمو الديموغرافي لألمانيا منذ القرن التاسع عشر حتى فترة ما بين الحربين العالميتين لمجارات القوة المهيمنة في تلك المرحلة وهي إنجلترا كتعبير عن رفضها للوضع القائم ، و الذي لم تره يصبّ في مصلحتها القومية ، ومن ثمة قامت ألمانيا بالتحالف مع إيطاليا الفاشية التي تنامت قوتها العسكرية والاقتصادية أيضا لاحتلال أقاليم أخرى أو احتلال حلفاء بريطانيا– أفضت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية – ، وعليه فإن القوتين الغير راضيتين عن النظام الدولي – ألمانيا و إيطاليا – هما اللتان قامتا بتحدي الدولة المهيمنة – بريطانيا– وبشن حرب ضدها وضد حلفائها.[1]

ويشير جون فاسكز جوم إلى أنّ الحرب العالمية الأولى والثانية لم تبدأ بهجوم مباشر من قبل المنافسين غير الراضين – ألمانيا – ضد القوة المهيمنة السائرة في طريق الانهيار – إنجلترا – فقد كان هناك أسباب كثيرة وراء هذه النزاعات ، فحسب نيمكيه هو التوقيت الذي تختاره القوة غير الراضية لإثارة العداء قبل أن تنظم إلى القوة المهيمنة أو تجاوزها.[2]

ويؤكد رواد هذه النظرية أنها ليست نظرية عامة للحرب أو ذريعة يتم من خلالها تبرير العمل الوقائي للقوة المهيمنة ، كما يرى سوليفان فإنه إلى جانب ذلك فتغيير القوة لا يقتصر على اكتساب إحدى الدول لمقدرات جديدة ولكنه يشمل أيضا الدول المهيمنة حين تجد نفسها في موقف تفقد فيه مقدرات دون أن يكون ذلك ناتجا عن امتلاك الدول الأخرى بمقدرات جديدة ، ومنه خلص إلى أنّ أي علاقة للقوة تتسم بالتحّول – عدم الاستقرار– سواء أكانت الدولتان

[1] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 27 – 32.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص 178.

تتجهان نحو التكافؤ أو عدم التكافؤ ستؤدي إلى حرب بين الطرفين بشكل يفوق علاقة القوة التي تتسم بالثبات.[1]

نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة لكنهما تختلفان في توصيف النظام الدولي ، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي ، أما نظرية تحول القوة فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هرمي للدول و الذي يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة ، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة ، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة ، وهذا ما تطرحه الصين كقوة آخذة في النمو وتعزيز المكانة في البنية الهيكلية للنظام الدولي ، ولكن القوة بالمعنى التقليدي لم تعد كافية لتبيان مكانة الدولة في النظام العالمي ، والدراسات الحالية تركز على القوة الناعمة خاصة ما كتبه جوزيف ناي عنها، فإذا كانت القوة تقاس بدرجة التأثير على الغير بالوسائل الصلبة فإن القوة الناعمة يمكن أن تحدث التأثير نفسه بالوسائل الناعمة ، وبكلمات جوزيف ناي فإن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال ، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما و مثله السياسة ، فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة.

ولعل هذا الوجه الناعم من وجوه القوة والمكانة يمثل واحدا من المحاور الأساسية التي تعمل عليها الصين محليا وإقليميا وعلى الصعيد العالمي ، فبعدما كانت صورة الشمولية والدكتاتورية طاغية قويت عناصر الانفتاح والحريات في الصين ، وتحاول الصين تقديم صورة حداثية حضارية معاصرة وجاذبة وهي كما يبدوا تحقق نجاحات هامة على هذا الصعيد مقارنة مع حقبة ماو تسي تونغ.[2]

هذا وقد ركزت نظرية تحول القوة على تأثير صعود قوة متحدية جديدة على شكل النظام الدولي عموما ويتوقف هذا على ما إذا كانت تلك القوة الصاعدة راضية أم غير راضية عن البناء الهيكلي للنظام الدولي القائم ، وما إذا كان بإمكانها في حال عدم رضاها تغيير بنية النظام

[1] أحمد عبد الله محمود الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص 32.

[2] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي ، **المرجع السابق**، ص 50.

الدولي بشكل يحقق مصالحها [1]، و مع بداية القرن 21 م بدأ الحديث بشكل كبير في الأوساط الأكاديمية عن تحول في القوة ليس لصالح الولايات المتحدة في النظام الدولي بل لصالح قوى صاعدة فرضت تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي كالصين ، روسيا، ، البرازيل ، الهند و جنوب إفريقيا فيما يعرف بتكتل البريكس * ، وتتميز هذه القوى الصاعدة بمجموعة من الخصائص :

- نسب عالية من النمو الاقتصادي وينطبق هذا الوصف على الصين إذ تتراوح نسبة نموها ما بين 07 – 12 %.
- قابلية إبراز نفوذها في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي.
- اكتساب قدرات تسمح لها بامتصاص تقلبات النظام الدولي ومواجهة محاولات الاختراق من قبل القوى العظمى.
- مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية العالية.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي وامتلاكها للتقنية وهذا التحول يبرز بالنسبة للصين من خلال جملة من المؤشرات أهمها : *المؤشرات التقليدية* حيث يرى كل من ديفيد سنجر ، ستوارت بريمرو و جون ستوكي أن هناك مؤشرات لتحول القوة هي :عدد السكان الكلي ، عدد سكان الحضر، الأفراد العاملين بالقوات المسلحة ، مقدار الإنفاق العسكري ، صناعات الحديد والصلب ومعدل استهلاك الطاقة ، وهي المؤشرات التي تبرز فيها الصين وتحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي وكذا القوة الناعمة.[2]

ومن جانبهما استنتج كل من ليفي وديسيكو أن أحد أسباب استمرار نظرية تحول القوة في جذب هذا الاهتمام البحثي هو أنها تقدم تفسيرات حول مستقبل السياسة العالمية فعلى سبيل المثال فلو استمر تنامي قوة الدولة الصينية كما كان في العقود الماضية فسوف تفوق الصين

---

[1] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، ***المرجع السابق***، ص 39 .

[*] ***البريكس*** : هي تكتل أو منظمة تأسست في عام 2006 م ، و هي تتكون من خمس دول : البرازيل ، روسيا، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا ، و البريكس مختصر للحرف الأول باللغة الانجليزية للدول المكونة للمنظمة ، و هدف هذا التكتل هو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي و الثقافي فيما بين هذه الدول لتحقيق مصالحها المشتركة، أبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب قوي له القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية ، و لقد تقدمت الجزائر مؤخرا طلب الانضمام لهذا التكتل.

[2] عمار شرعان ، ***مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم*** ، *مجلة* المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ط 01 ، 2019 م ، ص ص 124–125 .

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم ربما قبل منتصف هذا القرن[1]، أكثر من ذلك يرى جيمس هارولد – أستاذ التاريخ بجامعة بريتستون الأمريكية – أنّ الأزمات المالية تحدث تغيرات في مراكز التأثير حيث أن الجهة القادرة على توفير المال هي التي تحقق نفوذا سياسيا متزايدا وهذا يشير إلى تحول القوة المالية من الغرب إلى الشرق خاصة الصين التي تقدّر احتياطاتها الأجنبية في الوقت الحاضر بحوالي 2,5 ترليون دولار .

وأشار كل من جاسيك كوغلر و رونالد تامن في عناصر القوة أن القادة الغربيين أفرطوا في ظنهم أن الإرهاب هو الذي يشكل الخطر الكبير حتى يعود هؤلاء إلى القضية الأساسية التي تتمثل في الصعود القوي لكل من الصين والهند ، فالعلاقات السكانية إضافة إلى معدلات الإنتاجية والنمو كلها تميل إلى هاتين الدولتين ، حيث ستصبح الصين خلال الخمسين سنة القادمة أول قوة اقتصادية في العالم ، وستلحق الهند في النصف الثاني من هذا القرن الحادي والعشرين ، ويرى كل من كوجلر و تامين أن العملية نفسها قد حدثت حينما لحقت ألمانيا بإنجلترا وبدأ الاتحاد السوفييتي وكأنه يلحق بالولايات المتحدة الأمريكية ، هذا و يتفق منظرو نظرية تحول القوة على أن القوى الإقليمية الصاعدة والقوى العالمية التي في طريقها للانحسار قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الإستراتيجية التي تتقابل فيها وتتقاطع فيها مصالحها ولذلك فإن منطقة آسيا ومنطقة شرق آسيا مرشحة بقوة لتكون مسرحا لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهي مواجهة ليست في مصلحة أي من الطرفين .

ووفقا لمنظري انتقال القوة يكمن هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد تسهيل اندماج الصين في السوق العالمية في إيجاد الفروق المناسبة لدمجها في منظومة الأمن التي تشكل مع القوى الكبرى أي حلف الأطلسي أو أي شيء آخر متشابه ، أما إذا تبيّن أنّ الصين لن تكون راضية في منتصف هذا القرن في وقوعها في المنظومة الدولية أو بنسبة أقل إذا كان الأمر نفسه بالنسبة لروسيا أو الاتحاد الأوروبي يرى المؤلفين أنه يجب أن يتوقع الأسوأ.[2]

---

[1] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***المرجع السابق*** ، ص 33.

[2] جيرار ديسو ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 176 – 177.

## المبحث الثاني : الأصول الثقافية و الفكرية لجمهورية الصين الشعبية و خصائصها العرقية و الإثنية.

مرت الصين بالعديد من المحطات التاريخية إلى غاية قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 م و ذلك بعد انتصار الثورة بقيادة ماو تسي تونغ زعيم الحزب الشيوعي الصيني والمؤسس الفعلي والحقيقي لهذه الجمهورية الفتية التي وصلت في بضع عشرات من السنين إلى مصاف أهم دول العالم بل إنها أصبحت تنافس الولايات المتحدة اقتصاديا على المكانة الأولى في العالم[1] ، و في هذا المبحث سيتم التطرق إلى الثقافة الصينية التقليدية والتي تتمثل في الكونفوشيوسية – الطاوية والبوذية – لنقوم بعدها بعرض الفكر السائد في جمهورية الصين الشعبية أي الفكر الشيوعي و أهم خصائصه و الذي كان له دور في توجه الصين نحو العالمية ، كما و سنتطرق للتعددية الهوياتية في الصين من حيث أنها عنصر من عناصر القوة الصينية المعاصرة.

### المطلب الأول: الثقافة الصينية التقليدية لجمهورية الصين الشعبية.

يتم النظر إلى الثقافة الصينية على أنها ليست فقط ثقافة الصين بل هي ثقافة عالمية وهو ما عبر عنه الرئيس الصيني السابق هوجينتاو بقوله : الثقافة الصينية ليست ثقافة الصينيين بل ثقافة العالم بأكمله[2] ، و لقد تعاقبت على الصين فلسفات وديانات منذ القدم من أهمها التعاليم الكونفوشيوسية ، البوذية والطاوية وهي تعاليم لا تزال فاعلة بدرجة أو بأخرى وإن كانت ضمنية حتى الوقت الحاضر، ويبدو أن من أهم عوامل قوة الثقافة الصينية التقليدية أنها وفرت الأساس المادي للتماسك المجتمعي الصيني وتشكيل ثقافة مشتركة مستمدة من ثالوث ثقافي تاريخي– الكونفوشيوسية ، البوذية ، و الطاوية – وهو الثالوث الذي جمع بين القيم الروحية والمادية في آن واحد ، وعمل على الربط الموضوعي بين المسائل المجتمعية والحياة الإنسانية بشكل عقلاني وكان لذلك أثر واضح في ترسيخ التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني الذي كان يعاني من اضطرابات اجتماعية ومجازر رهيبة ومن نسبة عالية من الأمية.[3]

---

[1] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي، **المرجع السابق** ، ص ص 23 – 24.

[2] توفيق حكيمي ، ***الحوار النيوواقعي و النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني*** ، ***المرجع السابق*** ، ص 62.

[3] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي ، ***المرجع السابق*** ، ص 25.

إن وصف جمهورية الصين الشعبية بأنها دولة قومية ينطوي على مغالطة كبيرة حسب قول باي أحد الكتاب الصينيين على حد تعبيره : الصين حضارة تتظاهر بأنها دولة قومية، وعلى هذا الأساس تولدت سياسة مختلفة عن سياسة الدولة القومية التقليدية.[1]

و بالرغم من أن الصين تعد من أقدم الحضارات فان ذاكرة هذه الحضارة لا تزال حاضرة و نشطة ومؤثرة و فعالة حتى الآن فهي أقدم بلد حيث أنه من المؤكد أن تاريخها يعود إلى عام 221 ق- م[2]، فحينما يستخدم الصينيون مصطلح الصين فهم لا يشيرون بذلك إلى بلد أو أمة بل في غالبية الأحيان إلى الحضارة الصينية وهم بذلك متشبثون بتاريخهم بقوة ، و يرون أن قوتهم تكمن في المحافظة على ارثهم الحضاري ، وفي هذا الصدد يرى الباحث الصيني جين جوانتاو أن الأسلوب الوحيد لوجود الصين هو أن تعيش في ماضيها مرة أخرى وليس ثمة آلية مقبولة في الثقافة تمكن الصينيين من مواجهة الحاضر سوى أن يلوذوا بقوة إلى ارثهم ويستلهموه[3] و يمكن الإشارة فيما يلي إلى أهم ثلاث فلسفات – ثقافات – تعاقبت على الصين منذ مئات السنين و قد ساهمت على بلورة الفكر الصيني المعاصر تتمثل في : الكونفوشيوسية – الطاوية – البوذية.

فالثقافة الصينية تمثل القوى الخلاقة العظيمة للأمة الصينية التي تطورت عبر التاريخ ، كما أثرت الثقافة الصينية في العالم الغربي وكذلك في النظام الدولي خاصة بعد افتتاح طريق الهان وعهد أسرة الهان ، ولذالك نجد الدول الغربية تفتح مدارس لتعليم اللغة الصينية وذلك لزيادة المهتمين بالثقافة الصينية وزيادة باحثي الصينولوجيا *، ويزدهر مرة أخرى المذهب الكونفوشيوسي وفلسفة لاو تسي تونغ ، ومن الأمثلة عن الثقافة الصينية مثلا فن الأوبرا بكين الذي أخذ بقلوب جميع المشاهدين في أوروبا وأمريكا ، وكذلك دراسة الطلاب الأوروبيون والأميركيين الأوبرا الصينية ، هذا و قد أصبحت دراسة الروايات الكلاسيكية الصينية – حمل المقصورة – في العالم علما مشهورا وبارزا ، كما أصبح كتاب – فن الحرب – بمثابة إستراتيجية الإدارة لدى رجال الأعمال في الغرب ، وشيدت السنوات الأخيرة اضطلاع فرنسا وأمريكا وألمانيا ومنطقة اليونسكو

---

[1] مارتن جاك ، ***عندما تحكم الصين العالم*** ، ترجمة : فاطمة نصر ، دار سطور جديدة ، القاهرة ، ط 01 ، 2010 م ، ص 260.

[2] إبراهيم نافع ، **الصين معجزة القرن العشرين** ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، ط 01 ، 1999 م ، ص ص 05-06.

[3] مارتن جاك ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 253-254.

* المدققوف في الشؤون الصينية.

التابعة للأمم المتحدة بتنظيم مهرجان الثقافة الصينية وتقديم الأنشطة الثقافية الصينية[1]، ولعل أبرز الثقافات الموجودة في الصين نجد :

❖ *الكونفوشيوسية* : يمثل الفكر الكونفوشيوسي البعد الثقافي للصين على مدى تاريخها الطويل ولازال هذا الفكر يؤثر بشكل واضح في الاتجاهات الفكرية المعاصرة في الصين وجنوب شرق آسيا ، كما لا يزال يؤثر عملياً في حياة الناس اليومية ، و لقد تمكنت أفكار كونفوشيوس من التغلغل بعمق في الثقافة الصينية و خاصة التركيز على البعد الأخلاقي في إدارة العمل السياسي، ويمكن القول بأن كونفوشيوس هو الفيلسوف الأول لحقوق الإنسان ، فقد كان وارثاً ومجددا في نفس الوقت، فمن جهة تلخيصا نظاميا للأفكار السابقة لعصره ومن جهة ثانية فتح آفاقا جديدة لتطور الثقافة الصينية والتي ازدهرت في عصره [2] ، فالقادة في شرق آسيا يستلهمون مبادئهم من أفكار كونفوشيوس بحيث يجب على الحاكم أن يكون ذو أخلاق سامية و أن يكون عادلا ، كما يجب عليه أن يدرك خطورة وأهمية الأعباء الملقاة عليه ومن هنا يتبع سياسة جادة قوامها الإخلاص والعدل والمساواة وأن يتأنى في إصدار القرار والنقد الذاتي ، وتعتبر الكونفوشيوسية و بلا جدل من التعاليم الأخلاقية الأكثر تأثيرا في المجتمع الصيني و التي شكلت أساس تقاليد الثقافية الصينية ، و عند الحديث عن الثقافة التقليدية الصينية لابد من ذكر الشخص الذي أثر بشكل كبير في حياة الصينيين و هو– كونفوشيوس * زعيم حكماء الصين القدامى[3] ، فقد كان له دور بالغ الأهمية و الفعالية في خلق المدينة الصينية حيث أعلى من

---

[1] تشنغ يوي تشن ، ***لمحة عن الثقافة الصينية*** ، ترجمة :عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، بدون دار نشر ، ط 01 ، أبو ظبي ،2014 م ، ص ص 26 – 29.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر ، ***قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية إلى الماركسية الصينية*** ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2018 م ، ص 80.

* هو كونغ تشيو – 479 ق م / 551 ق م – لقب بجونغ ني ولد في مدينة تشويفو التابعة لإمارة لو المسماة اليوم بمقاطعة شاندونغ ، عمل في أوائل حياته خازنا في أحد المخازن و راعيا في أحد المراعي ، تلقى العلم من أكثر من أستاذ ، درس الأدب من لاوتسي و تعلم الموسيقى من الأستاذ تشانغ هونغ ، كونفوشيوس هو مفكر يميل إلى طبقة ملاك العبيد حينذاك و هو مؤسس المدرسة الكونفوشيوسية و كان مؤثرا على كل مجالات حياة الصينيين الروحية.

[3] محمد عطية محمد فرحان ، ***التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*** ، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد ، جامعة الأزهر ،غزة ، 2012 م ، ص 30.

شأن القيم الأخلاقية و الفكرية فيها و ربط الاستقامة بالمعرفة و أقام قواعد الأسرة على الفلسفة الواضحة ، وهو الذي أنشأ نظام الحكم الكامل الذي يحقق للبشرية السعادة والرفاهية.[1]

تشغل الكونفوشيوسية مكان بارز في تاريخ الإيديولوجية الصينية القديمة حيث اشتهرت بتعاليمها السياسية و ساهمت في تحقيق قسط كبير في تطور الثقافة الصينية [2] ، و لقد تأثر كل صيني بالكونفوشيوسية بدرجات مختلفة و حسب حاجاته الأمر الذي أدى إلى تشكيل النسيج العقائدي الموحد للصينيين و ساهم في صياغة وحدة دينية وقومية و التي جعلت من المجتمع الصيني مجتمعا متماسكا في مختلف الظروف و أمام كافة التحديات ، غير أنها ليست من ابتكار كونفوشيوس بقدر ما هي صياغة لما كان يسود الصين من فلسفات و أفكار، و لهذا إلتزمها الصينيون ولا يزالون على مدى خمسة وعشرون – 25 – قرنا .

و الكونفوشيوسية كعقيدة تحترم العادات و التقاليد الموروثة و تقدس العلم و الأمانة و تحترم المعاملة اللينة و الملكية الفردية و تعمل على تنمية روح المحبة بين الأغنياء و الفقراء ، كما أن أتباعها يعترفون بالفوارق بين الطبقات و يدعون لاحترامها ، بالإضافة إلى أن النظام الطبقي لديهم مفتوح حيث بإمكان أي شخص أن ينتقل من طبقته إلى أي طبقة اجتماعية أخرى إذا كانت إمكانياته تؤهله لذلك ، كما تدعو الحاكم إلى التزام الأخلاق في حكمه و في احترام الأفراد الجديرين باحترامه و التودد إلى من تربطهم صلة قربى و قيامه بالتزاماته حيالهم ، و معاملة وزرائه و موظفيه بالحسنى ، و اهتمامه بالصالح العام مع تشجيعه للفنون النافعة و النهوض بها و العطف على رعايا الدول الأخرى المقيمين في دولته ، و يؤمن كونفوشيوس بأن الحكومة إنما أنشأت لخدمة الشعب و ليس العكس ، ومن الحكم التي اتخذها قاعدة لسلوكه : أحبب لغيرك ما تحبه لنفسك[3]، غير أن دعوة كونفوشيوس إلى الالتزام بالأخلاق لم تجعل منه مسالما دائما فقد كان يؤمن بأن هناك أوقات تدفع الإنسان إلى استعمال القوة كي يحمي نفسه و العالم من أن

---

[1] أحمد عبد الجبار عبد الله ، ***الصين والتوازن الاستراتيجي لعالمي بعد 2001 و آفاق المستقبل*** ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، ط 01 ، 2015 م ، ص 149.

[2] مجموعة من أساتذة سوفيات ، ***موجز تاريخ تطور الفلسفة*** ، ترجمة : توفيق سلوم ، دار النشر الفرابي ، بيروت ، ط 01 ،1989 م ، ص 32.

[3] محمد عطية محمد فرحان ، **المرجع السابق** ، ص 32.

يستعبده أولئك الذين يرون أن القوة هي حجتهم الوحيدة ، و لكنه كان يعتبر أن القوة هي الملجأ الأخير على أن تكون خاضعة لسلطة العدالة.[1]

و الكونفوشيوسية هي الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الاجتماعية والكونية للحضارة الصينية وتمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية ، ويرى الكثيرون أن كونفوشيوس هو الصين وأن أفضل طريقة لفهم الشعب الصيني هو فهم أفكار كونفوشيوس[2] ، ويمكن تلخيص أهم سمات وخصائص الثقافة الكونفوشيوسية في النقاط التالية :

- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والتمسك بالأخلاق إلى الحد الذي تعلو فيه المشاعر الإنسانية فوق قانون البلاد، وتعتبر أداء الواجب الأخلاقي على نطاق الأسرة أو العشيرة من احترام القوانين.
- إضفاء الشرعية على السلطة بشكل أساسي ليس بالقدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية وإنما درجة استقامتها وإنجازها.
- الطاعة العمياء للسلطة حيث تعتبر الطاعة العمياء لسلطة رب الأسرة الصورة المصغرة التي يتربى عليها الطفل الصيني حسب الثقافة التقليدية ، وهو ما يؤدي إلى الإذعان إلى السلطة العليا في المستقبل.[3]

❖ *الطاوية*: لعبت الطاوية دور كبير في تطور فلسفة الصين القديمة و قد ضربت هذه المدرسة جذورها في مذهب الفيلسوف لاوتزو[4] ، فالطاوية أو التاوية من الكلمة الصينية التاو وتعني الطريق ، السبيل ، المنهج أو النظام ، و قد وضع أسس هذا الفلسفة المفكر الصيني لاوتزو وتعمق فيها من بعده المعلم الثاني للطاوية المفكر تشوانغ تزو ، وتجدر الإشارة إليه أن فكرة التاو كانت معروفة في الصين قبل لاوتزو لكنها لم تكن تحتوي ذلك البعد الفلسفي العميق الذي أضافه إليها لاوتزو ، و الطاوية هي عقيدة أو مجموعة من المبادئ المنبثقة من الفلسفة

---

[1] هـ. ج كريل ، **الفكر الصيني من كونفوشيوس الى ماوتسي تونغ** ، ترجمة : عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، القاهرة ، 1971 م ، ص 45.

[2] عزة جلال هاشم ، ***الثقافة السياسية الصينية*** ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد س 34 ، العدد 132 ، أفريل 1998 م ، ص ص 81 – 83

[3] عبود زرقين ، ***قراءات في التجربة التنموية الصينية : أسرار النجاح ودروس مستفادة*** ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، العدد 01 ، ديسمبر 2014 م ، ص 46.

[4] مجموعة من أساتذة سوفيات ، ***المرجع السابق*** ، *ص 34.*

والديانة الصينية القديمة ، و تعتبر المدرسة الطاوية الثانية من حيث تأثيرها على المجتمع الصيني بعد الثقافة الكونفوشيوسية ، و تعود جذور الطاوية للقرن السادس قبل الميلاد حيث تشير الدراسات أن لاوتزو صاحب كتاب – قوة الطريق– والذي يعتبر أحد أعمق كتب الأدب العالمي وأكثرها شاعرية بما له من روح إبداعية متأصلة في الأدب الصيني القديم.[1]

وتعتبر الطاوية من بين التعاليم الدينية الثانية من حيث التأثير على المجتمع الصيني بعد الكونفوشيوسية أو على الأقل مساوية لها من حيث الأهمية ، و هي لا تزال حتى الآن تشغل حيزا كبيرا في فكر الصينيين[2] ، و تعاليمها تعود للأستاذ – لاوتزو * المعاصر لكونفشيوس ، و الطاوية هي فلسفة فردية حيث أنها تعتقد أن سبب الشر يكمن في المدنية و ابتعاد الإنسان هو الطبيعة التي كان يعيش داخلها في الماضي بانسجام ، حيث يجب على الفرد المحافظة على حياته و رعايتها و العناية بها و ذلك بتخليه عن محيطه و تحقيق نقاء النفس بالابتعاد عن الطموحات ، والطاوية تخاطب العواطف و تدعو إلى التأمل الصوفي ، فالهدف من وجود الإنسان حسب هذه الفلسفة و مبادئها هو التناغم مع المبادئ المؤسسة للكون ، حيث يجب على الإنسان أن يهمل متطلبات المجتمع المحيط و أن يبحث فقط على الأشياء التي تمكنه من أن يتناغم مع الطاو ، وحتى يكون كذلك وجب عليه ممارسة اللا فعل أو على الأقل اجتناب كل الأفعال الناتجة عن الإجبار أو التكلف وذلك من خلال التناغم التلقائي مع نزوات طبيعته الذاتية الأساسية و ترك كل المعارف العلمية المكتسبة ، و لقد كانت الطاوية في البداية ثقافة خالصة ثم تحولت إلى دين له طقوسه ، كما أنها مصحوبة بالفلسفة و التصوف و ذلك مقابل الدين الجماعي المتمثل في الكونفوشيوسية الذي يتميز بقرابينه و طقوسه المفرطة التي لم يستطع الصينيون القيام بها ، كما كانت تبشر بأن الإنسان لا يمكن أن يطور إنسانيته إلا عندما يصبح

---

[1] بلحربي عومار ، **الثقافة الكونفوشيوسية : دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات إستراتيجيات ومستقبليات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2018 م – 2019 م ، ص 61.

[2] محمد عطية محمد فرحان ، **المرجع السابق** ، ص 33.

* لاوتسي هو لاودان – 500 ق م / 580 ق م – ، لقب عائلته لي و اسمه أر، ولد في محافظة لويي في مقاطعة خنان ، وقد عمل مسؤولا في خزانة الكتب لأسرة تشو الملكية ، و كان يعلم أسرار الفلك و الثقافة التاريخية ، وكان من عظماء الفلاسفة الصينيين ولكن شهرته محصورة في التنسك و الحكمة – الفلسفة – ، و قد درس كونفشيوس عنه الأدب و ألف كتاب : الأخلاق و قد جمع فيه كثير من الأمثال الشعبية و المبادئ الطاوية.

جزءا من المجتمع فجاءت الديانة الطاوية لكي تكون خلاص لهم وبذلك أصبحت تهدد الدولة[1]، و بالرغم من نقد الطاوية للكونفوشيوسية إلا أنها في الواقع تكملها وهي أقرب منها إلى البوذية ، و يوجد في الصين أكثر من 1500 معبد طاوي بينما يصعب إحصاء معتنقيها.[2]

❖ *البوذية :* ظهرت البوذية * في الصين في القرن الأول ميلادي ودخلتها عن طريق الحرير ، ويعود الفضل في ذلك إلى لاشي كاو و هو مفكر صيني في الفترة الممتدة من 148 م إلى 171م ، واستمرت بعد حركة الترجمة للنصوص البوذية ومن هنا زاد انتشارها في الصين.[3]

لقد كان دخول البوذية إلى الصين أول تأثر خارجي تتعرض له على مدار تاريخها الموغل في القدم ، حيث كانت طوال 2500 سنة تعتمد على تراثها المحلي خاصة أن البوذية تختلف تماما في منهجها وأرائها عن الأفكار التقليدية للفكر الصيني وخاصة الكونفوشيوسية باعتبارها أهم وأكبر ثقافة صينية[4] ، كما كانت هناك طرق أخرى كثيرة لدخول البوذية إلى الصين كان هذا مع السياسة الخارجية للإمبراطورية في نهاية القرن الثاني قبل الميلادي وذلك عبر آسيا الوسطى برا وعبر المحيط الهادي بحرا ، وهنا كان لقاء الصينيون مع من يعتنقون البوذية[5] ، وما إن ظهرت البوذية في الصين منذ القرن الأول بعد الميلاد حتى بدأت عملية طويلة وضخمة لاستيعاب البوذية الهندية من قبل الثقافة الصينية دام ذلك عدة قرون ، حيث كان للاضطراب المادي والمعنوي الذي عم الصين في تلك الفترة دور أساسي في هذا الدخول الغريب ، و بفضل هذا استطاعت البوذية أن ترسو عمليا فيها ، فبعد انقضاء فترة طويلة من استيعاب المجتمع الصيني للآراء البوذية استطاعت التعاليم الجديدة أن توطد دعائمها كمدرسة فكرية كبرى ، و قد قامت

---

[1] كونراد زايتس ، ***الصين عودة قوة عالمية*** ، ترجمة : سامي شمعون ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 01 ، أبو ظبي ، 2003 م ، ص ص 42-43.

[2] محمد عطية محمد فرحان ، **المرجع السابق** ، ص 33.

* تنسب البوذية إلى المعلم الهندي – سيدارنا جوماثما 563 ق م / 483 ق م – و قد اشتملت تعاليمه على مجموعة من القواعد و الوصايا الخلقية للهداية و تأمين الحياة السليمة كما أنها حاربت الطبقية ، تعاليم البوذية تدعو للتسامح و التعامل بالحسنى و التصدق على الفقراء و ترك الغنى و الترف و حمل النفس على التقشف و الخشونة ، و فيها تحذير من النساء و المال و الترغيب في البعد عن الزواج ، كما أن الناس في نظرها سواسية.

[3] يسرى محمد أحمد طه ، ***أثر الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية*** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 م ، ص 75.

[4] بلحربي عومار ، ***المرجع السابق*** ، ص 67.

[5] Marcel Granet , ***La Religion des Chinois ,*** Paris , deuxième edition , 1951 , page 142.

بدور فعال في إخصاب الفلسفة الصينية ، وبهذا تكون ثالث المدارس الصينية في التأثير على الشعب الصيني في معتقداته و بالأخص باعتبارها تركز على الجانب الإيماني.[1]

إن البوذية الصينية كانت متبناة من طرف الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع وهو ما جعلها في أن تكون بعيدة عن متناول الناس لصعوبة الآراء الفلسفية التي تتميز بها ، و قننت البوذية الصينية لأول مرة في الصين فكرة فرض الطقوس والمراسيم الدينية وهو بذلك اختلاف عن البوذية الهندية المشبعة بالطقوس والمراسيم[2] ، هذا ولقد كانت البوذية الصينية أقرب إلى الطاوية منها إلى الكونفوشيوسية ، فكان الصينيون ينظرون للبوذية باعتبارها فرع أجنبي من الطاوية خاصة في النظر لأصل الحياة وطريقة الخلاص والهروب من الواقع ، لكن مع مرور الوقت بدأت الكونفوشيوسية في احتواء البوذية كما بدأت البوذية في التكيف مع الكونفوشيوسية [3]، وهناك تلاقي كبير بين الأفكار البوذية والأفكار الطاوية فكل منهما يلتقي في رفض الحياة الاجتماعية و الإذعان للطبيعة كما أنهما ذو منطق تأملي وهذا ما جعل تأثير كلاهما ضعيف بالمقارنة مع الثقافة الكونفوشيوسية.[4]

تمثل الثقافة الصينية في الواقع تضافر ثقافات مئات الدول على مدار تاريخ الصين الطويل ، كما تؤكد الثقافة الصينية الوحدة الشاملة بين الجنة و الأرض و التناغم في التنوع كما يتضح ذلك من خلال التمازج بين الكونفوشيوسية ، الطاوية والبوذية ، والغياب الملحوظ للحروب الدينية على مدار تاريخها ، وتميزت الثقافة الصينية بالشمولية أكثر من الخصوصية الأمر الذي أثر على جوانب الحياة الصينية ، وكما هو معلوم أن الثقافة الصينية لم تضعف بتعرضها الموسع للثقافة الغربية على العكس من ذلك أصبحت أكثر ثراءا وجمالا بالإضافة لاهتمام الصينيين بثقافتهم، و ما يمكن قوله هو أن الصين تتمتع بصورة واضحة و بدرجة أعلى من الثراء و التنوع وهي تشهد الآن نهضتها الثقافية المجتمعية.[5]

---

[1] بلحربي عومار ، ***المرجع السابق***، ص ص 67-68.

[2] ساهر رافع ، ***المرجع السابق*** ، ص 299.

[3] يسرى محمد أحمد طه ، ***المرجع السابق***، ص 77.

[4] بلحربي عومار ، ***المرجع السابق***، ص 69.

[5] تشانغ وي وي ، ***الزلزال الصيني – نهضة دولة متحضرة*** – ، ترجمة : محمود مكاوي ، ماجد شبانة ، دار سما للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2016 م ، ص ص 89-90-91.

## المطلب الثاني: الفكر الشيوعي وأثره على تطور جمهورية الصين الشعبية.

يعتبر صعود الماركسية الشيوعية في الصين واحدا من أهم الأحداث في القرن العشرين حيث بدأت كحركة مهدت الطريق لتحرير البروليتاريا * ، وقد كانت الفلسفة الماركسية الشيوعية تقوم على أساس أن يكون أنصار الحزب الشيوعي من العمال في المدن ، وأن الطبقة العاملة الصناعية – البروليتاريا – هي الطبقة المؤهلة دون غيرها من الطبقات لقيادة الثورة الاشتراكية [1]، غير أن واقع الصين الذي افتقر إلى طبقة عاملة صناعية بالمعنى الأوروبي و سادت فيه طبقة الفلاحين فرض تبني مبدأ آخر بما يتناسب و هذا الواقع ، فاعتمد ماوتسي تونغ عام 1925 م على الفلاحين ووجه كل تركيزه على التنمية الزراعية لذلك يعد أب الصين المعاصرة .

عمل ماوتسي تونغ على تطوير مفهوم جديد للشيوعية الماركسية تسمى – بالماوية – وكان مزيجا من أفكار ماركس– 1818 م / 1883 م – ، و لينين – 1870 م / 1924 م – وهو ينطبق على واقع النظام الإقطاعي وعبودية ملايين الفلاحين الفقراء على عكس الشيوعية الماركسية (اللينينية – الستالينية ) التي تجاهلت الدور الثوري للفلاحين و الأرياف في بداية الأمر فقد استطاعت تعاليم الفلسفة الشيوعية أن تحرر البلاد من خطرين عظيمين عملا على إضعاف البلاد و تخلفها وهما النظام الإقطاعي و الاحتلال الأجنبي و ذلك باعتمادها على الفلاحين كقوة محركة للثورة و للتغيير الاجتماعي ، وقد أدى هذا الاختلاف بين الفكرين إلى إحداث الثورة الثقافية – 1966 م / 1976م – التي جاءت نتيجة الصراع على السلطة و تنامي السخط الجماهيري بين الشعب الصيني ضدها ، وكان الهدف من وراءها تدمير كل أثر للثقافة و العادات و الأفكار القديمة من الوعي الوطني ، و نشر الفكر الشيوعي و لو بالقوة للقضاء على الطبقات الاجتماعية و بناء مجتمع قائم على المساواة.[2]

---

* **البروليتاريا** باللاتينية Proletarius هو مصطلح يستخدم لوصف طبقة الأجراء خاصة العمال الصناعيين– الذين تكمن قيمتهم المادية في قوة العمل – أي قدرتهم على العمل – ، و قد استخدم مصطلح البرولتاريا في المراحل التاريخية السابقة لتشير إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة في المجتمع ، وفي القرن 19 م استخدم هذه المصطلح ماركس و إنكلز للدلالة على طبقة العمال الحديثين الذين لا يملكون وسائل إنتاج ومن ثم هم مضطرون لبيع قوة عملهم إلى مالكي وسائل الإنتاج – الرأسماليين– وبذلك يصيرون سلعة شبيهة بأي سلعة أخرى ، ويتعرضون كسائر السلع إلى جميع نتائج المزاحمة وتقلبات السوق ، والبرولتاريا بالمفهوم الماركسي تختلف عن الطبقة العاملة التقليدية فهي تضم فئات من جميع الشرائح الاجتماعية ، وبرزت في فترة تفسخ النظام الإقطاعي وظهور المجتمع الرأسمالي .

[1] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي ، ***المرجع السابق*** ، ص 28.

[2] محمد عطية محمد فرحان ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 38 – 39.

بدأت الصين عملية إحداث ثورة في المجتمع الصيني حيث اختار زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ أن ينحاز لجانب الاتحاد السوفيتي وأن يتحالف معه و أطلق برنامج يهدف إلى التنمية الصناعية والبناء العسكري بمساعدة سوفيتية[1] ، و بالرغم من محاربة الشيوعية للديانات و الفلسفات الأخرى في بلدان أخرى إلا أنها استطاعت أن تتعايش معها في الصين.

تخضع مؤسسات الدولة والمجتمع الصيني لنظام الحكم الصيني الحالي بقيادة الحزب الشيوعي وفقا للمفاهيم والمبادئ الشيوعية ونظام الحكم الشمولي ، وكجزء من منظومة الدول الشيوعية القائدة فالصين لم تتعرض لما تعرضت له دول منظومة الشيوعية – دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي في نهاية ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين – حين تعرضت لموجة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي قادت إلى انهيار الدول والأقاليم التي كانت تشكل منظومة المعسكر الاشتراكي وتفككها وتجزئتها ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة السياسة التدريجية التي أخذت بها الصين منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي ، إذ استطاعت الصين إتباع سياسات اقتصادية ناجحة تجمع بين النظام الاشتراكي الاقتصادي المسيطَر عليه مركزيا والذي يرفض بصورة شبه مطلقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وبين بعض عناصر السوق الرأسمالي المفتوح الحر والملكية الخاصة المحددة والمحدودة بطريقة أدت إلى أن تحتل الصين مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول المتقدمة على المستوى العالمي.[2]

و المتتبع للحياة الصينية الحديثة و المعاصرة يدرك جيدا أثر الفكر الشيوعي و الذي ساهم في تطور الصين المعاصرة ، فباستعراض تاريخي للشيوعية نجد أنها كفكر كانت نتاج القرن التاسع عشر عندما أرسى أسسه كارل ماركس الألماني ، و لكن تطبيقه كنظام كان مع الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م ، و إذا سلطنا الضوء في تلك الفترة على الصين نجد أنها كانت تعيش على هامش التاريخ فقد انسحبت من الأحداث الدولية بل وحتى الإقليمية والمحلية ، و لم تعد تشارك فيها رغم إرثها الحضاري الثري الطويل ، و على العكس من هذا فقد شهدت حملات استعمارية عديدة في هذه الفترة ، وما إن تغلغل الفكر الشيوعي في الصين حتى وجد التربة

[1] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، ***المرجع السابق*** ، ص 30.

[2] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي ، ***المرجع نفسه*** ، ص 31.

المناسبة لينمو ويزدهر، و لكن السؤال الذي يجب طرحه هو لماذا بقي الفكر الشيوعي صامدا حتى اليوم في الصين في حين أن معظم الدول التي كانت تتبنى هذا الفكر قد تخلت عنه؟.

إن القول بأن الشيوعية نجحت في الصين يستوجب توصيفا دقيقا لهذا النجاح فالشخصية الصينية – الثقافة الصينية التقليدية – مضافا لها الفكر الشيوعي كان لهما الأثر في قوة الصين.

يعد الحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس سنة 1921 م في مدينة شانغهاي هو حزب له عقيدة سياسية ويتميز بقدرته على مواكبة التطورات الداخلية والخارجية في عالم يتغير بسرعة فائقة ، و كانت له علاقة بالفكر الصيني بشكل عام ، فعندما تبنت الصين النهج الشيوعي انتزعته من أصوله الأوروبية العمالية وألبسته رداء ريفي ، وعندما اختارت طريق الإصلاح بدأته من المناطق الريفية وليس من المصانع ، فالفكر في الصين منهج وطريقة حياة للدولة وللفرد حيث عندما تقرأ أو تسمع كلمات وخطب القادة والمسؤولين الصينيين على كافة المستويات ونحن في بداية العقد الثالث للقرن الحادي والعشرين تجد إشارات متعددة إلى أفكار وأقوال كونفوشيوس وإلى المأثور الفكري الصيني و أقوال لحكماء وشعراء الصين، ويحرص كل زعيم صيني على أن يضيف إسهاما لرصيد الفكر الصيني ، فماو تسي تونغ له أفكاره في بناء الاشتراكية ، ودنغ شياو بينغ له نظريته حول بناء اشتراكية ذات خصائص صينية ، وجيانغ تسه مين طرح فكرة التمثيلات الثلاثة ، وهو جين تاو طرح مفهوم التنمية العلمي ، وشي جين بينغ ساهم بأفكاره التي يفصلها كتاب : شي جين بينغ حول الحكم والإدارة في مجلداته الثلاثة.

في الخامس والعشرين من شهر فبراير 2018 م اقترحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني إدراج فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد في دستور الصين و بحسب المقترح فإنه تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتوجيه الماركسية– اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ وأفكار التمثيلات الثلاثة الهامة و مفهوم التنمية العلمي ، ففكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد سيجعل الشعب الصيني من كافة القوميات الالتزام بالدكتاتورية الشعبية الديمقراطية والمسار الاشتراكي ، والمحافظة على الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي ، وتطوير المؤسسات الاشتراكية بشكل مطرد ، وتنمية اقتصاد السوق الاشتراكي ، وتحسين حكم القانون الاشتراكي ، وتطبيق رؤية جديدة للتنمية والعمل بجدية ، بالإضافة إلى الاعتماد على

الذات لتحديث الصناعة والزراعة والدفاع الوطني والعلوم والتكنولوجيا في البلاد تدريجيا ، وتعزيز التنمية المنسقة للتقدم المادي والسياسي والثقافي والأخلاقي والاجتماعي والبيئي لجعل الصين دولة اشتراكية حديثة عظيمة تنعم بالرخاء والقوة والديمقراطية والتقدم الثقافي والتناغم والجمال إلى جانب النهضة العظيمة للأمة الصينية ، *وباستعراض الفكر الصيني يمكن أن نرصد عددا من الملاحظات :*

- سعي الفكر الصيني إلى تكريس الاستقرار، فالصيني يضع الاستقرار والأمن في مرتبة أعلى من أي شيء ، فإذا خير بين الاستقرار والحرية – بمعنى الحرية بمدلولها الغربي مثلا – سيختار الاستقرار و هذا معناه أن الفكرة المسيطرة في الصين هي : من أجل فرض النظام يجب وجود سلطة أحادية ، ولعل هذا أحد عوامل استمرار الحزب الشيوعي في قيادة الصين بدون منازع ، ويعزز من هذا مفهوم الولاء المحوري في الفكر الصيني.
- محورية فكرة التحول أو التغير والتكيف في الفكر الصيني فهناك تأكيد على المرونة والتحول ، فحسب الفكر الصيني كل شيء في حالة تحول وتغير وكل شيء يتحول من الضد إلى الضد، ووفقا للفلاسفة الصينيين تتكون كافة الظواهر الطبيعية من تجليات متعارضة ولكن متكاملة وموجودة في حالة من التغير المستمر للتوازن الحركي.[1]
- وسطية الفكر الصيني وهي تفسر الموقف الوسطي للصين المعاصرة من القضايا العالمية.

لقد واجه الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه و حتى وصوله إلى السلطة سنة 1949 م تحديات جمة استطاع أن يتغلب عليها ويطور فكره وأدواته في الحكم والإدارة ليظل الحزب الحاكم للدولة الأكثر سكانا في العالم منذ اثنان وسبعين سنة في ظاهرة يصعب على الفكر الغربي استيعابها ، وقد تحدث المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما بوضوح في كتابه : نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر سنة 1992 م عن أن الديمقراطية الليبرالية الغربية والتي تمثل الشكل النهائي للحكومة الإنسانية ونقطة النهاية للتطور الأيديولوجي ، وقال إنه مقتنع بأن الصين سوف تتبع مسار معظم البلدان الأخرى ، فالفرضية التي انطلق منها فوكوياما مثل غيره من المنظرين

[1] حسين إسماعيل ، ***الحزب الشيوعي الصيني من ماو إلى شي*** ، 28-06-2021 م ، الرابط : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202106/t20210628_800250864.html ، أطلع عليه بتاريخ : 2023/04/01 م.

الغربيين هي : أن الصين دولة سلطوية ليس فيها ديمقراطية وأنه لا يوجد أي شكل للديمقراطية غير الديمقراطية الغربية ، بينما ترى الصين ودول أخرى غير غربية أن النموذج الغربي للديمقراطية ليس الشكل الوحيد للحكم وأن لكل مجتمع ظروفه وتاريخه ومرحلة تنميته التي تقرر شكل الحكم ونمط التنمية المناسب له ، ومن أسباب حيوية الحزب الشيوعي الصيني على مدار المائة عام المنصرمة هو : وجود قيادات له تميزت برؤية واسعة وبعيدة المدى ، فمن ماو تسي تونغ – 1893 م / 1976 م – إلى دنغ شياو بينغ – 1904 م / 1997 م– وصولا إلى الأمين العام الحالي للحزب شي جين بينغ ، حيث استطاع هذا الحزب أن يتكيف مع التطورات وأن يتغلب على الصعوبات ، فماو تسي تونغ كان ماركسيا وثوريا وإستراتيجيا ومنظرا و وفقا لقيادته صمد الحزب الشيوعي الصيني أمام الضغط الدولي حيث وزع الأراضي الزراعية في الريف على القرويين ، وساهم في استقلال المرأة الصينية ، ونظم حملة للتثقيف الجماهيري ، وأنشأ الصناعة الثقيلة في الصين كما بنى قدرة دفاعية قوية ، هذه الإجراءات كلها ضمنت توفير سبل المحافظة على السيادة الوطنية وهيأت الظروف للخطوات المقبلة في الصين ، وعندما جاء دنغ شياو بينغ إلى قيادة الحزب أدرك التغيرات التي شهدها العالم حيث أنه لكي تتبوأ الصين مكانتها اللائقة لا بد أن تواكب تلك التغيرات ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحرير الفكر ، فقد آمن دنغ بأنه ليس هناك أيديولوجيات جامدة وإنما مبادئ وأهداف ثابتة ، فقد سمح الحزب الشيوعي الصيني بتطور أعمال اقتصادية غير مملوكة للدولة ولا للجماعة ، وشجع رأس المال الخارجي على الاستثمار في الصين ، واتخذ إجراءات عديدة هدفها في النهاية هو تحقيق مزيد من الانفتاح الاجتماعي ، وتبني ما يسمى بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية والأكثر من ذلك أدرك دنغ أن دور النظام السياسي في التنمية الاقتصادية الصينية أعظم من دوره في الدول الغربية وقد قال : من دون إصلاح النظام السياسي لا يمكن حماية ثمار إصلاح النظام الاقتصادي ، ومن دون إصلاح النظام السياسي لن ينجح إصلاح النظام الاقتصادي ، كما آمن بأن التغيرات الأيديولوجية السياسية ضرورية لعملية الإصلاح الشامل لهذا دعا إلى تحرير العقول كأول مهمة لحركة الإصلاح وقال : إذا لم نحطم الجمود الفكري ولم نحرر أفكار الكوادر والجماهير لن يكون هناك أمل في التحديثات.

إن ما يتمتع به الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ من حكمة ورؤية بعيدة المدى وإدراكه العميق لتطورات الأوضاع في الصين وفي العالم تجعل الحزب الشيوعي الصيني يبدأ العقد الأول لمئويته الثانية واثقا من قدرته على مواصلة قيادة الصين على المسار الذي تم تحديده ، و وفقا للأهداف البعيدة المدى حتى سنة 2035 م أي تحقيق التحديثات الاشتراكية من خلال تحقيق الحياة الرغيدة للمجتمع على نحو شامل ، ثم بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة قوية ومزدهرة وديمقراطية ومتحضرة بحلول عام 2050 م.[1]

## *المطلب الثالث: خصائص الأصول العرقية و الاثنية للمجتمع الصيني.*

تعد الصين دولة موحدة ومتعددة القوميات منذ القدم حيث تتكون من 56 قومية بما فيها قومية الهان التي تعد أكبر القوميات الصينية ، لذلك كان لأبناء الأقليات القومية منذ فجر التاريخ ثقافة خاصة لها محتوى غني وخصوصية فريدة وأشكال متعددة ، وهذه الثقافة هي العامل الأساسي والهام في توحيد أبناء الأمة الصينية وإلهام حيويتهم وقدرتهم على الإبداع بصفتها روح الأمة النابض وشعار وحدتها ، كما أسهمت هذه الأقليات في تعزيز حيوية وتأثير الثقافة الصينية من خلال التبادل والتفاعل مع قومية الهان لتجعلها جزءًا هامًا لا يتجزأ من الثقافة الصينية ، وكذا ثروة روحية ذات قيمة مشتركة للأمة الصينية ، وثقافة الأقليات القومية الصينية متنوعة كما أن الظاهرة الثقافية عندهم معقدة وتحتوى على جوانب عديدة [2]، فهذه القوميات المتعددة في المجتمع الصيني تتنوع أصولها بتنوع شعوب وأجناس القارة الآسيوية خصوصا منطقة الوسط فيها حيث نجد قوميات روسية ، كورية ، منغولية ، تبتية ، مانشوية وغيرها .

تعتبر قومية الهان أكبر القوميات في الصين و التي تعد العمود الفقري الذي تقوم عليه الصين و تلتف حوله شعوبها ، و تعداد شعب الهان حوالي 915 مليون نسمة يعيشون على مساحة تقدر ب 45% من أرض الصين الحالية[3] و التي تمثل 93 % ، بينما تتوزع البقية أي 07 % على جماعات اثنية مختلفة كالتبتيين ، المانشوس ، اليوغروس ، الويغور ، إضافة إلى جماعة

---

[1] حسين إسماعيل ، ***المرجع السابق.***

[2] وي تشي رونغ ، ***تصنيف الظاهرة الثقافية للأقليات القومية الصينية وخصائصها – دراسة تحليلية*** – ، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية ، المجلد 18 ، العدد 18 ، السودان ، 2018 م ، ص ص 399 – 340.

[3] فهمي هويدي ، ***المسلمون في الصين – الجرف النازف*** – دار البشير للثقافة والعلوم ، دون بلد النشر ، 2020 م ، ص 210.

زونغ و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية[1] ، أما فيما يتعلق بالمسلمين فإنهم موزعين بين عشر قوميات أهمها : هوى ، ويغور ، قازاق ، أوزبك ، قرغيز ، تتار، طاجيك ، سالا ، وتصنع ، باوان ، فأغلبية المسلمين من أبناء قومية هوى وهو الشعب الذي ينتمي إلى أصول عربية و فارسية ، و يقدر عدد هؤلاء الهويين بستة ملايين و نصف مليون نسمة ، أما الويغوريون ذو الأصول التركية فهم في حدود خمسة ملايين و نصف مليون نسمة ، و القومية الثالثة في الترتيب نجد القوازق وهم أقل من مليون شخص ، وأبناء قومية هوى منتشرون في أنحاء الصين في الجنوب والوسط و الشمال و يتمركزون في مقاطعات نينغشياه ، يوننان ، خنان و قانصو ، أما بقية القوميات المسلمة تتواجد في الغرب في مقاطعة سينكيانغ والتي تعني بالصينية : الوطن الجديد ، و من الأمور المستقرة هي إعطاء كل قومية الحق في استخدام لغتها في حدود موطنها و أن تعلم هذه اللغة في المدارس و المعاهد ، كما يعمم استخدامها في دواوين الحكومة ، فضلا على ذلك فإن طلبة المدارس يجب أن يتعلموا لغة الأم وهي الصينية أو لغة قومية الهان التي هي أيضا لغة المسلمين من قومية هوى غير أن هذه القاعدة تستثني قومية الويغور.[2]

ويبلغ عدد سكان قومية الهان حاليا مليارا ومائتي مليون نسمة وكان أبناء هذه القومية أصلا من السكان القدامى الذين يعيشون في مناطق الصين الوسطى ، ويرجع تاريخهم الحضاري إلى أكثر من خمسة آلاف سنة ، وكانت هذه القومية تعيش مع أبناء القوميات الأخرى في هذه المناطق ، وتمت تسميتهم باسم قومية الهان ابتداء من عهد أسرة هان الملكية الصينية ، ولدى قومية الهان لغة ومفردات خاصة بها هي لغة ومفردات هان ، وتتشعب لغة هان إلى لهجات ثمان كبرى أبرزها : اللهجة الشمالية ، لهجة وو، لهجة شيآنغ ، لهجة قان ، لهجة كجيآ ، لهجة فوجيآن الجنوبية ، لجنة فوجيآن الشمالية ولهجة قوانغدونغ ، لكن لغة هان الفصحى تستخدم بين أبناء قومية هان بشكل شامل ، أما مفرداتها فتعتبر إحدى أقدم المفردات اللغوية في العالم إذ نشأت أصلا من الرموز المنحوتة على العظام ودروع السلاحف والرموز المنحوتة على الأدوات النحاسية في عهد أسرة شانغ القديمة ، ويبلغ إجمالي عدد مفردات هان أكثر من ثمانين ألف

---

[1] دانيال بورشتاين ، أرنيه دي كيزا ، ***التنين الأكبر – الصين في القرن الحادي و العشرون*** ، ترجمة : جلال شوقي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط 01 ، 2001 م ، ص 264.

[2] فهمي هويدي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 212-213 -214.

مفردة ومنها سبعة آلاف مفردة تستخدم بشكل دائم في الحياة اليومية ، وتدرج لغة هان حاليا ضمن اللغات العالمية الشاملة الاستخدام ، أما عن أعياد قومية الهان فهي عديدة منها عيد الربيع الذي يعتبر أكبر عيد تقليدي لأبنائها إلى جانب أعياد تقليدية أخرى كعيد يوان شياو المصادف للخامس عشر من الشهر القمري الصيني الأول ، عيد الصفاء المصادف للخامس من أبريل من كل سنة ميلادية ، عيد الخمسة المزدوجة أو عيد سباق قوارب التنين المصادف للخامس من الشهر الخامس في التقويم القمري الصيني ، وعيد منتصف الخريف المصادف للخامس عشر من الشهر الثامن في التقويم القمري الصيني وغيرها ...

و كما يبدو فالمجتمع الصيني متجانسا بتركيبته الإثنية تجانسا كبيرا ولكن حتى على مدى العصور كان قومية الهان تمثّل الأغلبية ، لذلك تمثّل توجهات الأغلبية من الهان ورؤاها الأساس الفكري للصين الإمبراطورية والجمهورية واللغة الصينية أيضا – وهي عامة المندارين – وبالأخص الأحرف المستعملة باللغة تعود إلى آلاف السنين وتعد من أقدم اللغات في العالم ، ومع الوقت طرأت تغيرات على اللغة بتأثيرات تقنية مثل الورق والطباعة ولكنّها حافظت على جوهرها.

لقد تفاعلت العوامل المذكورة مع ظهور طبقة مميزة من العاملين في الإدارة أو الخدمة المدنية والتي كانت أساسية في توحيد الصين ، كما شكلت العصب الحيوي لاستمرار الحكم لآلاف السنين من دون انقطاع على الأقل منذ حكم – شين – أي حوالي القرن الثالث قبل الميلاد ، كما أن تفاعل اللغة الموحدة واستمرارية الإدارة والتجانس الإثني قد قاد إلى تكون علاقة وطيدة بين الحكم والمجتمع تمثّلت بدور أساسي لطبقة من الخدمة المدنية حريصة على صيانة المتوارث والتقاليد مثل مبادئ الكونفوشيوسية في حكم السياسة الداخلية كما الخارجية ، إضافةً إلى إدارة الدولة وبنائها على أساس الكفاءة فقد ساعدت أهمية الخدمة المدنية على إنتاج النخب أو على الأقل الرقابة على النخب السياسية.[1]

تتميز الصين عن باقي الدول التي بها قوميات مختلفة مثل الهند أو الاتحاد السوفيتي و يوغسلافيا سابقا – وهي الدول التي تفككت بسبب الاختلافات العرقية – بالتماسك التاريخي و

[1] عماد منصور ، ***السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية*** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 21 ، يوليو 2016 م ، ص 33.

الاعتزاز بهويتهم و قوميتهم رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل إقليم التبت و إقليم إكسنجيانغ ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد ، و على ذكر العامل الديني فالأغلبية الصينية تدين بالكونفوشيوسية مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية وهندوسية.

لقد تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد تمثله المملكة الوسطى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون أين كان الصينيون يعتبرون أن حضارتهم هي مركز العالم ، و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ[1] ، ويمكن القول إن التعددية الهوياتية التي تميز بها المجتمع الصيني المعاصر تعد عامل قوة من جهة وعامل ضعف من جهة أخرى، فدوائر الهوية في هذا البلد الشاسع كثيرة جدا من ناحية العرق واللغة واللهجات،ومن الزاوية الدينية يضم المجتمع الصيني العديد من الديانات والمعتقدات كما أنه وبسبب اتساع البلاد واختلاف مناطقها تختلف اثنياتها أيضا ، وقد تختلف قومية مع أخرى في العرق ولكنها تتشارك معها في اللغة أو الدين وهذا جعل الهويات تتعايش مما أعطى الصين ثراء هوياتي متمازجاً.

ومن هنا يمكن القول أن التعددية أضحت عنصر قوة للصين في حالات التمازج والتعايش بعكس حالات الصراع ، ويرجع الفضل في تعايش القوميات مع بعضها البعض إلى السياسات الوطنية من جهة ، وإلى القوميات نفسها التي قبلت أن تتعايش مع بعضها البعض جنباً إلى جنب من جهة أخرى ، فالتباين القومي ليس حاداً على غرار الحالة السوفيتية السابقة لكن ذلك لا يعني أن التوترات القومية غير موجودة.[2]

في المقابل بلغ تعداد أعضاء جماعة زوانغ مثلا 15,8 مليون نسمة ، الويغور 7,2 مليون نسمة، التبتيين حوالي 6 مليون نسمة لهذا تدعى الصين بالجمهورية الاشتراكية الموحدة والمتعددة القوميات ، أما 7% الأخرى هي في نزاع موزعة على جماعات اثنية مختلفة كالتبتيين،المانشوس و اليوغروس ، الويغور إضافة الى جماعة زونغ وهذا ما جعل الصين تعرف عدة نزاعات إقليمية واختلافات ثقافية.[3]

---

[1] كاظم هاشم نعمة ، ***سياسة الكتل في آسيا*** ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ط 01 ، 1997 م ، ص 47.

[2] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 24-25.

[3] سارة جندي ، ***الصين والتوازنات الدولية – دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية*** – ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،

كما تتميز الصين في سياسيتها الخارجية بالرجوع إلى ارثها الحضاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية إذ أن الموروث الحضاري والتاريخي للصين يلعب دورا في توجيه سياستها الخارجية ، فلقد تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد تمثل مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون حيث كان الصينيون يعتبرون حضارتهم مركز العالم ، وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ ، وقد قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال أثارها باقية إلى اليوم.

إن أهم ما يميز الرصيد الحضاري للمجتمع الصيني هو ذلك الارتباط بالفلسفة والثقافة الكونفوشوسية التي تنادي بضرورة الأخلاق في الممارسات السياسية وتدعو إلى تعميمها باعتبارها الجوهر الذي يحدد العلاقات بين عامية الشعب ويزيد من ارتباط الفرد بالعشيرة كنظام حكم سفلي والحاكم كنظام حكم علوي ، فالتركيز على الاعتبار الأخلاقي في الفلسفة الكونفوشيوسية ربما هو الذي يفسر النزعة السلمية للسياسية الخارجية الصينية التي تقوم على المبادئ الخمس للتعايش السلمي :

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها .
- عدم الاعتداء المباشر.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة و المنفعة المتبادلة.
- التعايش السلمي ، كل هذه المبادئ تتفق من حيث الشكل و المضمون مع مبادئ الأمم المتحدة.[1]

## *المبحث الثالث : محددات قوة الصين الشعبية.*

لقد كان عقد التسعينات من القرن العشرين هو المرحلة التي شهدت ظهورا كثيفا لأبحاث و دراسات و مقالات تناولت ظاهرة المعجزة الآسيوية بكثير من العناية والاهتمام ، و كانت الصين

---

تخصص : علاقات دولية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، 2021 م-2022 م ، ص ص 73 – 74.

[1] عمار شرعان ، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين_ ألمانيا ، ط 01 ، 2017 م ، ص 17.

على رأس هذه الدول التي جذبت الانتباه في هذا الشأن[1] ، وتفتخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن ، وقد كانت في أغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى على الرغم من أنها عانت فترة من الانحطاط في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت انبعاثا جديدا لعناصر القوة والنجاح الصيني ففي السنوات الأخيرة يتنبأ المحللون بأن الصين ستكون عملاق القرن الحادي والعشرين.

و يعد الاهتمام بموضوع التوجه العالمي للصين أو الصعود الصيني من المواضيع التي تثير البحث في العلاقات الدولية وفي النظام الدولي وذلك راجع لتزايد أهميتها سواء على الصعيد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي أو الثقافي ، فهي تحقق نجاحات عسكرية وسياسية وعلمية و تكنولوجية متعاظمة باستمرار ، كما أنها تولي اهتمام للجوانب الثقافية والحضارية و قوتها الناعمة ، وفي هذا المبحث سيتم عرض محددات قوة الصين الشعبية و التي كانت سبب في توجهها نحو العالمية و ذلك بالتركيز على المحددات الجغرافية ، البشرية ، المجتمعية ، السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية و كذلك القوة الناعمة للصين ، بالإضافة إلى انتهاجها لسياسة الصعود السلمي و التي لولاها لما كانت الصين في مصاف القوى الكبرى.

## *المطلب الأول : المحددات الجغرافية، البشرية و المجتمعية للصين.*

✓ *المحددات الجغرافية:* تقع الصين في موقع جغرافي جعلها مركز وصل وحلقة مهمة في العالم، فهي تقع شمالي العالم وشرقي قارة آسيا وتطل علي الساحل الغربي للمحيط الهادي.[2]

يشكل الامتداد الجغرافي للصين من الشرق إلى الغرب وإشرافها على العديد من الواجهات والمنافذ البحرية أحد الأسباب الرئيسية للازدهار الحضاري الذي عرفه التاريخ الصيني على امتداد مراحل مختلفة من التنازع ، كما شكل هذا الموقع أحد أسس التنمية الاقتصادية المرئية خاصة من الجهة الشرقية ، وسهلت كثيرا من حركة التجارة الخارجية كون الصين تقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي ، وتحتل الجزء الشرقي من قارة آسيا ، وتطّل على الساحل

---

[1] سهرة قاسم محمد حسين ، ***الصعود الصيني و تأثيره على الهيمنة الأمريكية 2001م – 2009 م*** ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ط 01 ، 2012 م ، ص 51.

[2] إسلام عصمت السيد قنديل ، ***المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية للصين*** ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ، العدد 30 ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، جامعة المنوفية ، 2020 م ، ص 194.

الغربي للمحيط الهادي على طول الصين حوالي 5500 كلم من الشمال والجنوب ، و تمتد من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هياونغجيانغ إلى حد تسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي ، كما تمتد من هضبة البامير غرب محافظة ووتشيا بمنطقة إكشنجيانغ الذاتية الحكم لقومية الويغور إلى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسية لنهر هيلونغ وكذلك ووسولي في محافظة ڤويوان لمقاطعة هيلو نجيانغ [1]، وتبلغ مساحة الصين 9,6 مليون كلم[2] ، ويبلغ طول حدود الصين مع جيرانها 22,800 كلم، وهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا[2] ، وتمتد حدود الصين البرية بمسافة تزيد عن 22.000 كم وتحد 14 دولة ، ففي حدودها الشرقية نجد كوريا الشمالية ، ومن ناحية الشمال تحدّها منغوليا ، أما من ناحية الشمال الشرقي فتحدّها روسيا، والشمال الغربي فتحدّها كلا من كازاخستان وقيرغستان وطاجكستان ، ومن الغرب والجنوب الغربي فهي على حدود مع أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان وغيرها من الدول ، والملاحظ أنّ للصين حدود كبيرة مع عدّة دول وهو ما يفسر اضطراب العلاقات الإقليمية للصين مع جيرانها فأغلب تلك الدول دخلت معها في نزاعات تاريخية ، ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول في اتفاقية أمنية واحدة وبسبب تلك المشكلات القائمة بينها فإن الصين اعتمدت التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية وهو المبدأ الذي يحكم علاقتها مع العديد من الدول المجاورة ، وتتطلّع الصين ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد إلى أن تكون محورا لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة تأسيسا على قواعد التعاون الأمني والثنائي والمتعدد في إطار التنظيمات الإقليمية.[3]

هذا وتطّل الصين على بحار عديدة منها : البحر الأصفر ، بحر الصين الشرقي ، بحر الصين الجنوبي وبحر بوهاي ، ويتبع هذا الموقع الجغرافي مجموعة من الجزر أكبرها جزيرة تايوان التي تصر الصين على أنها جزء من الوطن الأم الصين كما تصر على أنها ستعود إليها كما عادت إليها جزيرة هونغ كونغ وتبلغ مساحة جزيرة تايوان 36.000 كلم [2] ثم جزيرة تشونجيمينغ ، ويوجد

---

[1] شريي قوانغ ، ***جغرافيا الصين*** ، ترجمة : محمد أبو جراد ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ط 01 ، 1987 م ، ص 01-02.

[2] إبراهيم نافع ، ***المرجع السابق*** ، ص 10.

[3] عبد القادر فهمي ، ***دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي*** ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 42 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 م ، ص 40.

حوالي 5000 جزيرة من هذه الجزر في بحر الصين و 200 جزيرة منها في البحر الجنوبي وهي تشكل عدّة مجموعات تسمى تشونجا أي المجموعة المتوسطة ونانشا أي المجموعة الجنوبية ، ومن الجزر الشهيرة جزيرة هنجيانغ التي تقع في الحد الأقصى الجنوبي للصين[1]، كما يوجد في الصين ثلاثة مضايق وهي من الشمال إلى الجنوب يوهاي ، تايوان و تشيو نغتشو ، أما عن تضاريس الصين فهي بلد متعدد الجبال و التلال والهضاب– نسبة ثلثي المساحة الكلية للدولة – و هي مرتفعة من ناحية الشرق تتوزع في شكل متدرج ، وأعلى درجة فيها هي هضبة التبت بحيث ترتفع بأكثر من 4000 م فوق سطح البحر ويطلق عليها سقف العالم ، أما التدرج الثاني فيتجّه من هضبة التبت إلى الشمال والشرق ويتكّون من هضبة منغوليا الداخلية وهضبة اللوسن وهضبة يونتان ، ڤويتشو وحوض تاريم ، حوض جونجار، حوض ششوان ، وترتفع عن مستوى سطح البحر من 1000 إلى 2000 متر ، أما التدّرج الثالث فيبدأ من جبال هيجنسان الكبرى وسلسلة جبال تايتسينغ وجبل ووشان وجبل قمم الجليد وصولا إلى الخط الساحلي للبحرومعظمها هضاب تقل عن 200 متر فوق مستوى سطح البحر[2]، و بخصوص الأحواض والأراضي المنبسطة فتبلغ فقط نسبة ثلث مساحة الدولة الكلية ، و فيما يخص الأنهار فإنه يجري في الصين عدد هائل منها معظمها من الشرق إلى الغرب لتصب في النهاية في المحيط الهادي ، أما باقي هذه النهار فهي موجودة في جنوب غرب البلاد ويبلغ أطول الأنهار الصينية مجتمعة حوالي 220.000 كلم $^2$ وهو ما جعل الصين غنية بموارد الطاقة التي يمكن أن تتولد من قوة اندفاع المياه في الأنهار ، وهي تحتل مراتب متقدمة في العالم باحتياطات تصل إلى 860 مليون كيلووات. [3]

تمتلك الصين موارد طبيعية التي تعينها على النمو الاقتصادي والاستقلال الإستراتيجي ، والصين الآن دولة تجارية كبرى تستخدم الأسواق والرأسمال بكثافة و تهيمن صناعات الصين التصديرية على كثير من اقتصادياتها الإقليمية الداخلية ، وتوفر معظم رأسمال والتكنولوجيا

---

[1] إبراهيم نافع ، ***المرجع السابق*** ، ص 10-11.

[2] وو دي لي ، تشوني قومين ، تشنغ لي ، ***الاقتصاد الصيني – الإصلاحات و التحولات*** – ، *ترجمة : طارق فرماوي* ، دار الذاكرة للنشر و التوزيع ، الصين ،2010 م ، ص 05.

[3] إبراهيم نافع ، ***المرجع السابق*** ، ص 11.

المطلوبين لتحديث قاعدتها الصناعية وبنيتها التحتية ، إضافة إلى امتلاك الموارد الطبيعية والسكانية المطلوبة للاستقلال الإستراتيجي ، كما تتمتع الصين أيضا بخطوط اتصال داخلية كبيرة توفر العمق الإستراتيجي الضروري لقاعدة وطنية منتجة وآمنة.[1]

لقد أدرك قادة الصين الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للصين انطلاقا من ماوتسي تونغ إلى رينغ شياو بينغ والذي ظهر أكثر من خلال المناطق الاقتصادية الحرة التي تموقعت في الشاطئ الشرقي للصين ، وساعد في ذلك المواقع البحرية لكل من جزيرة تايوان ومكاو وهونكونغ في إنعاش التجارة الخارجية للصين في المراحل الأولى لحركة الإصلاحات وموجة التصنيع ، كما أنّ الصين تدرك تماما أنّ قوتها البحرية ستمنحها النفوذ الإستراتيجي الذي تحتاج إليه للظهور بوصفها قوة إقليمية في المنطقة وكقوة كبرى عالمية بالنظر إلى موقعها الجغرافي المميز حيث عمدت الصين إلى تبني علاقات قوة نفعية في الأراضي المجاورة الغنية بالموارد التي تحتاجها الصين لدعم نموها ، فهي تسعى لتطوير وجود ثابت عبر أجزاء من إفريقيا الغنية بالنفط والمعادن ، وتريد تأمين المعابر إلى المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي.[2]

✓ *المحددات البشرية :* الصين هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان ففي نهاية 2000 م بلغ عدد سكانها مليار و334 مليون و 470 ألف نسمة ، ويبلغ عدد سكان منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة 06 مليون و930 ألف نسمة ، أما منطقة مكاو الإدارية فعدد سكانها نحو530.000 نسمة ، وسكان منطقة تايوان 23 مليون نسمة ، و تعد الصين من أكثر الدول كثافة على مستوى العالم وهو رقم كبير مقارنة مع بعض الدول الكبرى ، هذا ما يطرح جدلية حول الاكتفاء الذاتي في ظل شح الموارد الطبيعية والزيادة السكانية المتنامية ، ووفقا للتوقعات الحكومية فإن إجمالي عدد السكان سيستمر في الزيادة خلال الفترة القادمة ويتوقع أنه بحلول عام 2030 م سيصل إجمالي عدد السكان إلى 1,5 مليار نسمة، بينما في عام 2040م سيتجاوز إجمالي عدد السكان أكثر من 1,6 مليار نسمة [3]، فبالرغم من القوانين الصارمة التي

---

[1] مايكل إي براون ، أوني آر كوتي وآخرون ، ***الصعود الصيني*** ، ترجمة : مصطفى قاسم ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010 م ، ص 326 – 327.

[2] مهند حميد الراوي ، ***عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية*** ، المكتب العربي للمعارف ، مصر، 2015 م ، ص 193.

[3] هان باو جيانغ ، ***الاقتصاد الصيني – العقبات والحلول*** – ، ترجمة : مليجي جلال ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2015 م ، ص 33.

تبنتها الصين بقيت القاعدة السكانية ضخمة جدا كون سياسة العائلة ذات الطفل الواحد التي تتبناها الحكومة تعني تغيير مهم في الهرم السكاني إذ يرى خبراء السكان أن تحقيق معدل زيادة سكانية يصل إلى صفر سنويا في الصين ما يعني أنه في عام 2035 م سيكون عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ستين عاما ضعف عدد الذي تكون أعمارهم في العشرين وهي نسبة مؤثرة إلى حد كبير في وتيرة الإنتاج الاقتصادي[1] وهذا يعني أن الاقتصاد الصيني سيشهد اختناقات شديدة تحول دون ضمان إمدادات مستمرة من اليد العاملة ، كما أن معدل التوزيع السكاني في الصين غير متساوٍ فهناك زيادة في الكثافة السكانية في المناطق الساحلية في الجزء الشرقي ، أما المناطق في الجزء الأوسط ومناطق الهضاب الموجودة في الجزء الغربي تكون الكثافة السكانية قليلة بعض الشيء[2]، وبالموازاة مع ارتفاع عدد السكان شهدت نسبة التمدن ارتفاعا واضحا منذ الاستقلال إلى غاية المرحلة الراهنة ففي عام 1949 م أي منذ الاستقلال كان في الصين 136 مدينة ليرتفع إلى 193 مدينة حتى عام 1978 م- مع بداية الإصلاحات- كما شهدت فترة ماوتسي تونغ زيادة في عدد المدن بالرغم من انحيازه للريف أكثر من المدينة بينما عرفت الفترة من- 1978 م /1995 م - زيادة في عدد المدن وصلت إلى 640 مدينة.[3]

ويعد النمو الديمغرافي مشكل جد عميق فالحزب الشيوعي في الصين يحث على الحد من النسل لكن هناك مجموعة عراقيل تحول دون الوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة والذي يرجع إلى المعتقد السائد باعتبار أن كثرة الأطفال تساهم في زيادة الثروة المحلية ، وبعض الإحصائيات في الصين تشير أنه بحلول سنة 2035 م سيصل العدد إلى مستوى الضعفين من إجمالي السكان[4] ، وبالرغم من الضغط الذي يثيره العامل الديمغرافي على الإمكانيات الاقتصادية إلا أن العامل البشري يلعب دورا مهما في توفر اليد العاملة واستقرارها في القطاعات الحيوية من الاقتصاد الصيني ، وحسب مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2007 م فإن من بين كل مليون نسمة من سكان الصين هناك 708عالم ، فضلا عن الفنيين الذين يعملون في مجال البحث والتطوير، وقد أولت الصين عناية فائقة بالمورد البشري والتأكيد على البحث والتطوير وتأهيل

---

[1] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق***، ص32 .

[2] وودي لين سوني ، سوي فومين ، تشنغ لي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 09 – 10.

[3] وليد عبد الحي، ***المرجع السابق*** ، ص 35 .

[4] Kennedy Paul ,***Preparing for Twenty first Century*** , Randon House , New York , 1993, Page 169.

الكوادر البشرية ، كذلك تحولها إلى قطب تكنولوجي ناشئ على غرار الهند بالاعتماد على كفاءات وطنية عالية التأهيل والكفاءة ، كما شجّعت الصين استقطاب الشركات الأجنبية التي تضمن عملية نقل التكنولوجيا وبدأها بالاعتماد على التكنولوجيا بوصفها العنصر الجوهري والمقوم الأول للنمو إذ لجأت لجلب التقنيات ذات الطابع الإنتاجي عبر إرسال البرامج التكنولوجية في الخارج.[1]

ويظهر الوجه المزهر للقوة البشرية في ارتفاع معدلات الادخار على غرار معدلات الاستهلاك ، وكما هو معلوم في الأدبيات الاقتصادية أن الادخار والاستهلاك هما المحركان الأساسيان للاقتصاد الوطني ، وتعد الصين منذ تأسيسها سنة 1949 م من أعلى بلدان العالم من حيث معدلات الادخار والاستثمار بما يعكس إرادة شعبية وحكومية لتحقيق قفزات مستقبلية من خلال اقتطاع وادخار جزء كبير من الدخل وتوظيفه في بناء استثمارات تأتي بثمارها في المستقبل للجيل الذي قام بالادخار وللأجيال القادمة ، ويعكس أيضا وجود إرادة قوية للحاق بالدول المتقدمة الأكثر ثراء حتى ولو كان من خلال التقشف ، ورفع معدل الادخار والاستثمار.

بالرغم من أهمية العامل البشري إلا أن الزيادة السكانية تنعكس مباشرة على معدلات البطالة ، حيث بلغ في السنوات الأخيرة ما يقارب 15 مليون بطال في المدن والأرياف بدون مناصب عمل وهذا الرقم يبدو ضئيلا إذا ما قورن بالعدد الإجمالي للسكان ، وهناك تفاوت اجتماعي وتدني للدخل الفردي للصين و الذي يعد عائقا أمام الاستثمار الحقيقي في الرأسمال البشري ، ولسوء الحظ فإن قدرة الاقتصاد الصيني على خلق فرص عمل جديدة قد تراجعت تراجعا ملحوظا منذ أن تحولت الصين من اقتصاد النقص إلى الفائض في الإنتاج ، فبعد أن كان كل 1% من النمو في الناتج القومي خلال الفترة من عام 1986 م– 1990م يحقق 1,5 مليون فرصة عمل جديدة لم يصل في الفترة من 1991 م– 1995 م إلى 0,85 مليون وحتى ولو حقق الاقتصاد نسبة في النمو تصل إلى 8 % فإنه سيمتص النمو الصافي للأيدي العاملة دون المساس بالمخزون الموجود من العاطلين عن العمل ، ولا يمكن إعادة أعجوبة العمالة التي حققتها الصناعة في المناطق الريفية ، كما أن هناك وجه آخر للمشكلة السكانية وهو مشكلة النسبة بين عدد السكان والموارد الطبيعية للدولة ، ويقول أحد الباحثين الصينيين : إن المعدل الذي يخص الفرد الصيني

[1] مهند حميد الراوي ، ***المرجع السابق***، ص 195.

من الأرض الصينية هو ثلث المعدل العالمي كما يخص ربع معدل الأراضي الرعوية وتسع الغابات وربع المياه ، ومع استمرار المستوى الحالي للنمو الاقتصادي والصناعي سيزداد الضغط على هذه النسب ، ويضيف بعض الباحثين مشكلة التصحّر هذا إذا ما أضفنا إليها الحركات الانفصالية الثائرة.[1]

✓ *المحددات المجتمعية :* إن دول شرق آسيا استطاعت تطوير تجربة تنموية بالاعتماد على قيم مجتمعية وعناصر ثقافية تختلف عن الالتفاتة الغربية في محاور أساسية تتمثل في :

- رفض الثقافة التجارية الاستهلاكية الغربية وتوابعها .
- رفض المفاهيم الغربية حول أولوية الفرد على الجماعة وما يتعلّق من تلك الثقافة من تداعيات على المنظومة المجتمعية .
- رفض مفاهيم الغرب حول دولة الرفاهية ويدخل ضمنها كذلك الميل إلى الادخار الفردي.[2]
- رفض الثقافة الاستهلاكية الواسعة على النمط الغربي ، كما تشترك دول شرق آسيا باتجاهها إلى مفهوم القومية الاقتصادية بفرض خدمة المصالح والمشاريع الاقتصادية العليا للدولة بغرض تقدّمها إلى مصاف الدول القوية ، لهذا ركز ماوتسي تونغ على العامل القيمي والثقافي قبل الشروع في الخطط الإصلاحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالموازاة مع اقتصاد مركزي موجه يقوم على الزراعة ومعتمد بشكل مطلق على الريف ومعزول عن العالم الخارجي بإيجابياته وسلبياته ، لذا فأسباب الصدام بين ماوتسي تونغ و دينج شياو بييج تعود إلى معتقدات إيمان الأخير بخصوص أسلوب التعامل مع النشاط الاقتصادي في البلاد ، فبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة الشيوعية في الصين في عام 1949م اتجه دينج ميلا نحو تشجيع المبادرة الفردية لتعمل جنبا إلى جنب مع الاقتصاد المخطط وكان هو الذي انتقد السياسات المادية التي أفرطت في قمع هذه المبادرة لاسيما في الريف وذلك في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية ، وقد استبعد من منصبه واتهم من ماو ورفقائه بأنه من منتهجي الطريق الرأسمالي في الدولة الصينية ، وفي هذا السياق طرحت العديد من التفسيرات القيمية بعلاقة القيم التي وجدت في المجتمع الصيني من ناحية ، وتسيير عملية النمو الاقتصادي من ناحية أخرى بالرغم من مظاهر

---

[1] كونراد زايتس، ***المرجع السابق*** ، ص 535.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 166.

الضعف النسبي التي أصابت شروط عمل الاقتصاد الحر في الدولة الصينية ، أما عن القيمة الاجتماعية التي اجتذبت اهتمام الباحثين في هذا الشأن فكان التضامن الاجتماعي التي عبرت عن نفسها من خلال ممارسة عميقة الجذور ، ووفيرة الاستخدام في المجتمع الصيني منذ زمن طويل وهي تشير إلى تلك الشبكة من العلاقات الشخصية التي يمكن للفرد أن يعتمد عليها لتأمين الموارد اللازمة له ، ولتحقيق الفوائد التي يرغبها من عملية تفاعله الاجتماعي.[1]

## *المطلب الثاني: المحددات السياسية، الاقتصادية والعسكرية للصين.*

✓ *المحددات السياسية* : خلال الفترة الممتدة من القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين حيث سادت النظم الإمبراطورية مثل أسرة سونج – 960 م / 1279 م– ، وأسرة منج– 1386 م / 1644 م – ، وأسرة تشينج – 1644 م / 1912 م فقد تكّرست التقاليد السياسية السابقة إلى حد كبير ووضعت أسس البيروقراطية المركزية حيث يتم اختيار أفراد من خلال امتحان يوضع لهم ، وتمتد السلطة من الإمبراطور والموظفين الرسميين إلى المكاتب والمقاطعات والأقسام والأحياء .[2]

وأقام ماوتسي تونغ منذ تأسيسه لجمهورية الصين الشعبية نظام حكم هرمي يشمل البلاد بأسرها ويقوم على ثلاث ركائز لم تتغّير حتى يومنا هذا وهي : الحزب و الحكومة والمؤسسة العسكرية[3]، وتسمى الحكومة في النظام الصيني مجلس الدولة وهي تتكون من لجان ووزارات علما بأن اللجان أعلى من الوزارات من ناحية المرتبة والأهمية ، ويترأس مجلس الدولة رئيس الوزراء الذي تقلّده شوان آن لاين منذ عام 1949 م حتى وفاته عام 1976 م ، أي طيلة فترة حكم ماوتسي تونغ ، ويعاون رئيس الوزراء نواب عديدين يشرفون على مجموعة من الوزراء وهم عادة أعضاء المكتب السياسي[4] ، والوجه الآخر للنظام السياسي الصيني هو خضوع الوزراء للتصويت وزيرا وزيرا في البرلمان لإقرار تعيينهم ومدة التعيين وكذلك المحكمة العليا وغيرهم من كبار المسؤولين وبتعيين

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق***، ص 167.

[2] وليد عبد الحي ، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي – 1978 م – 2010 م*** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط 02 ، 2014 م ، ص 95.

[3] كونراد زايتس، ***المرجع السابق*** ، ص 189. .

[4] كونراد زايتس ، ***المرجع السابق*** ، ص 191.

رئيس الوزراء ونوابه من قبل البرلمان الذي يسمى مؤتمر الشعب الوطني[1] ، ويبلغ عدد أعضاءه حاليا ثلاثة آلاف عضو ويجتمع سنويا ويناقش برنامج الحكومة ، أما في الواقع فإن خطوط السلطة هنا تسيطر أيضا في الاتجاه المعاكس إذ أن جميع التعيينات والقرارات المهمة التي يقوم بها مؤتمر الشعب الوطني تحددها اللجنة الدائمة والحكومة.[2]

وعلى الرغم من أن الدور التقليدي للبرلمان كان هامشيا ولا سيما في الفترات الثورية فقد اعتبر بعض المراقبين أن مواقف البرلمان في فترات ما بعد الإصلاحات مؤشرا للخروج الغير تقليدي على توجهات السلطة المركزية مثل معارضة 841 عضوا مشروعا لبناء سد نهر ريانجستي ، أو اعتراض 550 عضو على التقارير المقدمة من الهيئة القضائية ، وهي تقارير كانت تمر في السابق دون معارضة أو اعتراض قرابة ثلث الأعضاء على تشريعات مالية ، ولعّل اعتراض 37% من الأعضاء على تعيين إحدى الشخصيات المقربة من الرئيس جيانغ زيمين يؤكد ذلك التوجه.[3]

أما بالنسبة للمؤسسة الثالثة التي تشكل أحد أهم أضلع النظام السياسي في الصين فهي المؤسسة العسكرية حيث تشكل اللجنة العسكرية بمثابة الرابط الأساسي بين المؤسسة العسكرية والحزب الشيوعي الصيني ، وترتبط بهذه اللجنة ثلاث هيئات مهمة :

- هيئة الأركان العامة و التي تشرف على كثافة نشاطات الجيش إلى جانب عدد من الشركات التي تعمل في مجال التقنيات العسكرية.
- الدائرة السياسية العامة وهي المسؤولة عن كافة النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية إلى جانب تنسيق استخدام وسائل الإعلام والمنشورات العسكرية من خلال مؤسستين تشرف عليهما هذه الدائرة.
- الدائرة اللوجستية العامة وهي المسؤولة عن تقديم الاحتياجات اللوجيستية للجيش والمتمثلة في المواد الغذائية والملابس ومواد البناء و غيرها...

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 157.

[2] كونراد زايتس ، ***المرجع السابق***، ص 191 – 192.

[3] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق***، ص 112.

ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من خلال سيطرته على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش إذ أنّ رئيس اللجنة هو نفسه رئيس الدولة ضف لذلك فإن اللجان الحزبية في المناطق الحضرية هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش[1] ، وقد انغمست المؤسسة العسكرية في السنوات الأولى بعد تأسيس جمهورية الصين في النشاطات الاقتصادية الأساسية كإصلاح الطرق وتشييد البنى التحتية ، ومن جانب آخر يظهر لنا بجلاء محورية الحزب الشيوعي الصيني في الحياة السياسية في الصين ، و أكثر من ذلك الهيمنة المطلقة على الحكومة والمؤسسة العسكرية فقد ظلّ ممسكا بزمام السلطة تحت سيطرة الجيش الشعبي واستمرت ظاهرة شخصنة السلطة مع اتساع الهوة بين كل من التيار المحافظ والإصلاحي بما قاد إلى اجتياح التظاهرات الطلابية المطالبة بالإصلاح ، و قد واجهت الحكومة الصينية تحديا تمثل في مظاهرات تيان آمين منددة بالمساواة الاجتماعية ، وتفشي ظاهرة الفساد ، و التعبير عن رفض الإنماء غير المتوازن.[2]

يرى بعض الباحثين أنّ التاريخ الصيني ينطوي على تقاليد الممارسة الديمقراطية إذ أنّ أكثر من ثلاثة آلاف عام من تاريخ الصين لا تتضمن مؤشرات مثل الحكومة المقيدة للسلطات أو حماية الحقوق الفردية أو استقلالية القضاء أو وسائل الإعلام سواء تحت سلطة الإمبراطور أو سلطة الحزب ، كما أّدت الاضطرابات التي حدثت في شهر جويلية 1989 م إلى تزايد المخاوف من أن يكون ذلك مقدمة مشابهة لسيناريو الأحداث التي جرت في دول أوروبا الشرقية خلال بدء عملية التفكك الشيوعي الأمر الذي يعزز النزعة المتشددة [3]، و تشير إحصائيات التي أجريت في عام 2009 م أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني قد بلغ 84 مليون ما يجعله أكبر حزب سياسي في العالم بفضل تماسكه وتنظيمه الصارم ، ويشرف الحزب على كثير من مظاهر الحياة لأفراد الشعب الصيني ، و رغم هذا فالحزب لا يمثل الصين بكل فئاتها حيث أن17% فقط من أعضاء الحزب هم من النساء و 78% منهم فوق سن الأربعين بالرغم من الجهود الجارية لتوسيع عضوية الحزب واجتذاب المزيد من الشباب.

---

[1] وليد عبد الحي ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 133 – 134.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 158-159.

[3] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق*** ، ص 113.

وعموما فالوضع الصيني يعكس تحديا أساسيا يتمثل في مدى إمكانية الاستمرارية في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على استقرار سياسي في نظام يتسم بالسلطوية خاصة أنّ الصين تقلل من أهمية الإصلاح السياسي في تحفيز التنمية الاقتصادية ولكنها بعد ذلك أحدثت بعض التعديلات السياسية من خلال دعم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي ، و كذا تبنيها سياسات مناهضة للفساد مع انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية خلال عامي 1997 م- 1998 م.[1]

وترتبط النظرة الصينية للإصلاحات والتغيير السياسي باعتبارات عدة هي : أن الحضارات الأخرى يمكنها أن تقدم النموذج السياسي الديمقراطي بمنطقها وأسلوبها كما أن محك العمل السياسي لأكبر دولة ولأي قائد يتمثل في أربعة أمور هي :

- تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي .
- تحقيق رفع مستوى المعيشة .
- الحفاظ على الأمن الوطني السلمي للسلطة من جيل إلى جيل ، بالإضافة إلى أن الحزب السياسي الحقيقي الفاعل في أوساط الجماهير هو الذي يمكنه المحافظة على النظام واستمراريته لذلك لابد أن يطور من أساليبه وتكتيكاته حتى بعض مفاهيمه الإيديولوجية ، ولابد أن يغير من قيادته فمن غير الممكن أن تبقى في مواقعها بلا تحديد خاصة إن كانت فاسدة أو عاجزة وكلا الأمرين يسيء للحزب ولأدائه ودوره ، و النظام السياسي في الصين وفر ظروف الاستقرار والتماسك السياسي التي تقوم عليها أسس التنمية الاقتصادية ، وبيئة جذب الاستثمارات الأجنبية، كما اتسم في العقود الأخيرة بخاصية التداول على السلطة خاصة بعد وفاة دينج شياو بينغ وتولي جيانيغ زيمين السلطة حيث يتم اختيار القيادة السياسية بعد تكوين سياستين داخل الحزب الشيوعي ، فعلى سبيل المثال تولى هوجنتاو منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات في ظل رئاسة جيانغ زيمين ليصبح فيما بعد رئيسا للدولة الصينية ، وهو الأمر الذي كفل للصين استمرارية حركة الإصلاحات دون أي انزلاقات سياسية ، وهو ما أفضى لحالة الانتقال السلس للقيادة في الصين بطريقة منظمة وديمقراطية عبر جهازين رئيسيين من أجهزة الدولة هما : الحزب الشيوعي في المؤتمر السادس عشر، ومجلس نواب الشعب الصيني ، ونظرا لتداخل

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق***، ص 159.

الشخصيات بين الجهازين والدور الرئيسي للحزب ولعملية الاختيار التي تخضع لامتحانات واختبارات دقيقة فإن موافقة المجلس الوطني لنواب الشعب على ترشيح الحزب عادة ما تتم بسهولة ويسر، وعلى صعيد آخر فإن مسألة التنمية السياسية وما تعنيه من إمكانيات تحول النظام السياسي الصيني من شكله السلطوي إلى صورة أخرى غير ديمقراطية فقد ظهر عدد من الباحثين الغربيين والذين حددوا للدولة الصينية قدرا سياسيا ممتدا لا مفر فيه من السلطوية ، والاستهانة بالحقوق الفردية ، وتجاهل حقوق الإنسان السياسية وذلك بسبب القيم المجتمعية الصينية التي أثرت في الأفكار والممارسة الصينية ، غير أنه في المقابل مال دارسون آخرون وشاركهم في ذلك مسؤولوا الصين الرسميون وقسم من باحثيها إلى القول بعدم ضرورة مشابهة التطّور السياسي في آسيا عموما والصين خاصة لنظيرتها في الغرب وأنّ هناك قيما صينية كتوفير النظام والتناغم الاجتماعي وهي التي منحت للبلاد استقرار حتى اليوم افتقرت إليه دول كثيرة.[1]

✓ *المحددات الاقتصادية :*مما لا شك فيه أن الصعود الصيني سوف يشكل أحد الملامح الأساسية في القرن 20 م ، فمنطقة شرق آسيا تشهد حاليا تحولات بسبب النمو الاقتصادي الصيني بالإضافة للدبلوماسية الصينية النشطة ، و ستشهد العقود القادمة مزيدا من التوسع في القوة و النفوذ الصيني ، و تعد ظاهرة النمو الاقتصادي هي تجربة فريدة من نوعها في التنمية ، و هو ما أطلق عليه خصوصية التجربة الصينية في النمو ، فالصين وفقا لتلك الرؤية قد نجحت في تحقيق انجازاتها الاقتصادية بلا عقد بواسطة طرق و أساليب مستمدة من الواقع الصيني و أطره القيمية الخاصة ، حيث أكد الباحثون الصينيون أن عدم الانسياق للتجارب الغربية في النمو والتي تقلل من دور الجماعة و تعلي من القيم الفردية المتوحشة ، ثم استلهام الخصوصيات الصينية في توجيه مسار النمو الاقتصادي هما اللذان ضمنتا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة من هذا النمو ، فمنذ انتصار الشيوعية في الصين عام 1949 م كانت الدولة عنصر فاعل و أساسي في التنمية الاقتصادية ، وإذا كان صحيح أن ظروف الصين المادية قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات إلا أن المسيرة التي اختارها ماو و رفاقه و التي قامت على وجود اقتصاد مركزي و معزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي ، هذه المسيرة لم تتعاون

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 161.

كثيرا على استمرار ما تم تحقيقه في هذا الشأن ، إن لم تسفر في واقع الأمر عن تراجعات كبيرة في بعض المراحل التاريخية و كما حدث فعلا في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام ، إلا أنه عندما تولى دنج شياوينج في عام 1978 م بدأ بقيادة أكبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديث بتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط و مركزي إلى العمل وفقا لبنية ترتكز على آليات السوق الحرة و هي الآليات التي جعلت من الصين ماردا اقتصاديا جديدا ، حيث أنها بهذا الفكر تركت هامش كبير في الحركة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية على نحو كبير، و تعير مفهوم الشركات الحكومية للاستيراد و التصدير التي كانت تقوم مقام الأقسام التجارية للمصانع الحكومية ، حيث ضعفت حتى أضحى قسم كبير منها يعاني من مشكلة في أماكن البقاء في السوق بعدما بدأت المصانع الخاصة و الشركات التجارية الصينية العمل بطريقة تتواءم و المعاملات التجارية الدولية في التسويق ، و تحسنت نوعية المنتجات الصينية ، و بقيت مستويات أسعارها الأحسن في العالم و منافسة للجميع بحيث أثر ذلك على القطاعات الصناعية في دول العالم الثالث ، كما أن هذه الشركات بدأت تفتح فروع لها في أوروبا ، الشرق الأوسط ، إفريقيا وأستراليا ، ومنذ القرن الجاري خطت الصين خطوات نوعية في كل المجالات ، فبنيتها التحتية في كثير من المدن أصبحت تضاهي مثيلاتها في أمريكا و أوروبا ، و نمى القطاع الخاص كثيرا حتى أصبحت قوة فاعلة في اقتصاد العالم[1] ، وقد شهدت الصين أكبر تجربة تحديث اقتصادي أسس قواعدها الحزب الشيوعي الحاكم الذي طرح إصلاحات مهمة شملت الجانب الزراعي والمناطق الداخلية لتنتقل لباقي المناطق الحضرية ، وتشمل الجانب الصناعي والمالي لتتوسع الإصلاحات إلى غاية تأسيس المناطق الساحلية والمناطق الاقتصادية الحرة التي جعلت من الجوار الصيني الإقليمي الانطلاقة الأولى للنهضة الصينية ، لتتوسع بعد تلك السنوات إلى كل مناطق العالم ، وبعد ثلاث عقود من الزمن تمكّنت الصين من الوصول إلى أعلى معدّلات النمو إلى جانب القوى الكبرى واستحوذت على هامش مهم من معدّلات التجارة الدولية ، ويعد المظهر الاقتصادي من أبرز المناطق التي تؤكد بجلاء أهمية الصعود الصيني ومكانته على الصعيد الإقليمي والدولي ، فقد حققت الصين معدلات مرتفعة منذ الثمانينات واستمر هذا الارتفاع حتى بحلول الألفية التالية الذي تراوح 11% سنة 2007 م .

[1] سهرة قاسم محمد حسين ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 54 – 55.

و بالرغم من أن الانطلاقة الاقتصادية في عهد ماو تسي تونغ سجلت معدلات متدنية بالنظر لمعدلات الفقر المرتفعة لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع في الفترة من-1975 م / 1977 م- نحو 5,3 % [1]، كما استمر هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأولى من عهد دينج شياو بينغ وهي فترة تطبيق الإصلاحات الكبرى و التي حافظت على ارتفاعها واستقرارها ، ففي بداية الألفية الثالثة انتقل من 10,5 % إلى 11 % ، كما شهد الناتج المحلي هو الآخر ارتفاعا حيث كانت سنة 1978 م يسهم بنحو 1 % فقط في الاقتصاد العالمي وقد ارتفع نصيبه لتتجاوز 5 % مع نهاية 2007 م ، كما ارتفع نصيب الصين في التجارة العالمية من 1% ليصل إلى 8 % عام 2007 م[2]، ومع تولي دينج شياو بينغ مقاليد السلطة في البلاد ازدادت الصادرات والواردات بشكل مذهل بين عامي- 1978 م / 1997 م ليرتفع الحجم التجاري إلى عشرة أضعاف أي من 21 إلى325 مليار دولار، ووصل المبلغ في عام 2000 م إلى 474 مليار دولار وهو ما جعل الصين سابع قوة تجارية خلال ربع قرن من الزمن[3]، كما وقد نمى الاقتصاد الصيني بنسبة 9,6 % سنويا في الفترة من عام 1980 م إلى عام 1993 م ، وخلال الفترة نفسها حقق قطاع الصناعة نموا بلغ 11,5 % سنويا ، كما حقق قطاع الصناعة التحويلية نموا بلغ 1,11 % سنويا ، وقد حدث النمو الأكبر للاقتصاد الصيني في سنوات الخطة الخماسية الصينية للنصف الأول من التسعينات التي وضعت على أساس أن يحقق الاقتصاد الصيني نموا سنويا يبلغ معدّل 6 % ، لكن معدلات النمو تجاوزت أهداف هذه الخطة حيث وصل 11,7 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 1991 م إلى 1995 م وارتكز هذا النمو بالأساس على النمو السريع.[4]

فالصين قبل الإصلاح والانفتاح كانت تحتل المركز التاسع والعشرين ، وفي عام 2004 م وصلت إلى المركز الثالث عالميا ، كما تغيرت سرعة التجارة في حجم الصادرات والواردات من البضائع الصينية و التي وصلت إلى ترليوني و561 مليار و600 مليون دولار أمريكي عام

---

[1] هدى منتيكيس ، ***الصعود الصيني- التحليلات والمحاذير*** - ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، 2007 م ، ص 75.

[2] محمد السيد سليم ، ***من ملامح الصعود الاقتصادي للصين*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ،2008 م ، ص 78.

[3] كونراد زايتس ، ***المرجع السابق*** ، ص 304.

[4] إبراهيم نافع ، ***المرجع السابق*** ، ص27.

2008 م ، وإثر قيام الصين بإنشاء 12 منطقة اقتصادية حرة مع 29 دولة مجاورة لها أصبح حجم التجارة يمثل ربع إجمالي التجارة الخارجية للصين[1]، وقد ارتفع نصيب الصين من التجارة العالمية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 م إلى 30 % سنويا وكان هناك توقعات أن تتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2013 م الضعفين ونصف الناتج المحلي الأمريكي ، فالصين شهدت نموا ديناميكيا بشكل وصل 9,1 % سنويا ، وفي الفترة ما بين 1995 م إلى غاية 2007 م زاد رصيد الاقتصادي من مليوني دولار إلى 372 مليار أي 11 % من الناتج المحلي الإجمالي ووصل معدل الاستثمار 42 % من الناتج المحلي الإجمالي، و في سنة 2007 م سجلت الصين أعلى معدل وصل إلى 52 % ، وقد تم تسجيل حضور قوي للقوى الآسيوية في مقدمتها الصين التي ساهمت بنسبة 56% في معدل الإنتاج العالمي في الفترة ما بين – 2011 م / 2016 م .

يعتمد الاقتصاد الصيني على ثنائية متلازمة في التصدير والاستثمار لضمان ارتفاع معدّلات النمو، كما أنها بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية كما أوضح التقرير السنوي للبنك الدولي على أن هذه الاستثمارات ارتفعت إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقتها على 28.000 مشروع أجنبي خلال عام 2002 م ، وذلك بزيادة قدرها 34 % ، بالإضافة إلى استثمارات تعاقدية بلغت 75.36 مليار دولار بزيادة تقدر ب 20 % خلال الفترة ذاتها.[2]

إن تأسيس المناطق الاقتصادية الأربعة والمدن الساحلية كان له الأثر الكبير في تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية وجعلها مراكز اقتصادية مهمة ، وقد أصبحت فيما بعد تتفوق على نصف الناتج القومي الإجمالي للصين ، فبعد أن كانت الإجراءات في الماضي لا تسمح إلا بإقامة الشركات المشتركة أخذت هذه القيود تنحل بالتدريج منذ عام 1986 م حيث تستطيع الشركات الأجنبية اليوم تأسيس شركات خاصة تملكها 100 % في غالبية المجالات الصناعية المخصصة جزئيا أو كليا للسوق الداخلية الصينية ، ومع مرور الوقت بدأت الحكومة الصينية تسمح بالاستثمارات الخارجية في مجال الخدمات ، المصارف ، شركات التأمين ، الفنادق،

---

[1] مغاوري شلبي علي ، ***الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص 90.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 179–180.

المتاجر ومكاتب للمحامين ، بالإضافة لذلك منح المستثمرين الأجانب تسهيلات نوعية محفزة للاستثمار خاصة في المناطق الساحلية مثل : الإعفاء الجمركي ، تخفيضات ضريبة على التصدير والأيدي العاملة الرخيصة وتسهيلات تتعلق بملكية العقارات.[1]

لقد أكدت القيادة الصينية في عديد من المواقف أن الانفتاح على العالم الخارجي هو الطريقة الأساسية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ، وتحفيز الشركات والمؤسسات الوطنية للولوج إلى المنافسة العالمية ، و بذلك أصبحت الصين اليوم أكبر قوة في جنوب شرق آسيا، وستتفوق على القوى الإقليمية مثل اليابان والهند سواء في الاستثمارات الأجنبية وحتى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ، ولدى الصين أكبر احتياطي من النقد الأجنبي على المستوى العالمي حيث وصلت احتياطاتها سنة 2008 م حوالي 1,650 مليار دولار وهو أكبر احتياطي لتلك السنة ، ونتيجة للخطط التنموية التي اعتمدتها الصين منذ نهاية الثمانينات أصبحت من أهم القوى الاقتصادية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حتى السنوات الأولى للألفية الجديدة.[2]

✓ *المحددات العسكرية :* بعد القفزة الاقتصادية التي شهدتها الصين والتي استمّرت للعقود الأولى من الألفية الجديدة شهدت كذلك تنامي مستمر لقواتها العسكرية ، وتزايد معدل الإنفاق العسكري لتحتل المراتب الأولى مع الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة خاصة مع تصاعد أزمة تايوان ، والملاحظ أن القدرات العسكرية شهدت هي الأخرى تقدما من حيث الإنفاق العسكري في الصين حيث وصلت لنحو 4 % من إجمالي الناتج القومي ، ومنذ عام 1980 م إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين وصلت 7,5 مليون دولار الأمر الذي جعلها تصبح من بين مصاف الدول الأعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم ، كما أعلنت الحكومة الصينية أنها ستواصل دعم جيشها وتطويره وزيادة ميزانيته بنسبة تصل إلى 17,6 % ، وبذلك تصبح الميزانية الأكبر في تاريخ الميزانية العسكرية الصينية والتي تم التصديق عليها من طرف الجمعية الوطنية الشعبية ، وتضاعفت ميزانية الإنفاق العسكري الصيني منذ التسعينات حيث كانت عام 1998 م نحو 3,11 مليار دولار لترتفع في العام الموالي إلى 13 مليار، وواصلت

---

[1] كونراد زايتس ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 102 – 103.

[2] ملاح نصيرة ، ***المرجع السابق*** ، ص 182.

الزيادة في عام 2000 م لتصل نحو 14 مليار ثم نحو 20 مليار سنة 2001 م ، وفي سنة 2002 م وصلت 22 مليار، وارتفعت نحو 25 مليار في عام 2004 م ، كما وصلت سنة 2007 م نحو 45 مليار لتصل إلى 76,5 مليار في عام 2008 م ، كما ترجع قوة المحددات العسكرية الصينية إلى القوة البشرية الهائلة فعدد أفراد القوات المسلحة يصل إلى 2,5 مليون جندي وهو ما شكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية ، كما أن القوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين من الرجال فقط تتجاوز 300 مليون نسمة و قد يصل إلى نحو 9 ملايين سنويا لسن التجنيد الإجباري ، وقد أشار تقرير صدر من المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم بأن الصين ضاعفت ثلاث مرات مميزاتها في مجال التقنيات العسكرية بنسبة 06 % من الإجمالي العالمي منذ عام 2008 م ، ولعل التوجهات العسكرية الصينية تقف وراء جملة من الأهداف بالرغم من الأهداف العامة التي تطرحها الصين وهي كالآتي :

- استعادة جزيرة تايوان و هو الهدف الأول و الذي حدث بشأنه عمليات تهديد صريحة وأزمات دولية عدة مرات ، وتصريحات صينية غير رسمية تشير إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية في إطار تفاعلات تتعلق بها ، بالإضافة إلى نشر صواريخ قصيرة المدى نهاية 2010 م في مضيق فورموزا.
- موازنة الوجود العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي مازالت تحتفظ بقواعد عسكرية لها في اليابان وكوريا الجنوبية ، إضافة إلى الوجود العسكري لها في منطقة آسيا لاعتبارات تتعلق بضبط التوازنات في تلك المنطقة اتجاه الصين تحديدا ، ولحماية تايوان وردع كوريا الشمالية حاليا.
- الضغط على الهند حيث أن هناك حالة توتر تاريخية بينهما من خلال تقسيم العوامل الرئيسية التي أدت إلى قيام الهند وامتلاكها أسلحة نووية ، كما أّدت إلى التحالف شبه الإستراتيجي على الصين وباكستان و تعميق غير مسبق للعلاقات الهندية الأمريكية التي بدأت تتضمن بعدا نوويا، وتفسر العمليات الصينية لتولي مشروعات إقامة موانئ في الدول الغربية كسيريلانكا وميانمار وباكستان لرغبة بكين في تأمين طرق تجارتها المتنامية عبر البحار وحصار الهند في الوقت ذاته .

▪ مواجهة النزعات اليابانية ، فالصين تعتقد بإمكانية السرعة العسكرية اليابانية في منطقة آسيا الوسطى وهي تعلن طوال الوقت احتجاجات حادة إزاء أي سلوك خارجي من اليابان حتى لو كان مجرد مناورات عسكرية روتينية ، أو إرسال قوة غير قتالية إلى الخارج كما حدث في حالة العراق على الرغم من أن اليابان تتعرض لتهديدات حقيقية من جانب كوريا الشمالية وهي مشكلة قد تتفاقم مع الوقت لتطرح احتمالات معقدة.[1]

وتستند السياسة الصينية في المجال العسكري لضمان الاكتفاء الذاتي إلى الخبرة التاريخية في الاعتماد على الآخرين ، ففي عام 1959 م تخلّى الاتحاد السوفييتي عن الصين في مجال تطوير منظومتها العسكرية ، كما أن أحداث 1989 م بميدان تيان آمين أدت إلى فرض الدول الغربية حصارا عليها في مجال التقسيمات العسكرية.[2]

تمثل الصين اليوم قوة عسكرية هائلة في منطقة جنوب شرق آسيا في ظل الارتفاع المستمر في إنفاقها العسكري ، فبينما تعلن الحكومة الصينية أنه لا تتجاوز 70 مليار دولار تقر واشنطن أن نفقات الدفاع الصينية قد وصلت إلى 150 مليار دولار وهو ما تنفيه الصين بشدة ، وتتوزع القوات العسكرية إلى ثلاث فروع أساسية هي : القوات البرية ، البحرية والجوية ، بالإضافة إلى قواتها النووية.

❖ *القوات البرية*: أتاح التعداد السكاني الهائل للصين إمكانية بناء القوة العسكرية الأكبر من حيث عدد الأفراد ، فحسب التقرير الصادر عن المؤسسة الأمريكية المتخصصة في الشؤون العسكرية هناك 09 ملايين في سن التجنيد الاجتماعي الإجباري و قد ارتفع العدد إلى 19 مليونا في سنة 2016 م ، أما أفراد الاحتياط يصل إلى 2300,9 منهم 400 ألف في القوات الجوية ، و255 ألف للقوات البحرية ، و 6,1 مليون في القوات البرية ، وتتوزع القوات البرية بدورها على 27 منطقة عسكرية رئيسية مقسمة بدورها إلى مناطق فرعية ، وتضم هذه القوات 13 لواء منشأة و 10 فرق مدرعة و 5 فرق مدفعية و 20 لواء مدفعية و07 أفواج طائرات هيلوكبيتر[3]، وركزت مختلف تحليلات الدفاع الأمريكية أن القدرات العسكرية الصينية تشهد تطورات وهي كالآتي :

---

[1] محمد عبد السلام ، ***القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 20 ، 2011 م ، ص ص 29-30.

[2] وليد عبد الحي، ***المرجع السابق*** ، ص85.

[3] عبد الرحمان عبد العال ، ***الرؤية الهندية للتحدي الصيني*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 183 ، 2011 م ، ص 112.

- القيام ببناء حاملات طائرات متطّورة بقدرات ذاتية وبميزانيات عسكرية تصل إلى 20 مليار دولار مع امتلاكها قوات مشاة برية.
- القيام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات.

❖ *القوات البحرية :* تمتلك الصين أسطولا بحريا هائلا ومتطّورا حيث بدأت في تصنيع الغواصات محليا منذ سنة 1971 م والتي تمثلت في إنتاج الغواصة ميشنغ 35 ، ثم الغواصة سونغ 39 ، وقد كانت أول غواصة نووية صينية تدخل الخدمة الفعلية ضمن القوات البحرية وهي غواصة الهان 91 ، كما تسعى الصين إلى بناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار على مسافات أبعد مما كان متصورا بالنسبة لها ، وفي السنوات الأخيرة تزايدت قوة الأسطول البحري الصيني واكتسبت العديد من القطع البحرية المحلية الصنع مثل المدمرة Luhai و ODA 16 ، والفرقاطة Jiong – wei 6 ، بالإضافة إلى الكثير من سفن السطح والبرمائيات الهجومية ، ومن أهم أسلحتها البحرية مجموعة المنظومات الصاروخية التي تتباين أنواعها بشكل كبير منها صاروخ Juang بفئتيه الأولى والثانية وهو مضاد للغواصات ويصل مداه إلى نحو 08 آلاف كلم [2] ويعرفه الغرب ب CSS -NX 4 ، والصاروخ HY ويسميه الغرب IACM ومداه يصل إلى عشرة آلاف كيلومتر، ومن أهم خصائصه قدرته على تلقي بيانات الهدف أثناء طيرانه وسرعته التي تزيد على سرعة الصوت .

وبقدر ما تهدف الصين إلى تعزيز قدراتها الأمنية الداخلية بقدر ما تسعى إلى النشاط العسكري الإقليمي عن طريق بناء قواعد عسكرية بحرية في الإقليم الآسيوي ، كما تمتلك الصين حاليا غواصات قتالية ذات تكنولوجيا عالية[1].

❖ *القوات الجوية:* تعرضت الكثير من التقارير السنوية الأمريكية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى القوة العسكرية الصينية ومجالات التطّور الذي شهدته و الذي يشكل امتلاك نظم تسليح وتكنولوجيا متقدمة في مجال القطاع الجوي ، وحيازة طائرات مقاتلة حديثة مثل سوخوي 29 ، وكذلك حيازتها وتطويرها لصواريخ من نوع كروز وطائرات حقيقية ، وتطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 186.

العابرة للقارات[1] ، كما أن الأسطول الجوي لا يقل أهمية عن باقي الأساطيل فهو يظم ما يقرب 3000 مقاتلة وهي عبارة عن نسخ مطّورة من مسج 21 ، مسج 23 و التي تعرف باسم جي7 ، وتصنع الصين حاليا لمقاتلة جي 10 وهي إحدى أكثر المقاتلات تطورا ، كما تمتلك الصين حاليا أكثر من 100 مقاتلة سوخوي 27 ، ووقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من 100 طائرة قتال من طراز سوخوي 30 المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية ، وحسب تقرير للبانتاغون في عام 2007 م فإن الصين قد طّورت صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز D.F.3IA القادرة على إصابة أهداف في الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى غواصات جديدة من فئة جين القادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد ، وفي إطار مخطط الصين التحديثي لقواتها الجوية فالصين أصبحت تعول على قدراتها الذاتية محليا وتظهر من خلال طائرات من طراز جين 10 والتي دخلت حيز الخدمة في عام 2005 م ، ومنظومة الدفاع الجوي من طراز ASGO1 الخاصة لمواجهة الأهداف المنخفضة التي تشمل الحوامات والطيران المنخفض وهي منظومة تتسم بسرعة الانتشار، وكانت الصين قد كشفت عن نجاحها في استحداث صاروخ مضاد للإنشاءات تراوح مداه ما بين 12- 100 كلم وبارتفاع يصل إلى 20 كلم ووزنه 1300 كلغ عند الانطلاق ، وهو مصمم للتعامل مع أجهزة التشويش المحمولة جوا ، وطائرات الإنذار والمراقبة الجوية.[2]

❖ *القدرات النووية:* أشارت دراسة صادرة عن معهد دراسات الدفاع ونزع السلاح بكامبردج أن حجم الترسانة النووية الصينية تشكل نحو 4000 رأس حربي وهي تحت سيطرة اللجنة المركزية العسكرية التي يترأسها حاكم البلاد ومجموعة جنرالات من الجيش الصيني ، وتمتلك الصين صواريخ باليستية تعمل بالوقود السائل من نوع دونغ فو5 تم نشرها لأول مرة عام 1981 م ونطاق تغطيتها يشمل كلا من آسيا وأوروبا ومعظم الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الغواصات النووية من نوع SSBN القادرة على حمل وإطلاق صواريخ بعيدة المدى من نوع تشي 92 وجين 1 ، كما تسعى الصين إلى تطوير صواريخها الباليستية العابرة للقارات ICBMS ، بالإضافة إلى

[1] محمد عبد السلام ، ***المرجع السابق***، ص 61.

[2] مسعد الششتاوي أحمد ، ***القدرات العسكرية الصينية*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص ص 130-131.

تصميمات خاصة بها ، وكذلك صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات من طراز D.F.3IA [1] ، و قد ظهر في السنوات الأخيرة الصاروخ البالستي العابر للقارات من طراز Pong FEN. G 41 الذي يعرف باسم Cssx 10 وقد دخل الخدمة بالفعل بداية من عام 2003 م وهو قادر على التسلّح بأربعة رؤوس نووية كل منها بقوة 90 كيلو طنا ، وحسب التقديرات الأمريكية فإنها تصل إلى 100 صاروخ نووي .

انطلاقا من المعطيات السابقة فالصين أصبحت قوة عسكرية ونووية ، كما أثر الصعود الصيني في المجال العسكري على الأوضاع الإستراتيجية القائمة واحتمالات تصاعد سباق التسلح النوعي في الإقليم بأسرع ما كان عليه في أي مرحلة سابقة ، فهناك صفقات سلاح أمريكية – تايوانية تتسم بالضخامة والتطّور خاصة في مجال المقاتلات المتقدمة ، كما تشير إحصائيات معهد SIPRIإلى أن واردات ماليزيا من الأسلحة خلال الفترة ما بين 2005 م– 2009 م قد ارتفعت بنسبة 27,2 % عن الأعوام الخمسة التي سبقت هذه الفترة ، أما سنغافورة فقد ارتفعت قيمة وارداتها من الأسلحة بنسبة 146 % في الفترة نفسها حيث أصبحت رابع أكبر مستورد للسلاح في آسيا بعد الصين والهند وكوريا الجنوبية.[2]

اتجهت الصين إلى إقامة صناعة عسكرية متطورة إلى حد كبير مما جعلها تدخل سوق مبيعات الأسلحة وتكون أحد أفضل الوجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لشراء الأسلحة في العالم بما يدر عليها المزيد من العملة الصعبة إضافة إلى تعزيز مكانتها العسكرية ، فحسب إحصائيات معهد سيبر SIPRI لسنة 2020 م فقد جاءت الصين في المرتبة الخامسة في سلم المصدرين الرئيسيين للأسلحة في العالم في الفترة ما بين– 2015 م / 2019 م– ، وتجدر الإشارة إلى رغبة الصين في تعزيز نفوذها الخارجي وافتتاح قواعد عسكرية في الخارج ، حيث وعد الرئيس الصيني تشي جين بينغ في كلمته أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد شهر أكتوبر 2017 م بتعزيز قوة وقدرات جيش التحرير الصيني بما في ذلك زيادة الكفاءة والابتكار في الأسلحة موضحا أن صعود الصين لن يتوقف وأنها ستصبح قوة عسكرية عظمى ، كما تعهد بالميكنة الكاملة للجيش بحلول سنة 2020 م والتحديث الكامل

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق***، ص 188.

[2] محمد عبد السلام ، ***المرجع السابق***، ص 62.

للقوات المسلحة والدفاعية الوطنية بحلول سنة 2035 م ، وتحويل الجيش الصيني إلى قوة عالمية بحلول سنة 2050 م ، وفي هذا الإطار ورغبة في تعزيز النفوذ الخارجي وحماية مصالحها فيما وراء البحار اتجهت الصين في إطار الصعود الصيني إلى بناء قواعد عسكرية في الخارج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور حول توفير البيئة الإقليمية والدولية التي تسمح باستمرار نموها الاقتصادي وتتيح لها التحول إلى دولة كبرى في المستقبل إذ أدركت أن استمرارها في تعظيم قوتها الاقتصادية بحاجة إلى تأمين تدفق الموارد الأولية التي تحصل عليها من الخارج ، وتأمين طرق التجارة الدولية ، حيث يتيح امتلاك الصين أسلحة و صواريخ ذات سرعة فرط صوتية قدرات كبيرة جدا في توفير الحماية الفعالة لقواعدها فيما وراء البحار[1] ، كما ركزت الصين على مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ، حيث استثمرت في هذا المجال بنحو 7 مليار دولار سنويا في إطار خطة عمل وطنية طموحة لخلق صناعة يبلغ حجمها 150 مليار دولار بحلول سنة 2030 م ، وما يمكن الإشارة له في هذا الصدد أن حصة الصين 21 % كأكبر منتجي الأبحاث في العلوم والهندسة في العالم مقارنة بحصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك حصة نسبتها 17 % ، في حين جاءت حصة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة 24 % وهو ما يوضح التفوق الصيني في هذا المجال.[2]

## *المطلب الثالث: سياسة القوة الناعمة و الصعود السلمي للصين.*

✓ *سياسة القوة الناعمة :* يعد مفهوم القوة الناعمة في الوقت الحاضر من أكثر المصطلحات تداولا في سياسة الدولة ذاتها وفي العلاقات بين الدول بل وحتى بين الجماعات الاثنية ذات العلاقات المتوترة ، و أول من استخدم هذا المفهوم هو السياسي وخبير العلاقات الدولية الأميركي جوزيف ناي – عميد مدرسة كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفرد– في كتابه الموسوم ب : ملزمون بالقيادة الصادر عام 1990 م ، ثم بدأ يطور مفهومه عن القوة الناعمة حتى طرح هذا المفهوم في كتابه : مفارقة القوة الأمريكية الصادر في عام 2001 م ، أما عن كتابه القوة الناعمة الصادر في عام 2004 م فقد كان تتويجا لرؤيته وتوضيحا منه لمعنى مفهوم

[1] شريفة كلاع ، ***الصين بين الصعود الحذر وتأكيد الذات والمكانة الدولية*** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، 2021/12/16 م ، ص ص 630 – 631.

[2] شريفة كلاع ، **المرجع السابق** ، ص ص 631 – 632.

القوة الناعمة[1] ، وتعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على الجذب والإقناع بفعل العناصر غير الملموسة كالثقافة ، الأيديولوجيا ، التماسك الوطني ، والنفوذ في المؤسسات الدولية ، وبالنسبة لناي فهي القدرة على تحقيق ما تريد من خلال الجذب بدلا من القهر أو الإرغام وهي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء ، فإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك ، والواقع الدولي يثبت أن هناك دولا لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة إلا أنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل محادثات السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأمراض والأوبئة لكن ذلك لا يعني بالطبع التقليل من أهمية القوة الصلبة[2] ، وتتبع القوة الناعمة لدى الدول من ثلاث مصادر و هي :

- الثقافة والتي تكمن في جاذبيتها للآخرين.
- القيم السياسية والتي تترسخ في النخبة الحاكمة والمحكومة.
- السياسة الخارجية والتي ينظر إليها من مختلف الفواعل الدولية على أنها شرعية و أخلاقية.[3]

وقد أسهم مفهوم القوة الناعمة في تطوير و إبراز مفاهيم أخرى تتداخل معه في بعض الأحيان مثل الموازنة الناعمة و وسم الدولة وغيرها ، فمفهوم الموازنة الناعمة – Soft balancing– هو نتاج الجمع بين استعارتي نعومة القوة وتوازنها لتطوير مفهوم جديد قوامه تعاون بعض الدول – عادة بشكل ضمني غير معلن لا يصل إلى مستوى تشكيل التحالفات – لتطوير هيئات أو تفاهمات أمنية محدودة مع بعضها قصد موازنة مخاطر محتملة من دولة معينة ، أو من قوة صاعدة وذلك بتوظيف مختلف أدوات السياسة الخارجية دون الوصول إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أو التلويح بذلك ، وبهذا المعنى فإن الموازنة الناعمة هي أقرب بأحد صور التوظيف الجماعي أو متعدد الأطراف للقوة الناعمة لهدف محدد ، لكن الموازنة قد تشمل سلوكيات وموارد أوسع نطاقا من التعريفات السائدة للقوة الناعمة مثل آليات التعاون والضغط الاقتصادي ونحوها ،

---

[1] صفاء حسين علي ، ***إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية*** ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 2020 ، العدد 47 ج 3 ، كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة كركوك ، العراق ، ص ص 366-367.

[2] توفيق حكيمي ، ***مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014 م – 2015 م ، ص ص 95-96.

[3] صفاء حسين علي ، ***المرجع السابق*** ، *ص 367.*

و بالمثل يمثل مفهوم وسم الدولة – *Nation branding*– أحد مداخل التحليل الجزئي للقوة الناعمة وقياسها لكنه لا يحيط بجميع أبعادها ، وقد تطور المفهوم كمزيج من دراسات التسويق وفكرة بلد المنشأ من جهة ، ودراسات الهوية القومية من جهة ثانية ، ويقوم المفهوم على فكرة تمييز الدولة وزيادة جاذبيتها وتنافسيتها من خلال الترويج لخصائص ورموز ومنتجات معينة للدول بحيث تصبح جزءًا أساسيا من صورتها ، وترتبط بها كسمة أو علامة تجارية مميزة لها ومبرزة لأهميتها لدى متلقي صورتها الخارجية ، ورغم تزايد الاهتمام بهذا المفهوم تطبيقيا ونظريا إلى حد التعامل معه كأحد الحقول البينية الجديدة فإنه ما يزال قيد التشكل كما أنه يواجه العديد من الانتقادات بخصوص سلبيات توظيف مفاهيم التسويق لدى الدول والمجتمعات كالبضائع أو المنتجات ، وتعقد صورة الدول وتعدد أبعادها وتعرضها للتغير والتقلب بعكس البساطة التي يوحي بها مفهوم وسم الدولة ، بالإضافة إلى إيحاء المفهوم ضمنيا بالتركيز على عملية الترويج لصور معينة أكثر من الاهتمام ببناء وتطوير القدرات المتضمنة في هذه الصور، وهو ما قد يغير أولويات الدول أو حتى يصرف جهودها إلى خلق صور مجوفة أو مزيفة أكثر من عمليات التنمية الحقيقية لمواردها ، لكن يظل للمفهوم أهميته في بيان آليات و إستراتيجيات تطوير صورة الدولة أو بعض منتجاتها بما يجعله قابلا للتضمين كإحدى آليات الممارسة والتحويل الخاصة بالقوة الناعمة للدولة ، وإضافة إلى المفاهيم السابقة فقد طور جوزيف نفسه في مرحلة لاحقة لمفهوم القوة الذكية – *Smart power* – الذي يعدهالبعض تطويرا لمفهوم القوة الناعمة أو الإصدار الثاني له – *Soft power v2* – وتعبيرا عن انكشاف عجز القوة الناعمة بمفردها عن تحقيق أهداف الدولة بما اقتضى زيادة تضمين عناصر وممارسات القوة الصلبة الاقتصادية والعسكرية فيها لكن بأقل درجة ممكنة ، لكن مثل هذا التصور يفتقر للدقة حيث لم تطرح أي من أدبيات مفهوم القوة الناعمة كبديل كامل للقوة الصلبة في أي مرحلة من المراحل ، كما أن القوة الذكية تظل أقرب إلى مفهوم الإستراتيجية وتحديدا الإستراتيجيات التي تكفل التوليف المثالي بين عناصر القوة الناعمة والصلبة للدولة ، وبالتالي فإن القوة الناعمة تشكل عنصر التميز و الإضافة الأساسية في مفهوم القوة الذكية وليس العكس حيث تم التأكيد على ضرورة تضمين القوة الناعمة – للفاعل و الأطراف الأخرى من المستهدفين والخصوم والمنافسين والحلفاء – كمكون

أساسي وليس فقط كأحد المكونات الفرعية في صياغة أي إستراتيجية جنبا إلى جنب مع القوة الصلبة.[1]

و قد أشار جوزيف إلى أن القوة الناعمة موجهة وجاذبة مستقاة في المقام الأول من موارد غير مادية وغير محسوسة مثل التماسك القومي ، الثقافة الإيديولوجية والتأثير في المؤسسات الدولية ، ومعناها ممارسة دولة ما للتأثير ونفوذ خارجي من خلال الإقناع والقبول أكثر منه من خلال التهديدات والقوة المسلحة ، وخلال العقدين الماضيين بدأت الدوائر السياسية الخارجية في تفعيل العمل بهذا المصطلح من خلال استخدام الأدوات الثقافية والدبلوماسية والإيديولوجية والفكرية والرمزية ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء حلم الصين في أفريل 2006 م في محاولة لربط الصين بثلاث أفكار كبرى هي :

- التنمية الاقتصادية والسياسية .
- السيادة السياسية .
- القانون الدولي ، وفي هذا السياق يؤكد جوزيف أن القوة الناعمة تعتمد على القوة الصلبة ، فالحضور الصيني الآني والدائم على الساحة الإقليمية العالمية يرتكز على أساس من سرعة التنامي الاقتصادي والاندماج المطرد في الاقتصاد العالمي ، وكذلك الدور السياسي الذي تلعبه الصين سواء في آسيا أو في الإطار الدولي ، كما يؤكد مفكرو الصين أن الرمز الصيني الشهير – التنين– يرمز إلى الوحدة والتنوع والتناغم في الأمة الصينية وهو بذلك يختلف عن معناه الغربي الذي يرمز إلى الهيمنة والسيطرة والاقتحام ، ومن هذا دعا المفكر الصيني كوان شيه دجيه إلى ضرورة الترويج للمفردة الصينية لكلمة التنين وهي – لونج – بدلا من المفردة الغربية – *Dragon*– حتى لا تشوه معنى التنين الصين[2] ، هذا و قد أيقنت الصين أن القوة الصلبة غير كافية لتحديد قوتها وخلق مكانة لها على الساحة الدولية حيث عملت على توظيف قوة أخرى ترتكز على الثقافة والدبلوماسية والسياسة الخارجية وهي التي تعرف بالقوة الناعمة ، ويستخدم هذا المفهوم في العلاقات الدولية لتعبير عن قدرة الفاعلين الدوليين على التأثير في سلوك ومصالح الغير عبر استخدام الوسائل الثقافية والأيديولوجية ، وقد ذكر ناي بأن صعود القوة الناعمة

[1] علي جلال معوض ، ***مفهوم القوة الناعمة و تحليل السياسة الخارجية*** ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الإسكندرية ، 2019 م ، ص ص 53-54-55.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 484 -485.

للصين علي حساب نظيرتها الأمريكية هو أمر يحتاج إلي وقفة جادة وخطيرة ، فعناصر القوة الصينية لا تقتصر على تلك المتعلقة بالقوة الصلبة وإنما تزداد قوتها الناعمة بشكل مستمر، فالحضور الصيني الدائم على الساحة الإقليمية والعالمية يرتكز على أساس سرعة التنامي الاقتصادي والانفصال المطرد في الاقتصاد العالمي ، وكذلك الدور السياسي الذي تلعبه الصين سواء في آسيا أو في الإطار الدولي بشكل متسارع في الأعوام الأخيرة إضافة إلى التواجد الثقافي على المسرح الدولي ، غير أن البعض يرى أنه على الرغم من عدم وجود شعبية كبيرة عالميا لعناصر القوة الإيديولوجية والثقافية والاجتماعية للصين فإن تلك العناصر تدعم الجهود الصينية لكسب المزيد من الأصدقاء ، والتأثير في اتجاهات الرأي داخل المنطقة الآسيوية القريبة منها[1] ، إذن القوة الناعمة *soft power* تمثل الوسيلة الثابتة للوصول إلى النتائج و الأهداف المراد تحقيقها دون اللجوء إلى القوة العسكرية وهي تناقض القوة الصلبة *power hard* التي تم استخدامها على مر العصور من قبل الدول والأمم التي كانت تعتمد المقاييس الكمية للقوة و حجم السكان والأصول العسكرية والناتج المحلي الإجمالي لها ، وتستمد القوة الناعمة مصادرها من الثقافة ، القيم ، السياسة الخارجية ، الثقافة الشعبية ووسائل الإعلام التي تزداد في ظل العولمة[2]، حيث تقاس القوة الناعمة من خلال دراسة وقياس التفاعلات السياسية التي تحوزها الدول ومن خلال استطلاعات الرأي العام وغيرها من المؤشرات والأبحاث المركزة ، وقد أصبح هناك مؤشرات وتصنيفات لدرجات القوة الناعمة للدول والحكومات فوفق تصنيف أجرته مونوكل الدولية حلت ألمانيا في مرتبة أكبر قوة ناعمة في العالم متبوئة بمركز الصدارة على حساب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بانجازاتها الثقافية والرياضية ومتانة اقتصادها وذكاء دبلوماسيتها.[3]

---

[1] دينا سليمان كمال لاشين ، ***تحول القوة وتأثيرها علي الصعود الصيني – 2008 م – 2018 م*** – ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية – الاقتصادية و السياسية ، فبراير 2018 م ، الرابط : https://democraticac.de/?p=64890 ، أطلع عليه في : 2023/04/23 م.

[2] حسين علي بحيري ، ***القوى الناعمة*** ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، البحرين ، 2010 م ، ص ص 06-11.

[3] على محمد الحاج حسن ، ***الحرب الناعمة – الأسس النظرية والتطبيقية*** – ، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية ، دون مكان نشر ، ط 01 ، 2018 م ، ص ص 35- 36.

ويشمل التصنيف السنوي للقوة الناعمة الذي تجريه مجلة مونوكل ثلاثون بلدا تنال أكبر قدر من إعجاب الدول والشعوب الأخرى من خلال : الثقافة ، الرياضة ، المطبخ الوطني ، التصاميم، الدبلوماسية ، الابتكارات التقنية العلمية والتعليمية والأداء الحكومي ، وتعد الصين من بين تلك الدول التي احتلت المرتبة العشرون في سنة 2011 م[1].

ويعد مفهوم القوة الناعمة في الإستراتيجية الصينية بمثابة نافدة على الفكر الصيني القائم على الأساليب غير المعتمدة على العنف الصريح أو القهر فقوة الصين الناعمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ إذ أنها ليست وليدة اللحظة ، فمنذ بدايات تجارة طريق الحرير كانت الصين تعتمد في بناء شبكة علاقتها الخارجية على كسب النفوذ من خلال التأثير والإقناع بدلا من الصراع والسيطرة المباشرة ، وفي عهد الإمبراطور تشي داي كانت البعثات الصينية تنطلق إلى أنحاء العالم المعروف آنذاك وهي تحمل معها الهدايا والسلع التجارية.[2]

تعمل الصين بهدوء وتخطيط على تطبيق مفهوم القوة الناعمة الذي نظر إليه أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد جوزيف ناي بوصفه وسيلة للتأثير وتشكيل تفضيلات الآخرين من دون استخدام القوة الصلبة ، لكن الصين حريصة على مواءمة هذا المفهوم مع حجم طموحاتها وأهدافها باستخدام خليط من الأدوات المتنوعة التي تمتلكها ، لتكون الإستراتيجية الصينية المعتمدة منذ سنوات والتي تتمدد بحسب ما تقتضيه المصلحة الصينية أقرب إلى استخدام القوة الذكية ، وبوجه عام قامت الصين في السنوات الأخيرة بتوجيه العديد من المبادرات الخاصة بالقوة الناعمة ليس فقط للعالم النامي وإنما للغرب أيضا من خلال استخدام كافة الآليات الثقافية ، الإعلامية والاقتصادية .[3]

إن معنى القوة الناعمة ليس غريبا على الصين بل له إشارات كثيرة في ارثها الثقافي السياسي والفلسفي في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين السلطة والفرد وفي إستراتيجية الحرب ، فقد وعظت الكونفوشيوسية بأن الحاكم الناجح هو من يكتسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم

---

[1] علي محمد الحاج حسن ، **المرجع نفسه** ، ص 37.

[2] لمياء مخلوفي ، ***البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 2016 – 1978– الواقع والتحديات*** – ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات إقليمية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2020 م – 2021 م ، ص ص 15 –16.

[3] لمياء مخلوفي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 71 – 72.

بالفضيلة والمحبة لا بالقوة ، إلا أن الصينيون لم ينشغلوا بأطروحة القوة الناعمة التي جاء بها ناي وتعاملوا معها بحذر حيث ورد مفهوم القوة الناعمة مابين 1994 م – 2000 م إحدى عشر مرة ، ثم ارتفعت إلى 600 مرة حتى عام 2009 م ، غير أنه في عام 1993 م وفي أول مقالة لوانغ هينغ حول الموضوع شدد على أن الثقافة مصدرا رئيسيا إن كان للبلد ثقافة وإيديولوجية مرغوب فيها فإن بقية الدول سوف تحاول إتباعه[1]، وليس لذلك البلد حاجة في استخدام القوة الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثير ، وسارت على خطاه المدرسة الصينية ، وترى الصين أن استخدام القوة الناعمة في علاقاتها بدول الجوار أمر ضروري لطمأنتها بخصوص النهوض الصيني ، ويرون أن انهيار السوفييت يعود إلى وهن في القوة الناعمة ، ومن خلالها يكون في وسع الصين عرض أوجه سياساتها الايجابية والمشرفة النابعة من ارث حضاري وتقاليد حميدة لآلاف السينين ، وتؤكد السياسة الناعمة الصينية أنها لا تستند إلى موروث استعماري فهي لم تحتل أرضا ولم تستوطن خارج أراضيها ولم تخض حروبا بل أذلتها القوى الكبرى لقرن.[2]

وعملت الصين على تعظيم قدرتها في جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ، دبلوماسية واقتصادية ، فضلا عن المشاركة في المنظمات المتعددة الجنسيات ، فقد أوجدت الصين فكرة أوسع للقوة الناعمة في الإطار الآسيوي يشمل جميع المجالات باستثناء المسائل الأمنية بما فيها الاستثمار والمساعدات ، ولم تقم عند حد الإطار الآسيوي فحسب بل امتدت سياستها في اعتماد القوة الناعمة في القارة الإفريقية ، بل وذهبت أكثر من ذلك لتنافس النفوذ الأمريكي في قارة أمريكا اللاتينية من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية[3]، فمفهوم القوة الناعمة هو مفهوم متجذر في الثقافة الصينية ، فهو موجود في الجانب السياسي في إطار تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد ، وأيضا في الجانب العسكري في فن الحرب ، ناهيك عن الإطار الفلسفي وعليه فهو يعبر حقيقة عن موروث حضاري ، وبحسب الكونفوشيوسية فإن الحاكم الناجح هو الذي يستميل قلوب وعقول محكوميه بفضل قيم الحب والفضيلة وليس باستخدام القوة ، كما أكد التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب

---

[1] كاظم هاشم نعمة ، ***القوة الناعمة الصينية والعرب***، مجلة سياسات عربية ، العدد 26 ، 2017 م ، ص 29.

[2] كاظم هاشم نعمة ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 29-30.

[3] حسين علي بحيري ، ***المرجع السابق*** ، ص 24.

الشيوعي الصيني عام 2012 م على أهمية الثقافة والعامل الثقافي ومما جاء فيه : عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يبرهن على أنها تحتل مكانة أكبر ودور أكثر أهمية في السباق من أجل نفوذ وطني شامل ، كما أكد الرئيس الصيني هوجينتاو أن تحقيق المكانة والتفوق على المستوى الدولي يتم من خلال القوة الصلبة في المجال الاقتصادي ، التكنولوجي والأمني ومن خلال قوة ناعمة تتمثل في الثقافة ، أما الباحث الصيني هونجهو امين فقد حدد مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي : الجاذبية الثقافية ، القيم السياسية ، النموذج التنموي الاقتصادي ، المؤسسات الدولية والصورة الدولية [1]، وعن أدوات القوة الناعمة الصينية فقد تميزت عن باقي الدول بسبب خصوصيتها السياسية ، الاقتصادية و الثقافية ، ومن هذه الأدوات نجد : السياسة الخارجية ، القيم السياسية و الثقافة الصينية و التي هي المورد الأساسي لقوة الدولة حيث تتكون الثقافة الصينية المعاصرة من عناصر أساسية و هي الثقافة التقليدية (الكونفوشيوسية – الطاوية و البوذية) و الإيديولوجية الشيوعية و مؤخرا القيم الغربية ، و لكون القوة الناعمة أصبحت السمة البارزة في السياسة الخارجية للصين فقد لعبت الثقافة جانبا رئيسيا في إستراتيجية تصور الصين الخارجي كدولة ذات تاريخ و ثقافة ثريين ، وكما يقول ناي فإن الثقافة الجذابة ستساهم في صورة خارجية ايجابية مما يعزز أن تكون الدولة أكثر تأثير[2]، وللصين ثقافة تضرب جذورها في عمر الزمن لا تقوم على المنافع بل المبادئ وهي تطاوع الحداثة دون خسارة الهوية ، وتصون الانسجام في المجتمع وتتناغم مع حضارات عالمية ، ولا تهدف إلى دحرها من معتقد العلوية والشرعية التطبيقية بل هي ثقافة عالمية لا تحاول عزل ثقافات الأمم الأخرى بل تدعو لبذل جهد مشترك لتحقيق تقدم في ثراء ثقافي عالمي لذلك هناك دعوات من أجل بث ثقافة الصين عالميا ، فضلا على ذلك فإن القيم القومية والمؤسساتية هي من مصادر القوة الناعمة الصينية ، وتفتخر الصين بأنها كانت من الدول النامية و استطاعت أن تنمو وتتخطى القوى الغربية بفضل قيمها القومية وسياستها وهي لم تستعر أو تقلد الآخرين بل ابتدعت نمطها وبرهنت

---

[1] كاية ريمة ، ***القوة الناعمة الصينية في إفريقيا : الأدوات والوسائل*** ، مجلة تنمية الموارد البشرية . المجلد 16 ، العدد 02 ، جامعة خنشلة ، 2021 م ، ص ص 18-19.

[2] وداد حماد مخلف و آخرون ، ***القوة الناعمة الصينية وأثرها على الدول العربية- الخليج العربي نموذجا*** – ، مجلة الآداب ، ملحق العدد 136 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، 2021 م ، ص 401.

على صدقه ، ولذا فكل أمة هيبتها تكون في ابتكار نمطها وقيمها ، ففي الطراز الصيني جاذبية ليست لغيره.[1]

أما عن الأداة الثانية للقوة الناعمة في الصين نجد السياسة الخارجية حيث امتازت نظرة الصين للعلاقات الدولية بالتقليدية مركزة على مبدأ السيادة للدولة القومية و التي لا يجب المساس بها أو التدخل في شؤونها الداخلية حتى وإن كانت هذه الدولة يرتكب على أراضيها انتهاك لحقوق الإنسان أو جرائم إبادة جماعية ، كما أن الصين لا تزال تؤكد على رفضها لاستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة ، وقد بنيت إستراتيجية الصين الجديدة على مقولات نظرية مهمة أبرزها :

- إن صعود الصين قام على تعظيم الإنتاج الاقتصادي دون سعيها لنشر الإيديولوجية السياسية الصينية أو استعمار شعوب أخرى.
- إعلان الصين لرفضها الحلول العسكرية في زمن العولمة وتشابك المصالح بين الدول على المستوى العالمي ، كما أنها تسعى لطمأنة العالم أنها لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية والسيطرة على الدول الأخرى.
- تكرر الصين دائما في وثائقها الرسمية على مفاهيم الحل السلمي و الاستقرار الداخلي و العيش المشترك و السلام العالمي و التنمية البشرية و الاقتصادية المستدامة و المنفعة المتبادلة ، كما تنبذ استخدام المصطلحات الغربية التي تشير للهيمنة ، التسلط ، الامبريالية و الاستعمار الجديد وغيرها.
- تدعو الصين لبذل جهود دولية مشتركة لمواجهة تحديات العولمة في ظل أزمات عالمية.
- لا تزال الصين تصنف نفسها على أنها دولة نامية كبيرة لها قدرات اقتصادية وعسكرية ضخمة تؤهلها لدور مركزي في النظام العالمي الجديد ، و لأن نهوض الصين يتطلب من البلاد التفكير في قوتها الناعمة فقد أولت الحكومة الصينية المزيد من الاهتمام بالدبلوماسية العامة و التي تهدف إلى تحقيق دورين هما : وظيفي استراتيجي حكيم وأسباب دفاعية ، و أيضا مهمة عاجلة لتسهيل نهوض الصين إلى القوة الناعمة ، وقد اتبعت الصين باستمرار مبادئ التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما تدعو إلى معاملة جميع الدول بغض النظر

[1] كاظم هاشم نعمة ، ***المرجع السابق*** ، ص 581.

إلى حجمها و ثروتها على قدم المساواة ، كما تؤكد على أن السلام والتنمية يجب أن يكونا الموضوعين الرئيسين في العالم المعاصر ، كما يجب أن تكون التنمية هي أولوية الدول النامية مع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب[1] ، و قد بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة في سياستها الخارجية عبر تدشين ما عرف باسم إستراتيجية توزيع المكاسب ، وأعلنت أنها ترغب في ذلك عبر الشراكة مع الدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، واتخذت مبادرات حقيقة بالتوقيع على اتفاقية صداقة مع دول شرق آسيا ، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي[2] ، و الصين تنتهج سياسة خارجية متميزة عن سياسات الدول الكبرى عبر التاريخ ، و يمكن ملاحظة مدى تبنيها للقوة الناعمة في تعاملها مع العالم الخارجي من خلال : التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية حيث عملت على المساهمة في إقامة منطقة حرة مع دول الآسيان ، وأصبحت عضوا نشطا فيما يتعلق بآلية اجتماع منظمة شنغهاي ، وقد بدأت بزيادة مساهمتها في تقديم المساعدات الخارجية ، وبذلت جهودا كبيرة في تطبيق المعايير الدولية في بعض المسائل الحساسة مثل التجارة الحرة ، عدم الانتشار النووي ، مسائل حماية البيئة و الترويج للثقافة الصينية وذلك من خلال إقامة تبادل ثقافي مع العديد من دول العالم للتعريف بالصين وترويج ثقافتها وذلك بتوفير الدعم والتمويل لإقامة مهرجانات كبيرة في العواصم الغربية وفي سياق ذلك قامت بافتتاح 32 مركز كونفوشيوسي ثقافي في 23 بلدا من أجل تقديم صورة لطيفة عن ثقافتها للعالم الخارجي[3] ، أما عن الدبلوماسية الصينية فقد اتجهت الصين إلى إعادة بناء خيارها الدبلوماسي مع زيادة دورها في الاقتصاد العالمي وذلك بما يحقق هذا الدور على مستوى الأسواق و الاستثمارات ومصادر الطاقة النفطية وكذلك بما يبعد عنها تهمة السلبية والانطواء على الذات التي لازمتها فترة من الزمن ، وتعتبر قضية تايوان والتنافس مع اليابان ومتغير السياسة الأمريكية بمثابة محفزات إعادة بناء الدبلوماسية الصينية ، واهتمام الصين بالدبلوماسية العامة راجع إلى بروزها كقوة اقتصادية

[1] وداد حماد مخلف و آخرون ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 402-403.

[2] حسين علي بحيري ، ***المرجع السابق*** ، 2008 م ، ص 24.

[3] أسامة المرعي ، ***مستقبل القطبية في النظام الدولي على ضوء الصعود الصيني*** ، مجلة الأكاديمية الدولية السورية للتدريب و التطوير ، 2020 م ، ص 20.

واهتمام المجتمع الدولي بها ، ويمكن تصنيف الأهداف الرئيسية لأنشطة الدبلوماسية العامة الصينية إلى أربعة أقسام رئيسية هي :

- توفير مستقبل أفضل لمواطنيها لضمان فهم دقيق للنظم السياسية والسياسات العامة.
- الظهور كشريك اقتصادي عالمي موثوق به .
- المشاركة النشطة إلى جانب المجتمع الدولي في مجال حفظ السلام العالمي.
- ضمان احترام تاريخها الطويل وثقافتها الكونفوشوسية القديمة ، ووفقا لجوزيف ناي فإن أرادت الصين تحقيق أهدافها الدبلوماسية لا بد أن تركز على التنمية السياسية والطابع السلمي لسياستها الخارجية والحضارة الصينية ، فضلا عن الاستثمارات الخارجية العملاقة في مختلف قارات العالم والمساعدات الإنسانية [1].

أما عن الأداة الثالثة للقوة الناعمة في الصين نجد القيم السياسية فلم يعرف العالم حضارة حافظت على نقاء هويتها مثل الحضارة الصينية ، و قد أثرت فيما حولها عبر دياناتها التي تضفي حالة من اليقظة لامتلاك المعرفة المباشرة للأشياء و حقيقة الكون ، و الحضارة الصينية متجانسة ومنصهرة في وحدة واحدة بحكم العزلة التي فرضتها الطبيعة على الصين ، و بالرغم من أن الصين من أقدم الحضارات فإن ذاكرتها لا تزال حاضرة و مؤثرة وفعالة حتى اليوم ، هذه الحضارة وقيمها الأخلاقية انعكست بشكل كبير على واقع الصين اليوم ، و ما يقوله قادة الصين حول موضوع القوة الناعمة حيث ينظر لها إلى حد كبير كمشروع لتدويل صوت الصين بقي يخترق الوعي الشعبي لدول العالم و يؤثر على المجموعات السياسية التي تناقش عواقب الصعود الصيني فهي تعد محاولة للترويج لماهية الصين و ما تمثله ، بما في ذلك التأكيد على الجذور التاريخية للتفكير الحالي و تشكيل الهوية و السياسة المصممة لتصحيح التصورات الخاطئة بين الجمهور في الدول المختلفة عن الدوافع و النوايا الصينية ، وذلك من خلال جذب المزيد من الناس عبر العالم إلى التواصل مع التفاهمات و الأفضليات الصينية.[2]

---

[1] فراس محمد أحمد، **الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية**، المجلة السياسة و الدولية، المجلد 2016، العدد 33-34 ، كلية العلوم السياسية، جامعة العراق، ص ص 16 – 17.

[2] وداد حماد مخلف و آخرون ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 404-405.

✓ *سياسة الصعود السلمي* : بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي وإدراكا من الصين لأهمية عدم تصنيفها كخطر صاعد ومستجد على المسرح العالمي لاسيما في خضم بحث الولايات المتحدة كقوى عظمى عن عدو جديد يستفز طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، قامت الصين باستحداث مفهوم الصعود السلمي لتحدي التصورات المسبقة التي تم ترويجها في تلك الفترة ولتحديد الانعكاسات السلبية المحتملة لمثل هذا التصور على مسارها وموقعها ودورها على الساحة الدولية ، و قد تم اعتماد مصطلح التنمية السلمية على الصعيد الرسمي الصيني وإن بقي المضمون يعبر في نهاية المطاف عن مفهوم الصعود السلمي للصين ، وبهذا يكون المفهوم قد مر بعدة مراحل من الخطاب إلى النظرية السياسية ، ليتحول بدوره من الإطار النظري إلى الإطار العملي عندما أصبح سياسة رسمية وإستراتجية وطنية حملت عنوان التنمية السلمية للصين[1]، فبعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب ظهرت خصائص جديدة جديرة بالاهتمام خلال الممارسات الدبلوماسية الصينية وتفعيل سياسة الصعود السلمي حيث أنه بات العالم بأسره يترقب دورا كبيرا تلعبه الصين في القضايا الدولية خاصة مع الارتفاع الكبير لقوة الدولة الصينية مؤخرا هذا من جانب ، ومن جانب آخر أصبح لا مفر من مواجهة الصين لضربات مضادة من العالم الخارجي في مواجهة تطورها السريع وما يصحبه من ضغوط على النظام الدولي ، وفي مواجهة ذلك تحتاج الصين إلى تعديل ملائم في استراتجياتها وسياستها التي تنتهجها خلال ممارساتها الدبلوماسية مما يضمن للصين حصولها على بيئة خارجية مثلى وسط التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية المتشعبة والمعقدة ، وبشيء من التفصيل نقول إن القيادة الجماعية المركزية الصينية الجديدة قد تبنت خصائص جديدة في ممارساتها الدبلوماسية ونذكرها فيما يلي :

- *المبادرة وتقديم الذات في المقام الأول* : ظهر جليا توجه المبادرة في الدبلوماسية الصينية بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب حيث أصبحت الصين تؤكد على ضرورة تقديم الذات في المقام الأول بشكل أكبر من قبل ، ومنذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح ومجيء الرئيس شي جينغ بينغ ونظرا لما تلعبه الدبلوماسية من دور هائل في خدمة بناء الاقتصاد المحلي ظلت الدبلوماسية الصينية في معظم الأحيان مجرد حالة استقبال أو توجيه ، أي أنها لا تحل الخلافات

[1] داود محمد زين العابدين ، **المرجع السابق** ، ص 33.

إلا عند ظهورها ومن ثمة كان موقفها سلبيا بعض الشيء ، وأوضح مثال على ذلك هو موقف الصين من أزمة مضيق تايوان في منتصف تسعينيات القرن العشرين ، إلا أن ذلك كان يعود في المقام الأول إلى ضعف الدولة الصينية آنذاك حيث كانت القضايا الداخلية لها الأولوية الكبرى مقارنة بالقضايا الدبلوماسية ، أما الآن و مع الزيادة الواضحة لقوة الدولة الصينية وتوسع مصالحها الخارجية بشكل متزايد ، وتعمق مشاركتها في الحكومة العالمية يوما بعد يوم فقد احتلت الدبلوماسية الصينية وجها جديدا يدعو إلى المبادرة.[1]

- *الشمولية والدبلوماسية العامة*: تنعكس خاصية جديدة من خصائص الدبلوماسية الصينية في التوجه متعدد الاتجاهات وينعكس ذلك أولا على نطاق زيارات القيادة الحالية الواسعة التي امتدت تقريبا إلى قارات العالم أجمع ، كما أصبحت القضايا والمسائل التي تتطرق لها الدبلوماسية الصينية تشمل جميع التوجهات ، ففي الماضي كانت الصين تنطلق دوما من مصالحها القومية العالمية وتهتم بتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والدول المجاورة في حين لم تكن تحظى قضايا التعاون الإقليمي باهتمام كاف ، أما الآن ومع ظهور العولمة التي أصبحت تمس جميع بقاع العالم بدأت الصين تهتم بالمشاركة في الحكومة العالمية * وتعزز مفهوم الدبلوماسية العامة.
- *إستراتجية المتابعة والحذر* : يؤمن العديد من الشخصيات في الدوائر السياسية الصينية بضرورة استمرار الصين في التمسك بإستراتجية المتابعة والحذر حتى إن بعض الدبلوماسيين المخضرمين يعتبرون هذه الإستراتجية بمثابة حجر الزاوية في السياسات الدبلوماسية الصينية ، وقد صرح أحد الدبلوماسيين قائلا : ينبغي على الصين تطبيق إستراتجية المتابعة والحذر لمدة مائة عام على الأقل لأن الصين لا تزال دولة ضعيفة ، ولا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق حلم النهضة الصينية.[2]

فالصين و منذ تأسيس النظام الشيوعي و هي تحاول الحصول على مكانة تليق بتاريخ إمبراطورية الوسط وحضارتها فتبنت جملة من المبادئ ، وهي تصر على التمسك بها حتى بعد

---

[1] داود محمد زين العابدين ، ***المرجع نفسه*** ، ص 35.

[*] *الحكومة العالمية* هي كيان سياسي يضع ويفسر ويطبق القانون الدولي ، وطبقا بهذا المفهوم فعلى الشعوب أن تساهم أو ترضخ لتلك الحكومة ، والنتيجة أن هذه الحكومة ستضيف مستوى جديداً من مستويات الإدارة فوق المستوى الوطني للحكومات.

[2] داود محمد زين العابدين ، ***المرجع السابق*** ، ص 36.

التغيرات التي حدثت داخلها ، بالإضافة إلى مبادئ أخرى أملتها الظروف الداخلية الجديدة [1] ، و ما لا يمكن إخفاءه هو أن صعود أي دولة أو قوة كثيرا ما يثير مخاوف الدول الأخرى وتلك هي حال الصين التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو هي الأعلى في التاريخ الإنساني ، وأن تزيد قدراتها العسكرية زيادة كبيرة ، وقد أثار صعودها السريع المذهل مخاوف الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنظر يوما إلى صعود هذا البلد على أنه صعود سلمي بل تعتبره يهدد مكانتها ومصلحتها القومية ، كما أنه عاملا سلبيا يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي ، لهذا فإن الصين قد رفعت شعار النمو السلمي أو الصعود السلمي بهدف عدم إثارة مثل هذه المخاوف وبما يضمن لها الاستقرار في علاقاتها الخارجية و حتى لا يؤثر على مسيرة التنمية بها.[2]

تؤكد بكين في كل مرة على سلمية صعودها وأنها تهدف إلى تعزيز قدراتها الداخلية في شقها الاقتصادي والحفاظ على وحدتها وطي سجل المجاعة والفقر والاستعمار الذي سجله تاريخ الصين الحديث ، كما أن الصين لا تطرح نفسها كبديل عن الدور الأمريكي[3]، ففي تشرين الأول 2003 م قدم زينغ بيجيان خطابه حول – الطريق الجديد لصعود الصين السلمي ومستقبل آسيا – مفهوم صعود الصين السلمي– ، وفي ما بعد بدأ هذا المفهوم يظهر مرة أخرى في خطابات الزعماء الصينيين من الجيل الرابع ، ففي التاسع من ديسمبر 2003 م قال رئيس وزراء الصين وين جياباو خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة : الصعود الصيني هو صعود سلمي لأن الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة ، فعلى مستوى العلاقات الخارجية أيدنا دائما تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدها دائما مثل إخوتنا وأخواتنا ، وفي 29 ديسمبر 2003 م أعلن هو جينتاو السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي مصطلح الصعود السلمي للصين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد ماوتسي تونغ المائة وعشرة وقد أشار

---

[1] جميلة طيب ، ***أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق أسيا*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 ، 2010 م – 2011 م ، ص 96.

[2] حكمات العبد الرحمن ، ***الصعود السلمي للصين*** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 14 ، ماي 2015 م ، ص 66 .

[3] رتيبة برد ، ***الصعود السلمي الصيني و التموقع الإستراتيجي في النظام العالمي*** ، مجلة المعيار، المجلد 12 ،العدد 02 ، ديسمبر 2021 م، ص 1164.

الرئيس الصيني إلى استمرار التمسك بطريق الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية مع استعارة حازمة لطريق التطور السلمي.[1]

وفي تعريفه بالمفهوم الجديد الذي أرادت بعض الأطراف القومية المتشددة داخل القيادة السياسية للحزب الشيوعي أن يصبح مبدءا من مبادئ السياسة الخارجية حيث اقترح تشينغ أن يتضمن مفهوم الصعود السلمي الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية و هي :

- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد و في المقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.
- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.
- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم – الصعود السلمي– سيتطلب أجيالا متعددة وسنين عديدة.
- أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف – الصعود السلمي – لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أي أمة.[2]

و مما لا شك فيه أن سعي الصين إلى إثبات صعودها لن يشكل أي تهديد للاستقرار العالمي بل هو إقرار براغماتي من جانبها بالمعضلة التي يفرضها الوزن المتزايد لها في شؤون العالم ، كما ويرمي التأكيد على سياسة الصعود السلمي إلى طمأنة الجيران إزاء النيات الحميدة للصين في السعي إلى نتيجة مثمرة من كل النواحي في علاقاتها الدولية.[3]

---

[1] حكمات العبد الرحمن ، **المرجع السابق** ، ص 58.

[2] رتيبة برد ، ***المرجع السابق*** ، *ص 1161.*

[3] داود محمد زين العابدين ، ***المرجع السابق*** ، ص 36.

## خلاصة الفصل الأول :

من خلال استعراض لأهم نقاط قوة الصين والتي خولتها لكي تصبح قوة عالمية و بفضل ما تمتلكه من محددات القوة والتي تجمع بين المحددات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و غيرها كلها أهلتها لتحقيق المعجزة الصينية وبلوغها المراتب الأولى عالميا ، كما ساعدت مساحة الصين على التنوع في الموارد والثقافات إلى جانب الموقع الاستراتيجي الهام الواقع شرق آسيا و المطل على منطقة المحيط الهادئ ، كما أن وصول التيار الإصلاحي للحزب الشيوعي الصيني بزعامة دينج شياو بينج إلى مقاليد السلطة عام 1978 م والذي عمل على تطبيق سياسات الإصلاح والتخلص من الأيديولوجية ، هذا الإصلاح الجديد قاد الصين نحو الانفتاح الاقتصادي العالمي ، كما اعتمدت الصين على منهج التدرج والتكيف وإستراتيجية القوة الناعمة لضمان الصعود السلمي ، بالإضافة إلى الإنفاق العسكري و المالي الكبير الذي خصصته الصين لتطوير برامج البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيات المتقدمة.

و الصين كانت تؤكد دائما أن صعودها هو صعود سلمي والذي يهدف إلى بناء عالم متناغم أساسه التمسك بالمبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في الرؤى الداخلية للآخرين و هي إحدى ثوابت السياسة الخارجية الصينية ، كما أن من بين ما ساعد الصين على تحقيق أهدافها هو عدم وجود دعاوى وأوهام أيديولوجية ، كل هذا جعل الصين من أوائل الدول الاقتصادية والعسكرية بفضل سياساتها والإصلاحات التي قامت بها والتي كان لها الدور في تحويل هذه الدولة من دولة كانت تصنف ضمن دول العالم الثالث إلى دولة تنافس القوى الكبرى، فالصعود الرهيب للصين يثير مخاوف الدول الكبرى بالرغم من أنها تحاول كل مرة طمئنة جيرانها الإقليميين والدول الأخرى بأن صعودها سلمي.

الصين أيضا من الدول التي استعملت سياسة القوة الناعمة لتظهر ثقافتها وسياساتها الخارجية وقيمها وممارساتها للعالم ، وتبين موقفها وتكشف كذب وادعاءات الدول الغربية بخطورة الصعود الصيني ، و بذلك يمكن القول أن الصين الصاعدة قد سميت بالتنين ، المارد والخطر الأصفر والعملاق النائم أحيانا أخرى ، وهي صفات كلها توحي بالتخوفات منها وبقوتها ومكانتها ، كما وقد تردد كثيرا على ألسنة الدارسين و المحللين قبل أن يدخل العالم بوابة القرن الواحد و العشرون على أنه سيكون قرنا آسيويا بامتياز كما كان القرن العشرون أمريكيا بتفوق ، إذ كان

يتوقع منذ عدة أعوام أن تلعب الصين دورا رياديا سواء في حدود فضاءها الإقليمي بما فيه القارة الآسيوية ، لكن هي أيضا مرشحة لاجتياح العالم بكافة أقاليمه معتمدة في ذلك سياسة جديدة ومختلفة عما كانت توصف به سابقا ، فبعد أن نعتت الصين في السابق الغير بعيد بكل الصفات السلبية من تنين نائم والخطر الأصفر...الخ اختارت الصين في مرحلة الانفتاح سياسة قائمة على استراتيجيات أكثر تحاوريه وتعاونية مع الشركاء والأصدقاء جمعت بين الترويج الثقافي ، والمساعدات السخية ، وتحقيق المصالح والمتبادلة مع شركاءها، فلم يبقى على سطح الكرة الأرضية بقعة لم تصلها الصين ، كل هذا جعل منها التهديد الأكبر للمصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة.

# الفصل الثاني: فروسية الخيل الصيني في العالم

تمهيد :

شهد العالم في القرن الحادي والعشرين ظهور قوى صاعدة على المسرح الدولي و الممثلة في جمهورية الصين الشعبية و التي استطاعت بفضل ما تملكه من محددات سياسية ، اقتصادية و عسكرية وغيرها و التي تم التطرق لها مسبقا من تقلد أدوار سياسية ، فضلا على ذلك منافستها لأكبر القوى العالمية المهيمنة و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من خلال لعب دور بارز على مستوى النظام الدولي بفضل عناصر قوتها والتي تؤهلها للعب ذلك الدور ، فلم يعد هناك مجال للأسئلة الافتراضية حول ما ستسفر عنه هذه القوة الصاعدة لأن الصين اليوم أصبحت حقيقة واقعية و قوة عالمية تسعى لفرض مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي ، كما أنها تشكل اليوم تحدي للقوة المهيمنة من خلال منافستها وخلق توازن معها في مختلف المجالات ، فضلا على ذلك فالصين ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وهي بذلك تسعى لتغييره .

و لمعرفة فرص الصين على مستوى النظام الدولي قسمنا هذا الفصل الذي يحمل عنوان : فرص و تحديات التوجه الصيني نحو العالمية إلى ثلاث مباحث ، فالمبحث الأول خصص لتوجهات الصين الإقليمية و الدولية حيث تم التطرق إلى توجهات الصين الإقليمية و ذلك من خلال رصد أهم العلاقات الصينية مع جوارها الإقليمي والمتمثل في اليابان ، الهند ، و دول جنوب شرق آسيا – الآسيان– ، أما عن توجهاتها الدولية فقد تم التركيز على التقارب الصيني – الروسي ، وعلاقات الصين مع دول الإتحاد الأوروبي و كذا علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لنختم هذا المبحث بأدوات الهيمنة الصينية على الإقليم و الممثلة في : منظمة شنغهاي و مبادرة الحزام و الطريق و المعروف باسم طريق الحرير ، في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي وذلك بعرض أهم سيناريوهات النظام الدولي في ظل توجه الصين نحو العالمية ، لنختم هذا الفصل بعرض التحديات التي يواجهها صعود الصين العالمي سواء على المستوى الداخلي و الخارجي ، ثم تقييم عناصر القوة و الضعف الصينية .

## المبحث الأول: توجهات الصين الإقليمية والدولية.

تعد التوجهات الإقليمية و الدولية جزء من السياسة الخارجية للصين و التي تهدف من خلالها إلى لعب دور مركزي بين الدول الإقليمية ، وكذلك لتحقيق هدفين وهما : التقليل من التواجد الأمريكي في شرق آسيا ومحاولة عزل الصين ، والثاني يتمثل في تهيئة البيئة الإقليمية لتكون مواتية لتحقيق التنمية في مرحلة الصعود الصيني و توجهها نحو العالمية ، و كذا فرض قوة موازية للقوى الكبرى ، أي التحول إلى مصاف الدول الكبرى عن طريق صعودها السلمي ، و سنركز في هذا المبحث على التوجه الإقليمي للصين من خلال علاقاتها بدول الجوار: اليابان ، الهند و دول جنوب شرق آسيا– الآسيان – ، و كذا توجهاتها العالمية ، وذلك من خلال عرض علاقاتها مع – روسيا ، الإتحاد الأوروبي و كذا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية – ، أما المطلب الثالث فقد خصص حول عرض الأدوات التي تستعملها الصين لتعزيز دورها الإقليمي والمتمثلة في منظمة شنغهاي و طريق الحرير الصيني.

### المطلب الأول: التوجهات الإقليمية للصين.

لقد سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول الجوار الآسيوي وستستمر في ذلك مستقبلا ، حيث أن تنمية علاقات الصداقة مع الدول المحيطة تأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين[1]، ومن هذه العلاقات نجد :

✓ *العلاقات الصينية اليابانية :* تشارك الصين اليابان تاريخا طويلا وغنيا بحكم التقارب الجغرافي والخصائص المتشابهة فيما بينهما إلا أن المشاكل بدأت في نهاية القرن التاسع عشر في عهد أسرة تشينغ الحاكمة في الصين وأسرة ميجي في اليابان ، وترجمت هذه المشاكل إلى حربين : الحرب الصينية – اليابانية الأولى في الأعوام 1894م–1895م ، وحرب الباسيفيك الثانية 1937م – 1945 م ، حيث ازداد الكره الصيني لليابان لاسيما أثناء وبعد الحرب الثانية بسبب قسوة ووحشية القوات اليابانية في مدينة نانجينغ الصينية بسبب قتل القوات اليابانية أكثر من 300 ألف مدني صيني خلال ثلاثة أسابيع ، وقد عرفت العلاقات الصينية اليابانية صراعات منذ عام 1937 م وهو التاريخ الذي شنت فيه اليابان حرب على الصين كجزء من سياستها التوسعية في شرق آسيا ،

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى – 1990 م – 2008 م*** – ، مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسة ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009 م ، ص 107.

وتمكنت من السيطرة على سواحل الصين وتهديد مدن شنغهاي وكانتون وهانكو، وعلى إثر ذلك أعلنت الصين الخدمة العسكرية الإجبارية ، لكن رغم ذلك لم تستطيع صد الاحتلال الياباني ، وفي عام 1938 م تمكنت اليابان من التوسع داخل ووسط وجنوب الصين ، وعلى إثره اعتزمت الصين إنشاء ما عرف باسم النظام الجديد في آسيا الشرقية التي شملت الصين ، اليابان ومنوشكو وذلك بإقامة حكومة علمية لليابان في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم ، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بمساعي سياسية لإنهاء الصراع الصيني الياباني.[1]

هذه الأحداث التاريخية لا تزال في ذكريات الشعب الصيني بوصفها رمزا للقسوة والوحشية اليابانية ، أما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 م فقد تميزت العلاقات الصينية – اليابانية بالفتور وبعض التبادلات التجارية البسيطة بينهما ، ويعود سبب ذلك إلى رغبة كلا البلدين في إعادة بناء وترتيب البيت الداخلي ، واستمر الحال بين الصين واليابان على هذا الحال إلى غاية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1972 م.[2]

تعتبر الصين واليابان دولتان مؤثرتان في العالم ، ويعد استمرار العلاقات الثنائية بينهما عاملًا مهما يؤثر على السلام والتنمية ، والطريق الأمثل لتنمية العلاقات الثنائية حيث يعتمد على المعالجة المناسبة للقضايا التاريخية التي مر بها البلدان ، وفي هذا الإطار نجد أن العلاقات مرت بمراحل عدة ، واجتازت عقبات لتنفيذ القرارات الإستراتيجية التي اتخذت من قبل السياسيين الصينيين واليابانيين من خلال تطبيع العلاقات الدبلوماسية ليبدءا بذلك صفحة جديدة في علاقاتهما، وقد أعلن البلدان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في الثاني أكتوبر من عام 1973 م بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني الأسبق – تاكوي تاناكا– إلى الصين ، وتلا ذلك توقيع معاهدة السلم والصداقة الصينية اليابانية عام 1978 م ، وفيما بعد الإعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998 م ، ونتيجة لزيارة رئيس الوزراء الصيني الأسبق – جيان زمين– وهي الزيارة الأولى لمسؤول صيني إلى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لوجود مؤشرات للتعاون بين البلدين سمي عقد الثمانينات بالعصر الذهبي في إشارة إلى تطور العلاقات

---

[1] خالد عبد نمال الدليمي ، ***اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية – 1945 م – 1952 م*** – ، مجلة مداد الأدب ، العدد 12 ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، 2016 م ، ص 225.

[2] باهر مردان ، ***العلاقات الصينية–اليابانية بين المتغيرات السياسية و الثوابت الاقتصادية*** ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 27 ، 2013 م ، ص 199.

الثنائية الصينية – اليابانية آنذاك ، وإصدار البيان المشترك الذي سمي بالوثيقة السياسية الرابعة عام 2008 م ، وكان لهذه المعاهدات و الإعلانات المشتركة الأثر الكبير لتكوين البذرة الرئيسة التي بدأت بها استمرارية العلاقات الثنائية و التي هي مبنية على أساس التبادل المشترك للمصالح السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين.[1]

وعلى الرغم من الاختلافات بين هاذين البلدين إلا أن حجم الأرقام والبيانات الاقتصادية تشير إلى وجود علاقات وتبادلات تجارية لا يستهان بها إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان كما أن هذه الأخيرة تعد ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحجم تبادل تجاري تجاوز 333 مليار دولار أمريكي عام 2012 م أي بواقع 198 مليار دولار واردات صينية ، و 144 مليار دولار أمريكي صادرات يابانية ، أما في عام 2013 م ولغاية شهر سبتمبر فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 229 مليار دولار أي بواقع 109 مليار دولار صادرات صينية ، و119 مليار دولار واردات يابانية وهذا حسب الإحصائيات الصينية.[2]

إن أهم العوامل الرئيسة التي تدفع باتجاه التكامل الاقتصادي بين الصين واليابان على الرغم من التوترات السياسية هي أن النمو الاقتصادي المذهل في الصين يعمل على تحفيز الطلب على الصادرات اليابانية ويشجع الصادرات الصينية إلى اليابان ، وكذا تحرير التجارة بين البلدين ، و ضخامة الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين ، وتعزيز التجارة البينية بين الاقتصاديين بشكل كبير نظرا للقرب الجغرافي بينهما ، ومن خلال إلقاء نظرة تحليلية للأرقام و المؤشرات نرى أنه وعلى سبيل المثال ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين عام 2007 م إلى 236,6 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 17,7 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية اليابانية للمرة الأولى ، و تجاوز حجم التجارة بين الصين واليابان حجم التبادل التجاري الياباني الأمريكي نفسه ، ومن ثم أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان[3] ، أما فيما يخص تعزيز وتطوير الاستثمار المتبادل تم إنشاء منظمات تشجيع الاستثمار في كلا البلدين إذ أسست في اليابان في 23 مارس عام 1990 م عددا من هذه المؤسسات ، ومن جانبها عملت الصين على تأسيس هذه المؤسسات بغية تشجيع الاستثمار وخلق بيئة استثمارية آمنة للمستثمر الياباني فكان التأسيس في 07 جوان عام 1990 م

[1] باهر مردان ، ***المرجع السابق*** ، ص 200.

[2] باهر مردان ، ***المرجع نفسه*** ، ص 215.

[3] باهر مردان ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 215– 216.

وتعد هذه الخطوة وفق العديد من المحللين الاقتصاديين بالحافز الاقتصادي الذي أدى فيما بعد إلى تنامي البيئة الاستثمارية في الصين ، و بناء مستويات من الثقة الاقتصادية بالنسبة للمستثمر الياباني لذا فإن حجم الاستثمار الياباني المباشر في الصين قد بلغ نسبته 04 % عام 2000 م ليرتفع إلى 15 % عام 2004 م ، وهذه التطورات في النسب يفوق ما تستثمره اليابان في الدول الأوروبية مجتمعة ومن ثم فقد حازت الشركات اليابانية في المدة الممتدة من 1990 م/2007 م على حوالي 64 مليار دولار أي بنسبة 10 ٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لذا تعد اليابان في المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ ، في حين أن الصين حلت محل مجموعة الآسيان كوجهة أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر لليابان ، ويتميز الاستثمار الصيني المباشر أو غير المباشر في اليابان بصعود نسبي ، وهذا الصعود جاء بسبب توجهات الاقتصاد الصيني الرامي بالتوسع واستثمار الأموال الصينية في اقتصاد مهم كاليابان على الرغم من حساسية الموقف السياسي الياباني ووجود قضايا خلافية بين البلدين.[1]

عموما فالعلاقات الصينية اليابانية مازالت تشهد الكثير من الحساسية والتوجس بالرغم من أنّ العلاقات التجارية و الاقتصادية قطعت أشواطا في هذا المجال ، ومن الملفات العالقة بين الطرفين والتي حالت دون تطوير العلاقات السياسية إلى مستويات أعمق وهي كالآتي:

- قضية معرفة التاريخ وتغيير الاحتلال الياباني وفق ما يصون حقوق الصينيين.
- قضية تايوان.
- السيادة البحرية على كثير من الجزر– دياويو–.
- قضية التعويضات عن خسائر الحرب وقضية الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان في الصين

ومن ثمة فما يميز العلاقات الصينية اليابانية هو دفء اقتصادي وجفاف في الخطاب السياسي ، وبصفة عامة ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن الصين تميل إلى تصعيد المواجهات مع اليابان بل إن الساسة الصينيين يأملون أن تصبح عضوية اليابانيون في منظمة الآسيان فرصة سانحة للنقاش حول القضايا الساخنة والوصول إلى تسويات بشأنها، ومن ناحية أخرى تبذل الصين

[1] باهر مردان ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 218 – 220.

جهدا ملحوظا في الآونة الأخيرة في أن يكون ممثلوها أشخاصا ذوي صلة كثيفة بالمجتمع والثقافة اليابانية حتى يكونوا أدوات فاعلة في إنجاز مهمة التفاهم بين الدولتين.[1]

إذن ما يمكن قوله بخصوص واقع العلاقات الصينية– اليابانية هو وجود تعاون في المجال الاقتصادي والتجاري – حجم التبادلات التجارية والاستثمارية – بين البلدين و الذي أساسه الاعتماد ، التعاون والشراكة بهدف تحقيق المصلحة المتبادلة بعيدا عن الخلافات السياسية بينهما و من أجل إقامة شراكة إستراتيجية شاملة وبعيدة المدى.

✓ ***العلاقات الصينية الهندية :*** تعتبر الصين والهند اللاعبان الرئيسيان الجديدان اللذان يمكن أن يغيرا ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين ، وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر عام 2004 م مستشهدا بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة وقدراتهما العسكرية المتسعة وعدد سكانهما الضخم ، ويرجع تاريخ العلاقات الهندية الصينية إلى سنة 1950 م عندما اعتقد نهرو بأن الصداقة بين البلدين ستؤدي إلى صحوة آسيوية في مرحلة ما بعد الاستعمار ، وقد عرفت العلاقات الصينية الهندية في فترة الخمسينات تعبيرات الصداقة المتبادلة وذلك إثر الزيارة التي قام بها زاو بمرافقة نهرو، وكذلك من خلال النداءات التي قامت بها الهند من أجل شغل جمهورية الصين الشعبية مقعد في الأمم المتحدة بدلا من جمهورية الصين – التي مكانها تايوان – رغم الاعتراضات الأمريكية الطويلة[2] ، وعلى الرغم من أن الهند كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالصين الشعبية بعد ثلاثة أشهر من قيامها عام 1949 م وتبادل الزيارات بينهما حيث زار نهرو الصين ، و في المقابل كانت هناك زيارة لرئيس وزراء الصين الأسبق شو أن لاي الهند ، كما حضرت الصين مؤتمر باندونغ عام 1955 م فإن العلاقات بين البلدين شهدت توترات بسبب الحرب على الحدود ونشاطات زعيم التبت الروحي عندما ضمت الصين التبت إليها ، كما أن الصين كانت تنظر إلى الهند بوصفها دولة إستراتيجية خاصة في نظام تعدد الأقطاب والوقوف ضد الهيمنة الأمريكية وهذا ما عبر عنه نائب رئيس الوزراء الصيني في عام 1998 م لوزير الخارجية الهندية بقوله : إن الصين والهند يمكن أن تقدما مساهمة مهمة لتشكيل نظام تعدد القطبية ، وقد صرح الرئيس الهندي

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 270–271.

[2] سورجيت مانسينج ، **الهند والصين : تنافس وتعاون ؟** ، جامعة أمريكا ،2016 م ، الرابط : https://www.fpa.org/usr_doc/Topic-6-Arabic.doc ، ص ص 03 – 04 ، أطلع عليه في : 2023/04/27 م.

لبكين في عام 2000 م بأنه على الرغم من الخلافات الإستراتيجية بين البلدين لابد من بناء علاقات قوية خلال القرن الحادي والعشرين إذ شهدت العلاقات السياسية الصينية نجاحا في عام 2006 م عندما بدأ حوار الطاقة الصيني الهندي ، وكذلك مذكرات التفاهم المتعددة التي وقع عليها الطرفان بخصوص ضمان وصول إمدادات كل من النفط والغاز ، وأدى هذا التوجه إلى قيام الشركات الصينية و الهندية بتقديم عروض مشتركة لاستكشاف وتطوير حقول النفط كوسيلة لتقليص التنافس المتبادل ، وتوفير الظروف التي تؤدي إلى نتائج يكسب في ظلها الجميع ، وفي عام 2009 م عقد مندوبي الدولتين جلسة للمفاوضات الأمر الذي حقق تقدما ايجابيا ، حيث اتفق الطرفان على حماية السلم و الاستقرار في المنطقة الحدودية ، كما صرح الطرفان أن مشكلة الحدود يجب أن لا تؤثر على التطور العام للعلاقات بين الدولتين[1] ، وقد كان جل اهتمام السياسة الخارجية الصينية هو التركيز على منع ظهور أي ند ينافسها في آسيا ، وتنظر الصين إلى الهند كونها مصدر التهديد الرئيسي للصين وبالذات في علاقات الصداقة القوية بين الهند وروسيا، والحقيقة أن الصراع بين الهند والصين لا يركز على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا ، كما يمثل انعكاس لمحاولة كل دولة منهما في أن تصبح القوة الإقليمية العظمى[2] ، هذا و تتزايد احتمالات الشعور بالتهديد في أي دولة عندما يكون موقفها يبدو متدهورا أو تتعرض طموحاتها للإحباط بينما تتمثل العوامل التي تساهم في زيادة مستويات الراحة لدى الدول الكبرى مثل الهند والصين في التأثير الدبلوماسي ، والرفاهية الاقتصادية والوضع الدولي ، والأمن العسكري ، ووحدة أراضي الدولة ، ومن السهل تفهم سبب تصوير بعض الهنود المتعصبين لنظرية التهديد الصيني في عقد التسعينات ، فالوجود الدبلوماسي الصيني في عواصم العالم كان أثقل وزنا وأعلى تأثيرا من نظيره الهندي ، كما أن النجاحات الاقتصادية الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات وبناء البنية الأساسية ، وتصنيع المنتجات الخفيفة والسلع المعمرة بأسعار منخفضة للأسواق العالمية ، وزيادة دخل الفرد بصورة ملحوظة بالنسبة لعدد سكانها الضخم مسجلة أرقاما قياسية جديدة من النمو على المستوى الاقتصادي العالمي ، ويعد كل هذا بمثابة تفوق هائل على الإنجازات الهندية المتواضعة نسبيا،

[1] باهر مردان ، ***العلاقات الصينية الهندية*** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 67 ، 2014 م ، ص ص 02-03.

[2] عبد العزيز مهدي الراوي ، ***العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية*** ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 14 ، 2010 م ، ص 25.

وبعد فتح الباب أمام التجارة البينية تعرضت الصين أحيانا لاتهامات بأن منتجاتها تغرق الهند ، كما أن المحتوى الفعلي للتجارة والذي قامت الهند بناءا عليه بتصدير الصلب والمواد الخام إلى الصين ، واستوردت منتجاتها الجاهزة للاستهلاك كان أيضا سببا للقلق ، وقد تمتعت الصين بوضع القوة العظمى كدولة معترف لها بامتلاك أسلحة نووية منذ عام 1964 م وكعضو دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة منذ عام 1971 م، وكانت قد أجهضت طموحات الهند في الحصول على وضع مشابه عن طريق سحبها للتأييد المبدئي في المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر التجارب النووية الشاملة عام 1996 م ، والاعتراض على أي تسكين أمريكي للهند فيما يتعلق بالقضايا النووية ورفضها مساندة ترشيح الهند لمقعد دائم في مجلس الأمن.[1]

إن الحكومات في الهند والصين قد تبنت منهجا برغماتيا وليس تصادميا اتجاه كل منهما في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وقد عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي ، وبالتالي فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي على التفاعل الاقتصادي بين الدولتين والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة ، وقد تصور المسئولون بالإضافة لبعض الأكاديميين ورجال الأعمال أن المشروعات المشتركة في دول الجوار سوف تؤدي إلى وجود أجواء من التأثير تساهم في التنمية البشرية في آسيا، وقد شملت المشروعات الطموحة للتجارة عبر الحدود والبنية الأساسية والتبادل الفكري – مبادرة كونمينج – التي تربط جنوب غرب الصين بشمال شرق الهند وخطة تعاون – ميكونج– جانجا – التي تربط الهند وبنجلاديش في الجانب الأدنى من وادي جانجز ببلاد أرض الصين الهندية الرئيسية في حوض ميكونج الأسفل.

لقد زاد التبادل الاقتصادي بين الهند والصين بمعدل مدهش بعد عام 2001 م عقب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، وهكذا أصبحت النظم البنكية والمالية والقانونية في بكين متوافقة إلى حد ما مع نظيراتها في نيودلهي هذا ما أدى إلى اجتذاب المستثمرين الهنود وإن كان ذلك لم يبرز بعد في المشروع الصيني الطموح والمتعلق بتنمية الغرب ، كما قامت الصين ببعض الاستثمارات في الهند مثل التنجيم في البوكسيت ، وقد تضاعف حجم التجارة البينية ما بين عام

[1] سورجيت مانسينج ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 09-10.

2003 م – 2005 م ، وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة [1] ، كما و قد انتعشت العلاقات الصينية– الهندية بعد زيارة الرئيس الهندي عام 2000 م إلى الصين وذلك لتبادل التعاون فيما بينهما حيث تم التوقيع على وثيقة شاملة للتنمية الثنائية عام 2003 م و التي تخص مجالات متنوعة كالموارد المائية والفضاء والتكنولوجيا ، وعليه تشهد العلاقات الثنائية بين الطرفين كثيرا من التنسيق والتقارب وهو راجع بالأساس لاعتبارات براغماتية أملتها الظروف الدولية الراهنة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا باعتباره الحليف الإستراتيجي الأساسي للهند وحالة التنسيق التي ميزّت العلاقات الصينية –الروسية في ذات المرحلة ، وبالمقابل الصعود الاقتصادي الكبير الذي عرفته الصين بداية من التسعينات وانعكاسه على العلاقات الإقليمية الآسيوية.[2]

يرى عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن أن هناك فائدة كبيرة يمكن أن تعود على الطرفين جراء توثيق علاقاتهما حيث يمكن للهند الاستفادة كثيرا من الصين على الصعيد الاقتصادي ، كما يمكن للصين الاستفادة من الهند في مجال الاتصال الجماهيري والديمقراطية فهناك قواسم مشتركة بين الصين والهند منها قواسم جغرافية ، فكلاهما يمتدان على أقاليم جغرافية بحجم قارة وتربطهما حدود جغرافية برية طويلة تمتد إلى عمق جبال الهمالايا ، وقواسم اقتصادية حيث يمثل كل منهما قوة اقتصادية ناشئة ، فضلا عن إمكانيات عسكرية ونووية ولو أن التفوق الاقتصادي لصالح الصين أكثر من الهند ، كما أن العامل الديمغرافي من القواسم التي تجمع الطرفين فالصين تسجل كثافة بشرية فاقت المليار والنصف نسمة ، أما الهند تقارب كثافتها البشرية نحو مليار نسمة في السنوات الأخيرة.[3]

إذن يمكن القول أن الصراع بين البلدين لا يرتكز على تهديدات متبادلة بقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي فضلا على أن كلاهما يرغب في علاقات سلمية مع جيرانهما وذلك لحاجتهما إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية وفي مقدمتها موضوع التنمية في الصين التي يمكن لها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند لاسيما فيما يتعلق بالاستفادة من خبرة الهند في مجال أنظمة

---

[1] سورجيت مانسينج ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 11– 12.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 248–249.

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع نفسه*** ، ص 251.

المعلومات والتي قطعت فيها الهند أشواطا كبيرا ، كما أن التقارب الصيني مع الهند من شأنه أن يبعد الهند – مستقبلا –عن الولايات المتحدة الأمريكية ويساعد الصين في أن تصبح ندا للند مع الولايات المتحدة الأمريكية في ربع القرن القادم ، كما يمكنه أن يبعد الصين وباكستان في مواجهة الهند في قضية كشمير العالقة.[1]

✓ *العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا – الآسيان– :* يقصد بجنوب شرق آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين ، و إلى الشرق من شبه القارة الهندية و المحاطة من الشرق ببحر الصين الجنوبي و المحيط الهادي ، و من الغرب خليج البنجاب ، وقد صارت منطقة جنوب شرق آسيا ملتقى حضارات عدة عبر التاريخ ، لذلك فحضارة شعبها اليوم خليط من الحضارة الصينية و الهندية و الحضارة العربية الإسلامية و حضارة الدول الغربية التي استعمرتها في الوقت الحديث.[2]

يعتبر الآسيان تكتل اقتصادي يضم دول الرابطة العشر زائد كل من الصين و اليابان و كوريا الجنوبية وتسعى الصين من خلال هذا التكتل إلى تحقيق تكامل اقتصادي مبني على أساس القومية الشرق آسيوية ، ولهذا تعمل الصين على تدعيم دول الآسيان وترمي بثقلها داخل هذا التكتل لحشد مؤيدين لتوجهها الذي يلقى معارضة من اليابان وكوريا الجنوبية اللذان يدعوان لتعاون مفتوح على باقي دول منطقة آسيا الباسيفيك ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاختلاف شكل تنافسا مستمر بين الصين و اليابان على كسب ثقة دول الآسيان نظرا لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للطرفين خاصة بعد نجاح التكتل في فرض نفسه ومساهمته في تغيير المشهد السياسي و الاقتصادي في منطقة آسيا الباسيفيك ، وفي خضم ذلك توجه أنظار العالم إلى إقليمي شرق آسيا و جنوب شرق آسيا التي أصبحت محور الاقتصاد العالمي في القرن الحادي العشرين.[3]

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع نفسه*** ، ص 261.

[2] عومار بلحربي ، ***دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة*** ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 06 ، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، 2018 م ، ص 357.

[3] جندي سارة ، **الصين والتوازنات الدولية – دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية** – ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2021 م – 2022 م ، ص 155.

تدعم الصين بشدة عملية التكامل الإقليمي داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا إذ تعمل منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين كمحرك رئيسي للتجارة الثنائية والاعتماد المتبادل بين الجانبين ، ومع ذلك تظل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية المصدران الرئيسيان للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمتعان بعلاقات أكثر استقرار مع دول جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمطالبها الإقليمية ومبادرتها لطريق الحرير البحري الجديد الذي يميل إلى جعل الدول الأخرى تشك في نوايا بكين في المنطقة.[1]

لقد انطلقت الصين في تطوير علاقاتها مع دول المنطقة عن طريق منح مساعدات لدول الآسيان على أساس أن هذا الموقف هو القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي في شرق آسيا حيث يعتبر الاقتصاد هو المحرك الأساسي للدور الصيني في المنطقة بعد الحرب الباردة ، ومع تنامي الاقتصاد الصيني سيكون لبكين شأن في الترتيبات الآسيوية لأنها أصبحت طرفا في منظمة التجارة العالمية و المنتدى الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي – الأبيك – ، وهي بذلك تمثل القائد الطبيعي لآسيا و جنوب شرق آسيا تاريخيا ، و اليوم هي تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تتبوأ مكانة القائد الطبيعي لهذه المنطقة في المستقبل[2]، وتأتي الصين في مقدمة شركاء الآسيان بسبب : الجوار الجغرافي ، مواصلة الصعود الصيني والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل ، فالصين تجاور بعض دول الآسيان برياً وتربطها تدفقات مياه الأنهار ومن ثم توجد طرق برية ونقاط حدودية تسمح بتدفق السلع والأفراد ، وقد صدر بيان خاص في القمة الأخيرة بين دول الآسيان والصين والذي تضمن التأكيد على حل الخلافات بالطرق السلمية ، وعدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها مع التأكيد على الالتزام بسلامة وحرية الملاحة البحرية والجوية ، والالتزام بتنفيذ الإعلان بشكل كامل وفعال وعدم القيام بأفعال من شأنها تعقيد الوضع ، كل ذلك في إطار الالتزام بقواعد القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للبحار.

وفي هذا الإطار تكفي الإشارة إلى عنصري التجارة البينية والاستثمار حيث أن الصين باتت منذ عام 2009 م الشريك التجاري الأول لدول الآسيان و قد بلغ حجم التجارة في عام 2021 م طبقاً

---

[1] صفاء خليفة محمدين ، **الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين – مبادرة الحزام والطريق نموذجًا : 2013 م – 2021 م** ، مجلة كلية العلوم السياسية و الاقتصاد ، العدد 13 ، 2022 م ، ص 184

[2] عومار بلحربي ، **المرجع السابق** ، ص 361

لإحصاءات رابطة الآسيان حوالي 670 مليار دولار بينما بلغ حجم تجارة دول الآسيان مع الولايات المتحدة 364 مليار دولار في نفس العام ، أما عن حجم الاستثمارات الأمريكية في دول الآسيان يفوق بكثير الاستثمارات الصينية حيث تأتي الولايات المتحدة في المقدمة بقيمة 40 مليار دولار ، بينما وصلت الاستثمارات الصينية إلى حوالي 14 مليار دولار فقط في نفس العام ، وعلى الرغم من الفارق الواسع بين الاستثمارات الأمريكية والصينية في دول الآسيان إلا أن الصين تخطت دولا كانت تسبقها في هذا المضمار من بينها اليابان ، وباتت الصين في المرتبة الثانية من حيث مصادر الاستثمار الأجنبي في دول الآسيان ، كما اتفق الجانبان على إطلاق مفاوضات جديدة لترقية اتفاقية التجارة الحرة بينهما وزيادة التعاون في مجال تطوير البنية الأساسية وزيادة تسهيلات التجارة والسفر بما يدفع بالتفاعلات الشعبية أكثر وأكثر، كما حضرت الجوانب التكنولوجية والبيئية والتعاون الصحي والذي حاز أبعاداً مهمة في ظل جائحة كورونا وتعزيز دور المرأة والاقتصاد الدائري وغيرها من القضايا التي تتضمن مبادرات بين الطرفين.[1]

ومن الواضح أن شبكة العلاقات بين الصين و دول رابطة الآسيان واسعة جدا ومتشعبة لكن هذه العلاقات تتضمن خلافاً متعدد الأبعاد ، وحتى الآن لم يتخطى الأمر مسألة القواعد العامة التي على أساسها يتم التعامل مع تلك الخلافات ، و مثل هذا التأجيل تتخوف منه بعض دول الآسيا كما أنه يسمح لبعض القوى الخارجية بإثارة المسألة حتى ولو من قبيل المناكفة في ظل التنافس الاستراتيجي الأوسع وعلى الأرجح فإن علاقات الصين مع دول رابطة الآسيان سوف تستمر في التصاعد بما يعني محافظة الصين على وضعها المتميز في العلاقات مع هذا التجمع الإقليمي المهم في شرقي آسيا لكن تبقى النقاط الخلافية وعلى رأسها الحدودية أحد مهددات صفو هذه العلاقات[2] ، و عموما فالصين من خلال علاقاتها مع دول الجوار تسعى إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين العلاقات الثنائية من خلال الحرص على إجراء اتصالات منتظمة ، وتبادل الزيارات خاصة في السنوات القليلة الماضية و التي سمحت للصين للحصول على المزيد من الفهم المتبادل والثقة المتبادلة ، الصداقة و التعاون بينها وبين جيرانها ، وفيما يخص الخلافات المتعلقة بالحدود

[1] صدقي عابدين ، **الآسيان و شركاء الحوار – مركزية العلاقات مع الصين** –، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2023 م ، الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17690.aspx#:~:text ، أطلع عليه في : 2023/04/30 م.

[2] صدقي عابدين ، **المرجع نفسه** .

و الأرض و المياه الإقليمية والتي بقيت عبر التاريخ فإن الصين مصرة على حلها بالعدل والحكمة من خلال مشاورات و مفاوضات متساوية تحمل رؤية الحفاظ على السلام و الاستقرار.

- تقوية التعاون الاقتصادي و التجاري حيث أن تجارة الصين مع بعض الدول الآسيوية وصلت إلى 174,69 بليون دولار أمريكي عام 1996 م أي بنسبة 63,2 % من مجمل تجارتها الخارجية فالصين تسعى لتنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية غير المحدودة مع الدول المجاورة و تقوية التعاون مع الدول المتوسطة و الصغيرة الحجم حول الحدود ، و الترويج إلى التعاون الإقليمي مع الدول المحيطة بها ، كل هذا سيضع قاعدة أكثر صلابة لنمو علاقات ثنائية بين الصين وجيرانها.
- تنمية الحوار و التعاون الأمني فالصين عضو مؤسس لمنتدى الآسيان الإقليمي هذا وقد قامت الصين بتأسيس حوار أمني ثنائي وميكانيزم لتهدئة الاضطرابات مع عدد من جيرانها ، و هي بذلك تسعى إلى المشاركة بفعالية في الحوار الأمني الإقليمي الذي تعقده المنظمات شبه الرسمية و الأكاديمية و الأهلية ، هذه الحقائق تعطي مؤشرا على أن الصين تستمر في تقديم مساعدات كبيرة لتحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة آسيا الباسيفيك الآسيوي ، كما أنها لا توافق على التحالفات والتكتلات العسكرية في الإقليم لأن هذا لا يجدي في إطار الاتجاه العالمي الحالي.[1]

## *المطلب الثاني : التوجهات الدولية للصين.*

عند التحدث عن الزعامة الإقليمية والريادة العالمية للصين فإننا نتحدث عن القوة الحقيقية والنفوذ ، فطموح الدولة الصينية لا يتوقف عند تحقيق الهيمنة الإقليمية وإنما تحقيق دور فعال على مستوى قمة النظام العالمي ، وأن هذا الطموح أصبح خطرا قويا يهدد مصالح الدول الغربية في مناطقها الحيوية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العالمية الوحيدة المهيمنة على العالم ، ولتحقيق الصين الدور العالمي لجأت إلى إقامة علاقات تعاونية وتنافسية في نفس الوقت بين الدول الكبرى منها : روسيا ، الإتحاد الأوروبي ، و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 107-108-109.

✓ *التقارب الروسي الصيني :* إن المتبع لتطور العلاقات بين الصين وروسيا يستطيع أن يلاحظ أنه منذ منتصف التسعينيات تمت الإشارة إلى العلاقات الروسية الصينية باسم الشراكات ، وفي مطلع الألفية الجديدة كان السؤال المطروح حول إن كان هذا تقارب أم تنافس؟ ، ليتغير السؤال بعد اثني عشر عاماً إلى : هل هو تنافس أم شراكة ؟، كل هذه المصطلحات وظفت لوصف العلاقة الثنائية بين البلدين[1] ، فالعلاقات الروسية –الصينية تمتد منذ استيلاء الشيوعيون على الحكم عام 1949 م ، و كان معترفا بالتأكيد في موسكو أن انتصار الثورة الصينية سيشكّل تشجيعا عظيما للشعوب المضطهدة الأخرى للحصول على مكاسب انطلاقا من دراسة التجربة الصينية لكن الأهم من كل هذا أن الانتصار الشيوعي الصيني كان نتيجة النصائح التي وجّهها ستالين للشيوعيين الصينيين وهو ما ثبت الفكرة الستالينية القائمة على مقولة : امتداد الثورة خارج الاتحاد السوفيتي.

تتأثر العلاقات الصينية إلى حد ما بتراث العلاقات السوفييتية –الصينية إذ سعى الاتحاد السوفييتي سابقا إلى تطويق الصين من الشمال والجنوب والعمل على احتواء نفوذها إلى جانب الخلافات الإيديولوجية ونزاعات الحدود بين البلدين ، حيث يبلغ طول الحدود المشتركة بين البلدين 3400 كلم$^2$، ومنذ التسعينات وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي شهدت العلاقات نقلة نوعية وأصبحت الحدود مركزا للتبادل التجاري بعد أن كانت منطقة فائقة التسلّح ، وبعد حل مشكلة الحدود بين البلدين تم سحب أعداد كبيرة من قواتها على مستوى الحدود حيث تموقعت القوات الروسية في الشيشان أي في المنطقة المواجهة لأوروبا ، والقوات الصينية في مضيق تايوان ، وتعززت العلاقات بعد التوقيع على اتفاقية شراكة إستراتيجية عام 1989 م بسبب قلقها المشترك لسطوة أمريكا وغطرستها بعد انتهاء الحرب الباردة حيث شعرت الصين بالعزلة بعد تظاهرات ميدان تيان آمين سنة 1989م ، ولقد اتجهت الصين إلى تصحيح علاقاتها مع دول الجوار الآسيوي وإعادة تسوية ملف النزاعات الحدودية مع جيرانها ، ففي ماي 1991م تم توقيع آفاق حول الحدود مع الاتحاد السوفيتي كما تم تطبيع العلاقات مع فيتنام في نوفمبر من نفس السنة ، وفي شهر أوت تم

[1] غزلان محمود عبد العزيز محمد ، **التقارب العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري** ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 08 ، العدد 15 ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الإسكندرية ، 2023 م ، ص ص 14-15.

تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية[1]، و لقد كانت بداية التقارب بين الدولتين في عام 1992 م إذ تم في هذا العام زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن إلى العاصمة الصينية بكين وتوصل البلدان إلى عقد العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات في تسعينيات القرن الماضي أهمها : اتفاقية شنغهاي التي ضمت إلى جانب روسيا والصين كل من كازاخستان، قيرغيزستان ، وطاجيكستان وهي اتفاقية لها أهمية كبيرة تهدف إلى تحقيق التعاون بين دولها وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية ، وقد تطورت هذه الاتفاقية فيما بعد لتصبح منظمة إقليمية أعلن عن تشكيلها باسم– منظمة شنغهاي للتعاون في 15 جوان 2001 م[2]، ومع مطلع القرن الحالي واصل البلدان جهودهما لتعزيز العلاقات فيما بينهما إذ شهد عام2001 م توقيع معاهدة الصداقة التي تضمنت عدد من المبادئ العامة أهمها :

- معارضة البرنامج الأمريكي للدفاع الصاروخي ، و معارضة التوسع العسكري و سياسة الأحلاف العسكرية.
- الاعتراف للصين بحقها في تايوان.
- تعزيز التعاون العسكري بين البلدين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الوحدة و السيادة لكل منهما ، فضلا على ذلك دعم الصداقة من جيل إلى جيل و كذلك عدم استهداف أي طرف للطرف الأخر أو استهداف دولة ثالثة ، و أن تقوم العلاقة بين البلدين على أساس العلاقة الودية ، وفي العام 2003 م تم التوقيع على اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين البلدين التي تصل إلى نحو 4000 كم ، والانتهاء منها في عام 2008 م ، وبذلك تمت إزالة حالة عدم الثقة التاريخية بين البلدين وتم الانتهاء من عملية التسوية الحدودية بينهما[3] ، ولقد أولت الصين عناية فائقة لعمقها الآسيوي في مقدمتها روسيا الاتحادية بعد أن تخلت الصين عن البعد الإيديولوجي في علاقتها مع العالم الخارجي ، واتجهت لبناء علاقات براغماتية قائمة على المصلحة المشتركة والتنسيق والتقارب بشأن الشؤون الدولية والإقليمية خاصة في ظل الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 234– 235.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري ، **التقارب الروسي– الصيني : محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 58 ، جامعة بغداد ، 2017 م ، ص ص 62 – 63.

[3] أحمد عبد الأمير الأنباري ، ***المرجع نفسه*** ، ص 63.

التي نقلت عمقها من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي ، وتطّورت العلاقات الثنائية بين الطرفين في مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديدا عام 2001 م بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار واتفاقهما على بعض المبادئ منها معارضة برنامج الدفاع الصاروخي ، ورفض مفهوم التدخل الإنساني الذي تبناه حلف شمال الأطلسي عام 1999م في كوسوفو ، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري وغيرها من المبادئ ، كما تسعى كل من الصين و روسيا إلى الحفاظ على الأمن الإقليمي ونشر قيم السلام والتعاون ومنع الاختراق الأمريكي للإقليم ولاسيما آسيا الوسطى والشرقية.[1]

ومنذ تولي فلاديمير بوتين القيادة الروسية بدأت بوادر التحسن في العلاقات الروسية –الصينية ، هذا وقد شهد التبادل التجاري بين الدولتين قفزة جديدة بحيث ارتفع إلى 60 مليار دولار عام 2010 م لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين ، كما زادت الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل إلى مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى 12 مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة ، كما تعتبر روسيا المنفذ الجديد لتغطية احتياجات الصين الطاقوية حيث تقدمت الصين بمشروع اتفاقية للحصول على كميات من الغاز الروسي تصل إلى نصف حجم صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا ، وقد أعلن الرئيس بوتين عن توقيع اتفاقية بين بكين وموسكو والتي تقوم الشركات الروسية بموجبها إمداد الصين بنحو 60 مليار متر$^3$ من الغاز الطبيعي[2] ، ففي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين موسكو وبكين قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة الصين أربع مرات في أقل من ثلاث سنوات ليعكس حجم العلاقات بين البلدين وما يمكن أن تعطيه من دلالات حول مستقبل التقارب بين البلدين.[3]

وما يمكن رصده هو أن العلاقات الصينية–الروسية قد مرت بعدد من مراحل التطور منذ نهاية الحرب الباردة فقد تطورت من حسن الجوار في أوائل التسعينيات إلى الشراكة البناءة في عام 1994 م ، ثم الشراكة التعاونية في عام 1996 م إلى شراكة إستراتيجية شاملة في عام 2001 م ثم إلى شراكة وتنسيق استراتيجي شامل في عام 2012 م ، لتصل إلى شراكة إستراتيجية شاملة

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 515 –517.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع نفسه*** ، ص 237.

[3] خالد البطران ، ***تأثيرات الصعود الروسي و الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة*** ، *مجلة جامعة البعث ، المجلد 44 ، العدد 11 ، 2022 م ، ص 72.*

للمساواة والثقة المتبادلة والدعم المتبادل و الازدهار المشترك والصداقة طويلة الأمد ، كل هذه الأسماء إنما تشير إلى اتجاه تصاعدي في شكل العلاقات الصينية–الروسية ، هذا ونتيجة لتدهور التعاون الروسي الغربي في أعقاب الأزمة الأوكرانية الأولى عام 2014 م أصبح التعاون بين الصين وروسيا في حالة من التقارب المستمر والمتنامي ، وفي المقابل تطورت ونمت أوجه التعاون الثنائي إلى الدرجة التي اختفت معها حالة اللاعودة وهذا ما تم الإفصاح عنه من قبل مسئولين رسميين في الإدارة الروسية والتي أكدت على اختفاء فكرة التخوف الروسي من التقدم الصيني والتي كانت دائماً ما تبثها الاستفزازات الغربية ، كما وقد مضى التعاون في مجال الطاقة بين روسيا والصين إلى الأمام في سياق إستراتيجية روسيا اللاحقة – إعادة التوجيه إلى آسيا– ، وبالتالي مثل التعاون طويل الأمد في مجال الطاقة و الذي يشمل إنشاء بنية تحتية للطاقة على نطاق واسع يتخطى الحدود ، وأصبحت روسيا مورداً رئيسياً للنفط والغاز بالنسبة للصين بينما أصبح سوق الطاقة الصيني أحد الوجهات الرئيسية لصادرات الطاقة الروسية ، فمنذ عام 2021 م اتسع نطاق التعاون الطاقوي بين الجانبين ليشمل مجالات جديدة غير تلك التقليدية مثل التعاون في الكهرباء والطاقة النووية ، و يمكن وصف هذا التعاون بالسلاسة والمرونة.[1]

ويمثل إدراك صناع القرار في كل من الصين و روسيا أهمية التقارب وتوافر الإرادة السياسية أمرا جديرا بالاهتمام لعدة أسباب منها ما يتعلق بالتوافق في وجهات النظر لكل منهما بضرورة أن يكون النظام الدولي جديد متعدد الأقطاب ، وإنهاء حالة التفرد الأمريكي بشؤون النظام الدولي وامتلاكهما الإمكانيات والقدرات التي تجعل تأثيرهما في النظام الدولي تأثيرا يعتد به ، كما أنهما يشكلان نواة مهمة وجاذبة لدول أخرى في إقامة تحالفات وعقد اتفاقيات ، كما في مجموعة دول البريكس على سبيل المثال[2]، هذا ويسمح التحالف الروسي مع الصين بأن تقود و بجدارة إستراتجيتها كقائد للمجموعة الآسيوية و هو هدف تاريخي لها[3]، وعلى العموم وصلت العلاقات الروسية الصينية إلى مستوى عالي من الاستقرار و التعاون والتحالف في إطار التعاون الديناميكي

[1] غزلان محمود عبد العزيز محمد ، ***المرجع السابق*** ، 2023 م ، ص ص 24–32–40.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري ، ***المرجع السابق*** ، ص 55.

[3] أنطوان برونيه ، جون بول جيشار ، ***التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية*** ، ترجمة : عادل عبد العزيز أحمد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط 1 ، 2016 ، ص 235.

المتبادل في جميع الميادين وتعزيز الأمن والاستقرار في الإقليم الآسيوي تحت شعار – *فلنصعد معا* –[1].

✓ *العلاقات الصينية الأوروبية :* شهدت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية تطوراً واضحاً فكلاهما حرص على تبادل الحوارات وعقد القمم السياسية وتأكيد التعاون والشراكة بينهما في مختلف المجالات ، فقد حرص الاتحاد الأوروبي على دفع الصين للالتزام بتعهداتها في ظل المنظمة العالمية للتجارة و مواصلة فتح أسواقها وتعزيز مكافحتها للانتهاكات خاصة تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي لمسألة تايوان ، وفي المقابل تتعامل الصين مع الاتحاد الأوروبي من خلال سياستها القائمة على حسن الجوار والحفاظ على شراكتهما خاصة وأن الصين في حاجة ماسة إلى الأسواق الخارجية ، والمعاملات المالية والتكنولوجية المتطورة ، كما يجب على الصين أن تشارك بجد ونشاط في الحوارات و اللقاءات مع جميع الأطراف الأوروبية كما يتوجب عليها التواصل مع الاتحاد الأوروبي لإقناعه بإمكانية التعاون مع بكين في مشاريع البنى التحتية ، وفي المقابل على دول الاتحاد الأوروبي الحصول على الأموال من الصين من أجل تحقيق المزيد من الفرص العملية وزيادة نمو الناتج الإجمالي الوطني للصين[2] ، فكل منهما يدرك أهمية الآخر بالنسبة له حيث أن هناك مصالح مشتركة للصين والاتحاد الأوروبي تهدف إلى مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين، كما أن هناك العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك بين الجانبين فيما يتعلق بالطاقات الجديدة والفضاء وتوفير الطاقة وحماية البيئة وهناك أيضا تنسيقا وتشاورا متكررا للغاية بشأن القضايا الدولية بين الاتحاد الأوروبي والصين خاصة البرنامج النووي الإيراني ، كما يعمل الطرفان معا من أجل الوصول إلى نظام يقوم على التعددية القطبية لا الهيمنة الأمريكية والحرص على إيجاد بيئة سلمية ومستقرة على الصعيدين الدولي و الإقليمي[3] ، كما تلعب العلاقات الاقتصادية دورا أساسيا في العلاقات الصينية – الأوروبية ، فالصين تعتمد كثيراً على الجانب التجاري في علاقاتها الخارجية وبذلك فهي بحاجة

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 239.

[2] صفراوي فاطمة ، ***العلاقات الصينية – الأوروبية في ظل التحولات الدولية الراهنة*** ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 06 ،العدد 02 ، جامعة تيسمسيلت، 2021 م ، ص821.

[3] دايد محمد زين العابدين ، **المرجع السابق** ، ص 76.

ماسة إلى الاستثمارات والأسواق الأوروبية ، وفى المقابل تجد دول الاتحاد الأوروبي نفسها في حاجة كبيرة إلى الصين على اعتبار أن الصين بالنسبة له هي القوة المحركة الأولى للاقتصاد في العالم[1] ، فالصين وأوربا شركاء تجاريون قدماء لقرون ماضية من خلال طريق الحرير، ومع التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الصينية في الثمانينات من القرن العشرين واتجاهها لتخفيف المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ورفعها شعار استقرار البيئة الدولية ، فقد بدأت تركّز على الأهداف الاقتصادية من خلال دعم علاقتها مع دول أوروبا الغربية على المستوى التجاري وجذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية [2]، وقد احتلت الصين ثاني أكبر سوق لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2010 م ، وفي مقابل ذلك حافظت دول الاتحاد الأوروبي على شراكتها التجارية مع الصين منذ 2004 م حتى اليوم ومضاعفته لأكثر من ثلاث مرات بعد 2001 م حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 26 مليار يورو سنة 2000 م إلى 82 مليار يورو سنة 2009 م ، أما عن الواردات فقد ارتفعت من 75 مليار يورو إلى 250 مليار يورو في نفس السنة [3]، فضلا على ذلك يعمل الطرفان على تحسين التجارة والاستثمار والابتكار والتعاون الجمركي وتسريع التنسيق والتعاون في مجموعة العشرين وغيرها من منتديات الحوكمة الاقتصادية العالمية والتعاون معا لدفع إصلاح القواعد والمعايير الاقتصادية والمالية الدولية ، وفي حقيقة الأمر فإن هناك تصارع بين الدول الأوروبية على تحسين علاقاتها بالصين وذلك في ظل التقدم الهائل الذي حققه الاقتصاد الصيني وصعوده في عام 2010 م كثاني أكبر اقتصاد في العالم ، فالاتحاد الأوروبي لدية رغبة قوية في تعزيز علاقاته مع الصين من منظور إستراتيجي وذلك في ظل تحالفات مصلحية جديدة تتوسط الصين معظمها.[4]

وقد اتجهت الصين إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي وهي كالآتي:

- شراكة شاملة طويلة الأمد قائمة على التعاون مع فرنسا في ماي 1997 م.
- شراكة شاملة مع المملكة المتحدة في أكتوبر 1998 م.

---

[1] صفراوي فاطمة ، ***المرجع السابق***، ص 820.

[2] ملاح نصيرة ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 394- 395.

[3] صفراوي فاطمة ، ***المرجع السابق*** ، ص 821.

[4] دايد محمد زين العابدين ، **المرجع السابق** ، ص 77.

- شراكة إستراتيجية شاملة مع فرنسا في يناير 2004 م.
- شراكة إستراتيجية شاملة مع إسبانيا في نوفمبر2005 م.[1]

أما على المستوى الثقافي فقد وقعت الصين على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل الثقافي مع جميع دول الاتحاد الأوروبي سنة 1999 م ومن خلالها تزايد عدد الطلاب الصينيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث أن هناك أكثر من 25 ألف طالب صيني يدرس في الجامعات الأوروبية في إطار التبادل الثقافي بين الطرفين ، وفي المقابل يوجد 1400 طالب أوروبي يدرس في الصين.

و تعتبر الشراكة التي انعقدت بين الاتحاد الأوروبي والصين سنة 2003 م ما هي إلا دليل على أن الصين قد أصبحت بالفعل لاعبا أساسيا خاصة في الجوانب الأمنية لذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الصين كإحدى القوى العظمى التي من الممكن أن تشارك في حل العديد من المشاكل المتعلقة بالتهديدات المحورية لأمنها و التي تكمن في التنوع القومي والجوانب الطاقوية والبيئية والتهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية ، الجريمة الدولية والأمراض المعدية و غيرها، ومن أجل ذلك يقوم الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في المبادرات الداخلية للصين بهدف زيادة قوتها، وتحقيق التنمية المستدامة لها وبذلك فعنصر الأمن القومي للصين يمكن وصفه بالطابع المميز لتقارب العلاقات بين الطرفين رغم هيمنة التفاعلات التجارية والثقافية عليها و مثل هذا التقارب يحدث بسبب عدم توافر مصالح إستراتيجية لدى أوروبا ، أو تواجدا عسكريا لها في آسيا مع عدم تحملها مسؤولية الدفاع عن تايوان ، وعدم وجود جماعات ضغط مناصرة لتايوان في أوروبا، وبذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تطوير علاقاتها مع الصين دون أن تتحمل مسؤولية الأعباء الإستراتيجية والأمنية والتي تتحملها الولايات المتحدة في آسيا أو الدور الداخلي.[2]

فالاتحاد الأوروبي وحاجته إلى دعم الصين التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي على مستوى العالم ومن ثمة فإنّ تحويلها لجزء من احتياطاتها إلى اليورو يخدم الاتحاد الأوروبي.[3]

وعلى الرغم من تطور العلاقات الأوروبية الصينية إلى حد كبير إلا أن هناك العديد من الاختلافات في المواقف بين الطرفين فمثلا الصين تتعرض للعديد من النقد من دول الاتحاد

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 397.

[2] صفراوي فاطمة ، ***المرجع السابق*** ، ص 822.

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 396.

الأوروبي بخصوص مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين[1]، وهي تثير استياء الرأي العام الأوروبي والأمريكي في مطلع الألفية الجديدة ، وكثيرا ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإثارة المواجهة مع بكين حيث دأبت واشنطن إلى إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الإنسان في الصين[2] كما تقوم في بعض الأحيان بفرض سياسات من أجل حماية أسواقها من غزو المنتجات الأوروبية ولكن ورغم كل تلك الاختلافات إلا أن العلاقات الصينية الأوروبية تبقى ببقاء المصالح الاقتصادية ، وعليه يمكن القول أن العلاقات التجارية الصينية الأوروبية قد شهدت تطورا سريعا خاصة في العقود الأخيرة حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين حتى أصبح هناك تصارع بين الدول الأوروبية على تحسين علاقاتها بالصين نظراً للتقدم الكبير والهائل الذي حققه الاقتصاد الصيني ، فدول الاتحاد الأوروبي لديها رغبة كبيرة في تعزيز علاقاتها مع الصين وفق المنظور الاستراتيجي و إقامة تحالفات قائمة على تبادل المصالح ، وهنا يلاحظ أن الصعود الصيني يرتكز على التحولات الصينية الداخلية ، ويهدف هذا المنظور إلى تقديم المساعدة للصين من أجل تجاوز التحولات والإصلاحات الأمنية الداخلية بحكم خبرتها الكبيرة والطويلة مع التحولات الديمقراطية الاجتماعية و ذلك بهدف المساهمة في تنمية المجتمعات المدنية الصينية مع توفير الخبرة الواسعة لهم في مجال الإصلاح الصناعي والتعليم العالي والمواد التكنولوجية والمواصلات وتدعيم قدرات البناء.[3]

شهد عام 2018 م نشاطا في التبادلات الرفيعة المستوى بين الصين والاتحاد الأوروبي من خلال الحوار الإستراتيجي والاقتصادي والتجاري فيما بينهما ، كما كان هناك عدد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين ، ففي يناير قام كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بزيارة رسمية للصين ، وفي فبراير زار رئيس مجلس الدولة الصيني ليكه تشيانغ هولندا ، كما كان هناك زيارة للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للصين[4] ، هذه الزيارات

---

[1] صفراوي فاطمة ، ***المرجع السابق*** ، 823.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 401.

[3] صفراوي فاطمة ، ***المرجع السابق*** ، ص 823.

[4] تشن شياو جينغ ، **تعاون الصين والإتحاد الأوروبي من أجل استقرار النظام العالمي** ، مجلة الصين اليوم ، 2018 ، الرابط : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201812/t20181228_800152821.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2023/04/15 م .

المتبادلة ساعدت على تعزيز تبادل الثقة السياسية ودفع التعاون البراغماتي في مختلف المجالات كما و قد واصلت الصين تعزيز التعاون مع ستة عشرة دولة في وسط وشرقي أوروبا ، كما وقد أكد مارك لينارد – المدير التنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية – في حديث له لصحيفة الفاينانشيال تايمز : أن صورة الصين لدى الأوروبيين تعتبر من أرض الفرص الاقتصادية إلى التهديد الأقل للأمن العالمي ، ومع صعود الصين وأهمية الشرق الآسيوي لم تعد علاقة أوروبا عبر الأطلسية محورية لها كما كانت سابقا ، ومن المحتمل أن تختلف طبيعة التعاون بين الطرفين وفقا لما تقتضيه كل قضية على حدى ، كما أن هناك احتمال تحرر أوروبا من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنه لا ينبغي المبالغة في أرجحيه حدوث هذا السيناريو.[1]

✓ ***العلاقات الصينية الأمريكية :*** تشكل العلاقات الصينية –الأمريكية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة ، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم و التي تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولى ، في حين أن الصين بثقلها الديموغرافى والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تسعى من أجل الوصول لقمة ذلك النظام ، فالولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، وترى في صعودها تهديد لمصالحها الحيوية وأمنها القومي ، في حين أن الصين تنظر للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم وترى ضرورة في التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.[2]

لقد اقترن تاريخ العلاقات الصينية– الأمريكية بأحداث كثيرة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على تلك العلاقة نظرا لاختلاف الدولتين في طبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية ومن ثم أصبح من الطبيعي وجود اختلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة في مفهومهما وأهدافهما بالنسبة للعالم فضلا عن علاقات كل منهما بالآخر، فقد تميزت العلاقات الصينية – الأمريكية بعد استقلال جمهورية الصين الشعبية عام 1949 م بكونها علاقة عدائية حيث كانت النظرة الأمريكية للصين تمثل فكرة الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات على الرغم من أن

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 403.

[2] إيمان عبد الله عبد الخالق إبراهيم ، ***أثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001 م*** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، **2016** م ، الرابط :https://democraticac.de/?p=34551 ، أطلع عليه بتاريخ : 2023/04/15 م.

الصين التزمت سياسة سلمية تطمح فيها إلى إقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن شروط ومبادئ حزبها الحاكم ، في حين تميزت النظرة الصينية للأمريكيين على أنهم عدوانيون ، وفي إطار العداء المعلن بين البلدين في تلك الفترة قامت الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس هاري ترومان عام 1954 م ولاعتبارات مصلحية بتوقيع معاهدة أمنية ذات صبغة دفاعية والتي أصبحت تايوان بموجبها الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة واحتلت مقعدها الدائم في مجلس الأمن وباعتراف معظم دول العالم خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[1]، كما و قد لعبت عوامل كثيرة في تصعيد الخلافات بين الدولتين خلال تلك الفترة وهي عوامل ساهمت في نفس الوقت في تجنب التصادم والتورط بأي عمل عسكري بينهما تمثلت في:

- الأزمة التايوانية التي لعبت دورا مهما و مؤثرا في توتر العلاقات بين الدولتين حيث اعتمدت الولايات المتحدة سياسة تؤكد على أهمية تعاونها العسكري مع تايوان ، والتزامها بالدفاع عنها في حال تعرضها لعدوان عسكري من جهة وعدم موافقتها ومعارضتها لمبدأ استقلال تايوان من جهة أخرى .
- فشل سياسة الاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين ، والحد من نفوذها في إطار محيطها الآسيوي فضلا عن تغير ميزان القوى بعد تدخلها في كوريا الشمالية وخارجيا لصالح الصين وزيادة نفوذها داخليا.
- نجاح الصين في تفجير قنبلتها النووية الأولى في عام 1964 م ، وقنبلتها الهيدروجينية الأولى في عام 1969 م ، وإطلاق قمرها الصناعي الأول في عام 1970 م مما أدخلها في مجال التسلح النووي وغير من طبيعة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، وقد دخلت العلاقات الصينية- الأمريكية بعد تولي إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون السلطة في نهاية عام 1968 م مرحلة من التقارب بين الجانبين حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قائمة على تحسين علاقتها بجمهورية الصين الشعبية ، وكسب شريك جديد له ثقله السياسي المؤثر في القارة الآسيوية.[2]

---

[1] سليم كاطع علي ، إنعام عبد الرضا سلطان ، ***العلاقات الأمريكية . الصينية : الواقع وآفاق المستقبل*** ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد 2016 ، العدد 43-44 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2016 م ، ص ص ، 161-162.

[2] سليم كاطع علي ، إنعام عبد الرضا سلطان ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 162 -163.

وفي ظل تنامي الصعود الصيني في النظام الدولي وفي ضوء إدراكها أهمية مواجهة ذلك الصعود أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 م وضع الصين ضمن دائرة التهديد المحتمل على المكانة الأمريكية في النظام الدولي ، ومنذ ذلك الوقت أخذت الإدارة الأمريكية المتعاقبة تتراوح في سياستها اتجاه الصين بين نهجي الانخراط الاقتصادي والدبلوماسي والتحوط الأمني ضد تنامي القوة العسكرية الصينية والنفوذ الجيوسياسي الذي يضر بالمصالح الأمريكية في آسيا إلا أنها لم تحد عن مسألة صعود الصين ، لذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة منع وصول الصين إلى مكانة المنافس الاستراتيجي مع مواصلة التعاون معها للاستفادة من دعمها في محاربة الإرهاب ، ومنع انتشار الأسلحة النووية ولا سيما في كوريا الشمالية وكان عماد ذلك النهج هو إقامة التحالفات أو تجديدها مع القوى الناشئة في المنطقة مثل اليابان والهند وغيرها من القوى الإقليمية وذلك لتشكيل واحتواء صعود الصين في المنطقة وفق القواعد والقيم الأمريكية ، وفي إطار نظام إقليمي يستوعب ذلك الصعود وعليه فإن أمن المصالح الأمريكية في القارة الآسيوية مرتبط باستقرار تلك القارة وأن استقرار آسيا مرتبط بدور الصين الإقليمي ، ودور الصين الإقليمي لا يمكن ضبطه والتحكم باتجاهاته إلا بتوثيق العلاقات الصينية– الأمريكية من خلال إنشاء شبكة كبيرة من المصالح والأدوار التي تقوم بها الصين لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية [1]، ويمهد لهذا الدور ما حدث من انتقال تدريجي لكون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة إلى دولة تنظم إلى العديد من معاهدات وقف انتشارها ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الصين بوقف مساعداتها النووية لكل من كوريا الشمالية وإيران وباكستان.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن العلاقات الصينية الأمريكية ركزت على عدة عناصر و المتمثلة في ما يلي:

- الحرص الأمريكي للحفاظ على علاقة الشراكة مع الصين.
- الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المطلق والمفتوح مع الصين.

[1] فاضل عبد علي حسن الشويلي ، ***مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية وأثرها في السياسة الدولية*** ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، جامعة ذي قار ، 2019 م ، ص 807.

- الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.
- وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له حتى وإن اختلف معه.
- سيطرة الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات ، فالصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية وتدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها ، في حين لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها وفي الوقت ذاته لا ترغب في انهيار الصين.

إن ما يميز العلاقات الصينية الأمريكية حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي أنها كانت تجري في ظل ظروف الحرب الباردة ومتطلبات توازن القوى في النظام الدولي والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية ، غير أن التغير الذي لحق ببنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وضع هذه العلاقات في إطار جديد وهو ما عبر عنه بريجنسكي في رؤيته للصين على أنها من بين اللاعبين الجيو–استراتيجيين ، وبإمكانها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها وفي العالم وإلى دورها البراغماتي ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر خوفاً من المخاطرة في الوقوع في عزلة دولية[1] ، فالعلاقات الصينية– الأمريكية تميزت أثناء فترة الحرب الباردة بعداء حقيقي لجأت من خلاله الولايات المتحدة لكل الأساليب التي تمكنها من منع الصين لأداء أي دور فعال على مستوى السياسة العالمية ، وازداد الخلاف بالرد الصيني لهذه الإستراتيجية الاحتوائية لتدخلها في حرب كوريا ومساندها للشيوعية هناك ، وبشكل عام فإن الصين مصممة على تعزيز نموها الاقتصادي، ولذلك فهي تتحاشى الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن ذلك سيكبح نموها ، وسيضر بمئات الملايين من الصينيين[2] ، كما يهدد بقاء الحزب الشيوعي في السلطة ، فالقيادة الصينية واعية بجوانب ضعفها تماما كما تعي جوانب القوة لديها ، لكن لا مناص من وجود احتكاك متزايد كلما توسع الدور الإقليمي لها وتطور مجال نفوذها ، وهي تحاول بذلك السيطرة

---

[1] فاضل عبدعلي حسن الشويلي ، ***المرجع السابق*** ، ص807.

[2] حذفاني نجيم ، ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة*** – ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : الدراسات الآسيوية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011 م ، ص 38.

على آسيا عن طريق القوة اللينة – أي عن طريق الإقناع – تماما كما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الغربي ولذلك فالصين تصارع من أجل تعميق الهوة التي تفصل بينها وبين جيرانها في مجال القوة لاسيما اليابان وروسيا والهند ، وكلما ازدادت مستويات القوة لدى الصين فإنها تحاول دفع الولايات المتحدة الأمريكية خارج آسيا ، وإذا كانت هذه الأخيرة قوة عظمى ذات أسس ثابتة فإن الصين الحديثة تحاول إعادة تشكيل التاريخ واستعادة مكانتها وتعمل من أجل السيادة الإقليمية ، ولذلك فلا يمكن السماح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على قارة آسيا، و بالتالي فإن العلاقات بين البلدين في تلك الفترة كان يميزها التوتر والتنازع حول العديد من القضايا مع تضارب في المصالح الاقتصادية والسياسة الأمنية و الأيديولوجية وهذا كله جسد عمق التنافس الإستراتيجي ، وتجلى ذلك في العديد من المستويات :

- التنافس الصيني الأمريكي على المستوى الاقتصادي حيث أكد الخبراء الإستراتيجيين الأمريكيين أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أكبر منافس اقتصادي وتجاري لها و المتمثل في الصين ، هذه الأخيرة التي أصبح وزنها الاقتصادي على المستوى الإقليمي و الدولي يتزايد على حساب الاقتصاد الأمريكي الذي تراجع أداؤه بشكل بارز، فحسب إحصائيات عام 2009 م يعاني الميزان التجاري الأمريكي عجز قدره 226,8 مليار دولار، وإن التنافس الاقتصادي والتجاري بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن حصره فقط في علاقات الطرفين بعضهما البعض بل هذا التنافس يمتد ليشمل الهيمنة على الأسواق العالمية والتنافس لتأمين مصادر تضمن استمرارية النمو الاقتصادي واستدامته خاصة فيما يتعلق بتأمين مصادر الطاقة في إفريقيا والشرق الأوسط .
- التنافس الصيني الأمريكي على المستوى الاستراتيجي والأمني حيث أن إستراتيجية الصين الأمنية لما بعد الحرب الباردة قائمة على السلام والتعاون ، أما إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية هي إستراتيجية المشاركة والتوسع من خلال السعي لتوطيد العلاقات القائمة مع الحلفاء والسعي وراء كسب أكبر عدد من الشركاء من خلال هياكل الشراكة المتعددة ، وجعل أكبر عدد ممكن من الدول تنضم للنظام الدولي الذي تتزعمه ، و في هذا الإطار يمكن القول الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم كان تفكيرها الإستراتيجي هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع الفريد والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أي قوة من تحديه أو المشاركة فيه ، ومن أهم من عبروا عن هذا الفكر هو بريجنسكي الذي اعتبر الصين من

اللاعبين الإستراتيجيين التي يمكنها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها و في العالم[1] ، في حين جوزيف ناي قلل من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية لذلك فهو يرى أن الطريق لا يزال طويلا أمامها حتى تنافس قوة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للتحديات التي يواجهها الصعود الصيني ، ورأى أن هذا التنافس الإستراتيجي الأمني والجيو –استراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يرتكز في منطقة آسيا بالأساس لما تمثله هذه القارة من أهمية خصوصا في جزيرة تايوان ، شبه الجزيرة الكورية ، التبت و اليابان.

- التنافس الصيني الأمريكي على المستوى السياسي ، فأكبر عقبة أمام تطور العلاقات الصينية الأمريكية تتمثل في الاختلاف الكبير بين حكومتي البلدين في النظام السياسي والايديولوجيا ووجهة النظر إلى القيم ، كما يفتقد الطرفان إلى الثقة على الصعيد السياسي وهذا ما يؤدي إلى تسييس الصدام الاقتصادي ، كما أن الضغط الأمريكي على قضايا حقوق الإنسان وضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية ما هو إلا انعكاس للاختلافات الجوهرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول الإيديولوجيا والنظامين السياسي والاجتماعي بالرغم من فرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لحزمة من العقوبات على الصين في مطلع التسعينات فإن النظام السياسي في الصين انتهج العدائية الموجهة نحوها والمتعلقة بطبيعة النظام السياسي القائم ، وهذا التباين السياسي والإيديولوجي هو الذي أدى لظهور أصحاب نظرية الاحتواء في الولايات المتحدة الأمريكية وترويجهم لنظرية التهديد الصيني ، وتأييد احتواء الصين بهدف السعي الأمريكي لضمان استمراريتها كقوة عظمي مهيمنة في شؤون السياسية العالمية.

أما في المجال التعاوني الصيني–الأمريكي فبالرغم من التباين في وجهات النظر بين الطرفين اتجاه القضايا الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية فإن القيادات السياسية في البلدين قد أدركتا أهمية الاعتماد المتبادل من أجل تطوير العلاقات الثنائية خاصة في ظل تزايد وتعاظم الارتباط التجاري والمالي بين البلدين ، وعدم قدرة كل طرف للتخلي عن الطرف الآخر في البناء الاقتصادي ، وما يدعم هذا التوجه هو تعاظم مقومات القوة الشاملة للصين بنوعيها القوة الصلبة والقوة المرنة ، وزيادة وزنها الإقليمي والدولي ، وانضمامها للتنظيمات الإقليمية والدولية ، واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ، وتعاظم دورها الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي ، في مقابل

[1] حذفاني نجيم ، ***المرجع السابق*** ، ص ص *53–62–70*.

تآكل القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وإدراكها لتراجع دورها تدريجيا في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وزيادة القوى المناهضة لها بسبب سياسات الهيمنة ، ونزعة التفرد العالمي الذي يتميز سلوكها الخارجي في إدارة علاقاتها الدولية وذلك لأنها لم تتمكن من صياغة إستراتيجية شاملة في النظام الدولي الجديد تمكنها من الحفاظ على مكانتها كقوة مهيمنة وحيدة ، كما أن العلاقات الصينية – الأمريكية من حيث طبيعتها لا تؤثر على أمن الدولتين وتطورهما فحسب بل تحدث أثر عميق المدى على السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي بل والعالم ككل ، لذلك فقد قرر القادة الصينيون والأمريكيون في البيان الصيني – الأمريكي المشترك لتكريس جهودهم لإقامة علاقة الشراكة الإستراتيجية البناءة الموجهة من خلال تحقيق عامل الثقة الإستراتيجية[1]، وتعميق الحوار من أجل التعاون ، والتنسيق لتحقيق المصالح المشتركة ، وتجنيب البلدين أسباب التوتر.[2]

إذن فللعلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية توصف اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم وأحيانًا توصف بالعلاقة بين الاثنين الكبار أو G-2[3] ، و مما لا شك فيه فإن العلاقات الصينية– الأمريكية تمثل في الوقت الراهن واحدة من أهم العلاقات الثنائية في القرن الحادي و العشرين و توصف بأنها الأكبر و الأكثر توازنا في تاريخ البشرية ، و تسير وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة البرغماتية ، ويبدو أن المشهد الراهن لتلك العلاقة هو مزيج من الصراع و التعاون إذ تكمن أهميتها في سعة حجم العلاقات الثنائية نفسها وما تتضمنه من أرقام و تبادلات على الصعيد السياسي والاقتصادي ، التجاري والعسكري و الثقافي و العلمي ، فضلا عن ما تعالجه هذه العلاقات من قضايا إقليمية و دولية ، و بالتالي فإن هذه العلاقة بين البلدين هي علاقة معقدة ومركبة و متعددة الأبعاد ، و مزيج معقد من علاقات التعاون و المنافسة و التحدي على المستوى الاستراتيجي[4]، فضلا على ذلك فهي تعد من أبرز

---

[1] حذفاني نجيم ، ***المرجع السابق*** ، *ص 71.*

[2] حذفاني نجيم ، ***المرجع نفسه*** ، ص 86.

[3] إياد جاسم محمد ، ***محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين*** ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 3/36 ، كلية الإعلام ، جامعة العراق ، ص 409.

[4] إيمان مكركب أبران ، **مكانة العامل الاقتصادي و دوره المستقبلي في العلاقات الأمريكيةّ الصينيةّ – 1990 م – 2020 م –** ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات أسيوية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم دراسات دولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2013 م– 2014 م ، ص 13.

العلاقات الدولية القائمة في المرحلة الراهنة لكونها تجمع بين دولتين عظمتين ويحكم تلك العلاقة التنافس والصراع تارة ، والتعاون والاعتمادية تارة أخرى ، فالصين تعد اليوم في مقدمة الدول الصاعدة التي تطمح لممارسة دور عالمي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية وتحاول هذه الأخيرة المحافظة على الهيمنة والسيطرة ، وعدم صعود منافس آخر لها.[1]

## المطلب الثالث : أدوات الهيمنة الصينية على الإقليم.

أدت التحولات الجديدة التي نتجت عن الحرب الباردة إلى بروز مفاهيم جديدة و التي تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون فيما بين الدول ، و تعد الظاهرة التكاملية من المواضيع الجوهرية في هذا الصدد وذلك بتركيزها على شق هام من التفاعلات الدولية وهو التعاون ، ويعد مفهوم الإقليمية الجديدة ذات البعد الاقتصادي أحد الاتجاهات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة والذي تزامن مع إنشاء عدد من المنظمات الإقليمية ، ففي الأميركيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية عام 1991 م كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية عام 1994 م ، وتأسست أيضا رابطة جنوب شرق آسيا في عام 1992م وغيرها ، وتختلف دوافع إنشاء المنظمات الإقليمية باختلاف المناطق الجغرافية فقد تكون ذات أسباب ثقافية كما قد تكون ذات أسباب اقتصادية سياسية أو لأسباب أمنية جيو– سياسية أو نتيجة لاختراق قوى أجنبية لإقليم هذه الدول وهو الحال بالنسبة إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي أنشئت لمواجهة التطرف و الإرهاب والحركات الانفصالية ، بالإضافة أيضا لرفض كل من الصين و روسيا الدول المحورية في المنظمة سياسة الهيمنة الأميركية في انتهاجها سياسة القطب الواحد والتدخل في شؤون وسط آسيا[2]، كما و قد أكدت الصين عن حضورها في الإقليم الآسيوي من خلال التنظيمات الإقليمية كمنظمة الآسيان و منظمة شنغهاي و الأبيك.... وغيرها ، فمن جهة الاستحواذ على هامش من أسواق هذه الدول التي تجمعها الكثير من القواسم المشتركة وتعزيز حضورها أمام الزحف الياباني ، و في نفس الوقت عرقلة الدور الأمريكي في المنطقة[3] ، كما تعتبر منظمة شنغهاي أحد أهم الأدوات التي تساعد الصين في إطار مواجهتها لحركة تركستان الإسلامية أو في منطقة تركستان

---

[1] فاضل عبدعلي حسن الشويلي، ***المرجع السابق*** ، ص 808.

[2] عبد الحق دحمان ، ***التحالف الشرقي المقبل – منظمة شنغهاي للتعاون والتوجّه نحو العالمية*** –، مجلة سياسات عربية ، العدد 12 ، 2015 م ، ص 94.

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 559.

الشرقية التي أعلن المقاتلين الايغور عام 1994 م استقلالها من طرف واحد ، ومع تخّوف دول منظمة شنغهاي وخاصة الصين و روسيا من الهيمنة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى إلا أنهم يتعاونون معها ويحرصون مرارا وتكرارا على صياغة خطاب رسمي عام يؤكد عدم سعيهم لتكوين تحالف عسكري في مواجهتها حيث أنّ هدفهم يتلخص في تكوين اقتصادي بحت ، ومن الأدوات التي اعتمدتها الصين للهيمنة على الإقليم نجد :

✓ ***منظمة شنغهاي :*** برزت منظمة شنغهاي كنواة عملية لسياسات جديدة وتحالفات قوية تتجه إلى بناء نظام دولي جديد تكون فيه هذه المنظمة ركنا أساسيا ضمن معادلة توازن القوى الدولية [1]، و قد جاء ميلاد منظمة شنغهاي للتعاون كتحالف سياسي بنكهات مختلفة –اقتصادية ، سياسية و حتى إستراتيجية – ، ففي أفريل 1996 م وجه الزعيمان الصيني جيانغ زيمين و الروسي بوريس يلتسين و خلال القمة التي جمعتهما في موسكو نداء لإنشاء عالم متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على النظام الدولي حيث أعلن عن قيام الشراكة الإستراتيجية الصينية–الروسية[2] و تصنف منظمة شنغهاي للتعاون كإحدى المنظمات الدولية الإقليمية حديثة النشأة والتي أعلن عن قيامها في مدينة شنغهاي الصينية في الخامس عشر من جوان 2001 م وهي امتداد لإعلان خماسي شنغهاي الذي أعلن عنه في مدينة شنغهاي الصينية في أفريل 1996 م بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات الرسمية التي جمعت كل من الصين وروسيا و كازاخستان وقرجيزستان وطاجيكستان والتي هدفت إلى خلق صيغة من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي بين هذه الدول الخمس والتي ينظر لها كدول مؤسسة لهذه المنظمة و قد أصبحت ست دول بانضمام دولة أوزبكستان التي انضمت إلى هذا الخماسي عام 2001 م ، كما أقرت المنظمة نوعين آخرين من العضوية : عضوية بصفة مراقب منحتها لكل من إيران وباكستان وأفغانستان و الهند ومنغوليا ، و عضوية بصفة شريك حوار منحتها لكل من تركيا ، بيلاروسيا و سيريلانكا[3] ، ولاشك أن المبادرة الصينية تشكل أحد التوجهات الإستراتيجية للقوة الصينية الصاعدة في رؤيتها

---

[1] عبد الحق دحمان ، ***المرجع السابق*** ، ص 94.

[2] مشاور صيفي ، ***روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون : أي شراكة استراتيجية ؟*** ، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية ، المجلد 08، العدد 02 ، جامعة جيجل، 2017 م ، ص ص 30-31.

[3] خير سالم ذيابات ، ***الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996 م – 2013 م : تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو ؟***، المجلد 43 ، *الملحق 01* ، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن ، 2016 م ، ص 353.

لدوائرها الإقليمية وخصوصا الدائرة الإقليمية التي تحوي دول آسيا الوسطى ، فشعار نمو الصين السلمي و الذي أصبح مبدأ في السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين بهدف طمأنة دول جوارها الإقليمي من أن نمو الصين الاقتصادي والعسكري لا يمثّل تهديدا للسلم والأمن بالمنطقة ، و لعل هذه المبادرة الصينية من إنشاء تجمع شنغهاي تدخل في إطار إجراءات بناء الثقة بين دول آسيا الوسطى وتبديد الشكوك والمخاوف من هذا الصعود وبأن الصين قوة محافظة لا تسعى لقلب موازين القوى لصالح تعزيز نفوذها في محيطها ، وهو ما نصت عليه الأهداف التي جاءت في إعلان تأسيس هذه المنظمة و المتمثلة في[1] :

- تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.
- تطوير التعاون الفاعل بينها في السياسة والتجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ، وفي شؤون التربية والطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة.
- العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.
- العمل على تطوير الأفكار وتقديمها للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي عادل وعقلاني متوازن.

وقد جرى التركيز على مواجهة المخاطر وأهمها : الإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمها و التطرف الديني أو الإثني ، و التأكيد على محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود وفق آلية مشتركة بينها إلا أنه يمكن الإشارة إلى وجود اختلاف في الرؤى والمصالح بين كل من روسيا والصين ودول آسيا الوسطى ، فروسيا ترى في هذه المنظمة أداة لتحقيق أغراض جيو–سياسية وإستراتيجية بعيدة المدى ، أما الصين فتراها مجال لتأمين موارد الطاقة خدمة لقفزتها الاقتصادية ، أما حكومات دول آسيا الوسطى ذات التوجه العلماني فتعتبره ملجأ يحميها من المد الإسلامي ويؤمن لها تعامل متوازن مع المراكز الدولية الكبرى مثل أميركا وأوروبا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى[2] ، و بغض النظر عن الأهداف التي قدمها أعضاء هذه المنظمة لتبرير وجودها كإحدى أطر التعاون الإقليمي الهادف إلى تعزيز علاقات الثقة والصداقة والتعاون بين دول المنطقة يمكن القول أن هناك عدة عوامل أمنية هامة قادت إلى خلق بيئة إقليمية جديدة دفعت

[1] عبد الحق دحمان ، ***المرجع السابق*** ، ص 94.

[2] عبد الحق دحمان ، ***المرجع نفسه*** ، ص 97.

باتجاه قيام هذا التجمع الإقليمي أبرزها الحاجة إلى تسوية الخلافات الحدودية بين دول المنطقة ، فاستقلال دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أعاد فتح ملف النزاعات الحدودية بين دول المنطقة والتي يمكن أن تهدد استقرارها نظرا لوجود نزاعات حدودية فيما بين تلك الدول ، ولعل عوامل قيام تلك النزاعات الحدودية بين دول المنطقة نابعة من عدم وجود حدود مرسومة بشكل واضح أثناء فترة حكم الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى تمتع بعض المناطق الحدودية بأهمية جغرافية – موقع جيواستراتيجي– أو اقتصادية – مصادر الطبيعية – مع وجود أقليات اثنية تعيش في هذه المناطق الحدودية[1] ، كما أن تصاعد نشاط الحركات الانفصالية و التطرف يشكل عاملا مهما في رسم البيئة الإقليمية الجديدة ، حيث أصبح الإرهاب مسألة ذات أولوية عالية في جدول أعمال منظمة شنغهاي ، فالصين تشعر بالقلق إزاء المحاولات الانفصالية القومية – الايغور المسلمة – في مقاطعة شينشيانغ ، وخطر الجماعات الشيشانية لا زال يشكل معضلة لروسيا ، وأوزبكستان تعاني من التهديد الأمني الذي تشكله الحركة الإسلامية ، و طاجيكستان تواجه منذ سنوات خطر التشدد الإسلامي ، وقد أصبح خطر حزب التحرير تهديدا مشتركا لأمن العديد من الدول في آسيا الوسطى ، ومع ظهور حركة طالبان في منتصف التسعينيات وزيادة نشاطها بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أصبحت أنظار أعضاء منظمة شنغهاي تتجه إلى أفغانستان كمصدر رئيسي للتطرف الديني والإرهاب في المنطقة ، ولعل توسع حلف الناتو شرقا ووصوله إلى مناطق آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يعد العامل الأهم في قيام منظمة شنغهاي للتعاون إذ أنه أدخل بعدا جديدا في المعادلة الأمنية في القارة الآسيوية خاصة وأن التحولات التي طرأت على عضويته وإستراتيجيته ونطاقه الجغرافي قد أفضت إلى توسعته شرقا ضمن برنامج شراكة تدريجي حيث استقطب دولا جديدة شملت كلا من : بولندة ، جمهورية التشيك ، هنغاريا في عام 1999 م ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، رومانيا، بلغاريا ودول البلطيق الثالث– استونيا، ولاتفيا ولتوانيا– في عام 2004 م بالإضافة إلى كل من كرواتيا وألبانيا اللتين انضمتا في عام 009 م.[2]

ومع تنامي الدور الإقليمي لمنظمة شنغهاي للتعاون والذي بدأ يظهر جليا في عام 2004 م – 2013 م يمكن القول أن المنظمة بدأت تتعدى حدودها الإقليمية في محاولة لتأكيد الحضور

[1] خير سالم ذيابات ، ***المرجع السابق*** ، ص *355*.

[2] خير سالم ذيابات ، ***المرجع نفسه*** ، ص *356*

العالمي و الذي لفت انتباه العديد من المهتمين بالشأن الدولي على أساس أن الصين و روسيا توظف منظمة شنغهاي لملئ الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفه حلف وارسو سابقا من خلال بناء حلف يهدف إلى تحقيق التوازن الدولي ضد حلف الناتو في آسيا في البداية وبقية مناطق العالم لاحقا ، فشعور كل من الصين و روسيا بتهديد الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو ووجود قواعده في شرق أوروبا وآسيا الوسطى بالإضافة إلى تفوق قدرات دول الناتو في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتنامي الشكوك الغربية والأمريكية جراء الصعود الصيني وتنامي الدور الروسي العالمي ، ولعل المؤشرات الآتية تدعم هذا التوازن :

- تأكيد ميثاق المنظمة على ضرورة تقوية علاقات الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء – خاصة بين الصين و روسيا – ، و العمل على المحافظة على أمن واستقرار منطقة آسيا الوسطى و التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية ، و توسيع التعاون متعدد الجوانب والمستويات بين الدول الأعضاء خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية.
- سلبية الإرث التاريخي لعلاقات أقطاب المنظمة – الصين و روسيا – بأقطاب حلف الناتو – الولايات المتحدة والدول الغربية – والتي تمتد جذورها إلى مرحلة الحرب الباردة حيث لا زالت تلقي بظلالها على هذه العلاقات حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خاصة مع استمرار بعض الخلافات حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية كالخلاف الأيدلوجي بين روسيا والصين من جهة والدول الغربية من جهة أخرى ، وقضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية ، وموقف الغرب من تايوان والشيشان ، وتهديدات الدرع الصاروخي الأمريكي لروسيا والصين ، وخشية الغرب من الصعود العسكري الصيني ، وتوسع الناتو في أوروبا الشرقية ووسط آسيا.
- الطموح الصيني والروسي بالتعددية القطبية في النظام السياسي العالمي دون تفرد الولايات المتحدة خاصة وأن كلا القوتين لهما نفوذ سياسي متصاعد وهذا ما أكدته العديد من وثائق المنظمة التي تضمنت رسالة واضحة للولايات المتحدة مفادها أن تحديد مستقبل آسيا الوسطى يرجع إلى دول المنطقة وليس إلى قوى من خارج القارة[1] ، كما أظهرت رغبة بكين و موسكو بإنشاء نظام دولي جديد قائم على بنية أمنية عالمية جديدة من الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة وكذا المساواة والاحترام المتبادل.

[1] خير سالم ذيابات ، ***المرجع السابق*** ، *ص ص 361 -362.*

- امتلاك الصين وروسيا لقدرات عسكرية مدعمة بالأسلحة النووية والصواريخ الإستراتيجية قد يزيد احتمالية قيام أعضاء المنظمة بتطوير هيكل أمني متطور يمكن التعويل عليه في درء التهديدات والمخاطر المحتملة.
- العمل على عسكرة المنظمة تدريجيا فبعد أن كانت المنظمة تقتصر على تعاون الأعضاء في مجال حل الخلافات الحدودية ومحاربة الإرهاب تحولت إلى كتلة تمارس نشاطات أمنية متعددة.
- تزايد حجم الإنفاق العسكري للدول الأعضاء وزيادة المناورات العسكرية المشتركة مما يجعلها مرشحة لأن تكون منظمة عسكرية في المستقبل.
- التأكيد على أهمية دور وصلاحيات الأمم المتحدة كهيئة مختصة في معالجة قضايا السلام والأمن الدولي مما يعني إتاحة الفرصة لأقطاب منظمة شنغهاي لاستثمار قوتها السياسية – حق الفيتو الصيني والروسي– في عرقلة توجهات الولايات المتحدة التي لا تتفق مع مصالح هاذين القطبين ولعل الدفع بحق الفيتو عند تصويت كل من الصين و روسيا في مجلس الأمن حول العديد من القضايا وآخرها اتجاه الأزمة السورية ، و قد فسر هذا التوجه بأنه بداية توازن صيني – روسي للنفوذ الأمريكي داخل أروقة الأمم المتحدة وبذات الوقت كان هناك رأي ثان مفاده أن فكرة التوازن ضد حلف الناتو غير موجودة على لائحة اهتمامات منظمة شنغهاي فهي ليست إلا منظمة تعاون إقليمية تتابع أهدافا مشتركة للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء خاصة مع وجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها والتي ستتكفل بإعاقة أية محاولة لبناء هذا التوازن ضد حلف الناتو ، و لعل أبرز هذه التحديات الداخلية : الافتقار إلى التماسك بين أعضاء المنظمة نظرا لعدم التكافؤ بين أعضاءها من حيث القدرات الكلية التي تفصل بين الصين وروسيا من جهة وبقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى ، كما أن وجود حالة من التنافس على النفوذ في القارة الآسيوية بين قطبي المنظمة – الصين و روسيا – قد يعمل على إعاقة تطور دور المنظمة خاصة في ظل تنافسهما في مجال الطاقة ، وفي مجال كسب نفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى تحاول الصين جاهدة بناء علاقات سياسية وعسكرية مع هذه الجمهوريات بينما نجحت روسيا في إقامة هذه العلاقات منذ عام 1992 م كما أن معظم اقتصاديات الدول الأعضاء باستثناء الصين وروسيا إلى حد ما تعتبر من الاقتصاديات المتواضعة مقارنة بالدول الغربية ، و وجود فجوة شاسعة بين حجم الاقتصاديين الصيني والروسي من جهة و بقية اقتصاديات الدول الأعضاء من

آسيا الوسطى قد يعمل على إبقاء الأخيرة في دائرة الاعتماد على تلقي مساعدات محتملة من طرف بكين وموسكو وبالتالي يحد من ميزانية المنظمة وينعكس سلبا على أدائها ، و قضية الإجماع في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تعيق عمل المنظمة خاصة وأن هيئاتها تتخذ قرارات من خلال الاتفاق دون تصويت ، وتعتبر قراراتها معتمدة إذا لم تقدم أية دولة عضو اعتراضات أثناء عملية اتخاذ القرار ويستثنى من ذلك القرارات المتعلقة بتعليق العضوية أو الطرد من المنظمة والتي تتخذ حسب قاعدة إجماع ناقص صوت الدولة العضو المعنية ، ضف لذلك ضعف وعدم فاعلية أجهزة المنظمة حيث أنها تفتقر لآليات فعالة ذات صلاحيات واضحة للتعامل مع القضايا التي قامت من أجلها هذه المنظمة ، أما عن التحديات الخارجية نجد : تفوق القدرات الكلية العسكرية لدول حلف الناتو على تلك التي تمتلكها منظمة شنغهاي ووجود حالة من الردع السياسي والاقتصادي بين أعضاء المنظمة والدول الغربية مما يحول دون أي صدام عسكري بين أقطاب النظام العالمي ، فالصين وروسيا ترتبطان بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الدول الغربية والولايات المتحدة وكلاهما لا يرغبان بإثارة انتقادات الدول الغربية تجاه قضايا سياسية مهمة لهما – القضية التايوانية والشيشانية – أو اتجاه بعض محاولات قمع حقوق الإنسان والديمقراطية ، كما أن هناك مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي من شأنها تنمية التعاون بين أقطاب المنظمة وأقطاب الناتو وتحول دون الوصول إلى مواجهات غير مرغوبة فبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 م تقوم إستراتيجية الناتو على مكافحة التهديدات في مواقعها وهذا يتطلب تعاونا واسعا مع العديد من الدول التي تنتمي للمناطق الحيوية والحساسة في العالم ، ومنظمة شنغهاي قد تكون محط اهتمام الناتو في هذا المجال بمنطقة جنوب شرق آسيا حيث أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني – القاعدة وطالبان – ومكافحة تجارة المخدرات والتعاون في إدارة الملف الكوري والإيراني والأفغاني والسوري قد يعمل على تهيئة الفرص لتقارب هذه الأقطاب دون أن تصل إلى حالة المواجهة.[1]

ولعل الهدف من تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون لا يقتصر على تحقيق الأهداف الاقتصادية ، العسكرية والسياسية لكل من الصين وروسيا ذات العضوية الدائمة في المنظمة وكذا الدول الأعضاء بل يتعدى الأمر ذلك بتوجه المنظمة للقضاء على النظام الأحادي القطبية و العمل على

[1] خير سالم ذيابات ، ***المرجع السابق*** ، *ص ص 363-364.*

سيادة نظام متعدد الأقطاب ، كما تهدف المنظمة إلى تنفيذ شعارها المتمثل في آسيا للآسيويين والحد من النفوذ الاقتصادي الأمريكي في آسيا ، وكذلك العمل على إنشاء نظام أمني موازي لحلف الناتو.

✓ *مبادرة الحزام و الطريق – طريق الحرير –* : حققت الصين إنجازات اقتصادية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية حيث حقق اقتصادها معدلات نمو تفوق 10% وحافظت على ذلك لسنوات ما دفعها إلى الصعود إلى المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الاقتصاد بعد الولايات المتحدة متغلبة بذلك على اليابان التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، واستطاعت الصين خلال تلك المرحلة أن تحقق طفرة صناعية غير مسبوقة ، كما أنها باتت أكبر دولة مصدرة في العالم ما أهلها لتحقيق فائض تجاري مع معظم دول العالم من دون منافس ولكي تتمكن الصين من مواصلة هذا التوسع أطلقت مبادرة الحزام والطريق التي تساعدها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي ، وتعتمد هذه المبادرة على استثمار فكرة طريق الحرير القديم ذلك الطريق البري الذي كان يربط الصين بمنطقة وسط آسيا والبحر المتوسط منذ آلاف السنين ، كما تعد المبادرة أوسع نطاقا من الناحية الجغرافية مقارنة بطريق الحرير القديم إذ أنها تربط الصين بالعالم الخارجي بداية من مناطق شرق وجنوب ووسط آسيا وصولا إلى قارة أوروبا مرورا بمناطق غرب آسيا والشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1] ، و يعد مشروع طريق الحرير أو كما عرف في البداية بمبادرة الحزام والطريق مبادرة تنموية جيو– سياسية وعنصرا رئيسا في تنفيذ إستراتيجية الصين الخاصة بالانفتاح على العالم التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ ، وترتكز المبادرة على أن الاقتصاد الصيني يحتاج على نحو مستمر ومتزايد إلى الموارد والأسواق الخارجية ، إضافة إلى دعم المؤسسات المالية المختلفة لتعزيز التنمية المستدامة مع ضمان تحقيق الأمن القومي الصيني.[2]

[1] إيمان مكركب أبران ، ***المرجع السابق*** ، ص 187.

[2] محمد مطاوع ، ***طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية – الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات*** – ، مجلة سياسات عربية ، العدد 46 ، جامعة العراق ، 2020 م ، ص ص 29–30.

تعد هذه المبادرة استكمالا لمبادرة طريق الحرير القديم الذي أنشأته إمبراطورية الهان الصينية – من سنة 206 ق.م إلى 221 م– وقد كان هذا الطريق مشروعا اقتصاديا مهما[1] ، و يعتبر فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن أول من استخدم تسمية طريق الحرير وذلك في عام 1877 م ، وقد استخدمها لوصف الطرق التي كان يمر من خلاله الحرير الصيني المنتج من قبل إمبراطورية الهان وصولا إلى وسط آسيا ، وقد استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى كل الطرق التي كانت تربط بين الصين ووسط آسيا وحوض البحر المتوسط ، ولم يقتصر هذا الطريق على تجارة الحرير بل تم الاتجار في عدد كبير من السلع مثل القطن ، الخيول ، الورق والبارود، ومن جهة ثانية فإن هذه الطرق لم يكن مقصودا بها الربط بين الشرق والغرب فقط بل كان جانب منها يتجه إلى شبه القارة الهندية والتي لم تساهم فقط في تجارة البضائع ولكن في نشر الديانة البوذية[2]، وقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن مبادرة الحزام والطريق للمرة الأولى في عام 2013 م بعد توليه مقاليد الحكم في بلاده ، وكانت المبادرة تحمل آنذاك اسم حزام واحد وطريق واحد *One Belt One Road*– ، وفي ماي 2017 م استخدمت بكين لأول مرة مصطلحا جديدا للإشارة إلى المبادرة وهي مبادرة الحزام والطريق : *Belt and Road Initiative* [3] ، هذه المبادرة تتضمن إنفاق الصين مليارات الدولارات عن طريق استثمارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربط بالقارة الأوروبية ، والمبادرة بالأساس هي إستراتيجية تنموية تتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول و خصوصا بين الصين ودول أوراسيا ، و تتضمن فرعين رئيسيين وهما :

❖ حزام طريق الحرير الاقتصادي البري ويتركز على ثلاثة خطوط رئيسية:

- *الخط الأول* : يربط بين الصين وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وروسيا.
- *الخط الثاني* : يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرورا بآسيا الوسطى وغربي آسيا.
- *الخط الثالث* :يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي .

---

[1] أسماء بن مشيرح ، ***التنافس الجيو استراتيجي في جنوب شرق آسيا : دراسة لمثلث القوة – الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، الهند–*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، 2021 م – 2022 م ، ص 143.

[2] علي صلاح ، **مشروع الحزام والطريق – كيف نربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟ –** ، مجلة المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، العدد 26 ، أبو ظبي ، 2018 م ، ص 3.

[3] إيمان مكركب أبران ، ***المرجع السابق*** ، ص 188.

❖ طريق الحرير البحري و الذي يرتكز على خطين رئيسيين:

- خط يبدأ من الموانئ الساحلية ويصل إلى المحيط الهندي مرورا ببحر الصين الجنوبي وانتهاء بسواحل أوروبا.
- خط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادي.

ويتضمن الفرع البري من المبادرة ستة ممرات إضافية إلى طريق الحرير البحري وهذه الممرات هي:

- الجسر البري الأوراسي من غرب الصين إلى روسيا الغربية.
- ممر الصين – منغوليا– روسيا الذي يمتد من شمال الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين– آسيا الوسطى– آسيا الغربية الذي يمتد من غرب الصين إلى تركيا.
- ممر الصين – شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوب الصين إلى سنغافورة [1].
- ممر الصين– باكستان الذي يمتد من جنوب غرب الصين إلى باكستان.
- ممر بنغلاديش – الصين ، الهند – ميانمار الذي يمتد من جنوب الصين إلى الهند ، وطريق الحرير البحري الذي يمتد من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر المتوسط[2] ، و قد قسمت مبادرة الحزام و الطريق إلى ثلاث مراحل :

✓ المرحلة الأولى : تمتد من عام 2013 م – 2016 م و سميت بمرحلة التعبئة الإستراتيجية.

✓ المرحلة الثانية : تمتد من عام 2017 م – 2019 م و سميت بمرحلة التنفيذ الإستراتيجي.

✓ المرحلة الثالثة : تمتد من عام 2020 م – 2049 م و سميت بمرحلة التقييم الإستراتيجي[3].

ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية عام 2017 م أنفقت الصين نحو 34 مليار دولار على المشروعات المتضمنة فيها ، و قد تنوعت ما بين الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وخطوط وشبكات الطاقة ، و تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها :

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 144 –145.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع نفسه*** ، ص 146.

[3] رامي زياد إبراهيم العميان ، ***طريق الحرير الصيني الجديد و أثره على مستقبل علاقات الصين الدولية*** ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الأردن ، 2022 م – 2023 م ، ص 23.

- الاستفادة من نمو التجارة العالمية فمن المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة مدفوعة بعدة عوامل من بينها : الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم لاسيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية من خلال ذلك من أجل تصريف منتجاتها.[1]
- تعزيز مكانة اليوان الصيني عالميا حيث تسعى الصين إلى تدويل عملتها المحلية لجعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي.
- تطوير الاقتصاد الصيني فهذه المبادرة تمثل محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة.
- تعزيز التواجد الصيني في منطقة أوراسيا نظرا للأهمية الجيو– إستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة.
- توسيع الدور الخارجي للصين لأن هذه المبادرة تشمل دولا ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن تلك المبادرة وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لإنشائها.
- تأمين استقرار إمدادات الطاقة بهدف تجنب الصين لأزمة حادة و الذي قد يهدد استقرار الاقتصاد الصيني.[2]

مبادرة الحزام و الطريق ينظر إليها على أنها تشكل بديلا واعدا للمؤسسات المالية العالمية القائمة مما يصب في تعزيز وزن بكين كقوة اقتصادية كبرى ينتشر نفوذها في معظم مناطق العالم إذ تسعى الصين إلى توظيف المبادرة من أجل تأكيد صعودها كقوة دولية كبرى قادرة على منافسة الولايات المتحدة ناهيك عن انتهازها لفرصة تداعيات المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة ، وتعمل بعيدا عن الأضواء ودون إثارة الانتباه على استعادة مجدها الضائع ومكانتها الريادية التي تبوأتها في الماضي من خلال السعي إلى التأسيس لنظام

[1] إيمان مكركب أبران ، ***المرجع السابق*** ، ص 189.

[2] علي صلاح ، **المرجع السابق** ، ص ص 03-05.

دولي جديد يواءم طموحاتها ومصالحها ونفوذها الاقتصادي العالمي[1] ، و تهدف هذه المبادرة إلى جعل آسيا وأوروبا فضاءا مشتركا وأن تكون الصين بدلا من الولايات المتحدة هي محوره من خلال مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي أسستها الصين والتي تهدف من خلالها إلى تقديمها كبديل لنظام بريتون وودز ، ومن ثم فهي تهدف إلى بناء عولمة جديدة محورها بكين أو إلى وضع أسس ما يسمى بالعولمة الصينية ، كما أنها تهدف إلى تحدي النظام الدولي الذي أرست أركانه الولايات المتحدة عبر إرساء مؤسسات اقتصادية بديلة للمؤسسات القائمة على نظام بريتون وودز ، ولأن الاستثمارات الصينية الهائلة عبر أقاليم العالم المختلفة سوف تحتاج إلى بيئة مستقرة ونظرا لغياب مثل هذه البيئة فإنه من المتوقع أن تتحول بكين تدريجيا إلى مزود رئيسي للأمن في هذه الدول مع الأخذ بعين الاعتبار أن المسئولين الصينيين يؤكدون على غياب البعد العسكري لهذه المبادرة كما أن الصين تسعى لتوظيف هذه المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، و هناك بعض الآراء التي تضع المبادرة في إطار الإستراتيجية الرامية إلى تطويق المحاولات الأمريكية الرامية بدورها إلى تطويق الصين والرد على الإستراتيجية الأمريكية القائمة على التوجه شرقا فضلا على ذلك تعزيز القوة الناعمة الصينية ، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن المبادرة الصينية تشبه خطة مارشال التي تبنتها الولايات المتحدة لبناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية والتي سعت من خلالها إلى عزل الأخيرة عن بوتقة الاتحاد السوفييتي السابق فإن التصريحات الرسمية الصينية ترفض ذلك ، ويمكن الإشارة هنا إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني وانج يي الذي أكد أن مبادرة الحزام والطريق هي نتاج التعاون الشامل وليست أداة من أدوات الجغرافيا السياسية ولا يجب النظر إليها من خلال عقلية الحرب الباردة.[2]

ترتبط الرؤية الصينية لهذه المبادرة داخليا بسعيها إلى دفع التنمية المحلية وخلق توازن بين المقاطعات الساحلية والشرقية التي أخذت نصيبا أكبر سابقا في مقابل المقاطعات الغربية التي ستتصل من خلالها الصين مع آسيا الوسطى ضمن مبادرة الحزام والطريق ، أما خارجيا فتسعى الصين إلى البحث عن الموارد الطبيعية وإيجاد أسواق استهلاكية أوسع كما تريد عبر الأنظمة الإقليمية في آسيا الوصول إلى القارات الثلاث فآسيا الوسطى ستربطها بأوروبا ، وغرب آسيا

---

[1] محمد بلخيرة ، ***النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية*** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 13 ، العدد 02 ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ،2021 جامعة الشلف ، 2021 م ، ص 259.

[2] علي صلاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 11.

سيربطها بالخليج العربي والبحر المتوسط نحو إفريقيا ، أما جنوب آسيا فتكون مدخلها نحو المحيط الهندي حيث ستتمكن الصين للوصول إلى المحيط الهندي من خلال الطريق البحري للحزام والطريق الذي يشمل عدة موانئ في جنوب آسيا وهذا ما يوفر للصين فرصة مهمة لفك عزلتها جغرافيا ، وبهذا ستصبح مطلة على أحد أهم المحيطات التي تمر منها حركة التجارة العالمية وخطوط النفط العالمي مع ما شهده من تداخل في الفضاءات الإستراتيجية ضمن ما يسمى بالهند و باسيفيك.[1]

تعد هذه المبادرة – الحزام و الطريق – آلية أو أداة لتأكيد صعود الصين كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهي إستراتيجية تهدف للحد من المحاولات الأمريكية للتوجه شرقا ، و بالرغم من التصريحات الصينية التي تسعى لاستيعاب المخاوف الدولية فإن بعض الدول الكبرى تنظر بتشكيك كبير اتجاه هذه المبادرة كالولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، اليابان وأستراليا.

إذن ما يمكن قوله هو أن الصين تسعى من خلال منظمة شنغهاي ومبادرة الحزام والطريق – طريق الحرير – لعب دور مهم على الساحة الدولية وكذا العمل على تغيير النظام الدولي بالتوجه من النظام الأمريكي الأحادي القطبية إلى نظام دولي يقوم على التعددية القطبية.

## *المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي في ظل توجه الصين نحو العالمية.*

إن التحولات والتطورات التي طرأت في عالم ما بعد الحرب الباردة أدت إلى تغير في موازين القوى وهيكل النظام الدولي* حيث ولأول مرة في العلاقات الدولية يحدث تغيير في شكل النظام الدولي دون حرب مباشرة ، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة بشكل بارز على الساحة الدولية وهي تتميز بمزايا شمولية للقوة ، كما أنها مهيمنة على القرار الدولي في العديد من القضايا الدولية ما جعل النظام الدولي أحادي القطبية بزعامة أمريكية ، إلا أن الطموح الأمريكي نحو تأكيد هيمنتها على الساحة الدولية يشهد الكثير من التحديات على المستوى الخارجي أبرزها ظهور قوى استغلت استخدام إمكانيتها وقدراتها من أجل الارتقاء إلى قمة الهرم الدولي وكسر الهيمنة الأمريكية

---

[1] أسماء بن مشيرح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 146- 177.

* ***النظام الدولي*** حسب جوزيف فرانكل هو مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة التي تتفاعل فيما بينيا بانتظام ، أما جون ايكنبري فقد عرف النظام الدولي على أنه مجموعة من الترتيبات الحكومية التي يتم الاتفاق عليها بين الدول و ذلك وفقا لمجموعة من القوانين الرئيسية والمبادئ المعمول بها ، والمؤسسات التي تشرف على تحقيق هذه الترتيبات وفقا لمصلحة هذه الدول وأجندتها السياسية المختلفة ، وعليه فالنظام الدولي هو مجموعة التفاعلات في علاقات الوحدات الدولية الكبرى والفرعية تتميز بالاستمرارية والتغير ، وتتحد معالمه عبر القوى التي تؤثر في صناعة القرار الدولي والوحدات الدولية التي تضم في طياتها أشخاص القانون الدولي ، وتنظيمات الجماعات التي تؤثر في العلاقات الدولية.

و المتمثلة في الصين لذلك طرحت العديد من النقاشات بشأن ما سيستقر عليه هذا النظام مستقبلا، فهناك من يتوقع استمرار الأحادية القطبية بزعامة أمريكية ، بينما يرى آخرون عودة الثنائية القطبية بزعامة كل من الصين مقابل الولايات المتحدة ، في حين ترى أطراف أخرى أن النظام الدولي يتجه إلى أن يكون نظام متعدد الأقطاب بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان ، ولقد شكلت مسألة الصعود الصيني في السنوات الأخيرة مجالا واسعا للأبحاث والدراسات ، و غدت دبلوماسيتها على المسرح الدولي نقطة ساخنة تحظى باهتمام كبير من طرف دول العالم نظرا للغموض والتعقيد الذي يشوب أهدافها ، ولأن الصين أصبحت واحدة من أهم القوى في عالمنا المعاصر فقد شهدت العلاقة بينها وبين الغرب تغيرات جذرية تصل إلى حد العدائية أحيانا ، كما أضحت محل قلق متزايد من طرف دول الجوار ونخص بالذكر الهند وباكستان ، وفي ظل التحديات الإقليمية والدولية أمام الصين وبالنظر إلى التحولات الكبيرة الناجمة عن تغير موازين القوى من جهة ، وتشابك علاقاتها من جهة أخرى باتت الصين تسعى لبسط نفوذها وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بمكانتها في وقت كانت معظم دول العالم تعترف بدولة واحدة قادرة ومهيمنة ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

شهد النظام الدولي تحولات جذرية وعميقة منذ منتصف الثمانينات واتسمت هذه التحولات بأنها فاصلة وتأسيسية حيث مر بثلاث مراحل رئيسية ، ففي مرحلته الأولى و التي امتدت خلال فترة 1815 م – 1845 م اتسم بالتعددية القطبية وكان التنافس الحاد هو سمته الأساسية ، ثم انتقل في مرحلته الثانية عقب حربين عالمتين مدمرتين إلى نظام ثنائي القطبية والتي اتسمت بالجمود خلال الفترة الممتدة من 1945 م إلى عام 1991 م ، ليتحول بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1991 م وحتى الآن إلى مرحلة ثالثة تتمثل في نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت إرهاصات بداية مرحلة جديدة للنظام الدولي ، فالبعض يصفه بتعددية قطبية وقد تكون توافقية و ذلك من خلال تميزها بقدر كبير من المرونة في العلاقات الدولية ، وقد تكون تنافسية و ذلك من خلال اتسامها بتضارب المصالح القومية وصراعاتها الحادة ، في حين يتوقع آخرون العودة إلى نظام الثنائية القطبية بصعود الصين كقطب

عظيم يشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيرا يتوقع البعض استمرار الولايات المتحدة كقطب أعظم ووحيد على هرم النظام الدولي.[1]

## *المطلب الأول : سيناريو الثنائية القطبية وفرص الصين في تزعم النظام الدولي.*

شهدت الساحة الدولية بروز قوى جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهي الصين في المجال الاقتصادي بالرغم من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا واقتصاديا وعسكريا ، فصعود الصين كقوة جديدة صاعدة إلى مصاف القوى الكبرى طرح العديد من التساؤلات حول تأثير هذا الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على المستوى الإقليمي والدولي ، وعند الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية المتنامية للصين ، ونفوذها السياسي والثقافي بشكل مستمر ودائم نجد أن عناصر القوة الصينية تمكنها من بناء مكانتها المستقبلية في النظام الدولي ، فاستنادا إلى الوقائع التاريخية الدالة على لحظية الأحادية القطبية توصل كريستوفر لاين إلى استنتاج مفاده أن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تفردها و هيمنتها العالمية ستكون محدودة وسيكون مآلها الفشل في نهاية المطاف لأن ثمة دول أخرى ستنافسها على عرش النظام الدولي من خلال سعيها إلى تحقيق التوازن معها، و إنهاء هيمنتها التي لا تتجاوز – حسب تقديره – حدود عام 2030 م لاسيما في ظل تراجع واقع القوة النسبية الأمريكية بأبعادها العسكرية ، الاقتصادية و المؤسساتية معبرا عن قناعته بأن المارد الصيني سيكون المنافس الذي لا يقبل باستمرار العهد الأمريكي على حاله بل ستعمل على توظيف أسسه و العمل على تقويضه تمهيدا لإرساء نظام دولي جديد تكون الصين لاعبا رئيسيا فيه.[2]

ولقد تجلت طبيعة الموقف الصيني من النظام الدولي الحالي على أنه نظام غربي ولا يلبي حاجات العالم كما أنه نظام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و هي تقوده وفق أجندة ذاتية ، كما أنه يعجز اليوم عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل و التحديات التي تواجهه في ظل تراجع القيادة الأمريكية للعالم و بالتالي فالصين لها رغبة في ممارسة دور سياسي على المستوى الدولي ،

---

[1] علاء عبد الحفيظ ، ***السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي*** ، مجلة النهضة ،المجلد 12 ، العدد 03 ، 2011 م ، ص 03.

[2] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 75-76.

ويختصر وان غيي – وزير الخارجية الصينية – أن دور الصين في النظام الدولي من خلال ثلاث مصطلحات هي : المشاركة ، التسهيل و المساهمة.[1]

استطاعت الصين أن تحقق أعلى معدلات نمو في التاريخ الإنساني ما أثار مخاوف الدول الغربية وقلقها و بالأخص الولايات المتحدة الذي تنظر للصين دائما على أنها عدو يهدد مصلحتها كونها القوة المهيمنة على النظام الدولي ، ومما لاشك فيه أن نمو الصين الاقتصادي مرتبط بصعودها العسكري والسياسي وهذا ما أثار العديد من المخاوف الأمريكية وحتى الإقليمية[2] ، فالصين تسعى للعب دور فاعل في النظام الدولي لأنها تمتلك اقتصاد متقدم ومستقر حقق نسبة نمو هي الأعلى في العالم و التي بلغت في الفترة الممتدة من 2013 م إلى غاية 2015 م نسبة 7 % ، أما فيما يخص قدراتها العسكرية فالعديد من الخبراء يتوقعون بأنها تنفق كميات كبيرة من ناتجها القومي على عمليات التحديث في الجيش ، يضاف إلى ذلك قوة النظام السياسي الصيني واستقراره ، و يعد بلوغ الصين مكانة القوة العظمى مسألة لا نقاش فيها بالنظر إلى المعطيات المادية وغير المادية التي تؤشر إلى انحراف العديد من مكونات القوة العالمية نحو الصين وهي بذلك توشك على أن تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى ، كما أنها أضحت منذ بداية القرن الواحد و العشرون الشريك الأول لعدد هام من بلدان العالم اقتصاديا و تجاريا و ماليا ، وساهم ذلك بشكل كبير في تعزيز مكانتها كفاعل أساسي ، ومنح بكين مزيدا من الثقة للمطالبة بإعادة النظر في العديد من الضوابط والآليات الاقتصادية والمالية العالمية[3] ، فمنذ عام 1990 م إلى غاية عام 2019 م تضاعف الناتج القومي الصيني بمقدار 14 ضعفا تقريبا – أي حوالي 828 مليار دولار إلى 11,537 تريليون دولار– ، في حين تضاعف الناتج القومي الأمريكي في نفس الفترة مرة واحدة من تريليون دولار إلى 18,3 تريليون دولار ، كما عملت الصين على التأسيس لنظام اقتصادي دولي موازي للنظام الاقتصادي العالمي القائم وذلك من خلال الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به في إطار منظمة شنغهاي ، وكذلك تعزيز سبل التكامل الاقتصادي في إطار تجمع دول البريكس لكسر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والغربية على الاقتصاد العالمي ، كما عملت

---

[1] علي حسين محمود باكير ، ***مستقبل الصين في النظام العالمي – دراسة في الصعود السلمي و القوة الناعمة*** – ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، 2016 م ، ص ص 199–200.

[2] عبد الرحمن حكمات ، ***الصعود السلمي للصين*** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 14 ، 2015 م ، ص 67.

[3] توفيق حكيمي ، ***المرجع السابق***، ص 190.

على إنشاء بنك التنمية والمصرف الآسيوي للاستثمار لمساعدة الدول الآسيوية التي تعاني من نقص في التمويل في مجال البنية التحية ، هذا فضلا على مبادرة الطريق والحزام التي تعد من أضخم المشاريع الاقتصادية التي تشهدها الألفية الثالثة والتي تضمن للصين وصول آمن للطاقة و تأمين خطوط تجارتها البرية والبحرية من أراضيها إلى غاية أوربا ، أما في الجانب العسكري تشير التقارير إلى وجود ارتفاع تصاعدي لموازنة الدفاع الصينية بحيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وبالأخذ في الحسبان أن القدرات الاقتصادية هي العامل الأكثر حسما في الصراع العالمي على القوة ينبغي تأكيد أن التنامي المتزايد للقوة الاقتصادية للصين سيكون له بالغ الأثر في تشكيل النظام السياسي العالمي.[2]

فالصين هي القوة المرشحة أكثر من غيرها بأن تكون القطب الثاني الموازي للقطب الأمريكي ، كما أنها تشكل فاعلا مهما في معادلة النظام الدولي الجديد الذي لا يمكن تصور تشكيل هيكله بمعزل عن خياراتها الإستراتيجية و آفاقها المستقبلية التي ستلعب دورا أساسيا في تحديد التوازنات العالمية المقبلة إذ تعد المستفيد الأول من العولمة الاقتصادية و التي أضحت المدافع الرئيسي عنها مثلما عكسه خطاب الرئيس الصيني أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام 2017 م عندما قال بأنه لا يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية سببا وراء المشاكل و الأزمات التي يعاني منها العالم مؤكدا على التزام بلاده بالمبادرات الاقتصادية التي طرحتها والكامنة في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ، و مبادرة الحزام و الطريق التي بات ينظر إليها على أنها تشكل بديلا واعدا للمؤسسات المالية العالمية القائمة مما يصب في تعزيز وزن بكين كقوة اقتصادية كبرى ينتشر نفوذها في معظم مناطق العالم ، ناهيك عن انتهازها لفرصة تداعيات المتغيرات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة ، كما أنها تعمل على استعادة مجدها الضائع ومكانتها الريادية التي تبوأتها في الماضي من خلال السعي إلى التأسيس لنظام دولي جديد يواءم طموحاتها ومصالحها ونفوذها الاقتصادي العالمي[3] ، بالإضافة إلى تمتع الصين بوزن إستراتيجي

---

[1] زكريا مقيدش ، ***تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية – دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة*** – ، مجلة دراسات سياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 2022 م ، ص ص 211-212 .

[2] كمال إنات، مليح يلدز، ***هل سيحول الصعود الصيني النظام الدولي*** ، مجلة رؤية تركية ، المجلد 11، العدد 02، جامعة سكاريا، تركيا، 2022 م ، ص 110.

[3] محمد بلخيرة ، ***المرجع السابق*** ، ص 259.

على المستويين الإقليمي والدولي ، وهذه المستويات وضعتها في مكانة دولية هامة إذ بفضل تلك المحددات الاقتصادية والعسكرية و البشرية وغيرها والتي تم الإشارة إليها سابقا تمكنت الصين من أن تكون طرفا فاعلا في الساحة الدولية ، وأصبحت لها قوة في النظام الدولي الذي أخذ يشهد عالما جديدا من المنافسة بفعل منظومة من التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية ، إضافة إلى ما شهدته الساحة الدولية من تداعيات جراء الأزمة المالية ، وبسبب الحجم الضخم للصين والاختلاف الكبير في القوة ومصادرها فإن النمو الصيني بدأ بتحقيق زيادات جعلها تتفوق على العديد من دول الجوار الآسيوي والدول الكبرى ، ومما يزيد ويدعم هذه المكانة الدولية هو موقعها الجيو– سياسي حيث لا تكاد تخلو منطقة في جنوب ووسط وشمال آسيا من الاستثمارات الصينية بينما الاقتصاد الصيني هو المحرّك الرئيسي للنمو الآسيوي ، إضافة إلى قوتها البشرية ومساحة أراضيها التي تمكنها من استثمار كافة الإمكانات المتاحة لتتبلور مكانتها الدولية الأمر الذي انعكس على دور الصين في النظام الدولي لما شهده من أحداث غيّرت من موازين القوة [1]، فهذا العملاق الآسيوي أخذ يتحرك بقوة نحو القمة بإتباع خطة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية ، كما أنه بدأ بالتحرك خارجياً بهدف تحقيق نهضة صينية تأمل بأن يكون نهايتها تحقيق مكانة مرموقة تستحقها خاصة وأنها بقيت رهينة محيطها الإقليمي أثناء الحرب الباردة ، وتتطلع إلى تحقيق تلك المكانة التي تهدف إلى الوصول إليها وكسب ثقة دولية تزيد من قناعة القوى الكبرى على تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب يستند على مبادئ العدالة والمساواة والمنفعة وتتبع في سبيل ذلك سياسة خارجية تتماشى وتلك المبادئ.[2]

إن الصين سوف تصبح القوة الأولى في النظام العالمي بحلول عام 2050 م وثمة أسباب رئيسة جعلتها تحتل مكانة متميزة على الساحة الدولية لعل أهمها:

- انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام الصين للظهور بقوة في الساحة الدولية ولعب دور فعال في النظام الدولي.

[1] عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، ***النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة – الصين نموذجاً – 1991 م – 2016 م –*** ، مجلة دراسات ، المجلّد 45 ، العدد 02، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ، جامعة آل البيت – الأردن – ، 2018 م ، ص 269.

[2] عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، **المرجع نفسه** ، ص 270.

- تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياطية ضخمة فضلا على ذلك امتلاكها ميزانية ضخمة للدفاع والتي تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعتبر الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مما يعزز من موقفها السياسي في ظل المتغيرات الدولية ، كما أنها تعتبر قوة نووية باحتلالها المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما أنها ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة.
- تعارض الصين النظام الأحادي القطبية بزعامة أمريكية ولديها رغبة في الوصول إلى مرحلة متقدمة في النظام العالمي تنافس فيه الولايات المتحدة.
- تتمتع الصين بموقع إستراتيجي متميز تتمكن من خلاله في التحكم بطرق الملاحة البرية والبحرية والجوية فهي تربط شرق آسيا بشرق أوروبا وهذا يجعلها تشكل قوة اقتصادية عالمية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق سن التشريعات الضريبية المتساهلة مع الاستثمارات الوافدة ، وقد تم فتح الأسواق العالمية أمام البضائع الصينية ، وعليه يمكن القول أن الصين باتت البلد الأول الذي تتدفق باتجاهه رؤوس الأموال الأجنبية لتغدو عن جدارة مصنع العالم بالإضافة إلى توافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة مقارنة بنظيرتها الغربية[1]، كما أنها تعد لاعبا يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحديا كبيرا ، لهذا يرى الكثيرون أن على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الصين وعدم تجاهلها لمستقبل النظام الدولي الذي سيتحدد في ظل استمرار الصين كقوة فاعلة ومؤثرة فيه ، هذا وقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها لما لها من أهمية في بناء الدور المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه تتركز على معطيات القوة الاقتصادية ، كما أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور خاص في التفاعلات الحاصلة على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا لتتحول بذلك من موقع الانحسار النسبي إلى الانفتاح النشيط.[2]

---

[1] عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، **المرجع السابق** ، ص 272.

[2] عبد القادر محمد فهمي، ***دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي*** ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 42 ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 01 ، أبو ظبي ، 2000 م ، ص 16.

لقد أفاض الكثير من المحللين وخاصة الاقتصاديين منهم في وصف معالم الصعود الصيني على أنه سينهي القرن الأمريكي ، وأن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني على حد تعبير المؤرخ نيال فيرغسون وذلك نتيجة الانتكاسات التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية ضدها ، وردود أفعال عنيفة اتجاهها في كثير من مناطق العالم ، وقد زادت حدة هذه التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دوليا نتيجة تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من مناطق العالم ، وبالنظر لما تعانيه من قصور فعلي في بعض مقوماتها الاقتصادية التي تجلت ملامحها في الآونة الأخيرة نتيجة تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الإنفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي ، وبالرغم من الإنفاق العسكري الذي يفوق القوى الصاعدة متفرقة أو مجتمعة فإن ذلك لم يعد مؤشرا كافيا على تحديد القوة الأمريكية وهو ما كشفته أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 م والأزمة المالية العالمية 2008 م والوباء العالمي مؤخرا كوفيد 19 ، وبالمثل تراجعت القوة التأثيرية للسياسة الخارجية الأمريكية كما أن إدارة دونالد ترامب ومنذ توليه السلطة في عام 2017 م ركزت على دورها كقائد للعالم دون الاهتمام بالشؤون العالمية من خلال رفع شعار : أمريكا أولا وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم والاكتفاء بالاعتماد على استخدام موارد دول أخرى في تحقيق القيادة المنشودة ، ومن هنا رأينا الضغوط الأمريكية وفرض الرسوم على الصين والتنسيق في كثير من القضايا مع روسيا، وكذلك شاهدنا الانسحاب الأمريكي من العديد من الاتفاقيات الدولية منها : اتفاق باريس ، قمة المناخ ، والاتفاق النووي مع إيران واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية ، كما لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الضغط وفرض القيود على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية ، ولا بد من التأكيد كذلك أن واشنطن أقرت في أكثر من مناسبة باستحالة أو عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار و ضبط النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ، بل وطالبت كذلك دول الخليج بتحمل تكاليف الحماية الأمريكية ، وهذا بلا شك يمثل اعترافا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي ، ومن جهة أخرى يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية حيث توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة على أداء وظائفها وبين هيكل النظام الدولي الحالي ، وكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على أداء تلك

الوظائف زادت فرص انهيار النظام أو تغيير هيكله ، أو حدث إخلال وتغيير في قواه الرئيسية[1] ، و بذلك يشهد النظام الدولي تراجع في دور ومكانة الولايات المتحدة الأميركية على الرغم من كونها لا تزال القوة الكبرى في العالم إلا أن هيمنتها في تراجع مستمر منذ ما لا يقل عن عقد ونصف حيث أن قدرتها على فرض خياراتها عالميا تراجعت كثيرا وهي تتجه نحو المزيد من التراجع ، وتشكل الصين التهديد الأساسي لهيمنة الولايات المتحدة العالمية فقد شهد العقدان الماضيان تصاعد القوة الاقتصادية الصينية وترافق ذلك مع زيادة وزنها السياسي على المستوى الدولي ، فيما يتعاظم تعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة بفعل توجهها لاستعادة دورها كقوة عالمية عظمى[2].

تحتل الصين مكانة مركزية في النظام الدولي حيث تعتبر أكبر قوة تجارية وسكانية ومصدرا للإقراض في العالم علاوة على أنها أصبحت مركزا عالميا للابتكار ولديها قوة عسكرية كبيرة ، كما يتوقع العديد من المحللين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول عام 2030 م وهو ما سيجعلها أكبر اقتصاد في العالم ، ومع ذلك تتساءل الكاتبة إليزابيث إيكونومي في مقال نشرته مجلة فورين أفيرز مؤخرا عما إذا كانت بكين تريد تشكيل نظام دولي جديد أم أنها تحاول فرض بعض التعديلات على النظام الحالي وتعزيز مصالحها ، ويجادل أصحاب الرأي الثاني بأن توجه بكين يتسم بالدفاعية لحماية نفسها من انتقاد نظامها السياسي ، وفي الوقت نفسه تحقيق دور مؤثر في النظام العالمي إلا أن هذا الرأي يعارض رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي يرى مركزية بكين بشكل قد يمكنها من تغيير النظام الدولي جذريا ، فالصين الجديدة والموحدة ستقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وستتفوق عليها ، وبالنظر إلى توزيع القوى حول العالم فإن الصين هي القوة البارزة في آسيا في حين تراجعت الولايات المتحدة عبر المحيط الهادئ لتحتل مكانتها كقوة في المحيط الأطلسي ، علاوة على ذلك فإن الشبكة الهائلة من التحالفات الأمريكية التي دعمت النظام الدولي لأكثر من سبعين عاما تتلاشى لصالح إطار صيني مقترح للحوار والتفاوض والتعاون كما أن التحول في

---

[1] محمد محياوي ، محمد هاملي ، ***تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية*** ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13 ، العدد 02 ، جامعة تلمسان ، ماي 2021 م ، ص 489.

[2] محمد غازي الجمل ، **الصراع الأميركي–الصيني وأثره على النظام الدولي** ، مجلة لباب ، العدد 08 ، مركز الجزيرة للدراسات ، الأردن ، 2020 م ، ص 02.

المشهد الجيو– استراتيجي يعكس ويعزز تحولا أكثر عمقا وهو صعود نظام محوره الصين بقواعده وقيمه الخاصة ، وعلى الرغم من أن النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم تشكيله بشكل أساسي من قبل الديمقراطيات الليبرالية التي التزمت من حيث المبدأ بحقوق الإنسان العالمية وسيادة القانون والأسواق الحرة وغيرها إلا أن الرئيس الصيني يسعى إلى تغيير النظام العالمي واستبدال تلك القيم بأولوية الدولة حيث تعزز المؤسسات والقوانين والتكنولوجيا سيطرة الدولة في هذا النظام الجديد وتحد من الحريات الفردية وتقيد الأسواق المفتوحة لتكون المحصلة عالما تتحكم فيه الدولة بتدفق المعلومات ورأس المال داخل حدودها وعبر الحدود الدولية ، وقد كانت منهجية الرئيس الصيني لإعادة تنظيم العالم بإعادة رسم خريطة الصين من خلال تأكيد السيادة على المناطق المتنازع عليها منذ فترة طويلة – هونغ كونغ ، بحر الصين الجنوبي ، تايوان– ، كما تنشغل الصين أيضا بمحاولة إرساء الأساس لبلدها لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وقد نجح شي جين بينغ في ترسيخ مكانة الصين كقائد اقتصادي إقليمي ، فالصين تعد أكبر شريك تجاري لجميع دول آسيا تقريبا ، وفي 2021 م تم تصنيف أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا معا كأفضل شريك تجاري للصين ، كما دفع شي جين بينغ الصين أيضا إلى العضوية في اتفاقية التجارة الحرة بقيادة اليابان وهذا من شأنه أن يجعل الصين الشريك الاقتصادي المهيمن في أكثر مناطق العالم ديناميكية من الناحية الاقتصادية بينما تبقى الولايات المتحدة مهمشة ، وقد اقترحت بكين نظاما أمنيا آسيويا جديدا تديره دول آسيوية إلا أن وجودها العسكري بشكل مباشر في المنطقة أدى إلى تقويض مساعيها نحو القيادة ، وحفز على إنشاء اتفاقية أمنية ثلاثية جديدة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – بما يعرف باتفاق إيكوس–[1]، كما دفع العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا وألمانيا وهولندا إلى جانب الناتو قصد تعميق مشاركتها الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فضلا على ذلك ظهر طموح الرئيس شي جين بينغ لتحقيق مركزية الصين في النظام العالمي من خلال مبادرة الحزام والطريق والتي أطلقها في عام 2013 م ، وهي لا تقدم فقط مظهرا ماديا لمركزية الصين من خلال ثلاثة ممرات برية وثلاثة ممرات بحرية قصد ربط الصين بآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا

[1] هند سمير ، ***رؤية شي جين بينغ : هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي ؟*** ، مجلة المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، 2022 م ، الرابط : *https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6993/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%*A9 ، أطلع عليه بتاريخ : 2023/04/24 م.

لكنها أيضا تعيد إلى الأذهان ذكريات تاريخية عن طريق الحرير ومركزية الصين خلال العصر الإمبراطوري ، و تتبع مركزية الصين في النظام العالمي بشكل كبير من إمكاناتها الاقتصادية ، ومع ذلك فإن مبادرات شي جين بينغ تثير تساؤلات حول كيفية تفاعل اقتصاد الصين مع بقية العالم حيث صاغ شي جين بينغ في عام 2020 م نموذجا اقتصاديا للدوران المزدوج متصورا بذلك صين مكتفية ذاتيا إلى حد كبير من خلال استمرار حيوية الاقتصاد الصيني والقدرات العسكرية الصينية ودعم كبار القادة والشعب الصيني وقدرة الديمقراطيات العالمية على التعبير عن رؤيتها لمستقبل العالم ، وربما يكون العنصر الأهم لنجاح شي جين بينغ هو قدرته على التعرف على الفارق الشاسع بين ما يريد تقديمه للعالم وما يريده العالم منه.[1]

ويعتبر العديد من المحللين أن استمرار الصين كقوة كبرى لا يعني بالضرورة سعيها إلى تزعم النظام الدولي لأن النموذج التاريخي الصيني لا يدل على أنها دولة ذات نزعة توسعية إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشيران إلى أنها لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها احتراما دوليا لكنها لن تتوانى في السعي لتحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيفها ، يضاف إلى ذلك أن سعي الصين إلى بقائها كقوة كبرى يوازيه أطراف أخرى – مثل روسيا والهند – لأن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية ، وعليه فإن نمط توزيع القوة في النظام الدولي سوف يكون أشبه بما يمكن وصفه بالتعادل النسبي في مكونات القوة ، هذا التعادل النسبي سوف يفضي إلى وجود فواعل دولية ولكن في نفس الوقت سوف تبقى الولايات المتحدة واحدة من أهم الأطراف الدولية الفاعلة على الرغم من تمكن جمهورية الصين الشعبية من أن تصبح قوة عظمى على الساحة الدولية ، وعليه فإن ملامح النظام الدولي ستتحدد انطلاقا من الأطراف الدولية مهما بلغت من القوة ، كما أن التوزيع النسبي لمكونات القوة سيفضي إلى ما يشبه التكافؤ النسبي وهذا التكافؤ سيقود تلك الأطراف الفاعلة في المحصلة النهائية إلى إدراك قوة كل طرف وبعدها ستتشكل طبيعة وشكل النظام الدولي[2] ، وفي المقابل هناك من يرى بأنه وبالرغم من المؤشرات الدالة على صعود الصين وإمكانية تشكيلها لأحد قطبي النظام الدولي الجديد خلال السنوات القادمة إلا أن بعض المختصين في العلاقات الدولية

[1] هند سمير ، ***المرجع نفسه*** .

[2] عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، **المرجع السابق** ، ص ص 279-280.

يتبنون رأيا مخالفا على غرار الباحث الفرنسي جيرار شاليون الذي يقر بأن الولايات المتحدة فقدت مع مطلع القرن الحالي البعض من هيبتها العالمية و تراجعت – ولو نسبيا – مكانتها الدولية لفائدة قوى دولية صاعدة التي أضحت تتقاسم معها النفوذ على المسرح الدولي لكن ذلك لا يعني أن النظام الدولي يسير نحو نظام جديد تشكل الصين أحد قطبيه ، ومن يعتقد بأن الولايات المتحدة سيتم تجاوزها قريبا من طرف الصين فهو مخطئ لأنها متقدمة على الصين في المجالات العسكرية والتكنولوجية والعلمية ، وفي قدرتها على التجديد و التكيف ، وفي جاذبيتها الثقافية ، كما أنها جعلت من آسيا والمحيط الهادي ألويتها الإستراتيجية لتضمن– بالتعاون مع حلفائها– الحفاظ على هيمنها في المنطقة[1]، وليس بالضرورة هنا أن تتبوأ الصين دور الزعامة الإقليمية أو الدولية فليس لديها عقدة الإحساس بالنقص اتجاه القوى المتفوقة عليها وهي غير متعجلة لدور عالمي وإنما النظام سوف يضع الصين في حالة يمكن تسميتها بالقبول الحتمي لسد حالة الفراغ الناشئة في النظام الدولي ، فعالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة الولايات المتحدة حتى ولو كانت بالغة الجبروت عسكريا ، وعظيمة النفوذ سياسيا وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين عندما قال بأن الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الإتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات إلى التحالف الافتراضي مع الولايات الأمريكية ، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب[2] ، ففي ظل تزايد النمو الاقتصادي و العسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة ظهرت تنبؤات وتقديرات لدى العديد من أوساط السياسة والأكاديمية الأمريكية والغربية عموما بل والعربية أيضا تشير إلى أن النظام العالمي القائم على الأحادية القطبية يتجه نحو نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب ، وقد تركزت هذه التنبؤات والتقديرات حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة ، والتحولات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى ، الأمر الذي طرح العديد من الأسئلة حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الصعود الصيني مع إمكانية أن تظل فاعلا رئيسيا في هذا النظام أم سيتراجع دورها ، وتكاد هذه الأسئلة لا تنتهي معبرة على حالة من الارتباك والشك حول نظام عالمي تكون فيه الصين فاعلا رئيسيا في هذا السياق ، وقد انقسمت أدبيات الإستراتيجية داخل الولايات المتحدة

[1] محمد بلخيرة ، ***المرجع السابق*** ، ص 259.

[2] محمد محياوي ، محمد هاملي ، **المرجع السابق** ، ص 489.

الأمريكية وخارجها حول تأثيرات النمو الصيني وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية حيث يدور الجدل بين تيارين هما: مهاجمو التنين والذين يدعمون نظرية التهديد الصيني حيث يرون أن الصين يمكنها بناءا على ما تملك من مقومات أن تشكل تهديد للهيمنة الأمريكية لذلك لا بد من اتخاذ كل التدابير الممكنة لاحتوائها قبل أن تصل إلى مزاحمة القوة الأميركية في تسيير شؤون النظام الدولي خاصة في ظل تزايد التحذيرات التي تقول أنها إذا استمرت على نفس وتيرة النمو فإنها سوف تتحول إلى قوة عدوانية ، بينما معانقو الباندا يعتقدون بأن الصين لا يمكن أن تمثل تهديد كبيرا للمصالح الأمريكية خاصة في ظل امتلاك واشنطن أكثر من تسعة عشر قاعدة عسكرية منتشرة في أرجاء المعمورة بما في ذلك المنتشرة في المناطق المحاذية للإقليم الصيني ، كما أن لديها أكبر ميزانية عسكرية في العالم يصعب تجاوزها على المدى المنظور والمتوسط ، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية العظمى تريد الاحتفاظ بهيمنتها العالمية ، والصين بثقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تسعى لنظام عالمي لا يخضع لسلطة واحدة.[1]

وبالرغم من عناصر القوة الصينية إلا أن هناك العديد من التساؤلات تطرح حول مكانة الصين ودورها في النظام الدولي فقد اختلفت الإجابات حول الصعود الصيني فالبعض يرى أن الصين قوة اقتصادية ممتنعة عن أداء دور سياسي في النظام الدولي ، فحين يرى آخرون بأنها حالة طبيعية حتمية ، فالصعود الصيني المستمر في النظام الدولي خلق لها قوى مضادة تعمل جاهدة لخفض نموها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فالصين لا ترغب في الانجرار لحالة التغير السريع لأن ذلك قد تكون له عواقب وخيمة وقد يضر بمصالحها[2] كما أنها تسير في الطريق الصحيح لأن تصبح قوة عالمية كبيرة منافسة للقوى الكبرى فهي مثلها مثل كل القوى العظمى السابقة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على تحديد مصالحها الحيوية من خلال زيادة قوتها ، كما أنها تستخدم تلك القوة المتنامية لحماية نطاقها الممتد من النفوذ[3] ، و إن استطاعت الصين الحفاظ

[1] محمد محياوي، محمد هاملي ، **المرجع السابق** ، ص 468.

[2] محمد ياس خضير ، ***الصين و مستقبل النظام السياسي الدولي*** ، المجلة الدولية و السياسية ، المجلد 2014 ، العدد 24 ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العراق ، 2014 م ، ب ص.

[3] ستفين والت ، ***الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية*** ، ترجمة : محمد العربي ، وحدة الدراسات المستقبلية ، الإسكندرية ،2012 م ، ص 14.

على نموها الاقتصادي المبهر خلال العقود القادمة فإن ذلك سيدخلها في منافسة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما سيدفعها لدعم وتطوير قطاعها العسكري مما يضمن لها القدرة على تحدي الولايات المتحدة في إقليمها وبالتالي سيطرتها على منطقة شرق آسيا وإبعاد الهيمنة الأمريكية عليها لأن الصين تمتلك الكثير من مقومات القوة تؤهلها لأداء دور فعال على الساحة الدولية[1]، وما لا يمكن إخفائه أو إنكاره هو أن صعود أي دولة مهما كانت توجهاتها كثيرا ما يثير القلق والهواجس لدى القوى العالمية ولا سيما لدى الولايات المتحدة التي لم تنظر يوما للصعود الصيني على أنه صعود سلمي بل كانت تميل دائما إلى اعتبارها مصدرا يهدد مكانتها ومصالحها القومية ، وعاملا سلبيا يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي وربما يعتبر ذلك هو التفسير الحقيقي لمرحلة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الحالي والتي من مبرراتها حسب القيادة الأمريكية حماية المصالح الأمريكية والقيم الليبرالية ، و حسب المفكر الأمريكي زبغنيو بريجينسكي في كتابه : رقعة الشطرنج الكبرى والذي يرى أن هناك ثغرات بشأن توقع آفاق القوة الصينية والدور الذي سوف تلعبه في العالم فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية ولن يتعدى دورها محيطها الإقليمي وذلك لعدة اعتبارات أهمها : عدم التعويل على التنبؤات والإحصائيات فقد حدث سابقا خطأ بشأن استشراف مستقبل الدور الياباني قبل أن تتراجع لتترك مكانها للصين كثاني قوة اقتصادية في العالم ، يضاف إلى ذلك أن النمو السريع اقتصاديا والذي يتيح لها زيادة في بناء قوتها العسكرية والتكنولوجية على المدى القصير لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة ، في حين نجد عالم السياسية الأمريكي جوزيف ناي أشار إلى أن القوة الاقتصادية الصينية في تنام مستمر مقارنة بالقوة الاقتصادية الأمريكية استنادا إلى معامل القوة الشرائية لكنه يرى أن هذا يعني تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأمريكية في صورتها الشاملة مشيرا إلى أن الأمريكيين لديهم تاريخ طويل من القلق حول تراجع دور دولتهم على الساحة العالمية ، ففي ستينيات القرن الماضي ومع تنامي قوة الإتحاد السوفيتي حينها تبادر إلى أذهان الكثير منهم أن القوة الأمريكية في انحدار ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات انهار الإتحاد السوفيتي عكس ما كان متوقع ، وبالرغم من خطوط السياسة الأمريكية وتوجهاتها

[1] شماسنة أسيل ، ***النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم – دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين*** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت – فلسطين – ، 2018 م ، ص 58.

الحالية أو المستقبلية غير الواضحة وغير النمطية في بعض معالمها فإن بعض مؤشرات القوة الأمريكية الشاملة التي تنفرد بها عن سواها تظهر صعوبة أن تحل دولة محل الولايات المتحدة في مجموع وظائفها القيادية من العسكرية إلى الإيديولوجية ، فلم يسبق أبدا حتى في أزهر دور الإمبراطورية البريطانية أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلت إليه سطوة الولايات المتحدة لكن في المقابل لا يعني أن الولايات المتحدة ستبقى الطرف المهيمن في تسيير شؤون النظام العالمي فهناك نظام عالمي يتشكل تكون الصين فاعلا أساسيا فيه[1] ، فضلا على ذلك فإنه من العوامل المؤثرة في تحديد وزن كل من الولايات المتحدة والصين في النظام الدولي مستقبلا هو مدى قدرة الطرفين على جذب أوروبا وروسيا أو تحييدهما، وكذلك الحال بشأن التنافس على استمالة بقية الدول عن طريق الحرير ، ومدى استعداد الولايات المتحدة لإعاقة التجارة الصينية بالعقوبات أو باستخدام القوة العسكرية ، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية والسياسية على الطرفين بفعل الحرب التجارية الجارية حاليا ، كما دفع تفشي وباء كورونا – كوفيد 19 – باتجاه المزيد من التراجع النسبي للولايات المتحدة واستمرار التحول في توزيع السلطة العالمية باتجاه الشرق بفعل أداء الصين ودول شرق آسيا الذي تفوق على أداء الولايات المتحدة ودول أوروبا في التعامل مع الوباء إلا أن الولايات المتحدة تتمتع بعناصر قوة متعددة وفريدة ستساعدها في الحفاظ على موقعها الأبرز والأكثر تأثيرا بين عدد من المنافسين ربما لأكثر من عقد مقبل من الزمن ، وبملاحظة المؤشرات السياسية والاقتصادية والعسكرية يظهر أنه على الرغم من الصعود الصيني المستمر فإن الفجوة بين الصين والولايات المتحدة لا تزال كبيرة للغاية وهو ما يجعل أي تغير جوهري لشكل النظام الدولي مستبعد على المدى القريب لكنه أمر ممكن على المدى المتوسط والبعيد[2] ، و سواء تحولت الصين إلى الطرف الثاني أو القوة الموازية في التوازن الدولي خلال الثلاثين أو الأربعين عاما كما تنبأ رئيس سنغافورة أو بقيت مجرد قوة إقليمية فإن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررا من تنامي القوة الصينية و يضع هينديغتون تصورات للرد على التساؤل حول : هل من الضروري للولايات أن تذهب إلى الحرب لمنع الصين من التحول إلى القوة الإقليمية المهيمنة ؟ ، و يقول : إن تنامي القوة الاقتصادية الصينية أمر واضح لذلك على الولايات المتحدة أن توجه

[1] محمد محياوي، محمد هاملي ، **المرجع السابق** ، ص 470-471.

[2] محمد غازي الجمل ، **المرجع السابق** ، ص 17.

تحالفها مع اليابان وتدعم علاقاتها العسكرية مع بقية الدول الآسيوية و تدعم وجودها العسكري في المنطقة أو أن تعمل على التعايش مع هذه القوة الصاعدة وفي كلا الخيارين أخطار جمة ، و يقترح هينديغتون للخروج من هذا من المأزق الإستراتيجي هو أن تعمد الولايات المتحدة لترك اليابان تقوم بدور الثقل الإقليمي المعادل للصين و تساندها بشكل غير مباشر لكن إستراتيجيته هذه تحتاج إلى موافقة اليابان على أداء هذا الدور و هو أمر لا يرجحه ، فالصين ستمثل مأزقا إستراتيجيا للولايات المتحدة خاصة في ظل التآكل المتواصل للقوة الأمريكية لذلك فالإستراتيجية الأمريكية ستأخذ اتجاه الانسحاب المتثاقل والمنظم نحو الشرق الآسيوي ، وهو النمط الذي سلكته جميع القوى العظمى الهابطة تاريخيا.[1]

صحيح أن الصين لم تصل بعد إلى قوة الولايات المتحدة في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لكن حتى هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي لم تعد هيمنة مطلقة وهذا ما ستكشفه الأحداث القادمة.[2]

## *المطلب الثاني: استمرار القطبية الأحادية بزعامة أمريكية في النظام الدولي.*

مع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي أدت إلى إعادة ترتيب توازنات وعلاقات القوى والتفاعل فيما بينهما وكانت تلك التغيرات بانتهاء الحرب الباردة والوفاق الدولي ، و رافق ذلك انتشار الليبرالية السياسة وانتقالها إلى أغلب المجتمعات وبالتالي تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة الدولة العظمى في النظام الدولي[3] ، فللانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي كان يمثل انهيار لنظام دولي دام لأكثر من أربعة عقود ليفتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لا منافس لها في النظام العالمي ، وبذلك أصبحت تمثل القوة المركزية المهيمنة على نظام الأحادية القطبية والقادرة على فرض قيمها وسياساتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري والدبلوماسي وحتى الثقافي ، و في هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الحلف الأطلسي – الناتو – مفعلا باعتباره يمثل أداة الغرب في التسلح

---

[1] وليد سليم عبد الحي ، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي – 1978 م – 2010 م*** – ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ط 02 ، 2014 م ، ص ص 196-197.

[2] محمد محياوي ، محمد هاملي ، **المرجع السابق** ، ص ص 470-471.

[3] ياسين عامر عبد الجبار الربيعي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 75-76.

والأمن ، وكذا مدخلا من مداخل الهيمنة الأمريكية وخاصة مع فشل الاتحاد الأوروبي– ممثلا في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي– في إنشاء بنية قوية للأمن والدفاع الأوربي المشترك بعيدة عن حلف الناتو ، ويعتبر بريجينسكي أن هذا الإطار هو استمرارية لما كان مطبقا فترة الحرب الباردة ، فالقوة الأطلسية المعتمدة على التفوق الاقتصادي والمالي والعسكري الأمريكي استطاعت أن تضفي صفة المؤسسية على موقعها المهيمن في الشؤون العالمية من خلال شبكة ناشئة من المنظمات الدولية التعاونية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهيئة الأمم المتحدة ، وللإشارة فان بريق القوة في مستواها العالمي التي ظهرت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي أهلها لتسيطر على النظام الدولي لم يكن راجعا لتفوقها العسكري أو لكونها صاحبة الاقتصاد الأكثر ابتكارا وغنى في العالم فحسب و إنما راجع للبعد المعياري والقيمي الذي صاحب هذه القوة والذي مكنها من نيل الشرعية الدولية كقائد للنظام الدولي.[1]

و على مدى سبعة عقود سيطر نظام ليبرالي غربي على العالم ، فبعد الحرب العالمية الثانية أقامت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها نظاما دوليا متعدد الأوجه ومترامي الأطراف منظما حول الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات متعددة الأطراف والتعاون الأمني والديمقراطية لتصبح بعد ذلك الولايات المتحدة المواطن الأول لهذا النظام ، حيث وفرت قيادة الهيمنة و رسخت التحالفات وحققت استقرار الاقتصاد العالمي ، وعززت التعاون وعممت قيم العالم الحر، وبعد نهاية الحرب الباردة أخذ هذا النظام في الانتشار إلى الخارج ، وأجرت بلدان شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية تحولات ديمقراطية وأصبحت مندمجة في الاقتصاد العالمي.[2]

لازالت الولايات المتحدة الأمريكية هي المتحكمة بمقدرات السياسة الدولية فهي تحتل الموقع القيادي في النظام الدولي بفضل مسيرتها في القوة العسكرية ، فضلا عن امتلاكها بقية أضلاع مثلث القوة الاقتصادية والتكنولوجية لذا فهي تسعى إلى تحقيق هيمنتها لاسيما مع انعدام حالة الصراع الدولي على مستوى القمة ، كما أن القوة العسكرية الأمريكية هي الأقوى بشكل لا يمكن مقارنتها مع القوى الكبرى الصاعدة الأخرى كلها[3] ، فبعد التحول الاستراتيجي الذي حصل بعد انتهاء الحرب الباردة

---

[1] زكريا مقيدش ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 205–206.

[2] سالم حسين ، رحموني سارة ، **ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة المسيلة ، 2020 م ، ص 1078.

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 547.

بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي أضحت هذه الأخيرة منذ ذلك التاريخ القوة الأكثر تأثيراً في مسار العلاقات الدولية ، وقد سعت لإعادة صياغة النظام العالمي وترسيخ مشروع الهيمنة في العلاقات الدولية ، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود قوى دولية أخرى صاعدة تسعى للمنافسة وممارسة دور فاعل في القطبية الدولية ، وعلى الرغم من التراجع النسبي الحاصل في مركزيتها ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع به أية دولة أخرى على الساحة الدولية ، وهي قد لا تستطيع أيضاً فرض هيمنتها على المجتمع الدولي مرة أخرى بسبب عدم بقاء النظام الأحادي القطبية على ما هو عليه ودخول فواعل مؤثرة أخرى ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن تنسحب من الساحة السياسية الدولية ، ويذهب جوزيف ناي إلى القول بأن النظام الدولي لم يعد اليوم يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقاً وإنما أصبح نظام القطب الأحادي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أطلق جورج بوش الأب مصطلح – النظام العالمي الجديد– الذي دل على انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية و اضطلاع أمريكا بدور الراعي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي والتنمية الاقتصادية الشاملة ، وقد عبر بوش الأب عن الميزة الأساسية للنظام العالمي الجديد المتمثلة في عالمية الدور لأمريكا[2] ، فالولايات المتحدة قد تمتعت بوضع جيو– سياسي جيد حيث لم يكن هناك أية قوة عظمى مماثلة لها في نصف العالم الغربي ، وطبقًا لمستشار الأمن القومي برنت سكو كروفت فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة العالمية ، وقد كان هذا بالفعل موقفا غير مسبوق في التاريخ وهو ما قدم لها فرصة نادرة لتشكيل العالم.[3]

وبعد تشكل معالم النظام الدولي الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب حدد القواعد الجديدة للنظام العالمي الجديد والتي تشمل :

---

[1] فاضل عبد علي حسن ، ***دراسة في القطبية الدولية و رسم ملامح النظام الدولي الجديد*** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 85 ، جامعة ذي قار ، العراق ، 2021 م ، ص 170.

[2] عميري عبد الوهاب ، ***مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة*** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، جامعة بومرداس ، 2022 م ، ص 1908.

[3] محمد العربي ، **الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية** ، سلسلة أوراق ، العدد 04 ، وحدة الدراسات المستقبلية ، مصر ، 2012 م ، ص ص 10 – 12.

- أنه نظام يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء السلام.
- أنه نظام ينبع من التطلع إلى وجود عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها في إدارة علاقاتها المتبادلة ، فالنظام السياسي الدولي أو العالمي بزعامة أمريكية سيبقى لمدة طويلة كنظام القوة الواحدة نتيجة ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من عناصر القوة تؤهلها بالاستمرار في ذلك ، فهي تتمتع بقوة عسكرية متواجدة في أغلب مناطق العالم كما أن لها تأثير كبير في اقتصاديات العالم ، ضف لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير وجاذبية ثقافية وإيديولوجية وغير ذلك من عناصر القوة ، و قد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على الصعيد الدولي لعل أهمها:
- تحقيق الهيمنة الأمريكية المطلقة على الساحة الدولية وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لبقاء هذه الهيمنة أطول مدة ممكنة ، وقد اعتمدت على وسائل عدة في تنفيذ ذلك منها : تقوية الإمكانات الذاتية كالقدرات العسكرية والتكنولوجية واحتفاظها بعنصر التفوق لضمان استمرار هيمنتها ونفوذها ، كما اعتمدت على وسائل أخرى تعمل على إضعاف الخصوم قدر الإمكان.
- استعمال الولايات المتحدة الأمريكية وسائل الحرب الوقائية والإستباقية لتنفيذ سياساتها في كثير من الأقاليم في العالم ولاسيما تلك التي تحظى بأهمية كبرى من قبل الأطراف الدولية الأخرى لهذا فرضت تطلعات الهيمنة على الولايات المتحدة تحديات كبيرة جدا كانت سببا في تراجع النفوذ الأمريكي ولعل أهمها:
- إدارة علاقات القوة المركزية في عالم تتغير موازينه الجغرافية والسياسية وتوجيهها وتشكيلها.
- احتواء النزاعات أو إنهائها والحيلولة دون انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وتعزيز وحفظ السلام[1] ، وعليه يشهد النظام الدولي الأحادي القطبية بقاء مركزية القوة الأمريكية دون تغيرات جوهرية في النسق القائم في الوقت الراهن مع السماح بنظام شراكة دولية ، بمعنى استمرار مركزية النسق والأحادية القطبية بهيمنة الولايات المتحدة بتفوقها الاقتصادية والعسكرية.[2]

[1] محمد ياس خضير ، ***المرجع السابق*** ، ب ص.

[2] صفاء خليفة محمدين، ***المرجع السابق*** ، ص 190.

وعلى الرغم من القوة الأمريكية و تفوقها إلا أن هناك العديد من المحددات التي تقف حائلا في بقاء الولايات المتحدة في قمة الهرمية الدولية ، فالتحديات المختلفة التي تواجهها وضعتها في مدرك الأفول ونهاية الهيمنة الدولية وهذا بسبب تمدد الولايات المتحدة الأمريكية المفرط في بعض الدول مثل العراق وأفغانستان ، وعليه فإن الدول العظمى تقوم وترتقي نتيجة تحقيقها للمكاسب الاقتصادية وفي حال توسع هذا التمدد تكون نهاية الهيمنة وأفولها ، بالإضافة إلى محاولة بعض من الدول الصاعدة كالصين للحد من الهيمنة الأمريكية ، كل هذا وذاك أصبح من بين مجموعة المحددات والمعوقات لبقاء الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي[1] ، لكن وبالرغم من ذلك يؤكد السياسيون الأمريكيون على الدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية رغم فقدانها لمكانتها كقوة مهيمنة وهو ما ذهب إليه جوزيف ناي في مقاله المعنون بمستقبل القوة الأمريكية والذي أوضح فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد انخفاض نسبيا وليس انخفاضا مطلقًا، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تشكل بوضوح أقوى قوة اقتصادية وعسكرية إلا أنها تكافح مع نقاط الضعف الحادة الناتجة عن انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض إجمالي الاستثمار وتوقف التقدم التكنولوجي بسبب المعايير التعليمية المتدنية ، كل ذلك سيفقدها القدرة للحفاظ على مكانتها الرائدة على المستوى الدولي و بالتالي فقدانها للقبول العالمي.[2]

وحسب فريد زكريا والذي أشار في كتابه : عالم ما بعد أمريكا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة العظمى على الصعيد العسكري والسياسي ، ولكن على الصعيد المالي والتعليمي والاجتماعي تتحول بعيدا عن الهيمنة الأمريكية وهذا لا يعني أننا ندخل في عالم مناهض للولايات المتحدة وإنما نتحول إلى عالم ما بعد أمريكا.[3]

---

[1] فاضل عبد علي حسن ، ***المرجع السابق*** ، *ص 171.*

[2] بلعربي علي ، ***التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد*** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08 ، العدد 01، جامعة مستغانم ، 2021 م ، ص 116.

[3] Fareed Zakaria , ***The Post Americana World,*** New York : Norton, 2008 , page 5.

## المطلب الثالث : سيناريو التعددية القطبية .

في السنوات الأخيرة أثبتت العديد من الدراسات أن هذا النظام الدولي ذو القطب الواحد في تراجع فقد كان للاقتصاد المعولم دور في تقويضه بحيث ساعد الدول الأخرى غير أحادية القطب على أن تصبح أكثر قوة مما قد يقوض القطبية الأحادية ويضع حدا للنظام الليبرالي ، وهو فعلا ما يحدث الآن مع البروز الصيني الذي يعمل والقوة الروسية المنافسة على إنهاء حقبة القطب الواحد، فقد أثار البروز الصيني مخاوف العديد من القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في ذلك البروز تهديدا لهيمنتها على مستوى النظام الدولي ، فالصين ترفض فكرة أن أمريكا المهيمن الوحيد على الشؤون العالمية ، فبدلا من نظام أحادي القطبية تفضل الصين النظام متعدد الأقطاب باعتباره الأنسب لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي ، كما أصبحت أكثر حزما في المطالبة بتحسين أوضاعها على المستوى الدولي من خلال التعبير عن أهدافها المستقبلية الطموحة خاصة بعد إعلانها عن مشروع الصين الأعظم ، وفي أكتوبر2017 م صاغ الرئيس شي جين بينغ أهدافا أكثر طموحا للصين بحيث أعلن أن الصين قد تجاوزت العتبة إلى حقبة جديدة وهي ستقترب من مركز الصدارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين و سرتصبح رائدة عالميا من حيث القوة الوطنية والنفوذ الدولي ، فخطاب شي جين بينغ كان دليلا على ابتعاد الصين عن إتباع نصيحة دينغ شياو حول الابتعاد عن الأنظار لصالح السعي لتحقيق الإنجازات ، وبحسب شي جين بينغ : الصين لن تساهم في الحوكمة العالمية فحسب بل يمكنها أن تضطلع بدور قيادي في إصلاح النظام العالمي[1]، فضلا على ذلك فالصين لديها رغبة في الهيمنة الإقليمية و كذا الإصرار على أن تعترف الدول المجاورة بالتفوق الصيني الأصيل و أن تحترمه و كذا استعدادها لاستخدام تلك الهيمنة و ذلك التفوق قصد التعايش المتناغم مع جيرانها.[2]

فالصين لها فرصة لترجمة مقدار القوة التي تمتلكها إلى نفوذ عالمي يساهم في تحقيق دور أكثر تقدما في النظام الدولي ، و هو ما فتح النقاش حول تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب ، وما يعزز ذلك هو تلك العبارات التي راجت مؤخرا في وسائل الإعلام العالمية وفي مراكز الأبحاث من أن هناك نظام عالمي قيد التشكيل لا يخضع لسيطرة مطلقة بل تشارك فيه القوى الكبرى والدول

---

[1] سالم حسين، رحموني سارة ، **المرجع السابق** ، ص ص 1078-1079.

[2] غراهام أليسون ، ***حتمية الحرب بين القوة الصاعدة و القوة المهيمنة – هل تنجح الصين و أمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز*** ، ترجمة : إسماعيل بهاء الدين سليمان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2018 م ، ص 229.

الصاعدة والنامية على حد سواء ، ونشير في هذا السياق إلى تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي بعنوان : اتجاهات كونية و الذي توقع أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 م نظاما متعدد الأقطاب بسبب صعود قوى طامحة جديدة و كذا تراجع الاقتصاد العالمي والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق و الذي تتزعمه الصين و هذا ما أكده الرئيس الأسبق بيل كلينتون بقوله : إن مستقبل النظام العالمي وتطوره في القرن الحادي والعشرين سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعا للتطورات التي سوف تحدث في الصين ، هذه القوة الصاعدة لها قدرة على الفعل والتأثير كما أنها تتجه اتجاها تصاعديا لأن تكون قوة فاعلة في النظام الدولي[1]، وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة في رسم ملامح مستقبل النظام الدولي فقد قامت الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب متبعة أساليب سياسية مختلفة ، وبالمقابل كانت تلك الأحداث توجه أنظار العالم إلى ضرورة الاتجاه نحو التعددية القطبية نظرا لما تشهده الساحة الدولية من حضور قوي لفاعلين دوليين وظهور تحالفات قوى عظمى تغير ملامح هيمنة القطب الواحد[2]، فالنظام الدولي يشهد تحولات هيكلية بحيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها المؤهلة لقيادته وإنما ستنتظم إليها الصين ، روسيا واليابان ، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب ما تشهده من عجز شديد في ميزان المدفوعات و كذا عجز مالي داخلي في الوقت الذي يزيد فيه فائض ميزان المدفوعات في كافة الدول المذكورة سابقا بقيمة 100 مليار دولار على الأقل[3] ، وبالعودة إلى ريتشارد هاس – مسؤول التخطيط السياسي الأسبق والخارجية الأمريكية – الذي نشر مقالا في مجلة الشؤون الخارجية بعنوان : ما بعد الهيمنة الأمريكية – اللاقطبية العالمية – وفيها ذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القطب العالمي كما أن عالم الأحادية القطبية ليس له وجود لكن ما يراه هو نظام اللاقطبية الذي يأمل أن يتطور إلى نظام متعدد الأقطاب كي لا تكون الفوضى هي الحاكم في العالم ، و هذا ما يؤكد أن مرحلة اللاقطبية هي المرحلة الانتقالية والتي تتساوى فيها الولايات المتحدة الأمريكية والأقطاب الصاعدة في مستوى هرم النظام الدولي بنفس الإمكانيات ليؤسس بذلك نظام متعدد الأقطاب ، وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالا على أرض

---

[1] محمد محياوي ، محمد هاملي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 664 – 665.

[2] عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، **المرجع السابق** ، ص 269.

[3] عبد المنعم المشاط ، ***النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية*** ، *مجلة السياسة الدولية* ، العدد 178 ، 2009 م ، ص 47.

الواقع باعتبار أن النظام الاقتصادي الدولي بعد الأزمة المالية لعام 2008 م توجه نحو تعددية الأقطاب الاقتصادية في مقدمتها الصين[1] و التي تعد بفضل العناصر الاقتصادية و السياسية و العسكرية الملائمة و هي تدخل القرن الحادي و العشرين مؤهلة للمساهمة القوية في إيجاد و تأسيس وإدارة نظام عالمي متعدد الأقطاب ، لهذا تحرص القيادة الصينية على دخول المسرح العالمي في القرن الجديد بكل ثقة و اقتدار ، فبعض المحللين يعتقدون أن الأوروبيين قد خسروا مراكزهم التنافسية العالمية في عدة قطاعات وأن المثلث الذي سيحكم هذا القرن هو الولايات المتحدة ، الصين واليابان ، أما أوروبا فهي سائرة في طريق الانحطاط لأنها بصدد التنازل عن مكانتها لصالح الصين المرشحة لمركز القوة الأعظم اقتصاديا ، فنهوض الصين و باقي دول شرق آسيا سيخلق توازن اقتصادي و سياسي مستقر ، لذلك فنظرية التهديد التي تقول أن قوة الصين ستسعى للهيمنة وفرض التهديد على باقي الدول ليس لها أساس ، كما أن تغير الأوضاع في أكثر مناطق العالم نفوذا و كذا النمو غير المتوازن لمراكز القوى و التأقلم المستمر لعلاقاتهم بين بعضهم وبزوغ الصين ، اليابان ، دول الآسيان ، الهند و الاتحاد الأوروبي من الممكن أن يشكل نموذج سياسي لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية : أمريكا ، آسيا وأوروبا ، وخمس مراكز قوى هي : الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا، اليابان والاتحاد الأوروبي وستحتفظ الولايات المتحدة بوضعها كقوة عظمى لكن قوتها ونفوذها لن يبقى كما كانت عليه في الماضي لأن الصين ستصبح الدولة المستمتعة بأسرع نمو للقوى المحلية ، وستزيد كل من اليابان و الاتحاد الأوروبي في دورهما إلى حد كبير على الساحة ، وكذلك روسيا سوف ترى نجاحها الأساسي في تحرير نفسها من اقتصاد متهالك إلى اقتصاد قوي موجه في المسار الصحيح ، و بما أن آسيا خاصة الصين و باقي دول شرق آسيا أصبحت أكثر رخاء فإن قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي سيلحق بنظيرتها في أوروبا وأمريكا ليقودوا بذلك مثلث قوة متوازنا[2] ، فأنصار هذا السيناريو يفترضون إقامة نسق دولي متعدد الأقطاب ، وقد بدأت مظاهر هذا الاحتمال بالتبلور فعلا فهناك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول البريكس ، وهناك قوى أخرى قد تنهض مع روسيا لتشكيل أقطاب أخرى ، ولعل من المؤشرات ذات الدلالة المستقبلية للصين أنها تجتهد مع

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 553.

[2] حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ، ***تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي – 1990 م – 2010 م*** ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2011 م ، ص ص 69-70.

روسيا في بناء ما يمكن أن يشكل قطبا مستقبليا ممثلا في تحالف شنغهاي ومنظمة الأمن والتعاون في آسيا الوسطى ، كما أن إعادة تشكيل بنية نسق متعدد الأقطاب مرهونا بحالة التنافس الأمريكي الصيني ومدى قدرة الاقتصاد الصيني للبقاء مع مستوى متوازن مع القدرات العسكرية الصينية التي يجب عليها أن تساير القدرات العسكرية الأمريكية ، وفي نفس الوقت العمل على تعزيز علاقاتها مع روسيا الحليف الموازن و التعديلي الذي يسعى إلى خلق سياسة توازنات في ذلك النسق ، فالانتقال إلى نسق متعدد الأقطاب سيصاحبه عودة مناطق النفوذ ومناطق المجال الحيوي كركائز أساسية تحكم العلاقات بين القوى الكبرى[1] ، فهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام القطبية الأحادية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب من بينها : اكتساب مجموعة البريكس لقوة نسبية جنبا إلى جنب مع بعض القوى الإقليمية الأخرى – مثل تركيا وجنوب إفريقيا وأندونيسيا – حيث تحولت العديد من الحكومات عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نحو القوى الناشئة والمراكز الجديدة ذات النفوذ العالمي ولا سيما الصين والهند والبرازيل.[2]

وقد ظهر اتجاه آخر مفاده هو نسق دولي بلا أقطاب بحيث تنتهي ظاهرة القطبية و يبنى النسق الدولي على أسس لا تستند إلى أي قطب ، وتشير الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال بأن القوى العالمية المشكلة للنسق الدولي في المستقبل القريب لا تستطيع أن تلعب أدوارا رئيسة كأقطاب دولية رئيسة نظرا لعدم اكتمال مقومات قوتها بصورة شاملة بالنسبة للقوى الصاعدة ، أو تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة فضلا عن متغيرات أخرى و هذا ما سيؤدي إلى تشكل نسق دولي على أسس تحالفات وشراكات إستراتيجية متضادة مرنة ومستمرة التغيير ولا تعطي شكلا ثابتا ، وهو الاحتمال الذي تحدث عنه ريتشارد هاس في عام 2008 م مشيرا إلى أن نسق اللاقطبية بعيد عن معنى القطبية التقليدي المعتاد بتحكم الدول أو الجهات الحكومية في قيادة النسق الدولي بل سيزداد تأثير ونفوذ الجهات الفاعلة غير الحكومية بشكل أكبر للفاعلين من الدول أبرزها الشركات عابرة القوميات ، و هو ما نراه حاليا بوجود شركات مثل فيسبوك في الولايات المتحدة أو شركة هاواوي الصينية التي كان لها تأثير كبير جدا في اندلاع الحرب التجارية بين

[1] صفاء خليفة محمدين، ***المرجع السابق*** ، ص ص 190 -191.

[2] بلعربي علي ، ***المرجع السابق*** ،ص 116.

الدولتين.[1]

## المبحث الثالث : التحديات الداخلية والخارجية لتوجه الصين نحو العالمية.

تعتبر التحديات الداخلية و الخارجية من المعضلات الأساسية الكبرى التي تواجه الصين خاصة في ظل التطورات الدولية وظهور التهديدات الأمنية الغير تقليدية على غرار مشاكل القرصنة في المياه الأسيوية وقضايا الإرهاب العالمي و الجريمة المنظمة و التلوث البيئي و انتشار الأوبئة والأمراض والأزمات المالية العالمية ، ونظرا لمثل هذه التحديات كان لابد من تعزيز الجانب الأمني ، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الصين منذ بداية التسعينات أصبحت تسعى جاهدة لتعميق علاقاتها مع دول الآسيان بحكم جوارها الجغرافي الذي يدخل في إطار مقتضيات أمنها القومي ويفرض عليها تعاونا سياسيا وأمنيا مع دول جنوب شرق آسيا خاصة في ظل ظهور التهديدات الأمنية غير التقليدية ذات الطابع العالمي ، ومن جهة أخرى فالصين الصاعدة تعمل على تهيئة الظروف الإقليمية لحماية مصالحها المتشعبة في المنطقة ، وبغية مواجهة التحديات المختلفة مستقبلا.[2]

### المطلب الأول : التحديات الداخلية.

رغم النجاح الباهر الذي حققته حركة الصين الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي من شأنها الصعود لمصاف الدول الكبرى في العالم و منافسة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن هناك مجموعة من التحديات على المستوى الداخلي و التي من شأنها تعطيل هذه المسيرة على المدى البعيد ، ولعل أبرز هذه التحديات ما يلي :

✓ *تحديات سياسية* : تواجه الصين في توجهها نحو العالمية جملة من التحديات السياسية لعل أهمها مسألة الحركات الانفصالية في كل من إقليم التبت وإقليم إكسنجيانغ والتي لها مطالب جدية مستمرة للانفصال عن الدولة الأم – الصين – ، ومن ناحية أخرى مسألة النظام السلطوي ، هذا إلى جانب الفساد و غير ذلك من التحديات و التي سنحاول عرضها في هذا المطلب ، كل تلك التحديات ساهمت في تعطيل مسيرة النمو الاقتصادي الصيني وتحجيم التجارة الخارجية.

---

[1] صفاء خليفة محمدين ، ***المرجع السابق*** ، ص 190.

[2] سارة جندي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 166 – 167.

❖ *مسألة الحركات الانفصالية :* تعد الحركات الانفصالية إحدى أهم التحديات السياسية التي تواجه الصين واستقرارها ، وهناك مسألتين في هذا الجانب و المتمثلتان في : التبت وإقليم إكسنجيانغ بغرب الصين.

▪ *إقليم التبت:* هو إحدى المقاطعات الكبرى في الصين بمساحة مليون ومائتا ألف كلم$^2$ ، أي ثمن مساحة الصين تقريبا ، هذا الإقليم له شريط حدودي مع الهند و ميانمار و بوتان ونيبال ، كما أن له مكانة متميزة في العالم بسبب ما يحتويه من هضاب كبرى ومرتفعة على سطح الكرة الأرضية ، كما توجد به قمة إيفرست وهي الأعلى ارتفاعا على سطح الأرض في العالم ، و تاريخ التبت يختلف من جهة لأخرى فالانفصاليون المقيمون في المنفى يطالبون بالانفصال عنها ، أما الحكومة الصينية فهي ترى أن أول سيطرة صينية للتبت كانت في القرن الثالث عشر حيث كان حكام التبت يدينون بالولاء لحكام أسرة يوان ، و حتى في النصف الأول من القرن العشرين ظلت التبت مجتمعا إقطاعيا يسيطر فيه الكهنة والعلمانيون على مجريات الحياة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية ، و بعد حرب الأفيون في عام 1840 م أصبحت الصين شبه مستعمرة و شبه إقطاعية خرجت عن السيطرة الصينية حتى قيام الثورة الاشتراكية في عام 1949 م حيث استعادت بكين السيطرة تحت ما أسمته : التحرير السلمي و ألغت القوانين العرقية والطبقية في اتفاقية بين حكومة بكين المركزية وحكومة التبت المحلية.[1]

يعود أساس القضية إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر عندما أضحت التبت محمية لأسرة المانشو الحاكمة في الصين ، وفي القرن التاسع عشر ونتيجة لعدد من الضغوط الخارجية الكبرى التي واجهتها الصين ضعف نفوذها على التبت مما شجع أهلها على التخلص من هذا النفوذ وهو ما نجحوا في تحقيقه عام 1912 م عندما تمكنوا من طرد الجنود والإداريين الصينيين[2]، هذا وقد تنامت النزعة الانفصالية في فترة الخمسينيات إلا أن الحكومة الصينية مارست القوة المباشرة ضد التبت عام 1959 م ، ويمكن تحديد أسباب التوتر في التبت للعوامل التالية :

- وجود إقليم التبت على حافة الدولة التي تعزز نزعتها الانفصالية.
- الحساسيات القومية بين الإيغور والهوان باعتبارهما قوميتين مختلفتين.

[1] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة*** ، مكتبة فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ط 1، 2015 م ، ص 318 – 319.

[2] ماجدة صالح ، ***الحركات الانفصالية في الصين*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص 118.

- التضييق على الممارسات الدينية البوذية ولاسيما في فترة ماوتسي تونغ.
- دور الهند كمحرض لسكان التبت ردا على تردي العلاقات الصينية – الهندية.[1]

▪ *إقليم إكسنجيانغ و قومية الايغور المسلمة* : يمثل هذا الإقليم أحد بؤر اللا استقرار كما أنه يعد تحدي يواجه استقرار الصين لما له من أهمية ومكانة للبلد ، حيث تقدر مساحته مليون و ستمائة ألف كلم[2] ، وهو يحتوي ثروات نفطية وغازية هائلة ، كما أنه يشكل ثلث احتياطي الصين من النفط والغاز و المعادن بالإضافة لموارد الغاز الطبيعي ، وهو بذلك يمثل أكبر الحقول النفطية[2] ، و لهذا الإقليم أهمية جغرافية واقتصادية هائلة فالإقليم يعادل سدس مساحة الصين ويشغل منطقة جغرافية إستراتيجية ، فضلا على ذلك دعم جسر الصين لوسط آسيا وهو بذلك يلعب دورا في سعي الصين للحفاظ على نفوذها ومصالحها الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى ، كما يشكل هذا الإقليم أداة مهمة تساهم في دعم علاقات الصين مع دول العالم الإسلامي خاصة الدول الخليجية.[3]

تستقر على هذا الإقليم الأقلية الإيغورية وهي إحدى الأقليات الإسلامية ، ويبلغ عددها نحو 25 مليون نسمة وهم يتكلمون لغة محلية تركمانية ، وكانوا يشكلون 90 % من سكان المنطقة و موطنهم الأصلي هو تركستان الشرقية الغنية بالبترول والذي يقع شمال غرب الصين ، حصل هذا الإقليم على الاستقلال الذاتي صوريا عام 1955 م[4] ، وقد عرف هذا الإقليم سلسلة من الاضطرابات عام 1997 م كان سببها هي الحركات المساندة لدعاة الاستقلال من المسلمين – تدعى الحركة الانفصالية – مقرها كازاخستان–.[5]

وبالرغم من الهجمات القمعية التي تفرضها حكومة بكين على مسلمي الإيغور إلا أنه كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر تأثير كبير على مسلمي الإيغور، وازدادت هذه الهجمة حدة بعد ارتفاع حدة الحرب على الإرهاب حيث استغلت الصين هذا الحدث ذريعة لتعريض المسلمين

---

[1] وليد عبد الحي، ***المرجع السابق***، ص 43.

[2] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص 319.

[3] ماجدة صالح ، ***المرجع السابق*** ، ص117.

[4] فولفجانج هيرن ، ***التحدي الصيني – أثر الصعود الصيني في حياتنا*** – ترجمة : محمد رمضان حسين، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض ، ط 1 ، 2011 م ، ص 220.

[5] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق***، ص ص40 –41.

الناشطين في المجالات الدينية السلمية للاعتقال والتعذيب والإعدام أحيانا[1]، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن هذا الإقليم له الكثير من الخصوصيات لعل أبرزها:

- الموقع الجغرافي المميز للإقليم والمحاذي لجمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان وهي التي تشهد حراك واسع لتحصيل الانفصال وتأكيد الهوية الإسلامية سياسيا واجتماعيا.
- وجود مصادر طبيعية في منطقة سكن الأقلية حيث تعتبر هذه المنطقة من المناطق الواعدة نفطيا إذ تقدر بعض المصادر أنها تحتوي على حوالي ثلث الاحتياطات النفطية الصينية.
- وجود الأقلية العرقية في منطقة واحدة.
- التشجيع الدولي لحركة الانفصال ، ويبدو أن الدول الإسلامية والغربية على حد سواء تبدي قدرا من التأييد للحركة الإسلامية في هذه المنطقة بنسب متفاوتة لكن خوف الدول الإسلامية المحاذية للصين من احتمالات امتداد التأثير الإسلامي إليها دفعها إلى توقيع اتفاقات حدودية مع الصين عام 1996 م.
- المخاوف السكانية من التجارب النووية التي تجريها الحكومة الصينية فيها.[2]

يمثل انفصال إقليم شينجيانغ و التبت خطرا يهدد الصين من حيث أنه يؤدي إلى :

- قيام دولة إسلامية في إكسنجيانغ و بالتالي خسارة الصين لأكبر احتياطاتها من النفط والغاز.
- انفصال التبت و خروج مرتفعاته الإستراتيجية عن السيطرة الصينية إلى النفوذ الهندي.

و للإنصاف فإن الحكومة الصينية قامت بمشاريع نهضة اقتصادية و تنموية في الإقليمين وعملت على إنتاج آلاف فرص العمل ، كما قامت بمد أضخم شبكة سكة حديدية في العالم لربط مرتفعات التبت ببقية الأراضي الصينية.[3]

❖ ***الفساد :*** يمكن القول أن الفساد في الصين ليس ظاهرة فردية وإنما هو فساد مؤسسي منظم حيث جاءت الصين ضمن الدول الأكثر فسادا في تقرير منظمة الشفافية الدولية ، و لقد اعترفت الصين بأن الفساد بات يسري بصورة كبيرة بعدما أصبح التطلع للنفعية والمصالح الخاصة هو الأساس ، ووجود ممارسات منحرفة و افتقار الشفافية في ظل نظام قضائي يفتقد إلى القدرات

---

[1] فولفجانج هيرن ، ***المرجع السابق***، ص 220.

[2] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق***، ص ص 41-42.

[3] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 320-321.

الاستقلالية و عدم تنفيذه للأحكام ، بالإضافة إلى عدم تمتع الإعلام بالحرية الكاملة ، كل هذه العوامل من شأنها التأخير الحصري والزمني لتوجه الصين نحو العالمية كون هذه الممارسات الفاسدة ليست فقط في الصين بل في العالم أجمع ، ويمكن القول أن الفساد يستوطن في المؤسسات الرسمية للدولة وهي كالآتي :

- *الفساد في المؤسسات الرسمية :* كشفت إحدى الدراسات الصادرة عام 2006 م والتي تناولت 3067 قضية فساد مفادها أن نصف المتورطين في هذه القضايا كانوا من المسؤولين أو الموظفين العاملين ، ففي مشاريع البنى التحتية وصفقات الأراضي وقطاع النقل كشفت الحكومة أكثر من مليون قضية لحالات الملكية الغير القانونية في الفترة ما بين 1999 م– 2005 م وارتفاع قضايا الرشوة التجارية ، كما كشفت القطاعات المصرفية عام 2005 م عن تبديد 767 مليار يوان من الأرصدة المالية .[1]
- *الفساد في الحزب الشيوعي الصيني* : حيث تم إخضاع 1151 من كبار المسؤولين في الحزب خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ماي عام 1999 م للتحقيق في قضايا الفساد الإداري و التحقيق مع ستة آلاف من رجال الشرطة للسبب نفسه ، كما تم الكشف عن تورط العديد من المسؤولين الكبار في الحزب ، وقد قدرت المبالغ التي تورطوا فيها بحوالي 2,21 مليار دولار.[2]
- *الفساد في المؤسسات القضائية* : ويعود انتشار الفساد في هذه المؤسسات إلى عاملين اثنين و هما: درجة التسييس الكبيرة التي تتعرض لها المحاكم ، وحرمانها من الاستقلالية الضرورية لعملها، ومن أبرز مظاهر الفساد في القضاء ما عرف بقضية ووهان في محافظة ووهان حيث أتهم 91 قاضيا بالفساد عام 2002 م.[3]

❖ *سلطوية النظام السياسي :* لم تتمكن الصين من تحقيق نقلة سياسية على غرار النقلة الاقتصادية نتيجة إصرار القيادة الصينية على سلطوية الحزب الشيوعي بالرغم من حدة أحداث تيان آن مين عام 1989 م ، و في المقابل واجهت الصين ضغطا من القوى الغربية على انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية [4] ، ومع تزايد المطالبة بالديمقراطية ظهر اتجاه

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 207– 208.

[2] وليد عبد الحي ، ***المرجع السابق***، ص 108.

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 209.

[4] نصيرة ملاح ، ***القوى الأسيوية الصاعدة – نموذج الصين*** – ، مجلة الأفاق للعلوم ، العدد 06 ، جامعة الجلفة ، 2017 م ، ص 281.

معاكس ينادي بمنح السلطة السياسة للمصلحين أثناء قيامهم بعملية الإصلاح ، وكان أنصار هذا الرأي يصفونه بالواقعية السياسية وحجتهم الرئيسية في ذلك أن تحقيق التحرر الاقتصادي و الديمقراطي في بلد شاسع وفقير مثل الصين يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تظل فيه السلطة مركزية، وخلال هذه الفترة الانتقالية يجب أن تكون للإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي[1].

✓ *التحديات الاجتماعية :* بالرغم من النجاح البارز الذي جاءت به الإصلاحات في الصين ومعدلات النمو المرتفعة التي حافظت عليها منذ السبعينيات إلى غاية المرحلة الراهنة و التي انعكست مباشرة على الأوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة للفرد الصيني إلا أنه في المقابل برزت مجموعة من التحديات الاجتماعية ناجمة بالأساس عن عدم توازن التنمية الاقتصادية وتمركزها في المناطق الساحلية الشرقية ، ومن أهم التحديات الاجتماعية نجد :

- الصين من أكثر دول العالم تعدادا للسكان حيث يبلغ 1,32 مليار نسمة تقريبا وهي بذلك تمثل أكثر الدول كثافة للسكان حيث تبلغ 135 نسمة /كلم$^2$، بالإضافة إلى عدم وجود توازن بحيث تشهد المناطق الساحلية الشرقية كثافة سكانية عكس المناطق الغربية ، و الريف كثير السكان عكس المدن ، و لمواجهة ذلك أطلقت الصين في أواخر السبعينات من القرن العشرين تنظيم الأسرة بهدف السيطرة على زيادة السكان.[2]
- ارتفاع كلفة المعيشة حيث وصل التضخم في بعض المدن إلى 36 %.[3]
- الفقر النسبي والتفاوت في توزيع الدخل [4] ، وتزايد التمايز الاجتماعي بين السكان أي اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء[5] ، وفي المقابل هناك تفاوت كبير في توزيع الثروة ونصيب الفرد من الدخل القومي إذ يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2005 م أن عدد الصينيين الذين يعانون من الفقر الشديد قد تراجع خلال ربع قرن من 250 مليون شخص إلى 26 مليون شخص،

---

[1] وي وي زانج ، ***الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية*** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإسلامية ، سلسلة دراسات عالمية، العدد 11 ، أبو ظبي ، 1997 م ، ص 30.

[2] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 113.

[3] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع نفسه*** ، ص 125.

[4] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 212.

[5] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 125.

وتزايد الفرق بين الدخل بين قاطني المدن والريف في الصين باستمرار بالرغم من أنّ صافي الدخل في المناطق الريفية تزايد بنسبة 6 % ، ويقدر المحللون أن دخل الفرد من سكان المناطق الريفية في الصين والبالغ عددهم 900 مليون نسمة قد وصل إلى 546 دولار خلال عام 2007 م بزيادة قدرها 07 %.[1]

- الهجرة من الريف إلى المدن ومستقبل الزراعة الصينية فقد شهدت الصين موطن نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية والداخلية إلى المدن والمناطق الساحلية الشرقية حيث ارتفع العدد من 140 مليون في عام 2003 م إلى 147 مليون عام 2005 م أي بنحو % 11,3 من عدد السكان ، وبلغ عدد العمال في المجال الزراعي من هؤلاء المهاجرين ما يقارب 60 مليون مهاجر[2]، وعليه اتجهت الحكومة الصينية لتشجيع ودعم العمال في القطاع الزراعي بغرض توطين اليد العاملة هناك ، وبحسب المصادر الحكومية فقد أنفقت الحكومة الصينية 431,8 مليارات يوان على قطاع الزراعة والمناطق الريفية والفلاحين في عام 2008 م بزيادة قدرها 80,1 مليار يوان عن العام السابق ، ورغم ذلك لا تزال إنتاجية القطاع الزراعي الصيني أقل بنسبة 40 % عن إنتاجية الدول المتقدمة.[3]
- التفاوت في مستوى وجودة التعليم والأوضاع الصحية حيث يعاني نظام التعليم في الصين من خلل وعدم توازن شديدين بين الريف والحضر، ففي عام 2000 م كان معدل الأمية بين من هم أكبر من 15 سنة نحو 4,6 % في المدن ، بينما 11,6 % في القرى ، كما أنّ برنامج الحكومة الخاص بتطوير وإصلاح التعليم لعام 1993 م الذي كان هدفه الأساسي هو أنه بحلول عام 2000 م تكون الصين قد نجحت في التخلص من الأمية بين الشباب وإلزامية حصول كافة الأطفال على التعلم الأساسي ، وتنعكس هذه الفجوة بين الريف والحضر على الشق الخاص بجودة التعليم ، وهنا تشير الإحصاءات إلى أنّ 57 % من المدرسين في المدارس الواقعة في المناطق الحضرية بالصين قد تحصلوا على تعليم ما بعد جامعي بينما تبلغ تلك النسبة نحو 25 % في الريف الصيني[4] ، كما أن هناك تفاوت بين المدن والريف فينا يخص خدمة الإنترنت فبينما تنتشر

[1] محمد السيد سليم ، ***من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص 79.

[2] مدحت أيوب ، ***الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة*** ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 173 ، 2008 ، ص95.

[3] محمد السيد سليم ، ***من ملامح الصعود الاقتصادي الصيني*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص79.

[4] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 216.

خدمات الإنترنت في 20 % من المناطق الحضرية في الصين فإنها لا تصل إلا إلى 03 % في المناطق الريفية ، ويشكّل الطلاب نحو ثلثي مستخدمي الإنترنت بينما يشكل قطاع الأعمال ثلث آخر، ولا تزيد نسبة الفلاحين والمزارعين 0,4 % من مستخدمي هذه الخدمة.[1]

- تدني مستوى الاستهلاك أي أن هناك العديد من التناقضات في السلوك الاقتصادي للمجتمع الصيني ومن الأمثلة على ذلك تدني مستويات الاستهلاك في الصين مقارنة ببلدان أخرى ، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مرتين ونصف من نصيب الفرد الهندي بالأسعار الجارية وفق بيانات لعام 2004 م ، ولكن الملاحظ أن استهلاك الفرد في الصين لا يزيد عن ثلثي استهلاك الفرد في الهند وهذا التناقض دفع بعض الاقتصاديين الصينيين إلى مطالبة الحكومة الصينية أن تتبنى سياسة تنموية تعتمد على الاستهلاك وليس على الاستثمار والصادرات.[2]
- البطالة و التي تعد بمثابة قنبلة موقوتة فالصين ليست بحاجة إلى توفير فرص عمل لمجموعة كبيرة من الشباب لكن يجب أن تقلق بشأن الملايين الذين لا يزالون يعملون في مؤسسات الدولة الخاسرة ، كما أن حوالي 100 إلى 200 مليون من الأفراد غادروا الريف بحثا عن المناطق الحضرية ، وكان الفلاحون الساخطون تاريخيا مصدرا للتمرد في أنحاء الصين.[3]

✓ *التحديات الاقتصادية :* نظرا لمعدلات النمو الكبيرة التي حققتها الصين و طموحها الكبير فى الوصول إلى الوضع المهيمن ، وكذلك الوصول إلى مكانة مرموقة في النظام الدولي كانت مطالبها من الثروات الطبيعية لسد حاجتها من المواد الأولية والطبيعية كبيرة جدا خاصة الطاقة المتمثلة في الغاز والنفط على وجه التحديد لتصبح بذلك من أكبر الدول المستوردة للطاقة من الخارج[4] ، فقد تحولت الصين من دولة مصدِرة للنفط إلى دولة مستوردة حيث كانت تصدر حوالي 25 % من إنتاجها النفطي عام 1985 م إلا أنها منذ عام 1990 م تحولت إلى دولة مستوردة

---

[1] محمد السيد سليم ، ***المرجع السابق***، ص79 .

[2] مغاوري شلبي ، ***الصين والاقتصاد العالمي، مقومات القوة وعوائق الاندماج***، مجلة السياسة الدولية ، العدد167 ، 2007 م ، ص 84 .

[3] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص 217.

[4] محمد قروش ، **طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة : السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا** ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، المجلد 02 ، العدد 03 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، بدون سنة نشر ، ص 149.

لحوالي 600 ألف برميل يوميا ، وطبقا لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي- الأبيك – ارتفعت احتياجات الصين إلى أكثر من مليون برميل يوميا في عام 2000 م ، وإلى ثلاثة ملايين برميل يوميا في 2010 م و استيراد ما يعادل سبعة ملايين برميل يوميا في عام 2015 م[1] ، وتعد الصين ثاني مستهلك عالمي للبترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت وارداتها منه 120 مليون طن أي بنسبة 35 % من إجمالي استهلاكها وهذا ما يفسر المسعى الصيني للحصول على المواد الخام ومواد الطاقة من الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط نتيجة زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة التي تشمل 71 % من إجمالي الطاقة [2] ، بالإضافة إلى طبيعة الصناعة الصينية ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة ، وحركة التمدن الواسعة التي تشهدها المنظومة الاجتماعية في ظل التعداد الديمغرافي الهائل الذي تعرفه الصين ، و حسب وكالة الطاقة الدولية في أحد التقارير الصادرة عنها فإن الصين تغّير خريطة الطلب العالمي على النفط بسرعة كبيرة للغاية ، ويتوقع ارتفاع واردات الصين من النفط في السنوات القادمة بشكل يثير القلق حيث وصل استهلاك الصين للنفط في عام 2020 م إلى 450 مليون طن أي ما يعادل 60 % إلى 80 % ، ووفقا للاستهلاك العالمي اليوم فإن الصين تستهلك حوالي 10 % من استهلاك النفط العالمي[3]، كما تشهد المرحلة الراهنة تزايد الطلب على الطاقة والمواد الطبيعية حيث أشار رئيس المكتب السابق للفاينا نشيال تايمز في بكين إلى مدى تعطش الصين لفرص العمل والمواد الخام والطاقة و كذا الأسواق الجديدة وتصدير السلع والعمال والاستثمارات مؤكدا أن شهية الصين الهائلة وإن كانت غير متعمدة فإنها سوف تعيد تشكيل العالم في التجارة والسياسة.[4]

- تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على وتيرة نموها من أهم التحديات التي تواجه المسيرة الاقتصادية للصين فقد ارتبط نمو الاقتصاد الصيني منذ نهاية الثمانينيات ارتباطا وثيقا بالصادرات وبالاستثمارات الموجهة للتصدير بهدف تغطية النقص الحاصل آنذاك على مستوى الاستهلاك الداخلي ، وقد جعلت هذه الحسابات الصين تسعى جاهدة لتأكيد حضورها داخل المنظمات

---

[1] وليد عبد الحي ، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي – 1978 م – 2010 م*** – ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ط 01 ،2014 م ، ص،ص 80-81.

[2] محمد مصطفى الخياط ، ***الصين وخيار الطاقة البديلة***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م ، ص 108.

[3] فولفجانغ هيرن ، ***المرجع السابق*** ، ص، ص 206- 207.

[4] أبو بكر الدسوقي ، ***الدور العالمي للصين- رؤى مختلفة*** – ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 17 ، 2008 م ، ص 178.

الاقتصادية الكبرى كمنطقة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية –الآسيان– ومنظمة شنغهاي ، لكن معدلات النمو في القطاع الصناعي والخدمات وغيرها تشهد ركود بسبب انخفاض معدل الإنتاج الصناعي وانكماش نصيب هذا القطاع إلى 44 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمصلحة قطاع الخدمات التي ارتفع نصيبها إلى 46 % ، وكانت تجارة الجملة والتجزئة هي الأبرز في النمو والأعلى في حجم القروض المستحقة السداد للبنوك ومؤسسات الإقراض في عام 2013 م تليها خدمات تكنولوجيا المعلومات ، كما أن معدلات النمو المرتفعة في المقاطعات الغربية والتي تراوحت بين 12,6 و 16,6 % أسهمت في ارتفاع المتوسط القومي ولكنها كانت متركزة في مجالات الصناعة غير التكنولوجية ودعم هذا الاتجاه من الاستثمارات الأجنبية الوافدة للصين.[1]

- رداءة المنتوج الصيني حيث تتجه حركة التصنيع في الصين لإنتاج منتجات قليلة التكلفة وكثيفة العمالة ما يجعل الصناعة في الصين لا ترتقي بعد إلى معايير الإنتاج العالمية ولو أنه منذ قدوم الرئيس الصيني شي جي بينيج عام 2013 م قام بإعادة النظر في معايير الإنتاج وجودته و التركيز على الميزة التنافسية ، كما أنّ الصناعة الصينية تتميز بإعادة التدوير.[2]
- التقلبات الاقتصادية الخارجية فالصين تسعى جاهدة لدعم أدائها الاقتصادي الداخلي وترسيخ دورها الدولي.[3]

✓ *تحديات بيئية* : تعاني الصين العديد من المشاكل البيئية مثل باقي دول العالم كسوء الأحوال الجوية والأمطار الحمضية والأنهار الميتة – غير عذبة – والتصحر المتزايد ، وهذه الأضرار البيئية كان سببها زيادة معدلات التصنيع بشكل غير عادي[4] ، و تعتمد الصناعة الصينية على مواد ملوثة للبيئة كالفحم ، بالإضافة إلى حالة التدفق الديمغرافي الهائل التي تسجلها الصين ، وقد ذكر تقرير أصدرته ستة هيئات حكومية صينية في يناير 2007 م من بينها وزارة التكنولوجيا والأكاديمية الصينية للعلوم ومكتب الأرصاد الجوية أن التغيرات المناخية ستلحق ضررا بالغا في بيئة الصين واقتصادها مسببة خسائر فادحة للإنتاج الزراعي إن لم يتم اتخاذ إجراءات وقائية فإن

---

[1] نزيرة الأفندي ، ***هل تشجع جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 166، 2014 م ، ص 146.

[2] Claude Aubert , ***le devenir de l'économie paysanne en Chine***، Revue Tiers Monde , N° 183 , Armand Colin , 2005 , page 02.

[3] نذيرة الأفندي ، ***المرجع السابق*** ، ص 144.

[4] فولفجانج هيرن ، ***المرجع السابق*** ، ص 172.

الإنتاج المتوقع من القمح والذرة والأرز سينخفض بمقدار 37 % في النصف الأخير من القرن الحالي.[1]

- انتشار الجفاف في الغرب الصيني مقابل تعرض الصين الجنوبية للفيضانات و الأعاصير كما تشهد الصين غلبة المرتفعات كالجبال والهضاب العليا.[2]
- تلّوث المياه حيث أن 70 % من أنهار وبحيرات الصين ملوثة [3] ، ويعد النهر الأصفر من أكثر أنهار الصين تأثرا بهذه المشكلة والذي يبلغ طوله ما يقارب 3,400 ميل ويعتمد على مياهه أكثر من 150 مليون شخص لكن الخبراء صرحوا بأن 50 % من مياهه لم تعد صالحة للشرب ، ونتيجة لتلّوث مياه الأنهار فإن ثلثي الاستهلاك الكلي للمياه في الصين يعتمد على مصادر المياه الجوفية ما يجعل منسوب هذه المياه في انخفاض مستمر[4] ، كل هذا انعكس على الأمن الغذائي وديمومة القطاع الزراعي ، فمناطق كثيرة في سهول الصين الشمالية لا يمكن زراعتها بسبب نقص المياه[5] ، ووفقا لتقدير البنك الدولي وأكاديمية العلوم الصينية فإن حجم الخسائر الناتجة عن التلّوث البيئي يبلغ نحو 10 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك أسباب لهذا التدهور البيئي في الصين وهي كالآتي:

- تصدير الغرب للحصة الأكبر من صناعاته الملوثة إلى الصين.
- عدم الاهتمام السكاني لمسألة حقوق الإنسان وحقه في أن يحيا في بيئة نظيفة.
- إعطاء الحكومة الصينية أهمية قصوى للتنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات والفائض التجاري مهما كان الثمن حتى أنه يتسم بإنتاج بعض المنتجات الرديئة ذات التأثير السلبي على البيئة وصحة الإنسان.[6]

---

[1] مدحت أيوب ، ***الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة***، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، 2008 م ، ص 95.

[2] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 124.

[3] مصطفى عيد إبراهيم ، ***التلّوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين*** ، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 17 ، 2008 م ، ص 103.

[4] مصطفى عيد إبراهيم ، ***المرجع السابق***، ص 104.

[5] مدحت أيوّب ، ***المرجع السابق*** ، ص 96.

[6] مصطفى عيد إبراهيم ، ***المرجع السابق***، ص 104.

- قلة الأراضي الخصبة فرغم كبر مساحة الصين إلا أن معظم أراضيها هي عبارة عن مناطق جبلية أو صحراوية ، و يقول عالم البيئة بيتر هيك : لم يعد للصين سوى جزء صغير من بلدهم تزدحم فيه كل أنشطتهم الاقتصادية والصناعية والزراعية و هذا لا يمثل سوى ربع مساحة الصين.[1]

بالإضافة إلى كل تلك التحديات ظهر في الصين ما يعرف بفيروس كورونا – كوفيد 19– في عام 2019 م حيث كان من المرجح أن تكون الصين القوة الأولى عالميا في المجال الاقتصادي بحلول عام 2032 م لكن مع ظهور هذا الفيروس القاتل في ديسمبر 2019 م في مدينة ووهان الصينية استطاع أن يوقف العجلة التنموية و الاقتصادية في الصين و حتى العالم لكن سلطات المدينة آنذاك قللت من خطورته عندما ظهرت الحالات الأولى المصابة بالفيروس، وبمجرد أن أدركت الحكومة المركزية خطورة المشكلة تصرفت بسرعة وعلى نطاق واسع[2] ، و قد شكل فيروس كورونا أزمة صحية غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث ليضع دول العالم أمام تحديات كبيرة لها تداعياتها على العلاقات الدولية ، فالعالم كان مستقرا بعلاقاته ضمن مجموعة اتفاقيات ومعاهدات حكمت تحالفاته لتأتي جائحة كورونا التي أدخلت الجميع في دوائر الخوف والهلع ، بل وأفقد البعض القدرة على السيطرة على احتوائه ، و قد تداولت أوساط صينية عديدة من بينها بعض الأوساط الدبلوماسية والحكومية نظرية مفادها أن مصدر تفشي جائحة كورونا هو عدد من جنود الجيش الأمريكي قاموا بزيارة مدينة ووهان الصينية للمشاركة في الألعاب العسكرية الدولية ، وفي المقابل تداول عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي نظرية مفادها أن منشأ هذه الجائحة كان مختبر لتطوير الأسلحة البيولوجية في مدينة ووهان و هو ما أدى لتدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ، و قد أطلق على هذا الفيروس من قبل الرئيس الأمريكي السابق ترامب بالفيروس الصيني ، بينما أطلق عليه وزير خارجيته مايك بومبيو اسم فيروس ووهان[3] ، و قد كان لهذا الفيروس انعكاسات على الاقتصاد الصيني بشكل كبير حيث أدى لعرقلة خطط الصين الإستراتجية بعيدة المدى بالإضافة لتوجيه أصابع الاتهام الدولية للصين بأنها كانت سببا في انتشار الوباء ،

---

[1] فولفجانج هيرن ، ***المرجع السابق*** ، ص 186.

[2] عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح ، حامد علي زين العابدين صالح الحاج ، ***الصين وجائحة كورونا : من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية***، *مجلة* كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، العدد 07 ، ليبيا ، 2021 م ، ص 08.

[3] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***تأثير جائحة كورونا على العلاقات الصينية الأمريكية*** ، مجلة البيبان للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ،2020 م ، ص ص 74 –75.

لذلك كانت جائحة كوفيد 19 وتداعياتها تحديا حقيقيا أمام الصين و توجهها نحو العالمية في النظام الدولي وعائقا أمام الخطط الصينية في إدامة قوتها الاقتصادية في العالم.[1]

## المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

تعاني الصين جملة من التحديات الخارجية سواء مع الدول الإقليمية المجاورة لها أو مع القوى الكبرى والتي جعلت من طموح القطب الدولي للصين يتأجل لعقود آجلة بالرغم من أن الصين تحولت إلى قوة اقتصادية لا يستهان بها وأصبحت في مقام منافس قوي للاقتصاد الأمريكي إلى جانب الاقتصاد الروسي حسب تصريح للرئيس الأمريكي دونالد ترامبد سابقا ، لكن تبقى بعض الرهانات الخارجية والإقليمية تحاصر النفوذ الصيني وتحول دون تحولها إلى قطب دولي ، ومن هذه التحديات نذكر:

✓ *قضية تايوان* : تمثل قضية تايوان محورا رئيسياً للأحداث فى منطقة الشرق الأقصى للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية التي تعنى بها الصين وهى الوطن الأم والبر الرئيسي الذي تتبعه جزيرة تايوان تاريخيا وحضاريا وثقافيا ، ولكن عودة تايوان رسميا للأضواء تحت السيادة الصينية ليست بالمسألة السهلة رغم إقرار العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نظريا وظاهريا بمبدأ الصين الواحدة ، بينما تقوم عمليا بتعويق ذلك والحيلولة دون حدوثه، وليست الولايات المتحدة فقط فاليابان تعتبر من أهم الدول الآسيوية الداعمة لتايوان الغير المرتبطة بالصين وكوريا الجنوبية التي تعتبر أنها ستكون في موضع خطر بين تايوان تحت السيادة الصينية وكوريا الشمالية ، كذلك الفيليبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية ، ويبدو أن كل دول منطقة الشرق الأقصى باتت تعيد حساباتها في ظل تعاظم القوة والنفوذ الصيني ولكل منها أسبابها ودوافعها ، فمنذ نهاية أربعينيات القرن الماضي مثل مضيق تايوان بؤرة للأزمات والصراعات المسلحة بين جمهورية الصين الشعبية – البر الرئيسي للصين– وجمهورية الصين – تايوان– حيث تعد أزمة تايوان إحدى أقدم الأزمات في العالم الحديث.[2]

---

[1] داید محمد زين العابدين ، ***المرجع السابق*** ، ص 234.

[2] أحمد جلال محمود عبده ، ***أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا –العلاقات الصينية الأمريكية 2016 م –2020 م : دراسة حالة***، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس ، 2022 م ، ص112 –113.

تقع تايوان جهة الجنوب الشرقي لبحر الصين الجنوبي بمساحة تصل إلى 36 ألف كلم$^2$ وتسمية الجزيرة هي ترجمة صوتية لتسميتها الأصلية باللغة الصينية[1]، هذه الجزيرة تعرضت للاحتلال الياباني عام 1895 م و حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، و بعد هزيمة اليابان عادت إلى السيادة الصينية ، و بعدها نشأت حرب أهلية بين القوميين من حزب الكومينتانغ و اليساريين من الحزب الشيوعي و التي انتهت بانتصار هذا الأخير و إعلانه قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 م وهروب ونزوح قيادات الحزب الوطني الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ، و بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية شكلوا نظاما باسم جمهورية الصين و التي انتهى عهدها في البر الصيني بولادة جمهورية الصين الشعبية ، وقد ظل مقعد الصين في الأمم المتحدة بحوزتهم حتى عام 1971 م عندما استعادت جمهورية الصين الشعبية وعاصمتها بكين المقعد بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للأمة الصينية ، وبذلك تكون الصين قد سحبت البساط من تحت قادة تايوان كممثلين للأمة الصينية لكنها لم تستطع إنهاء النظام الانفصالي القائم هناك رغم إصرار الصين بأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية وعاصمتها بكين و ترفض رفضا قاطعا أي اعتراف من المجتمع الدولي بجمهورية الصين الذي تدعيه تايوان أو أي تسمية أخرى ، فالنظام القائم في تايوان حاليا هو تحت مسمى جمهورية الصين منذ نزوح قادة الحزب الوطني الكومينتاغ إلى الجزيرة ، ولإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين هناك شرط محوري وأساسي وهو عدم إقامة أي علاقات دبلوماسية مع تايوان لأن الصين التي عاصمتها بكين هي الممثل الشرعي والوحيد للأمة الصينية وتايوان جزء منها ، ولشدة حساسية هذا الملف لدى الصين فإنه يعتبر قيام أي دولة بأي نوع من العلاقات الدبلوماسية مع تايوان إعلانا عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في بيان يصدر خلال ساعات من بكين ، ولم يعترف بتايوان إلا عشرون دولة صغيرة إما إفريقية أو جزر في المحيط الهادي مقابل مساعدات مالية مغرية ، وفي المقابل نجد أن الصين تؤمن بأن الولايات المتحدة كانت هي الداعم الرئيسي لحزب الكومينتانغ أثناء الحرب الأهلية الصينية كما تدعمه من أجل إعلان الكيان المنفصل في تايوان بعيدا عن البر الصيني ، و بعد إعلان ذلك الكيان وقعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان ودعمها

[1] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص 311.

عسكريا و لوجستيا في حالة تعرضها للخطر[1] ، و تعتبر الصين هذا التصرف تدخلا في شؤونها الداخلية و تطالب بإلغائه ، و لحد اليوم يعد ملف تايوان ملف حساس و مؤثر في العلاقات بين واشنطن و بكين ، كما أنه أهم تحدي للصين على اعتبار أن تايوان ذات أهمية إستراتيجية في السياسة الصينية وهي قضية مركزية وجزء أساسي اقتطع من سيادتها الوطنية خلال ظروف استثنائية شهدت فيها نزاعات داخلية وتدخلات خارجية في شؤونها من دول أخرى ، وتعتبر الصين قضية استقلال تايوان قضية غير قابلة للنقاش في أولويات السياسة الخارجية الصينية لذا فإن الصين ترى أن بقاء تايوان في حالة انفصالها عنها يعد بالنسبة لها انتقاصا من هيبتها ومكانتها، كما أن عودتها إلى سيادتها يضمن لها تحقيق تقدم سياسي يوازي مكانتها المتصاعدة عالميا، فتايوان تمثل نطاقا حيويا للصين لأنها تشكل قاعدة إستراتيجية لعمليات عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد الصين وذلك نظرا لأهميتها الجيو– إستراتيجية ولقربها من الصين وبناء على ما سبق فإن الضرورة تحتم من وجهة النظر الأمريكية وجود حكومة تايوانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة[2] ، و من جانب أخر فالصين تركز على أربع نقاط أو مضامين أساسية بخصوص قضية تايوان وهي :

- مبدأ الصين الواحدة و هي بذلك تعارض أي تصرف يمس السيادة الوطنية كما أنها تعارض مبدأ صينيتان أو صين واحدة وتايوان واحدة ، فتايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين ولا يوجد أي قرار بخصوص تقرير المصير.
- مبدأ دولة واحدة ونظامان و الذي أسسه الزعيم دنغ سياوبينغ بحيث لا يتعارض المبدأ الأول – صين واحدة – مع وجود نظامين اشتراكي في البر الصيني و رأسمالي في تايوان كما وقع في كل من هونغ كونغ و مكاو.
- الحكم الذاتي عالي المستوى بحيث يمكن لتايوان أن تكون منطقة إدارية لها تشريعها الخاص و لها الحق في التوقيع على الاتفاقيات التجارية والثقافية ، وحق معين في السياسة الخارجية مع الاحتفاظ بالجيش و الشرطة الخاص بها.

[1] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 312–313.

[2] أحمد جلال محمود عبده ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 115– 116.

- مبدأ التفاوض السلمي فالصين تعتبر المواطنين الموجودين على ضفتي المضيق صينيين و لا يجب أن يحتكموا إلى السلاح ، كما أن عليهم تحقيق وحدة البلاد عن طريق المفاوضات السلمية[1]، كما و تعد القضية التايوانية أحد بؤر التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية ، ويعود تاريخ ظهور هذه المشكلة إلى التدخل الأمريكي الذي يعتبر أهم عامل عرقل حل المشكلة التايوانية.

تعتبر الصين قضية تايوان على أنها قضية داخلية ورمزا قوميا ولا يحق لأي طرف التدخل في شؤونها وهدفها الرئيسي هو تأكيد السيادة الإقليمية المباشرة عليها ، لذلك فقيادتها لن تتخلى عن مبدأ صين واحدة ونظامان ، وبالرغم من قبول الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة والذي اعتبر شرطا أساسيا لإقامة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة إلا أن الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في تايوان والعلاقات غير الرسمية التي تقيمها الولايات المتحدة مع تايوان في مجال مبيعات الأسلحة الأمريكية لها يمثل تحديا وقلقا بالغين لدى الصين والذي تفسره بأنه تجاوز للاتفاق بين البلدين في هذه المسألة منذ السبعينات كما تفسر الصين ذلك على أنه يكرس وضعية الانفصال التايواني ويحول دون تحقيق الوحدة ، و يمكن تلخيص أهم نقاط حول الخلاف الصيني الأمريكي في تايوان من خلال :

- تبادل الزيارات بين القادة والسياسين الأمريكيين والتايوانيين.
- تدعيم الولايات الأمريكية لتايوان بالأسلحة العسكرية.
- تواصل التهديدات العسكرية الصينية لتايوان[2].

و بهذه الصورة تكون تايوان واحدة من التحديات الجوهرية للصين ، كما أن التايوانيون لا يمانعون في العودة للوطن الأم بشروطهم أهمها : أن يسود نظام حكم ديمقراطي و أن تتقدم الصين اقتصاديا بما لا يؤثر في مستوى معيشة شعب تايوان.[3]

✓ *بحر الصين الجنوبي* : هو من أبرز البحار ذات الأهمية الإستراتيجية لما يحتوي عليه من تنوع بيولوجي كبير و كذا احتوائه على الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز، إضافة لذلك يعد نقطة عبور لمضيق تايوان في الشمال ولذلك دور مهم في ربط التجارة البحرية شمال شرق آسيا مع بقية العالم ،

[1] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص 315.

[2] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***المرجع السابق*** ، ص 71.

[3] إبراهيم نافع ، ***المرجع السابق***، ص 149.

و هناك أربعة أرخبيلات رئيسية لكن أهمها براسيل و سبراتلي اللتان تعتبران موضعا للتنافس ما بين الصين وتايوان و فيتنام ، و قد حددت الصين حقوقها التاريخية من خلال خريطة أصدرتها عام 1947 م معروفة بإسم الخطوط التسعة و التي تظهر خطا على شكل حرف U يضم غالبية بحر الصين الجنوبي كما حددت الحقوق التاريخية التي تقع ضمن سيادتها ، و يبقي الصراع مفتوح حول هذه الجزر و الحقوق البحرية خاصة بعد قيام الصين ببناء مجموعة من الجزر الاصطناعية و التي اعتبرتها الدول الأخرى بمثابة قواعد عسكرية تهدد أمن واستقرار المنطقة[1] ، كما أصدرت الصين نسخة جديدة من جوازات سفر عام 2012 م طبعت بداخله خريطة تبين سيادتها على مناطق داخل بحر الصين الجنوبي مما أثار حفيظة عدة دول منها : أندونيسيا ، ماليزيا ، الفيليبين ، تايلاند والفيتنام.[2]

وبالنسبة للأهمية الإستراتيجية الصينية لبحر الصين الجنوبي فيصفها بعض الباحثين بأنها النسخة الصينية من منطقة بحر الكاريبي الأمريكية و يذكر ماهان بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة لتأمين بحارها القريبة وبالتالي سلكت الصين ذاك السلوك ، وهي تعتبر جزر باراسيل و سبراتي منصات تمكن البحرية الصينية من ممارسة النفوذ والسيطرة على جميع أنحاء بحر الصين الجنوبي كما يمكن اعتبارها خط الدفاع الأمامي لكونها تحد من تعرض الساحل الجنوبي الشرقي للصين و للمنشات البحرية لأي هجمات محتملة.[3]

بحر الصين الجنوبي هو منطقة إستراتيجية حيوية ليس فقط للصين وإنما كذلك للولايات المتحدة ويبدو أن الأسباب الجيو– إستراتيجية التي تتمثل في الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي ووجود موارد طبيعية متنوعة وهائلة في هذا البحر مع تغير مراكز الثقل الاقتصادي العالمي إلى شرق آسيا، وتحويل الولايات المتحدة تركيزها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي بالتوازي مع بناء الصين لقوتها العسكرية بشكل متنام على رقعة الشطرنج الإقليمية ومركزها في بحر الصين الجنوبي تدفع كل طرف إلى التشبث بمواقفه والامتناع عن تقديم أية تنازلات مما يشير إلى أن فرص تسوية الخلاف ضئيلة وأن القضية ستكون عاملا مؤثرا في تحديد مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية

---

[1] عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي ، ***بحر الصين الجنوبي في الإستراتيجية الصينية*** ، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، العدد 14 ، مصر ، 2022 م ، ص ص 156–157.

[2] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 322 –323 –324.

[3] محمد أحمد سعد المنصوب ، ***المرجع نفسه*** ، ص 162.

ومستقبل المنطقة والعالم ككل وهذا ما اتضح بالفعل من خلال وقوع ثلاثة حوادث خطيرة في مياه هذا البحر وهى :

- حادثة في عام 2009 م عندما اعترضت سفن شبه عسكرية صينية سفينة مراقبة تابعة للبحرية الأمريكية.
- تصادم جوي في عام 2011 م بين طائرة استطلاع أمريكية من طراز – EP EP3 – وطائرة مقاتلة صينية.
- مناوشات في عام 2014 م بين مقاتلة صينية وطائرة دورية أمريكية من طراز (P-8) .[1]

✓ *الأزمة الكورية :* إن وجود مصالح إستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية لكل من الولايات المتحدة والصين شكل مجالا مهما في العلاقات الأمريكية الصينية لاعتبارات ترتبط بالنفوذ والهيمنة الإقليمية والعالمية ، فالدولتان هما القوتان الأساسيتان في تقرير أوضاع السلام والاستمرار فيها لذا فإن الشكل الذي يمكن أن تتخذه كوريا الموحدة سيكون محط اهتمام لدى الدولتين في الوقت ذاته وهذا ما اتضح بالفعل في عام 1950 م عندما ازدادت حدة التوتر تدريجيا تحت شعار توحيد الشطرين بالقوة واندلعت الحرب بين الكوريتين ، وتدخلت فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون وقوات الأمم المتحدة إلى جانب كوريا الجنوبية ، وفي المقابل تدخلت الصين وروسيا بقواتها إلى جانب كوريا الشمالية وبالتالي أنتجت هذه القضية مشاركة صراعية مباشرة بين الولايات المتحدة والصين في ساحة المعركة[2] ، هذا فضلا عن التصريحات المباشرة والضمنية لزعماء الصين المشيرة إلى تدخلها العسكري في حالة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في القضية الكورية بشكل غير سلمي حيث تكمن مصلحة الصين بالمقابل في استمرار الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية لما تقتضيه المصالح الإستراتيجية للصين فهي لا تريد قيام كوريا مجاورة قوية موحدة مع قوة عسكرية وربما تكون نووية ومتحالفة مع الولايات المتحدة ، كما تحاول الصين استغلال الملف النووي لكوريا الشمالية كوسيلة في إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة خاصة وأن الصين هي الطرف الوحيد الأكثر تأثيرا على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية ، ويعود ذلك أساسا للمساعدات المالية التي تقدمها واستعدادها لحماية طبيعة النظام العسكري والسياسي القائم في كوريا ، بالإضافة إلى أن

[1] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***المرجع السابق*** ، ص 70.

[2] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***المرجع السابق*** ، ص 72.

الصين تحتاج إلى عازل لأمنها يقابل التحالف الأمريكي مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وهذا ما تجسده نسبيا في كوريا الشمالية.[1]

✓ *الحرب التجارية المتبادلة* : ظهرت ملامح الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب في عام 2016 م والتي توعد فيها باستعادة الوظائف الأمريكية المفقودة بسبب ما أسماه بالتغلغل الصيني كما وعد بفرض الضرائب الجمركية على المنتجات الصينية ، والتدقيق في استثمارات الشركات الصينية العاملة بأمريكا ، و في المقابل كانت هناك خطوات مماثلة من قبل الصين بفرض ضرائب على البضائع والمنتجات الأمريكية شملت السيارات والأجهزة الذكية عالية التقنية ، وفي عام 2017 م حثت الصين الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء محادثات بين الجانبين للوصول إلى قرارات مشتركة وصرحت بأنها لا تريد حربا تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعت واشنطن إلى احترام القواعد التجارية الدولية ، وتراجع ترامب عن تصريحاته المعادية للصين بعد القمة الأولى التي جمعته مع الرئيس الصيني شي إلا أنه سرعان ما تغيرت تصريحاته وقام بتوقيع مذكرة تنفيذية لفرض رسوم جمركية على الصين في شهر مارس لعام 2018 م ، فمنذ تولي الإدارة الأمريكية الحالية الحكم وهي ترفع شعار أمريكا أولا ، وتتخذ من العجز في الميزان التجاري وحقوق الملكية الفكرية والأمن القومي الأمريكي كذريعة واهية لإثارة الاحتكاكات التجارية مع الصين وشركاتها ، وقد أظهرت أمريكا تناقضا صارخا بين أقوالها وأفعالها مرارا وتكرارا و ممارسة ضغوط متزايدة على الجانب الصيني بل إن أمريكا لم تنتظر نتيجة المفاوضات التجارية الثنائية وقامت برفع الرسوم الجمركية من 10 % إلى 25 % على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، و كذلك فرض رسوم على سلع صينية إضافية بقيمة 300 مليار دولار مشعلة بذلك شرارة أكبر حرب تجارية في تاريخ الاقتصاد العالمي.[2]

✓ *قضية التحالفات* : و التي تجمع بين بعض الدول الآسيوية – الفلبين و سنغافورة و فيتنام – مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت مرتبطة بميراث الحرب الباردة التي زالت بتفكك المعسكر الشيوعي والتي لم يعد هناك جدوى لوجودها لأن الصين ترى أنها القائد الطبيعي الذي يستطيع الحفاظ على أمن و استقرار إقليم جنوب شرق آسيا دون الحاجة لطرف أجنبي ، ضف إلى أن هذه

[1] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي، ***المرجع نفسه*** ، ص 72.

[2] مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***المرجع السابق*** ، ص 73.

التحالفات العسكرية الخارجية في المنطقة تدخل ضمن المصالح الصينية السياسية والأمنية الكبرى كون الصين تنظر لدول جوارها الإقليمي في جنوب شرق آسيا بمثابة الباحة الأمنية الخلفية لها و التي تجذبها لصفها كطرف داعم لسياساتها المستقبلية ، و لكن في الوقت الحالي يبقى مسعى الصين بعيد المنال في ظل اعتبار بعض من دول الآسيان أن التحالفات العسكرية الراهنة بمثابة الموازنة مع القوة العسكرية الصينية الصاعدة ، وحماية لها من أي طموح صيني مستقبلي للهيمنة على المنطقة.[1]

✓ *التمدد العسكري الأمريكي* : والذي نجده في آسيا و المحيط الهادي وفي عدد من المواقع الحساسة مثل : اليابان ، جمهوريات آسيا الوسطى و أفغانستان وهو نوع من الاحتواء غير المعلن للنفوذ الصيني ومحاصرته.

✓ *فتور العلاقات الصينية اليابانية* : ويرجع بالأساس للعامل التاريخي بين البلدين والعلاقات الأمريكية اليابانية.

✓ *التنافس الهندي الصيني :* وهو ما قلّص من فرص التعاون والتنسيق في القضايا الجوهرية على حساب التنافس على الزعامة الإقليمية على المحيط الهندي و سبب ذلك راجع إلى التحالف الصيني مع باكستان ، العلاقات الأمريكية – الهندية ، قضية كشمير، الطموح الصيني لإنشاء قواعد وممرات بحرية في المحيط الهندي بعد أن عهدت الهند لقرون طويلة أنّ المحيط الهندي هو إرث جغرافي للأمة الهندية فقط.[2]

## المطلب الثالث : تقييم عناصر القوة والضعف الصينية.

لا يختلف اثنان على أن الصين قد حققت خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة في كافة المجلات والميادين و يأتي في مقدمتها الاقتصاد الذي مكنها من الصعود إلى مصاف القوى الكبرى ، و بالنظر إلى المحددات التي ساهمت في بروز الصين كقوة و التي تم التطرق لها في الفصل الأول يمكن تقييم عناصر القوة و الضعف الذي تعاني منه الصين :

✓ *تقييم عناصر القوة* : شهدت الصين تطورا ملحوظا في عناصر قوتها خلال السنوات الأخيرة على كافة المستويات وفي مختلف المجالات أهمها :

---

[1] سارة جندي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 167-168.

[2] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 486-487.

✓ *المجال الاقتصادي :*

- تحقيق معدلات نمو تراوحت ما بين 08 % – 14 % ليستقر معدل النمو في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون 10 % سنويا و هو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم ، كما حققت معدلات في نمو صادراتها وصل إلى 17 % خلال العقدين الماضيين الأمر الذي وفر لها احتياطات العملات الأجنبية والتي وصلت إلى 140 مليار دولار ، واستطاعت جذب حوالي 40 % من الاستثمارات الخارجية المباشرة من دول العالم ، وتحتل الآن المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث جاذبيتها لهذه الاستثمارات.
- تمثل الصين سوقا هامة لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي خاصة مع تشكل طبقة متوسطة يقترب عددها من 400 مليون نسمة و هذا ما انعكس إيجابا على تحسن في الأوضاع المعيشية للسكان من خلال الارتفاع النسبي في متوسط الدخل الفردي مقارنة بالسنوات السابقة و الذي وصل في عام 2001 م إلى 890 دولار ، بالإضافة لتحسن الخدمات الصحية والتعليمية و مؤشرات الحياة.[1]
- استحداث مؤسسة اقتصادية عالمية جديدة – البنك الآسيوي للاستثمار – في البنية التحتية والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسة مالية دولية منافسة لمؤسسات بروتن وودز.
- إنشاء أضخم مشروع في التاريخ بتمويل وخبرة صينيتين و المتمثل في– مبادرة الحزام والطريق أو ما يسمى بطرق الحرير الجديد وهو عبارة عن إستراتيجية تعمل الصين من خلالها على فرض تفوقها ومن ثمة قيادتها للعالم .
- تدويل اليوان كعملة دولية إلى جانب كبريات العملات الأخرى و التي يراد من خلاله لعب دور كبير إلى جانب الدولار والأورو.
- وصول الصين إلى مناصب قيادية في هيئات ومؤسسات دولية كبيرة مثل اليونيدو ومنظمة التغذية والزراعة العالمية والمنظمة العالمية للطيران المدني و الاتحاد العالمي للاتصالات ، و هذا يدل على سعي الصين الحثيث إلى إدخال تعديلات هامة عليه تتماشى مع أهدافها ومع الواقع الدولي الجديد وخاصة أن تلعب الدور الرئيسي فيه.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 155.

- التفوق الصيني في مجال الذكاء الاصطناعي على اعتبار أنه الوسيلة الرئيسية التي تمكنها من الإطاحة بالولايات المتحدة الأمريكية من على العرش.
- إنشاء تكتلات جديدة تعمل وفق قواعد مغايرة والمتمثلة في البريكس وهي مجموعة يعرف أعضاءها نموا اقتصاديا قويا ويتخذون قرارات تتجاوز واشنطن وهو ما يصب في مصلحة الصين باعتباره نوع من التحدي.[1]
- تحقيق انجازات اقتصادية هامة أبرزها إخراج قرابة ربع سكان العالم من الفقر و التخلف ، كما ضاعفت إجمالي المنتج الاقتصادي ، و خلقت طبقة وسطى يعتد بها ، كما أنها قامت بإلغاء الكوميونات الجماعية و التي تمثل واحدة من أكثر النظم الاقتصادية المعتمدة على التخطيط المركزي في التاريخ ، وحولت جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي نحو آليات السوق ، و رحبت بالمشروعات الأجنبية لتحتل بذلك مركز القلب في الاقتصاد الصيني و في الوقت ذاته حافظت على المشروعات المملوكة للدولة التي تتسم بالعجز ، و الهدف من ذلك هو الحيلولة دون أي اضطراب اجتماعي ناجم عن أسلوب العلاج بالصدمات ، و بدأت في تحويل مراكز النشاط الاقتصادي تدريجيا بلتجاه القطاع الخاص وشبه الخاص والذي يشغل الآن نصف المنتج الصيني.[2]
- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث يتراوح هذا المعدل منذ سنة 2004 م إلى غاية 2019 م مابين 226,11 % سنويا وهو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 3,8 % منذ سنة 2004 م.
- تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بدلا من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2019 م إلى حوالي 14,34 تريليون دولار.[3]

---

[1] مسعود مجيطنه ، ***سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد*** ، *مجلة إ*دارة ، المجلد 27 ، العدد 53 ، جامعة الجزائر 03، 2020 م ، ص ص 66-67 – 71.

[2] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 156.

[3] محمد محياوي ، محمد هاملي ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 465- 466.

- الصين دولة يعتد بها في عالم يحترم النجاح المادي فقوتها كبائع و مصدر توازيها قوة أخرى تضاف إلى قدراتها الاقتصادية و المتمثلة في قدراتها كمشتري و مستثمر ومقدم للمعونة وهذا كله راجع إلى ارتفاع الفائض التجاري العالمي للصين.[1]
- تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة ، حيث يقدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار وهو يفوق إنفاق السياح الأمريكيين والألمان معا .
- تعتبر الصين أول دولة مستوردة للنفط والطاقة كما أنها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم ، وهي أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار في عام 2019 م تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالميا في نفس الفترة بحجم استثمار بلغ 356 مليار.
- تمثل الصين أكبر سوق للسيارات في العالم وهو مجال يوفر أكثر من 40 مليون وظيفة وتصل عائداته إلى حوالي 01 تريليون دولار كل عام أي ما يقارب 10 % من الإنتاج الصناعي في الصين .
- الصين هي القوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ 3,22 تريليون دولار أمريكي سنة 2019 م كما أنها تملك ما يقارب 1,12 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية و هي بذلك تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي وهو الأمر الذي يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي وفقا لمعايير حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية – يوان– مقابل الدولار.[2]
- تعتبر الصين الدولة الأكثر تصديرا في العالم حيث أن حصة الصين من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30 % وهي مرشحة للارتفاع كما أن 11,4 % من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

[1] وردة هاشم علي عيد ، ***صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة*** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ط1، 2013 م ، ص 152.

[2] محمد محياوي، محمد هاملي ، ***المرجع السابق*** ، ص 466.

- جاذبية النظام الصيني في الداخل والخارج يرتكز بالدرجة الأولى على النجاح الاقتصادي و القوة الاقتصادية و هي أكثر وجوه القوة سرعة في التغير.[1]
- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين فحسب بيانات مكتب الإحصاء الأميركي بلغت الواردات الأميركية من الصين نحو 540 مليار دولار في سنة 2018 م أي أن الولايات المتحدة تستورد بضائع بقيمة 1,5 مليار دولار يوميا من الصين.[2]

✓ *المجال السياسي و الاجتماعي* : بالإضافة إلى عناصر القوة في المجال الاقتصادي تتمتع الصين بخصائص سياسية متنوعة باعتبارها دولة تجمع بين متطلبات القوى الكبرى وملامح دولة من دول الجنوب وذلك يجعل القوى الكبرى تأخذ رأيها في الحسبان ، فضلا على ذلك ثقة دول الجنوب وتأييدهم لها باعتبارها كانت دولة من دول العالم الثالث ولعل ذلك ما يفسر حالة التأني التي تنتهجها في مسألة أداء دور فاعل في النظام الدولي والتي تأتي انسجاما مع إدراكها بأن الصعود السريع سوف يكون مكلفا ماديا عليها وقد يضر ببعض مصالحها مؤقتا ، وهذا الأسلوب المعتمد يتيح لها – على حد تعبير غاندي – الغزو السلمي ، و ذلك لا يعني ضعف النظام السياسي الصيني بل بالعكس حيث لا ينكر أحد أن الثقل السياسي والعسكري و الاقتصادي الذي تتمتع به الصين يجعلها قادرة – لو أرادت – على انتهاج أسلوب معادي و أن تعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد خاصة في ظل ما تملكه من إمكانيات سياسية واجتماعية نذكر منها :

- الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال حكومة مركزية يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وقد نجحت من خلال الحزب و الجيش في الحفاظ على وحدة وتماسك البلاد.
- نجاح الحزب الشيوعي في وضع خط التنمية التي كان لها مردود ايجابي واضح الأمر الذي دعم من سند شرعية النظام السياسي ، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى نجاح الصينيين في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحبوب ، كما أنها نجحت في الحفاظ على معدل معين وهو 1 % من النمو السكاني من خلال سياسة مولود واحد لكل أسرة .
- استطاعت الصين إرجاع سيادتها سلميا على إقليم هونغ كونغ عام 1997 م و ماكاو عام 1999 م .

---

[1] وردة هاشم علي عيد ، ***المرجع السابق*** ، ص 130.

[2] محمد محياوي، محمد هاملي ، ***المرجع السابق*** ، ص 466.

- نجاح الحزب الشيوعي في مؤتمره السادس عشر و الذي عقد في الفترة مابين 08 إلى 15 نوفمبر عام 2002 م في تأمين الانتقال السلمي للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع وهو أول انتقال سلمي يتم في تاريخ الحزب.
- الحياة السياسية في الصين شهدت انفتاح نسبي حيث ذكر مؤلف كتاب التنين الأكبر: أن الصين طورت نظام شاملا للانتخابات الحرة التنافسية لشغل آلاف المناصب المحلية.
- عملت الصين على توسيع السلطة التشريعية ونوعية الحوار داخل مؤتمر الشعب الوطني – البرلمان – بما ساهم في إصدار مجموعة من القوانين لعشرات القضايا التجارية والمدنية الرئيسية ، كما أنها تسمح في التوسع الكبير في وسائل الإعلام و توفر قدرا كبيرا من حرية التعبير والحصول على المعلومات حول آلاف المواضيع إذا لم تكن ذات حساسية سياسية و هو ما لم يحدث في تاريخ الصين ، كما أنها تعمل على زيادة الخيار الاستهلاكي و الحراك لقوة العمل ، كما تسمح بقدر كبير من الحريات الدينية و الشخصية و حريات الاختيار لأسلوب الحياة.[1]
- تعد الصين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في مجريات الأحداث العالمية ، ويكسبها قدرا من النفوذ في عدد كبير من دول العالم الثالث.
- تعد الصين الأولى عالميا من حيث الموارد البشرية فعدد سكانها يقترب من مليار و 401 مليون نسمة حسب إحصائيات 2020 م ، وهي أكبر دولة يستخدم شعبها الانترنيت ، كما أنها تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة ناهيك عن موقعها الإستراتيجي الذي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا والذي يجعلها تتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.
- طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية و إضفاء صفة القومية على التوجهات الخارجية الصينية هذا ما جعلها تتميز عن غيرها بثلاثة خصائص هي :
  - أولوية النظام على الحرية السياسية.
  - أولوية الواجب على الحق.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 157.

- أولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد وهي خصائص تميز المجتمع الصيني عن باقي المجتمعات ، وتضفي نوعا من الاستقرار في النظام السياسي على المستوى الداخلي.

▪ على صعيد العلاقات الخارجية استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي بفضل سياستها التي تتسم بالمرونة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول ، و بالرغم من أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي إلا أنها نادرا ما تستخدم حق الفيتو، وغالبا ما تفضل أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.[1]

✓ *المجال العسكري و التكنولوجي :* إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الصين في العقد الأخير رافقتها تطورات مماثلة في القدرات التكنولوجية وبالتالي فإن الجزء الأخير من الإستراتيجية الصينية المتمثل في الجانب العسكري بدوره أصبح يتعاظم أكثر فأكثر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العديد من المؤشرات لعل أبرزها :

▪ تخطي الميزانية العسكرية السنوية 170 مليار دولار عام 2018 م بعدما بلغت 77 مليار عام 2007 م وهذه الميزانية أكبر ب 3,8 مرات من الميزانية العسكرية الروسية ولكنها لا تزال بعيدة عن الميزانية العسكرية الأمريكية ، ورغم ذلك يعتبر العديد من الخبراء والمهتمين بالشأن الصيني أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح الصيني لا تعكس واقعها الحقيقي حيث أنها لا تتضمن الإمدادات العسكرية ، كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية وهو الأمر الذي يسهم في إذكاء حدة التخوف من التطلعات الصينية خاصة من طرف دول الجوار.

▪ تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري و تسانده قوات احتياط كبيرة ، حيث يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3 مليون جندي قيد الخدمة وهو ما يبين ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1,5 مليون جندي و كذا روسيا والهند ، وتجدر الإشارة هنا أن الدول السالفة الذكر بالإضافة إلى كوريا الشمالية هي الدول الوحيدة التي كسرت حاجز المليون جندي قيد الخدمة في الوقت الحالي.

▪ أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة وفق تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بعد أن كانت تعد أكبر دولة مستوردة للأسلحة في وقت غير بعيد

[1] محمد محياوي، محمد هاملي ، ***المرجع السابق*** ، ص 467.

و تجدر الإشارة إلى أن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار – Drone – وهي واحدة من أكثر أنواع الأسلحة تقدما في الوقت الحالي.

- الصين هي إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية.
- أصبحت الصين دولة نووية منذ عام 1964 م وهي تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية اللتان تسيران في طريق امتلاك قدرات نووية عسكرية[1] ، كما أنها تؤكد على أن قوتها العسكرية موجهة بالأساس لحماية حدودها وتكاملها الإقليمي.[2]

وعلى المستوى التكنولوجي تشير العديد من الدراسات إلى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية و ذلك من خلال الالتزام بسياسة واضحة تشجع على نقل و إنتاج التكنولوجيا ، ففي عام 1992 م تم إنشاء 32 منطقة لتنمية الاقتصاد و التكنولوجيا ، و 52 منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة ، كما يوجد في الصين آلاف الشركات الأجنبية والمشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا للبلاد ، و في هذا الصدد يشير ريتشارد بيرنشتاين في كتابه – الصراع القادم من الصين– إلى أن الإستراتيجية الصينية تهدف إلى الإسراع في الحصول على التكنولوجيا الغربية الأكثر تقدما بما في ذلك التكنولوجيا الخاصة بالاستخدام المدني والعسكري ، و لعل أحد السبل التي تسلكها الصين هو أن يكون ذلك عن طريق مطالبة الشركات الأجنبية بصناعة بعض المكونات التي تستخدم في المنتجات التي تباع في الصين .

- الصين متقدمة كثيرا في نقل التكنولوجيا فقبل عشر سنوات لم يكونوا قادرين حتى على توجيه الأسئلة الصحيحة ، أما الآن فلديهم المزيد من المعرفة لأن لديهم المزيد من الاتصالات كما أن لديهم عدد كبير من طلبة التبادل العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك نحو 15 مقاطعة صينية قد أقامت شركات بشكل مستقل لاكتشاف التكنولوجيا التي يمكن أن يحصلوا عليها بأقل سعر ممكن – هذا حسب متخصص في الشؤون الصينية –.

[1] محمد محياوي، محمد هاملي ، ***المرجع نفسه*** ، ص 468.

[2] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 160.

- تركيز الشركات المقامة في المقاطعات الصينية بصفة أساسية على التكنولوجيا التي تساعد في الإسراع من نموها الاقتصادي ، كما أن الشركات الوطنية هي أكثر اهتمام بالتكنولوجيا العالمية التي لها استخدام عسكري و مدني متقدم.
- إن دخول الصين في مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى بدأ في عام 1988 م و ذلك من خلال إنشاء منطقة للتكنولوجيا المتطورة في بكين ، وفي عام 1998 م كان نصيبها من دخل تجارة الصناعة التكنولوجية 51,39 بليون يوان و صادراتها مليون دولار أمريكي ، و قدر معدل نموها في هذه المسائل 35,7 % ، 20,9 % ، 40,4 % على التوالي ، ومع نهاية عام 1998 م بلغ عدد مؤسسات التكنولوجيا عالية المستوى 1500 مؤسسة يعمل فيها حوالي 5,1 مليون عامل ومنها 600 مؤسسة تعمل في مجال تجارة التكنولوجيا و 390 يوان كقيمة مضافة ، كل هذا ساعد الصين في خلق بيئة ملائمة للاستثمار و تحقيق التراكم في رأس المال وجمع الموارد الصناعية ، وقد انعكس كل هذا على تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي السريع على مستواها المحلي.[1]

✓ *تقييم عناصر الضعف*: تتعدد الآراء حول عناصر الضعف الصيني حيث يقول أحد الباحثين أن أكبر خطر يهدد بقاءها هو الحجم ، فالصين هي أكبر أمم العالم ازدحاما بالسكان و التزايد المطرد في هذا العدد يرغمها على إطعام ما يزيد عن ربع سكان العالم ، بالإضافة إلى توفير ما بين 13 – 15 مليون وظيفة ، فعمال التراحيل من الفلاحين الذين أصبحوا عمالا مهاجرين يصل عددهم إلى أكثر من مليون ، و تتوقع الحكومة أنه خلال السنوات القادمة سيكون هناك 137 مليون فلاح زائدين عن الحاجة ، و العمالة لها أعباؤها و ضريبتها بما في ذلك البؤس و المعاناة ، فهذا الحجم هو بمثابة عبئ على كاهل الصين لأنه يعرقل التغيير والإصلاح و كذا التقدم.

- تدهور الموارد فالصين لا تملك سوى أقل من خمس الأراضي الزراعية ، و يقدر الخبراء أن الأراضي الزراعية في الصين و موارد الصين لا تكفي لإعالة 950 مليون صيني و أنها لو استطاعت مضاعفة إنتاجها من الحبوب على مدى عشرين عاما – وهو أمر غير محتمل– فلن يتوافر الغذاء لإطعام كل صيني على مدار كل يوم ، و في هذا الشأن يرى ليستر براون – مدير معهد ورلد وتسن – أن الصين تحتاج حوالي 300 مليون طن حبوب من الأسواق العالمية بحلول عام 2030 م ، وهو طلب يتجاوز كثيرا حدود ما يمكن أن توفره أسواق العالم المتاحة للتصدير.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 157–158.

- الصين هي من أكبر مستوردي النفط في العالم حيث يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين استغلت 3,1 بليون طن فحم سنويا في عام 2020 م لذلك فالصين تستهلك في العام الواحد أكثر ما تستهلكه الولايات المتحدة منذ بداية الثورة الصناعية فيها.
- تواجه الصين مخاطر التلوث الصناعي فحتى لو استطاعت الصين أن تخفض من معدل نموها الاقتصادي إلى 2 % فإن الانبعاثات الغازية الخاصة بتلوث البيئة ستظل تزداد سنويا ، و حسب علماء الصين فإن التلوث الصناعي يساهم في الإصابة بالأمراض الصدرية التي تسبب ربع الوفيات في الصين.[1]
- الصين لم تتمكن من تحقيق نقلة سياسية على غرار النقلة الاقتصادية نتيجة إصرار القيادة السياسية على سلطوية الحزب الشيوعي الحاكم لشؤون البلاد ، فالحكومات المتتالية لم تتجه نحو تقديم إصلاحات سياسية تتماشى مع ما قامت به من إصلاحات اقتصادية و بالتالي هناك مطالب تنادي بضرورة القيام بالإصلاحات السياسية .
- التحول نحو قطاع التصنيع أدى لإهمال القطاع الزراعي و الذي يغطي احتياجات مليار وستمائة مليون صيني ، كما أنها تعد المنتج الرئيسي في العالم للأرز ، القمح ، الشاي ، القطن والذرة ، فضلا عن العديد من المنتجات الغذائية ، ووسط هذا التحول شهدت الصين موجات نزوح أعداد كبيرة من سكان المدن و المناطق الريفية والداخلية إلى المناطق الشرقية و المدن الكبرى حيث وصلت في عام 2005 م إلى 148 مليون مهاجر وهذا ما أدى إلى انحصار اليد العاملة للقطاع واعتمادها على فئة المسنين وهو ما يهدد مستقبل القطاع الزراعي على المدى البعيد.
- حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي في الصين أدت إلى مشكل التدهور البيئي من تلوث الهواء و الجفاف ، و تصنف الصين ضمن الدول الأكثر ضررا بالبيئة ، وكنتيجة حتمية للنمو الصناعي الهائل أدى إلى انبعاث الغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري وانتشار الأمطار الحمضية في ثلث مساحة الصين ، فالصين تنفث في الجو نحو 5,1 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون ووصلت إلى 8,6 مليار طن في عام 2015 م ، كما تواجه الصين نقص المياه في المناطق الحضرية ، وتمثل الأنهار الملوثة 70 %.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع نفسه*** ، ص 160.

- تهديد الاستقرار السياسي الداخلي للصين و وحدتها الجغرافية بسبب الحركات الانفصالية في منطقة التبت و إقليم اكستجيانغ .
- الحاجة للطاقة فمنذ عام 1993 م تحولت الصين من دولة مصدرة للنفط لدولة مستوردة.[1]
- وجود تناقض في معدلات النمو و التحديث الاقتصادي في المقاطعات الصينية و ما ينتج عنه من مشكلات اجتماعية وسياسية وهو بذلك يمثل نقطة ضعف ، فالتفاوت في مستويات الدخل خاصة بين الريف و المدن يخلق العديد من الأزمات بل ويرى بعض المحللين أن الريف يمثل عقبة أمام التنمية في الصين حيث أن هناك سكان المدن الذين تحولوا إلى اقتصاد تنين آسيوي جديد ، وفي المقابل هناك سكان الريف الذين يقدرون بثلاثة أضعاف سكان المدن و السواحل يعيشون على الاقتصاد الزراعي.[2]
- المطالب الاجتماعية المتزايدة و مدى قدرة الدولة على تحقيقها ، فحتى عام 2020 م هاجر من الريف إلى المدينة ما يقارب 200 مليون نسمة ، كما أنه بالرغم من وجود طبقة وسطى كبيرة – 10% – تقريبا إلا أن أكثر من 50 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر بالإضافة إلى افتقار القرى للموارد ، و هناك مشاكل الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي و التعليم إلى جانب الفساد في المحليات ولاسيما أطراف الدولة الصينية .
- إلحاح القضايا الداخلية مثل أولوية تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة .
- معاناة الصين من عداء إقليمي يجعل من مهمتها في بناء نظام إقليمي تابع مهمة صعبة و من ثمة فالصين تسير في هذا الاتجاه بحذر.[3]
- العامل الديمغرافي غير الإيجابي للصين إذ وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2015 م وتجاوزت مرحلة الأرباح السهلة من التحضر، فضلا على أن الساكنة تشيخ ، وستواجه الصين ارتفاعا كبيرا للتكاليف الصحية وهي ليست على استعداد لذلك ، وسيضع هذا عبئا كبيرا على الاقتصاد وسيزيد من عدم التكافؤ في النمو.[4]

---

[1] نصيرة ملاح ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 281-282.

[2] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 160-161.

[3] وردة هاشم علي عيد ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 130-131.

[4] جوزيف ناي ، ***هل للصين نقاط ضعف خفية*** ، ترجمة : نعيمة أبروش ، 2019 م ، الرابط :

- ارتفاع معدلات استثمارات الحكومة في الصين ومعدلات دعمها للشركات التابعة للدولة وهو ما أدى إلى العجز في توزيع رأس المال.
- النخبة الحاكمة في الصين حبيسة تفكير سياسي يدور في حلقة مفرغة إذ تعتقد الصين أن وحده الحزب الشيوعي قادر على إنقاذها ، ومن هنا يجب أن يعزز أي إصلاح احتكار الحزب للسلطة ، لكن هذا بالضبط ما لا تحتاجه الصين فنخبة الأحزاب التي تحقق ثروات هائلة من النظام القائم تعارض الإصلاحات البنيوية العميقة التي قد تؤدي إلى استغناء الصين عن اعتمادها على مستويات مرتفعة من الاستثمارات الحكومية والشركات التابعة للدولة.
- تراجع القوة الناعمة للصين إذ أعلن الرئيس شي عن الحلم الصيني المتمثل في الرجوع إلى العظمة العالمية ، ومع تباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد المشاكل الاجتماعية ستعتمد شرعية الحزب على مثل هذه الإغراءات القومية ، وخلال العقد الماضي أنفقت الصين المليارات من الدولارات لتزيد من جاذبيتها للدول الأخرى لكن استطلاعات الرأي العام الدولي تظهر أن الصين لم تحقق أرباحا مقابل استثماراتها ، فضلا على ذلك هو قمع الأقليات العرقية المثيرة للمشاكل وسجن محامي حقوق الإنسان وخلق دولة مراقبة ، كل ذلك يحد من جاذبية الصين في أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها لا تزال عاجزة عن الصناعة الثقافية ، و جامعاتها غير مصنفة في القمة ، هذا و تفتقر الصين لمنظمات المجتمع المدني الذي يولد الكثير من القوة الناعمة رغم أنها تمتلك ثقافة تقليدية جذابة.[1]
- إن عجلة الدفع القوية والأساسية لأي اقتصاد محلي تكمن في سوقه الداخلية وفي دورته الوطنية وهذا لا ينطبق على الصين أو أنه ينطبق عليها بصورة جزئية ، ولذلك ثمة من يطلق على الاقتصاد الصيني صفة اقتصاد الصادرات ، فحين تصدر الصين ربع صادراتها إلى الولايات

---

، *https://www.project-syndicate.org/commentary/five-key-weaknesses-in-china-by-joseph-s--nye-2019-04/arabic* ، أطلع عليه في 2023/05/01 م.

[1] جوزيف ناي ، ***المرجع السابق.***

المتحدة وخمسها إلى دول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تداخل اقتصادها مع هونغ كونغ يصبح نصف الاقتصاد الصيني على الأقل حبيس التوتر أو الانفراج مع الغرب.[1]

- عدم امتلاك الصين لفضاء اقتصادي أمني فالأمن يحمي الاقتصاد دائما ، وفي المقارنة مع الولايات المتحدة فإن فضاءها الأول في سوقها الداخلية ، وفضاؤها الثاني على امتداد القارة الأميركية ، وفضاؤها الثالث على مستوى العالم ، وإذ تسعى الصين إلى تشكيل فضائها من خلال رؤية – طريق واحد وحزام واحد – حيث أن نجاح هذه الرؤية يناصف إخفاقها ولا يمكن الحكم عليها نجاحا أو إخفاقا قبيل قطعها شوطا ملحوظا وعمليا ، أو سقوطها قبل اكتمال عناصرها .
- لا تزال الصين متأخرة كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الثلاثة للقوة ، و تركز سياستها بشكل أساسي على منطقتها ونمو اقتصادها.
- الصين حديثة في الشؤون الدولية فظهورها كقوة اقتصادية تجلى منذ الثمانينيات من القرن الماضي ، كما أنها تفتقد إلى تقاليد دبلوماسية راسخة سواء في علاقاتها مع الدول أو في إطار المنظمات الدولية.[2]

إن عناصر القوة الصينية المتنامية يقابلها عناصر ضعف هامة فإن كانت الصين قد حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي فإن الوضع لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية لأن له مردوده الداخلي المتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، كما أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الصين أدت إلى حدوث تفاوت في مستويات المعيشة و الدخل بين المقاطعات الصينية الساحلية و الحيوية و بقية المقاطعات في الداخل ، فالمقاطعات الغنية أصبحت تمثل عنصر قوة كما أنها أصبحت تمثل ارتباطا بالخارج ، وترفض الانصياع التام للحكومة المركزية في بكين خاصة ما تعلق بتقديم المساعدات للمقاطعات الفقيرة ، كما أن النظام السياسي الذي أقام شرعيته على أساس الكفاءة الاقتصادية كالقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان لن يستطيع تحقيق ذلك في الأمد المتوسط نظرا للتزايد في عدد السكان ووصول استخدام الموارد إلى أعلى معدلات استخدامها ، كما أن النتائج الاجتماعية المترتبة على الإصلاح الاقتصادي أوجدت قوى اجتماعية

[1] توفيق شومان ، **نقاط ضعف التنين الصيني** ، 2020 م ، الرابط : https://worldofculture2020.com/?p=20851 ، أطلع عليه في 2023/05/01 م.

[2] جوزيف ناي ، ***هل انتهى القرن الأمريكي*** ، ترجمة : محمد إبراهيم العبد الله ، شركة العبيكان للنشر ، الرياض ، ط 1 ، 2016 م ، ص ص 47-48.

و سياسية جديدة لها مطالب و متطلبات ورؤى جديدة تتطلب قدرة عالية على التكيف من جانب النظام السياسي ، و من ثمة فاستمرار الصعود الصيني يتوقف على مدى قدرة النظام الصيني على التعامل مع معادلة عناصر القوة وعناصر الضعف أي القدرة على تعظيم عناصر القوة و توليد عناصر جديدة والعمل على تحييد عناصر الضعف و التقليل من آثارها ، وهي مسألة ليست سهلة لأنه يجب على هذا النظام أن يتعامل مع ربع سكان العالم[1] ، و بحسب الرؤية الصينية لحل هذا التناقض بين عناصر القوة والضعف فقد جاءت وثيقة المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2002 م لتقدم تحليلا مفصلا لعناصر القوة والضعف الصيني و ذلك بالتأكيد على أهمية تطوير نظام الحكم الذاتي ، و العمل على دفع البنية السياسية ، وتطوير الديمقراطية ، و إكمال النظام القانوني ، وحكم الدولة بالقانون لبناء دولة اشتراكية يحكمها القانون ، وضمان أن يمارس الشعب حقوقه بوصفه سيدا للدولة ، كما أكد على استمرار النضال ضد الفساد داخل وخارج الحزب بهدف تحديد مستقبل الصين ، و كذلك أهمية أن يمثل الحزب دائما القوة الحية في المجتمع و الثقافة و الحضارة الصينية ، ومصالح الأغلبية في الصين و طرح التمثيلات الأربعة و التي تتلخص في :

- تطوير القوى المنتجة المتقدمة.
- تشجيع الثقافة المتقدمة.
- تحقيق المصالح الأساسية للغالبية الساحقة من أبناء المجتمع الصيني.
- تعزيز التقدم الاجتماعي الشامل ، هذه التمثيلات من شأنها توحيد جميع فئات المجتمع المختلفة الذين يعملون على خلق صين قوية و مزدهرة ، والواقع أن قراءة هذه الوثيقة و تحليلها يكشف على إدراك عناصر القوة و الضعف الصينية و كيفية التعامل معها حيث أن هناك تأكيد على ضرورة زيادة عناصر القوة الشاملة بهدف تحسين هيكل الاقتصاد الصيني ، وتحقيق اختراق رئيسي في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي و الصناعات الدقيقة ، وتحسين مستوى حياة الجماهير ، و كذا الاهتمام بالتعليم و تحسين البيئة ، و الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والعلوم ، أما عن نماذج الرؤية الصينية لعلاج عناصر الضعف فهي متعددة لعل أبرزها :

- سعي النظام السياسي نحو المزيد من الديمقراطية.

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص 161-162.

- محاربة الفساد و الاهتمام بالريف الصيني و القطاع الزراعي.
- الإسراع في عملية التنمية في المناطق غرب الصين الفقيرة ومنحها تسهيلات اقتصادية و تعزيز التنمية في مناطق الشمال ووسط الصين الفقيرة نسبيا من خلال تحديث البنية الصناعية في هذه المناطق.
- إعادة هيكلة القطاع العام ، وبناء شبكة فاعلة وواسعة للأمن الاجتماعي تغطي احتياجات العمال المفصولين و المتقاعدين.
- خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل.

إن ما جاء في هذه الوثيقة يوضح إدراك القيادة الصينية حقيقة عناصر القوة و الضعف الصيني وتقديم رؤية متكاملة للتعامل معها بهدف تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الصين وهي مسألة مهمة لها في المرحلة القادمة لأن النجاح في تحقيق هذا التوازن يساعد على الحفاظ على الدولة الصينية.[1]

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***المرجع السابق*** ، ص ص 163-164 .

## خلاصة الفصل الثاني :

انطلاقا من الفكرة القائلة بأن المكانة الدولية لأي دولة تنطلق من علاقاتها الإقليمية بذلت الصين كل جهودها لتحسين علاقاتها مع دول الجوار من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مع كل من اليابان ، الهند و دول الآسيان وغيرها متجاوزة بذلك خلافاتها السياسية السابقة ، ولم يتوقف الأمر عند المستوى الإقليمي بل تعداه للمستوى الدولي و ذلك من خلال التقارب و إقامة علاقات مع الغرب تراوحت بين التعاون تارة و التنافس تارة أخرى و خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية و التي تنظر للصين على أنها القوة التي ستأخذ مكانها خاصة في النظام الدولي رغم أن الصين تؤكد في كل مناسبة أن هدفها ليس قيادة العالم وأن صعودها هو صعود سلمي و ليس لها هدف بأن تزيح أي طرف عن مكانه ، لكن من خلال الدراسات والتكهنات يظهر أن للصين أهداف في تغيير هيكل النظام الدولي ورفضها بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة المهيمنة عليه ، فهي تمهد الطريق لإرساء نظام متعدد الأطراف على أن تكون هي طرفا فاعلا فيه ، ورغم ما تملكه الصين من محددات للقوة إلا أنها مثلها مثل باقي القوى العالمية الأخرى تشهد تحديات جمة على المستوى الداخلي و الخارجي تهدد وتيرة ذلك التوجه نحو العالمية و التموقع الإقليمي والدولي لها ، والحد من طموحاتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية المراد بلوغها في فضاءها الحيوي وخارجه و بالتالي تعطيل حلم الهيمنة الآسيوية للصين.

# الخاتمة

تمثل الصين قوة من القوى العظمى على الرغم من تأكيد القيادات الصينية على ضرورة إدراك الآخرين على أنها دولة نامية ، إلا أن هذه الدراسة حاولت إثبات مكانة الصين الحالية كقوة عالمية كبرى لأنها تمثل دولة محورية في تفاعلات السياسة الدولية المعاصرة وهذا لما تمتلكه من قدرات و إمكانيات أهلتها لذلك والمتمثلة في : اقتصاد قوي و الذي يسجل نسبة أكبر نمو في اقتصاديات العالم اليوم حيث تشهد نسب النمو الصيني سنويا ارتفاع فاق جميع الدول الأوروبية الكبرى مما أهلها لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم والأولى صناعيا وتجاريا، والتقديرات ترشحها بأن تصبح أكبر قوة في العالم قبل عام 2028 م على أبعد تقدير ، فضلا على ذلك امتلاكها موقع إستراتيجي هام و تربعها على مساحة جغرافية تعد الثالثة في العالم ، كما أنها تتمتع بثقافة و حضارة عريقة متميزة والتي لها جذور ضاربة في أعماق التاريخ مما يمنحها الأفضلية في التفاعلات السياسية و الاقتصادية و العسكرية ، كما أنها تمتلك أكبر و أضخم جيش ، و الصين من الدول التي تحوز على تعداد سكاني هو الأكبر عالميا ، و قد أضحت ذات مكانة إقليمية فريدة من نوعها ، ولها حضور دولي قوي بفضل سياستها وإستراتيجيتها الجديدة المبنية على القوة المرنة وتفتحها على العالم ، وقوة تأثيرها ومكانتها المتزايدة على الساحة الدولية عامة ونفوذها المتجذر أكثر فأكثر في بعض الأقاليم خاصة ، كل هذا يؤهلها لأن تلعب أدوار دولية بارزة وأن تتحكم في تفاعلات السياسة الدولية المعاصرة ، ولاشك أن توجه الصين نحو العالمية أصبح أمرا واقعا لا جدال فيه لذلك فهي تسعى للحفاظ على تلك المكانة العالمية التي وصلت إليها ، كما أنها تحاول تفنيد مخاوف القوى الكبرى ، و استنادا للنفوذ الاستراتيجي الصيني على المستوى الإقليمي والدولي جلب إليها اهتمام العالم عامة والقوى الإقليمية المختلفة الطامحة بالاقتداء بنموذج هذه القوة الصامتة المستمرة في الصعود عن طريق استغلال كل الفرص المتاحة لها مما قد يؤهلها حاضرا ومستقبلا لتحقيق طموحاتها الإقليمية والعالمية ، فضلا على ذلك فالصين تؤكد عبر صعودها السلمي على أهمية بناء عالم متناغم أساسه التمسك بالمبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين كإحدى ثوابت السياسة الخارجية الصينية ، فالصين اليوم مرشحة لجعل القرن الراهن آسيويا بل وصينيا وبلمتياز.

كما أن هذه الدراسة تبحث في مدى سعي الصين إلى الصعود في هرمية النظام الدولي والبحث عن تأكيد ذاتها دوليا من خلال نيل الاعتراف بمكانتها الدولية من طرف المجتمع الدولي وخاصة

الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالتطرق إلى صعودها الحذر عن طريق السياسة التي اعتمدتها و المتمثلة في سياسة الصعود السلمي ، وتحول سياستها إلى نمط أكثر واقعية وبراغماتية في العلاقات الدولية سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج بالموازاة مع تزايد قوتها الاقتصادية التي دحرت فرضية الهيمنة الوحيدة للقوة الأمريكية ، إضافة إلى تفوقها في الجانب العسكري ومجاراتها للقوة العسكرية الأمريكية والروسية ، فالصين تسعى بذلك لتأكيد مكانتها في هرمية النظام الدولي وجعله نظاما متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه قوة على حساب قوة أخرى محاولة بذلك خلق عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن هيمنة قوة واحدة وذلك من خلال التغيير السلمي ، و كذلك بفضل محددات قوتها في الوقت الراهن ، كل هذا يمكنها لنيل الاعتراف بمكانتها على المستوى الإقليمي والدولي خاصة في ظل ما أظهرته من حسن إدارتها لأزمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم ، لكن في المقابل فالصين تشهد تحديات و صعوبات كبيرة على المستوى الداخلي حيث أن أبرز تحدي تعانيه هو تأمين إمداداتها الطاقوية وهو أمر جد حساس وإستراتيجي مرتبط بالاكتفاء الذاتي ، والحفاظ على المستوى الاقتصادي المتقدم ، فالأمن الطاقوي يحتل أهمية كبرى بالنسبة للدولة الصينية وحفاظها على مكانتها وتطويرها ، أما على المستوى الإقليمي تسعى الصين جاهدة لتقليل حدة التوترات الإقليمية من أجل توفير البيئة الملائمة لنموها وتوسعها الحيوي ، أما على المستوى الدولي تتصادم الطموحات الصينية بمركز الهيمنة العالمية و دخولها في صراع معها إذ تعاني العلاقات الصينية – الأمريكية الكثير من الخلافات والتوترات التي تؤدي بدورها إلى وجود عراقيل تقف حائلا أمام بلوغ الصين مستوى العالمية ، فرغم ما تمتلكه الصين من قوة غير أنها بعيدة عن منافسة القوة الأمريكية بشقيها الصلب و الناعم هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن المصالح الاقتصادية بين البلدين لا يمكن أن تتراجع أو تنتهي نظرا لحاجة كل طرف للآخر خاصة و أن الاقتصاد الصيني يسيطر على اقتصاديات العالم ، فالمرحلة الحالية تشهد انتقال مركز ثقل القوة العالمي نحو آسيا وتراجع مراكز القوة التقليدية ، و في نفس الوقت تظهر الصين كقوة سياسية ودبلوماسية وعسكرية وهي في موضع أفضل لتحقيق أهداف تخدم مصالحها على المدى البعيد فقد تكون الصين مهددة للاستقرار الإقليمي سواء بتغير موازين القوى لصالحها لتغدو القوة الآسيوية المهيمنة على شرق آسيا ، أو المواجهة المباشرة مع قوى إقليمية ودولية بما في ذلك

الولايات المتحدة الأمريكية ، و يمكن حصر نتائج هذه الدراسة والتي تم التوصل لها بعد معالجتنا لهذا الموضوع و المتمثلة في :

- تمتلك الصين عدة محددات و مقومات سياسية، اقتصادية، عسكرية، حضارية و دبلوماسية و التي ساعدتها في تحقيق خطوات عملاقة في مجال النهوض الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات إلى اليوم كما أن ذلك أهلها لحجز مكانة كبرى في سلم القوى العالمية.
- اعتمدت الصين إستراتيجية الصعود السلمي بهدف طمأنة المجتمع الدولي إلى أن عودتها للساحة العالمية كلاعب أساسي لن يغير من هيكل النظام الدولي أو يهدد أمنه و استقراره كما يحدث في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى تقليدية من جهة ، كما أن بسط نفوذها في آسيا– الباسيفيك – كان بطريقة مطمئنة وبشكل لا يثير مخاوف دول الجوار الإقليمي بإقرار الدوائر الرسمية في الحكومة الصينية التي لا تهدف لضرب الاستقرار من جهة أخرى ، فضلا على ذلك تؤكد الصين على حضورها في الإقليم الآسيوي من خلال التنظيمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي.
- توجه الصين لتبني إستراتيجية اقتصادية خارجية متعددة الجوانب والأهداف وذلك بغرض ضمان الإمداد باحتياجات الطاقة وطرق الملاحة البحرية ومرور خطوط أنابيب نقل النفط ، وسخرت لهذه الإستراتيجية عدة آليات كطريق الحرير منذ عام 2013 م.
- تعزيز الصين لعلاقاتها مع دول الجوار كاليابان و الهند ودول جنوب شرق آسيا– الآسيان – ، وكذا علاقاتها مع القوى الغربية و المتمثلة في الإتحاد الأوروبي و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا و تعتبر الصين نفسها من الدول النامية وهي تعمل على مساعدة الدول الأخرى دون أي شروط تعجيزية وذلك وفق خصوصية كل دولة عكس الدول الغربية.
- تسعى الصين لتعزيز مكانتها سلميا في النظام الدولي باعتمادها على عامل الاقتصاد والتكنولوجيا وكذا القوة الناعمة ، كما أنها تضع سياسات واستراتيجيات مستقلة بما يتماشى مع متطلبات القانون الدولي والمبادئ التي تم الاتفاق عليها بشكل عام حيث تتبع مبادئ التعايش السلمي من خلال أسس سياسية مثل : حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول لبعضها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ممارسة العنف في العلاقات الدولية .

- تعتبر الصين أحد القوى الصاعدة التي استطاعت أن تتكيف والتغيرات الهيكلية في النظام الدولي ، فبعد جملة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الصينية مكنتها من الظفر بمكانة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى لذلك غدت الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم تنافس الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى هرمية النظام الدولي وبالتالي خلق نظام متعدد الأقطاب.
- الصين باتت فاعلا اقتصاديا نشطا في مضامين النظام الدولي حتى أنها أصبحت بمقام المنافس القوي للقوى الكبرى في مناطق نفوذها التقليدية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- إن مستقبل صعود الصين مفتوح العضوية بمعنى أنه لا يزال من الممكن تشكيل المستقبل ليصبح أكثر سلمية وتعزيزا متبادلا ، هذا الأمر يمكن أن يبرز الواقعية العملية في الصين التي تسعى جاهدة إلى الظهور ليس كتهديد بل عضو قوي لكنه محترم وفخور في المجتمعات الإقليمية والدولية.
- تجذب الصين وبصورة متزايدة اهتمام المعنيين بالشؤون الدولية بسبب دورها الاقتصادي البارز الذي أخذ ينافس دور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.
- التجربة الاقتصادية في الصين قطعت أشواطا مهمة من النجاح والتحدي عن طريق نموذج تنموي صنع الاستثناء حيث تحولت الصين في ظرف أقل من أربعة عقود إلى أهم مراكز الجاذبية الاقتصادية في العالم ومن أهم الأقطاب في شرق آسيا والعالم كله ، فتاريخ الصين العريض يلقي بضلاله الطويلة على حاضرها ، والازدهار الاقتصادي والعلمي الذي تشهده الصين إنما هو عميق في التقاليد والقيم للفرد الصيني.
- تعمل الصين على زيادة توطين تحالفها مع حلفائها التقليديين والعمل على جذب حلفاء آخرين حيث ضمنت مبادرتها الاقتصادية – طريق الحرير– وأزمة جائحة كورونا انضمام حلفاء آخرين منها دول أوروبية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.
- السعي إلى استمرار التحالف الصيني الاستراتيجي مع روسيا باعتبارهما قوى موازنة تسعيان إلى توطين نظام دولي متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه قوة واحدة.
- الصين ترفض فكرة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قمة الهرم الدولي و هي بذلك تسعى إلى خلق توازن دولي ، وإعادة النظر في طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية والتي

ستكون فاعلا أساسيا فيه حيث أن كل المعطيات والمؤشرات تؤكد أنه سيكون لها مكانة في النظام الدولي مستقبلا كونها أصبحت قوة اقتصادية موازية للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، فالصين من خلال صعودها الاقتصادي تسعى لجعله نافذة لتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب و تكون أحد أقطابه البارزين ، و بالتالي يمكن القول أن العالم سيشهد انتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ، والصين بذلك تسعى بشكل جدي إلى بناء القطبية الدولية وذلك من خلال تأمين موقعها كمركز قوة على المستويين الإقليمي والدولي لذلك فهي تتحرك من خلال الارتكاز على نظامها السياسي والاقتصادي والعسكري ، وكذا شبكة علاقاتها الدولية من أجل التطلع إلى مكانة أفضل في هرمية النظام الدولي ، فرغم ما تواجهه من صعوبات و تحديات إلا أنها تعمل جاهدة على تجاوزها من خلال تطوير علاقاتها الخارجية في ظل التعاون والتنسيق سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

كل هذه المعطيات برهنت أن الصين سيكون لها شأن في المستقبل و ستتجه نحو العالمية كقوة اقتصادية وعسكرية ، و ستكون القوة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ما يتعلق بمستقبل النظام الدولي الأحادي القطبية بزعامة أمريكية كون الصين ترفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا وهي بذلك تسعى للعب دور فعال في الوقت الراهن ، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تقف أمام المارد الصيني وعلى القيادة السياسية في بكين الوقوف عليها والتعامل معها بجدية ، ومن هذه التحديات نذكر ما يلي :

- مسألة الأمن الطاقوي خاصة أن الاقتصاد الصيني له طابع تصديري وبحاجة لإمداد متواصل للموارد الطبيعية والطاقوية .
- التلوث البيئي الضخم والاختلال الديمغرافي الحاد بالإضافة إلى المشاكل العرقية المتفاقمة و التي تمثل تحديات حقيقية ضخمة على السلطة السياسية في الصين و التي تفرض عليها قيودا ، و هذا من شأنه أن يعرقل صعودها بشكل عام أو يخرجها عن مسارها.
- الحركات الانفصالية في إقليمي التبت و إقليم إكسنجيانغ ، تداعيات جائحة كوفيد 19 ، مشكل الفساد و سلطوية النظام السياسي ، وكذا الفقر و التفاوت في توزيع الدخل ، الهجرة ، رداءة المنتوج الصيني و غيرها من التحديات على المستوى الداخلي ، أما على المستوى الخارجي : قضية تايوان ، بحر الصين الجنوبي ، التنافس الصيني الهندي وغيرها من التحديات.

إن مستقبل توجه الصين نحو العالمية مرهون بالتحديات المطروحة عليها لكن بالرغم من ذلك فإن الصين التي أصبح عدد سكانها يفوق المليار نسمة وبمساحة تقدر ب 9,6 مليون كلم$^2$ و اقتصاد و جيش قوي أثارت تخوف الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد تراجع في قوتها الاقتصادية و العسكرية ، ضف لذلك توتر في علاقاتها مع بكين ، كما أنها غير مستقرة وغير ثابتة ، فضلا على ذلك قلقها من التقارب الروسي الصيني ومشروع الحزام والطريق الطموح كموضوع آخر للعولمة الجديدة ، ففي الوقت الذي يفقد فيه الغرب احتكاره للقوة على مستوى العالم وهو ما ينعكس في تراجع هيمنته تتعاظم القوة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية للصين ، كما سيكون هناك رهانات جيو– سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للعقد أو العقدين القادمين وهي تحضر نفسها بأن تصل لقيادة النظام الدولي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفق نظام دولي متعدد الأقطاب غير أن هذا التحول في موازين القوى الدولية ليس بالقدر الكافي الذي يسمح بإقامة نظام عالمي جديد ، فالدول الغربية تعمل جاهدة على الإبقاء على النظام العالمي القائم باعتباره يخدم مصالحها ، بينما تسعى الصين إلى إعادة هيكلة النظام القائم من خلال إدخال تعديلات عليه ، وإذا نجحت الصين إلى حد كبير في التصدي للقوة الأمريكية المهيمنة على جميع الأصعدة فإنها على المدى القريب والمتوسط لن تستطيع أن تتفوق عليها لأن الولايات المتحدة الأمريكية رائدة ومتفوقة ومهيمنة في مجالات كثيرة على عكس الصين.

والمحصلة النهائية لهذه الدراسة هو أن الصين تحولت في ظرف أقل من أربعة عقود لأهم الأقطاب في شرق آسيا والعالم ككل ، كما أن نوايا الصين ليس قلب النظام الدولي القائم على نحو جذري وتزعمها للمشهد الدولي بل تحاول الاستفادة من الوضع القائم والسعي إلى الاندماج فيه بعمق أكبر، فضلا على ذلك فالعملاق الصيني يسعى لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب وذلك وفق ما يتماشى مع مصالحه دون سعيه لتغيير ذلك بشكل كلي.

فبعد تحول الصين لمصاف القوى الكبرى في العالم سعت إلى الانخراط أكثر في السياسة الدولية وإقامة علاقات خارجية مع جميع الدول بما فيها الدول العربية حيث تتبع الصين إستراتيجية خاصة في علاقاتها مع تلك الدول على كافة الأصعدة من خلال دبلوماسيتها الناعمة إذ أنها لا تفرض شروطا مع الدول التي تتعامل معها ولم تتدخل في شؤونها الداخلية ، كما أنها قامت بتقديم

مساعداتها غير مشروطة بالشكل الذي حفز العديد من تلك الدول للدخول في مشروعات اقتصادية مع الصين وارتباط معظمها بعقود تجارية فضلا على ذلك السماح للعديد من الشركات الصينية بالعمل داخل تلك الدول ، فالصين تمثل شريك اقتصادي مهم للدول العربية والذي ليس لديه أطماع استعمارية ولا يسعى إلى الهيمنة ، ونخص بالذكر الجزائر فقد تمحورت الإستراتيجية الصينية في علاقاتها مع الجزائر حول زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، والتبادل التجاري بين الطرفين ، و زيادة اتفاقيات الشراكة مع الصين في مجال المحروقات ، و كذا التبادل الدبلوماسي والسياسي بين الدولتين بهدف الحد من النفوذ والهيمنة الأوربية ، كما ستستفيد الجزائر من مبادرة الحزام والطريق الصينية التي انضمت إليها في الحصول على المزيد من الاستثمارات الصينية في البلاد ، ودعم التنمية المستدامة وخلق فرص عمل كثيرة ، و قد اتسمت العلاقات الصينية الجزائرية بوجود روابط مشتركة وتوافق الآراء في معظم القضايا الدولية حيث نجد أن كلا البلدين لهما مواقف متشابهة في العديد من القضايا مثل إصلاح مجلس الأمن الدولي وموقفها اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعم القضية الفلسطينية ، ومكافحة الإرهاب ، ودعم قضية إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، كما أن هذه العلاقات تشهد تقارب والذي له مرجعية تاريخية قوية تتمثل في الدعم المادي والسياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية ، وكذا التأييد والدعم السياسي المتبادل بين البلدين في فترة ما بعد استقلال الجزائر لاسيما الموقف الجزائري ، و الدور الذي لعبته في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة ، وقد شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الصينية الجزائرية على المستوى السياسي والاقتصادي من خلال الشراكة الإستراتيجية الشاملة ، والجدير بالذكر أن تعميق العلاقات بين الصين و الجزائر وأهميتها وضرورة تنميتها أصبحت تمثل أحد ثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه للعلاقات الصينية العربية أهمية كبيرة على اعتبار أن هناك مصلحة عربية في أهمية وجود أكثر من قوة دولية متنافسة تحقق بموجبها فائدة أكثر للعرب ، فالقطب الصيني جاهز لأن يكون قوة عظمى لها دور عالمي بارز في ضوء الواقع الدولي الحالي ، كما أن الدول العربية تحتاج لتقوية موقفها التفاوضي وكيانها القومي ومن ثمة فإن التعاون بين الطرفين ضروري لما يحققه من مصالح مشتركة دون شرط أو قيد ، وكذا لإنهاء الهيمنة الأمريكية على

المنطقة ، وتحقيق توازن سياسي و اقتصادي وعسكري ، وقد مثل منتدى التعاون العربي الصيني أهمية كبرى في العلاقات الصينية العربية في المجال السياسي ، الاقتصادي ، التجاري و الاستثمار مع التركيز على مجال الطاقة ، بالإضافة إلى مجال حوار الحضارات و المجال الثقافي بشكل عام حيث يتضامن الجانبان في الدفاع عن قيم الحضارتين وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي.

*و لعل من أهم التوصيات التي يجب على الصين العمل على تحقيقها لضمان توجهها نحو العالمية ما يلي:*

- نزع فتيل التوترات على المستوى الخارجي للصين من خلال تسوية النزاعات الحدودية و استعادة تأسيس العلاقات مع بعض الدول المجاورة ، وتوفير محيط استراتيجي أكثر استقرار لتتمكن الصين من التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الداخل.
- خلق نوع من الشراكات الاقتصادية وتوقيع معاهدات صداقة مع الجوار الإقليمي.
- تبني الصين سياسة جديدة في تحديد حلفائها و التي تقوم على النفعية – البراغماتية – و إستراتيجية الانفتاح والخروج إقليميا وعالميا.
- تهيئة البيئة الإقليمية لتكون بيئة مواتية قصد تحقيق التنمية في مرحلة صعود الصين العالمي.
- الانضمام بقوة في عمل المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف.
- إرساء علاقات متميزة مع كافة دول العالم خارج نطاقها الإقليمي من خلال سياسة المبادرة حتى مع خصومها – إسرائيل – و ذلك بواسطة أساليب حضارية تقوم على خطط واستراتيجيات منهجية مستقبلية مشتركة بينها وبين كل دول العالم.
- بسط الصين لنفوذها في آسيا – الباسيفيك– لكن بطريقة مطمئنة وبشكل لا يثير مخاوف دول الجوار الإقليمي مع التركيز على صعودها السلمي الذي لا يهدف لضرب الاستقرار الإقليمي.
- احتواء النفوذ الأمريكي في المحيط الصيني مع تفادي أي مواجهة علنية معها.
- إعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية الصينية التي تبدو في كثير من المواقف مندفعة بأساليب براغماتية.
- لضمان تموقع الصين في ريادة النظام العالمي وجب عليها الاستمرار على وتيرة النمو الاقتصادي السريع نفسها بما يعزز تماسكها ووحدتها الداخلية و استيعاب تحولات المحيط الدولي.

- التعامل الناجع والايجابي مع الحركات الانفصالية من خلال فتح باب الحوار.
- زيادة مستوى التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاه الاجتماعي في الأقاليم الغربية .
- مراجعة السياسات الاقتصادية.
- الاهتمام بمستوى الجودة في المنتوج الصيني وتضمينه بالتكنولوجيا العالية بدل من اليد العاملة الكثيفة.
- الاهتمام بالزراعة خاصة مع زيادة معدل التمدن والعزوف بعض الشيء عنها خاصة في ظل نقص وتوحل الأراضي الصالحة للزراعة.
- تعزيز من قيمة اليوان من خلال تعزيز التعاملات المالية مع الدول الآسيوية الصديقة للصين.
- تعزيز مكافحة التلوث و مسبباته ، و الاهتمام بالتنمية الخضراء و الصديقة للبيئة و كذا التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

# قائمة المصادر و المراجع

## أولا : المراجع باللغة العربية.

### ❖ الكـــتب:


1 – أحمد عبد الجبار عبد الله ، ***الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد 2001 و آفاق المستقبل*** ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، ط 1 ، 2015 م.

2 –أنطوان برونيه ، جون بول جيشار ، ***التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية*** ، ترجمة : عادل عبد العزيز أحمد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط 1 ، 2016م.

3 –إبراهيم نافع ، ***الصين معجزة القرن العشرين*** ، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ط 1، 1999 م.

4 –تشانغ وي وي ، ***الزلزال الصيني – نهضة دولة متحضرة*** – ، ترجمة : محمود مكاوي ، ماجد شبانة ، دار سما للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2016 م.

5 –تشنغ يوي تشن ، ***لمحة عن الثقافة الصينية*** ، ترجمة :عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، بدون دار نشر ، أبو ظبي ، ط 1، 2014 م.

6 –تشارلس كيجلي ، شالون بلانتون ، ***السياسة العالمية : التوجهات و التحولات*** ، ترجمة : منير بدوي ، غالب الخالدي ، دار جامعة الملك سعود للنشر، الفصل الثاني ، 2017 م.

7 –جوزيف ناي ، ***هل انتهى القرن الأمريكي*** ، ترجمة : محمد إبراهيم العبد الله ، شركة العبيكان للنشر ، الرياض ، ط 1 ، 2016 م.

8 –جيرار ديسو ، ***دراسة في العلاقات الدولية : النظريات البيدولتية***، ترجمة : قاسم المقداد ، دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع ، سوريا ، الجزء الثاني ، ط 1، 2015 م.

9 –جيمس دورتي ، روبرت بالستراف ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، ترجمة : وليد ع د الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط 1 ، 1985 م.

10 –حسين بوقارة ، ***السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية***، دار هومة ، الجزائر ، 2012 م.

11 -دانيال بورشتاين ، أرنيه دي كيزا ، ***التنين الأكبر – الصين في القرن الحادي و العشرون*** – ، ترجمة : جلال شوقي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط 01 ، 2001 م.

12 –ستفين والت ، ***الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية*** ، ترجمة : محمد العربي ، وحدة الدراسات المستقبلية ، الإسكندرية ، 2012 م

13 -سهرة قاسم محمد حسين ، ***الصعود الصيني و تأثيره على الهيمنة الأمريكية 2001 م – 2009 م*** ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ط 1 ، 2012 م.

14 –شيوي قوانغ ، ***جغرافيا الصين*** ، ترجمة : محمد أبو جراد ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ط 1 ، 1987 م.

15 -على محمد الحاج حسن ، ***الحرب الناعمة – الأسس النظرية والتطبيقية*** – ، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية ، دون مكان النشر ، ط 1 ، 2018 م.

16 –علي جلال معوض ، ***مفهوم القوة الناعمة و تحليل السياسة الخارجية***، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإسكندرية، 2019 م.

17 -عمار شرعان، ***السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي***،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1 ، برلين_ ألمانيا ، 2017 م.

18 -عمار شرعان ، ***مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم*** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ط1، 2019 م.

19 -غراهام أليسون ، ***حتمية الحرب بين القوة الصاعدة و القوة المهيمنة – هل تنجح الصين و أمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز*** ، ترجمة : إسماعيل بهاء الدين سليمان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2018 م.

20 -فهمي هويدي ، **المسلمون في الصين – الجرف النازف** ، دار البشير للثقافة والعلوم ، دون بلد النشر ، 2020 م.

21 –فولفجانج هيرن ، ***التحدي الصيني – أثر الصعود الصيني في حياتنا*** – ترجمة : محمد رمضان حسين ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ط 1 ، 2011 م.

22 –كاظم هاشم نعمة ، ***سياسة الكتل في آسيا*** ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ط 1 ، 1997 م.

23 –كونراد زايتس ، ***الصين عودة قوة عالمية*** ، ترجمة : سامي شمعون ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، أبو ظبي ، 2003 م.

24 –مارتن جاك ، ***حينما تحكم الصين العالم*** ، ترجمة : فاطمة نصر ، دار سطور الجديدة ، القاهرة ، ط 1 ، 2010 م.

25 –مايكل إي براون ، أوين آر كوتي وآخرون ، ***صعود الصين*** ، ترجمة : مصطفى قاسم ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010 م.

26 –مجموعة من أساتذة سوفيات ، ***موجز تاريخ تطور الفلسفة*** ، ترجمة : توفيق سلوم ، دار النشر الفرابي ، بيروت ، ط 01 ، 1989 م.

27 –محمد أحمد سعد المنصوب، ***الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة***، مكتبة فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ط 1 ، 2015 م.

28 –محمد منذر ، ***مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة*** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 م.

29 –مهند حميد الراوي ، ***عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي –***، المكتب العربي للمعارف، ط 1، مصر، 2015 م.

30 –هان باو جيانغ ، ***الاقتصاد الصيني – العقبات والحلول –*** ، ترجمة : مليجي جلال ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ، 2015 م.

31 –هـ . ج كريل ، **الفكر الصيني من كونفوشيوس الى ماوتسي تونغ** ، ترجمة : عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، القاهرة ، 1971 م.

32 –وردة هاشم علي عيد، ***صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة***، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1، 2013 م.

33 –وليد سليم عبد الحي ، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي – 1978 م / 2010 م –*** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ط 2 ، 2014 م.

34 –وو دي لي ، سوي فومين ، تشنغ لي ، ***الاقتصاد الصيني – الإصلاحات و التحولات –*** ، ترجمة : طارق فرماوي ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، الصين ، 2011 م.

35 –وي وي زانج ، ***الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية*** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإسلامية ، سلسلة دراسات عالمية، العدد 11 ، أبو ظبي ، 1997 م.

❖ ***المقـالات العلميـــة :***

1– أبو بكر الدسوقي ، ***الدور العالمي للصين – رؤى مختلفة–*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 17، 2008 م.

2– أحمد جلال محمود عبده ، ***أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا – العلاقات الصينية الأمريكية 2016– 2020 : دراسة حالة،*** مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس ، 2022 م.

3– أحمد عبد الأمير الأنباري ، **التقارب الروسي– الصيني : محاولة لتعزيز مكانتهما الدولية** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 58 ، جامعة بغداد ، 2017 م.

4– أحمد علي سالم ، ***القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة*** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 20 ، 2008 م .

5– أسامة المرعي ، ***مستقبل القطبية في النظام الدولي على ضوء الصعود الصيني*** ، مجلة الأكاديمية الدولية السورية للتدريب و التطوير ، 2020 م.

6– إسلام عصمت السيد قنديل ، ***المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية للصين*** ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ، العدد 30 ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، جامعة المنوفية، 2020 م.

7– إياد جاسم محمد ، ***محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين*** ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 3/36 ، كلية الإعلام ، جامعة العراق.

8– باهر مردان ، ***العلاقات الصينية–اليابانية بين المتغيرات السياسية و الثوابت الاقتصادية*** ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 57 ، 2013 م.

9 – باهر مردان ، ***العلاقات الصينية الهندية*** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 67 ، 2014 م .

10– توفيق حكيمي، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي** ، مجلة المفكر، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015 م.

11- جلال خشيب ، ***الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد*** ، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد 14 ، 2019/03/15 م.

12- حسين علي بحيري ، ***القوى الناعمة*** ، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، البحرين ، 2010 م.

13- حكمات العبد الرحمن ، **الصعود السلمي للصين**، مجلة سياسات عربية، العدد 14،2015 م.

14- خالد البطران ، ***تأثيرات الصعود الروسي و الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة*** ، *مجلة جامعة البعث ، المجلد 44 ، العدد 11 ، 2022 م.*

15- خالد عبد نمال الدليمي ، ***اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية - 1952/1945 -*** ، مجلة مداد الأدب ، العدد 12 ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، 2016 م.

16- خير سالم ذيابات ، ***الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996 م – 2013 م : تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو؟***، المجلد 43 ، الملحق 01 ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2016 م.

17- رتيبة برد ، ***الصعود السلمي الصيني والتموقع الإستراتيجي في النظام العالمي*** ، *مجلة المعيار ، المجلد 12، العدد 02 ، ديسمبر 2021 م.*

18- زكريا مقيدش ، ***تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية – دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة*** - ، مجلة دراسات سياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 03 ، 2022 م.

19- سالم حسين ، سارة رحموني، **ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد07 ، العدد 02، جامعة المسيلة ، 2020 م.

20- سليمان عبد الله الحربي ، ***مفهوم الأمن : مستوياته ، صيغه ، تهديداته*** – **دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**– ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، العدد 19 ، 2008 م.

21- سليم كاطع علي ، إنعام عبد الرضا سلطان ، ***العلاقات الأمريكية . الصينية : الواقع وآفاق المستقبل*** ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد 2016 ، العدد 43-44 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2016 م.

22- شاهر إسماعيل الشاهر ، ***قراءة في مرتكزات الفكر السياسي الصيني من الكونفوشيوسية إلى الماركسية الصينية*** ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، المجلد 07، العدد 02 ، 2018 م.

23- شريفة كلاع ، ***الصين بين الصعود الحذر وتأكيد الذات والمكانة الدولية*** ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، 2021/12/16 م.

24- صفاء حسين علي ، ***إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية*** ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد 2020 ، العدد 47 ج 3 ، كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة كركوك، العراق ، يوليو 2020 م.

25- صفاء خليفة محمدين ، ***الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين - مبادرة الحزام والطريق نموذجًا : 2013 م - 2021 م*** ، مجلة كلية العلوم السياسية و الاقتصاد ، العدد 13 ، 2022 م.

26- صفراوي فاطمة ، ***العلاقات الصينية - الأوروبية في ظل التحولات الدولية الراهنة*** ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، جامعة تيسمسيلت ، 2021 م.

27- عاهد مسلم المشاقبه ، صايل فلاح مقداد ، ***النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة - الصين نموذجاً 1991 م / 2016 م*** ، مجلة دراسات ، المجلّد 45 ، العدد 02 ، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ، جامعة آل البيت - الأردن - ، 2018 م.

28- عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح ، حامد علي زين العابدين صالح الحاج ، ***الصين وجائحة كورونا : من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية*** ، *مجلة* كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، العدد 07 ، ليبيا، 2021 م.

29- علي بلعربي ، ***التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد*** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08 ، العدد 01 ، جامعة مستغانم ،2021 م.

30- عبد الحق دحمان ، ***التحالف الشرقي المقبل - منظمة شنغهاي للتعاون والتوجّه نحو العالمية*** - ، مجلة سياسات عربية ، العدد 12 ، 2015 م.

31- عبد الرحمان عبد العال ، ***الرؤية الهندية للتحدي الصيني***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 183 ، 2011 م.

32- عبد الرحمن حكمات، ***الصعود السلمي للصين*** ،مجلة سياسات عربية ، العدد 14 ،2015 م.

33- عبد العباس فضيخ دغبوش ، نور حسين الرشدي ، ***بحر الصين الجنوبي في الإستراتيجية الصينية*** ، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، العدد 14 ، مصر، 2022 م.

34- عبد العزيزمهدي الراوي ، ***العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية*** ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 14 ، 2010 م.

35- عبد القادر فهمي ، ***دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي***، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد 42 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1، أبو ظبي ، 2000 م.

36- عبد المنعم المشاط ، ***النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية***، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 178 ، 2009 م.

37- عبود زرقين ، ***قراءات في التجربة التنموية الصينية : أسرار النجاح ودروس مستفادة***، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، العدد 01 ، ديسمبر 2014 م.

38- عزة جلال هاشم، ***الثقافة السياسية الصينية*** ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد س 34 ، العدد 132 ، أفريل 1998 م.

39- علاء عبد الحفيظ ، ***السيناريوبات المحتملة لمستقبل النظام الدولي*** ، مجلة النهضة ، المجلد 12 ، العدد 03 ، 2011 م.

40 - علي صلاح ، ***مشروع الحزام و الطريق – كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي ؟*** ، مجلة المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، العدد 26 ، أبو ظبي ، 2018 م.

41- عماد منصور ، ***السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية*** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 21 ، يوليو 2016 م.

42- عميري عبد الوهاب ، ***مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة*** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 1، جامعة بومرداس ، 2022 م.

43- عومار بلحربي ، ***دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة***، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، العدد 06، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، 2018 م.

44- غزلان محمود عبد العزيز محمد ، **التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري** ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 08 ، العدد 15 ، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الإسكندرية، يناير 2023 م.

45- فاضل عبد علي حسن ، ***دراسة في القطبية الدولية و رسم ملامح النظام الدولي الجديد***، مجلة دراسات دولية، العدد 85، جامعة ذي قار ، العراق، 2021 م.

46- فاضل عبد علي حسن الشويلي ، ***مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية وأثرها في السياسة الدولية*** ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 09 ، العدد 01، جامعة ذي قار ، 2019 م.

47- فراس محمد أحمد، **الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية** ، المجلة السياسية و الدولية ، المجلد 2016 ، العدد 33-34 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة العراق ، 2016 م.

48- كاظم هاشم نعمة ، ***القوة الناعمة الصينية والعرب***، مجلة سياسات عربية، العدد 26 ، 2017 م.

49- كاية ريمة ، ***القوة الناعمة الصينية في إفريقيا: الأدوات والوسائل*** ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، المجلد 16 ، العدد 02 ، جامعة خنشلة ، 2021 م.

50- كمال إنات، مليح يلدز، ***هل سيحول الصعود الصيني النظام الدولي*** ، مجلة رؤية تركية ، المجلد 11، العدد 02، جامعة سكاريا، تركيا، 2022 م.

51- ماجدة صالح ، ***الحركات الانفصالية في الصين***،مجلة السياسة الدولية،العدد 173 ،2008 م.

52- مدحت أيوب ، ***الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م.

53- محمد أحمد وهبان ، ***النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر - دراسة تقويمية*** - ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، المجلد 01 ، العدد 02 ، جامعة الإسكندرية ، 2016.

54- محمد السيد سليم ، ***من ملامح الصعود الاقتصادي للصين***،مجلة السياسة الدولية ، العدد 173، 2008 م.

55- محمد العربي، **الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية**، سلسلة أوراق ، العدد 04، وحدة الدراسات المستقبلية ، مصر ، 2012 م.

56- محمد بلخيرة ، ***النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية*** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 13 ، العدد 02 ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة الشلف ، 2021 م.

57- محمد حمشي ، **صعود الصين في النظام الدولي من منظور مغاير** ، مداخلة ملقاة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، 25 ديسمبر 2019 م.

58- محمد عبد السلام ، ***القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 20 ، 2011 م.

59- محمد غازي الجمل ، **الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي** ، مجلة لباب ، العدد 08 ، مركز الجزيرة للدراسات ، الأردن ، 2020 م.

60- محمد فايز فرحات ، ***الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185 ، 2011 م.

61- محمد قروش، **طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة : السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا** ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، المجلد 02، العدد 03 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، بدون سنة نشر.

62- محمد محياوي ، محمد هاملي ، ***تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية*** ، *مجلة دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13 ، العدد 02* ، جامعة تلمسان ، ماي 2021 م.

63- محمد مصطفى الخياط، ***الصين وخيار الطاقة البديلة***، مجلة السياسة الدولية ، العدد173 ، 2008 م.

64- محمد مطاوع ، ***طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية - الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات***، مجلة سياسات عربية ، العدد 46 ، جامعة العراق ، 2020 م.

65- محمد ياس خضير ، ***الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي*** ، *المجلة الدولية و السياسية ، المجلد 2014 ، العدد 24*، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، 2014 م.

66- مدحت أيوب ، ***الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة*** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م.

67- مسعد الششتاوي أحمد ، ***القدرات العسكرية الصينية***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م.

68- مسعود مجيطنه، ***سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد*** ، *مجلة إ*دارة ، المجلد 27 ، العدد 53 ، جامعة الجزائر 03، 2020 م.

69- مسعود مقعاش ، لزهر وناسي ، ***تأثير جائحة كورونا على العلاقات الصينية الأمريكية*** ، مجلة البيبان للدراسات القانونية و السياسية ،المجلد 05 ، العدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2020 م.

70- مشاور صيفي ، ***روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون : أي شراكة استراتيجية ؟*** ، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية ، المجلد 08 ، العدد 02 ،جامعة جيجل ، 2017 م.

71- مصطفى عيد إبراهيم ، ***التلّوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين***، *مجلة السياسة الدولية*، العدد17 ، 2008 م.

72- مروة خليل محمد مصطفى ، ***القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير – دراسة تقويمية*** – ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 11, جامعة الإسكندرية ، يناير 2011 م.

73- مغاوري شلبي علي، ***الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 م.

74- مغاوري شلبي، ***الصين والاقتصاد العالمي – مقومات القوة وعوائق الاندماج***– مجلة السياسة الدولية، العدد 167 ، 2007 م.

75- منار عبد الغني على ، ***نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة*** ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 23 ، العدد 04 ، أكتوبر 2022 م.

76- موسوعة ستانفورد للفلسفة ، ***الواقعية في العلاقات الدولية*** ، ترجمة : ريم العمري ، مجلة حكمة ، 2021/09/23 م.

77- نزيرة الأفندي ، ***هل تشجع جهود الإصلاح الاقتصادي في الصين***، مجلة السياسة الدولية ، العدد 166، 2014 م.

78- نصيرة ملاح ، ***القوى الآسيوية الصاعدة – نموذج الصين*** – ، مجلة آفاق للعلوم ، العدد 06 ، جامعة الجلفة ، 2017 م.

79- هدى منتيكيس ، ***الصعود الصيني- التحليلات والمحاذير***- ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، 2007 م.

80- هند سمير ، ***رؤية شي جين بينغ : هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي ؟***، مجلة المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، 2022 م.

81- وداد حماد مخلف و آخرون ، ***القوة الناعمة الصينية وأثرها على الدول العربية- الخليج العربي نموذجا*** – ، مجلة الآداب ، ملحق العدد 136، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار، ،2021 م.

82- وي تشي رونغ ، ***تصنيف الظاهرة الثقافية للأقليات القومية الصينية وخصائصها – دراسة تحليلية*** – ، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية ، المجلد 18 ، العدد 18 ،السودان ، 2018 م.

❖ *الرسـائل و الأطروحـات الجامعيـة :*

1- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي ، ***مفهوم تحّول القوة في نظريات العلاقات الدولية – دراسة الحالة الصينية*** – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2009 م.

2- أسماء رسولى ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 م – 2011 م.

3- أسماء بن مشيرح ، ***التنافس الجيواستراتيجي في جنوب آسيا – دراسة لمثلث القوة : الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – الهند*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية ، تخصص

علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 01 ، 2021 م –2022 م.

4- إيمان مكركب أبران ، **مكانة العامل الاقتصادي و دوره المستقبلي في العلاقات الأمريكيةّ الصينيةّ – 1990 /2020** – ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات أسيوية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم دراسات دولية ، جامعة الجزائر03، 2013 م – 2014 م.

5- بلحربي عومار ، **الثقافة الكونفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الإستراتيجي الصيني** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص:دراسات إستراتيجيات ومستقبليات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3 ، 2018 م – 2019 م.

6- توفيق حكيمي ، ***الحوار النيوواقعي – النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي*** – مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2007 م – 2008 م.

7- توفيق حكيمي ، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014 م– 2015 م.

8- جميلة طيب ، ***أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010 م – 2011 م.

9- حذفاني نجيم ، ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة*** – ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : الدراسات الآسيوية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011 م.

10- حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي ، ***تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي – 1990 م – 2010 م*** ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2011 م.

11 – دايد محمد زين العابدين ، ***تداعيات صعود الصين في النظام الدولي – 2008 م – 2020 م***، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : سياسات مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2021 م – 2022 م.

12– رامي زياد إبراهيم العميان ، ***طريق الحرير الصيني الجديد و أثره على مستقبل علاقات الصين الدولية*** ، مذكرة ماجيستر في العلوم العلوم السياسية ، كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الأردن ، 2022 م – 2023 م.

13– سارة جندي ، ***الصين و التوازنات الدولية –دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية*** ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2021 م – 2022 م.

14– شماسنة أسيل ، ***النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم – دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين*** ، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت – فلسطين – ، 2018 م.

15– علي حسين محمود باكير ، ***مستقبل الصين في النظام العالمي – دراسة في الصعود السلمي و القوة الناعمة*** – ، *مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية* ، جامعة بيروت العربية ، 2016 م.

16– لمياء مخلوفي ، ***البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 2016 – 1978– الواقع والتحديات*** – مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات إقليمية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2020 م – 2021 م.

17– محمد عطية محمد فرحان ، ***التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*** ، مذكرة ماجيستر في الاقتصاد ، جامعة الأزهر ،غزة ، 2012 م.

18– منصور فالح إسماعيل الحيصة ، ***الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى – 1990 م – 2008 م*** – ، مذكرة ماجيسنر في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسة ،جامعة مؤتة ، الأردن ، 2009 م.

19- نصيرة ملاح ، ***الإستراتجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي*** ، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2017 م – 2018 م.

20- ياسين عامر عبد الجبار الربيعي ، ***واقع مكانة الصين و مستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود و الفرص*** ، مذكرة ماجيستر ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 م.

21- يسرى محمد أحمد طه ، ***أثر الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 م.

❖ *المقالات الإلكترونية :*

1 - إيمان عبد الله عبد الخالق إبراهيم ، ***أثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001 م*** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، 2016 م ، الرابط : *https://democraticac.de/?p=34551* .

2 - توفيق شومان ، ***نقاط ضعف التنين الصيني*** ، 2020 م ، الرابط : *https://worldofculture2020.com/?p=20851*.

3 -تشن شياو جينغ ، ***تعاون الصين والإتحاد الأوروبي من أجل استقرار النظام العالمي*** ، مجلة الصين اليوم ، 2018 ، الرابط:

*http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201812/t20181228_8001 52821.html* .

4 حسين إسماعيل ، ***الحزب الشيوعي الصيني من ماو إلى شي*** ، 28-06-2021 م ، الرابط : *http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202106/t20210628_800250 864.html*

5 -جوزيف ناي ، ***هل للصين نقاط ضعف خفية*** ، ترجمة : نعيمة أبروش ،2019 م ، الرابط : *https://www.project-syndicate.org/commentary/five-key-weaknesses-in-china-by-joseph-s--nye-2019-04/arabic*

6- دينا سليمان كمال لاشين ، ***تحول القوة وتأثيرها علي الصعود الصيني 2008 م – 2018 م*** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية – الاقتصادية و السياسية ، فبراير 2018 م ، الرابط : *https://democraticac.de/?p=64890* .

7- سورجيت مانسينج ، ***الهند والصين – تنافس وتعاون ؟*** – ، جامعة أمريكا ، 2016 م ، الرابط : *https://www.fpa.org/usr_doc/Topic-6-Arabic.doc* .

8 -صدقي عابدين ، ***الآسيان و شركاء الحوار – مركزية العلاقات مع الصين*** –، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2023 م ، الرابط : *https://acpss.ahram.org.eg/News/17690.aspx#:~:text* .

*ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية .*

❖ *الكـــتب:*

1 - Claude *Aubert* , ***le Devenir de l'économie paysanne en Chine ,*** Revue Tiers Monde , N° 183 , Armand Colin , 2005.

2 - Cynthia Weber **,** ***International Relations Theory : A Critical introduction*** , London : Routledge , 2005.

3- Fareed Zakaria , ***The Post Americana World*** , New York : Norton , 2008.

4 - Kennedy Paul ***, Preparing for Twenty first Century*** ، Random House , New York , 1993.

5- Keving J Cooney and yoichiro sato , ***The Rise of china and international Security*** , Routledje U.S.A , 2009.

6 - Marcel Granet , ***La Religion des Chinois ,*** deuxième edition , Paris , 1951**.**

7- Paul R , Viotti And Mark V , Kauppi , ***International Relations Theory : Realism , Pluralism , Globalism And Beyond*** **,** U.S.A , 1999.

8 - Steve Chan , ***China , The United States and the power -Transition Theory : a Critique ,*** *libraray of* Congress U.S.A , 2008 .

9 - Steven L Lamy, ***Contemporary Mainstream Approaches : New Realism And New Liberalism*** **,** In John Baylis And Steve Smith , ***The Globalization Of World Politics*** , Oxford Press , 2005.

10 - Tim Dunne et C Schmidt , ***Réalisme ,*** John Baylis et Steve Smith (ed)

***The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford*** University Press , 3rd eddition , 2005.

❖ المقـــالات العلـمـــية :

1 - Tim Farrell , ***The Rise of China and the Future of the International Political System*** , *College* of the holy cross , *political* sciences honors thesis , 2015.

# الفهرس

*البـــــــــسملة.*

*الشكر و التقدير.*

*الإهداء.*

المقدمة..... أ – د.

*الفصل الأول* : الإطار العام لتوجه الصين نحو العالمية ..... 01.

المبحث الأول: *النظريات المفسرة للتوجه الصيني نحو العالمية..... 01.*

*المطلب الأول: النظرية الواقعية..... 02.*

*المطلب الثاني: النظرية الليبرالية..... 28.*

*المطلب الثالث: نظرية تحول القوة..... 36.*

*المبحث الثاني : الأصول الثقافية و الفكرية لجمهورية الصين و خصائصها العرقية و الاثنية..... 43.*

*المطلب الأول: الثقافة الصينية التقليدية لجمهورية الصين الشعبية..... 43.*

*المطلب الثاني: الفكر الشيوعي وأثره على تطور جمهورية الصين الشعبية..... 51.*

*المطلب الثالث : خصائص الأصول العرقية و الاثنية للمجتمع الصيني..... 56.*

*المبحث الثالث: محددات قوة الصين الشعبية..... 60.*

*المطلب الأول:* المحددات الجغرافية، البشرية و المجتمعية للصين.....61.

*المطلب الثاني:* المحددات السياسية، الاقتصادية و العسكرية للصين.....68.

*المطلب الثالث:* سياسة القوة الناعمة و الصعود السلمي للصين ..... 82.

خلاصة الفصل الأول .....97.

*الفصل الثاني:* فرص و تحديات التوجه الصيني نحو العالمية..... *100.*

*المبحث الأول:* توجهات الصين الإقليمية والدولية..... 101.

*المطلب الأول:* التوجهات الإقليمية للصين..... 101.

*المطلب الثاني:* التوجهات الدولية للصين.....112.

*المطلب الثالث:* أدوات الهيمنة الصينية على الإقليم..... 128.

المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي في ظـل توجه الصين نحو العالمية.....140.

المطلب الأول : سيناريو الثنائية القطبية وفرص الصين في تزعم النظام الدولي..... 142.

المطلب الثاني: استمرار القطبية الأحادية بزعامة أمريكية في النظام الدولـي..... 155.

المطلب الثالث: سيناريو التعددية القطبية..... 160.

المبحث الثالث : التحديات الداخلية والخارجية لـتوجه الصين نحو العالميةـ.....164.

*المطلب الأول: التحديات الداخلية..... 164.*

*المطلب الثاني: التحديات الخارجية..... 176.*

المطلب الثالث: تقييم عناصر القوة والضعف الصينية..... 183.

خلاصة الفصل الثاني .....198.

*الخاتمة..... 200.*

قائمة المراجع و المصادر..... 210.

ملخص مذكرة الماستر.

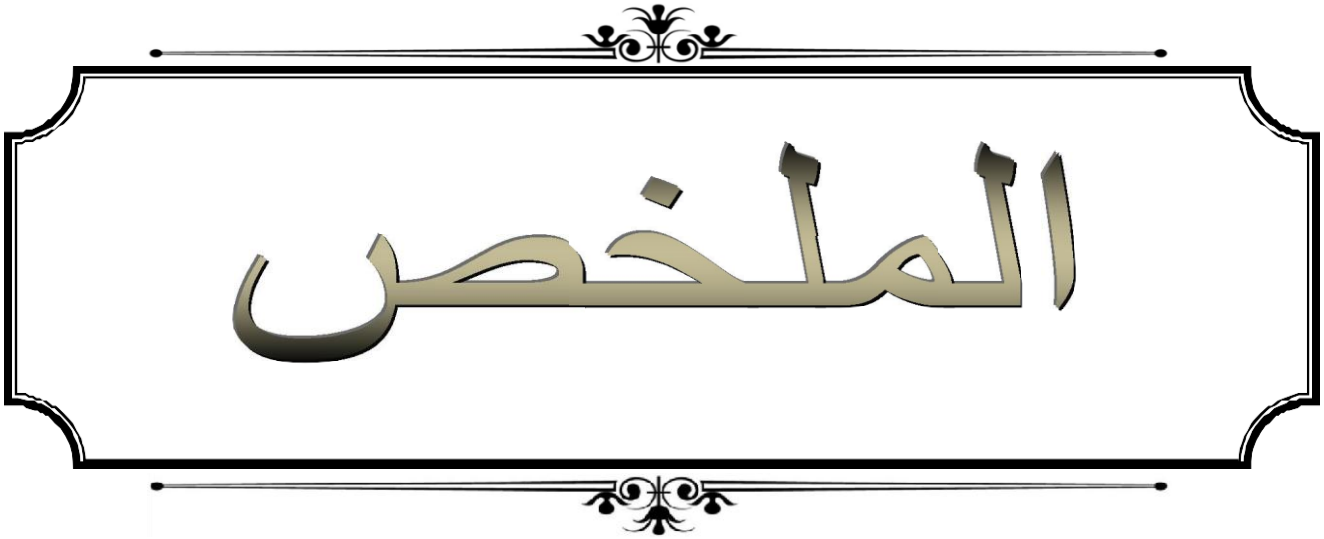
الملخص

تناولنا في هذه الدراسة توجه الصين نحو العالمية - دراسة في الفرص و التحديات - حيث برزت الصين كقوة كبرى على المستوى الإقليمي و العالمي و ذلك بفضل صعودها السلمي القوي في كافة المجالات و توفرها على مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة الدولية.

إن بروز المارد الصيني كقوة عالمية تواجهه العديد من التحديات على المستوى الداخلي و الخارجي إلا أن واقع الصين اليوم ورغم كل تلك التحديات فهو يفرض وجوده إقليميا وعالميا كما أنه يسعى لإقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يتماشى مع رؤيته ويخدم مصالحه الإستراتيجية في المدى القريب.

موضوع توجه الصين نحو العالمية - دراسة في الفرص و التحديات – هو موضوع مهم في العلاقات الدولية لذلك فهو يستحق البحث والنقاش والتحليل لأنه مرتبط بواقع الصين في النظام الدولي ، والمنافسة على من يتزعم العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، وكذا مدى إمكانية أن يكون هذا القرن آسيويا أو بصحيح العبارة قرنا صينيا.

*الكلمـــات المفـــتاحية :*
1- الصين./ 2- محددات القوة الصينية. / 3- فرص الصين في النظام الدولي. / 4- التحديات الداخلية و الخارجية.

## *Abstract of Master's Thesis:*

In this study we dealt with China's global orientations - a study of opportunities and challenges - where China has emerged as a major power at the regional and global levels, thanks to its strong peaceful Rise in all fields, and its availability on a set of ingredients and qualifications that make it one of the active and influential forces in International arena .

The emergence of the Chinese genie as a global power faces many challenges at the internal and external levels, but the reality of China today, despite all these challenges, imposes its presence regionally and globally, as it seeks to establish a new multipolar international order that is in line with its vision and serves its strategic interests in the short term.

The topic of China's global orientations - a study of opportunities and challenges - is an important topic in international relations, so it deserves research, discussion and analysis because it is related to the reality of China in the international system, and the competition over who leads the world economically, militarily and politically, as well as the extent of the possibility that this century will be Asian or In fact , a Chinese century.

*Keywords* :

1- China./ 2- determinants of Chinese power. / 3- China's opportunities in the international system. / 4- internal and external challenges.